وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة جيلالي ليابس

- سيدي بلعباس-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي للبلدان الإسلامية– دراسة قياسية

من إعداد الطالب: غفار فيصل

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

أ.د. لعوج زواوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
أ.د. رديف مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا ومقررا
د. بن عياد محمد سمير	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سيدي بلعباس	مقررا ثانيا
د. طالب سومية شهيناز	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
د. بسبع عبد القادر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الشلف	ممتحنا
د. بناشنهو فريدة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تلمسان	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2022 – 2023


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين

الحمد لله التي تتم بنعمته الصالحات، أحمده سبحانه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه على توفيقي لإتمام هذه الأطروحة.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور الفاضل رديف مصطفى، الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل، وأمدني بالنصائح والتوجيهات القيمة والسديدة في سبيل إخراج هذه الأطروحة في شكلها النهائي، فبارك الله فيه وحفظه ووفقه لكل خير، وجزاه الله عنا كل خير.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، وذلك لقبول مناقشة الأطروحة وتصحيحها.

دون أن أنسى تقديم الشكر الجزيل إلى جميع الأساتذة الذين رافقونا طيلة فترة التكوين ولم يبخلوا علينا بتوجيهاتهم ونصائحهم القيمة.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى الزوجة والأولاد "أحمد وأيوب"

إلى إخوتي وجميع أفراد عائلتي

إلى أصدقائي وزملائي

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي، حيث تم اختيار عينة مكونة من 16 دولة إسلامية خلال الفترة (2014-2019) بناء على بيانات فصلية وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي باستخدام نموذج البانل مع معالجة البيانات باستعمال برنامجي eviews12 و stata15.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن إجمالي التمويل المصرفي الاسلامي يؤثر بشكل ايجابي على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للدول محل الدراسة، أما إجمالي الأصول المصرفية الاسلامية فيؤثر ايجابيا على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. كما أظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين إجمالي التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي، وإلى وجود علاقة أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي نحو الأصول المصرفية الاسلامية، وكذا من النمو الاقتصادي نحو ايرادات المصارف الاسلامية.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصرفي الاسلامي، النمو الاقتصادي، بيانات البانل، اختبارات السببية.

Abstract

This study aims to analyze and measure the impact of Islamic banking financing on economic growth, as a sample of 16 Islamic countries was selected during the period (2014-2019) based on quarterly data, based on the descriptive and analytical approaches using the panel model with data processing using the eviews12 and stata15 software's.

The results of the study concluded that the total Islamic banking financing has a positive impact on the per capita real GDP of the countries under study, while the total Islamic banking assets positively affect the per capita share of the real GDP. The results of the causality test also showed a bidirectional relationship between total Islamic banking financing and economic growth, and a unidirectional relationship from economic growth towards Islamic banking assets, as well as from economic growth towards Islamic bank revenues.

Keywords: Islamic banking finance, economic growth, panel data, causality tests

قائمة المحتويات:

شكر وعرفان II

إهداء..... III

الملخص: IV

قائمة المحتويات:..... V

قائمة الجداول: XI

قائمة أشكال:..... XII

قائمة الملاحق:..... XIV

قائمة المختصرات..... XVI

المقدمة العامة:..... ب

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

تمهيد الفصل الأول:..... 2

المبحث الأول: التأصيل النظري للتمويل المصرفي الاسلامي 3

المطلب الأول: أساسيات التمويل المصرفي الاسلامي..... 3

الفرع الأول: مفهوم التمويل المصرفي الاسلامي 3

الفرع الثاني: أهمية التمويل المصرفي الاسلامي 4

الفرع الثالث: القواعد الفقهية المنظمة للتمويل المصرفي..... 5

المطلب الثاني: ضوابط التمويل المصرفي الاسلامي 7

الفرع الأول: تحريم الربا 7

الفرع الثاني: تحريم الاكتناز..... 8

الفرع الثالث: اجتناب تمويل الأنشطة المحرمة..... 9

الفرع الرابع: الالتزام بالأخلاق المالية في المعاملات 11

الفرع الخامس: ارتباط التمويل بالجانب المادي من الاقتصاد 12

المطلب الثالث: آليات التمويل الاسلامي وتطبيقاتها المصرفية..... 12

الفرع الأول: صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة: 13
الفرع الثاني: صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المديونية..... 19
الفرع الثالث: صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة في الانتاج الزراعي 29
الفرع الرابع: صيغ التمويل الإسلامي القائمة على التمويل التكافلي..... 32
المبحث الثاني: الأسس النظرية للنمو الاقتصادي..... 34
المطلب الأول: مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي 34
الفرع الأول: مفهوم وأنواع النمو الاقتصادي 34
الفرع الثاني: مصادر ومحددات النمو الاقتصادي..... 36
الفرع الثالث: قياس النمو الاقتصادي..... 38
المطلب الثاني: نظرية النمو الكلاسيكية..... 40
الفرع الأول: أفكار أدم سميث حول النمو الاقتصادي 41
الفرع الثاني: أفكار دافيد ريكاردو..... 42
الفرع الثالث: أفكار مالتوس..... 43
الفرع الرابع: أفكار كارل ماركس 44
الفرع الخامس: الانتقادات الموجهة للكلاسيك 45
المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي (نظرية النمو الخارجي)..... 46
الفرع الأول: النمو الاقتصادي في الفكر الكينزي..... 46
الفرع الثاني: نموذج Harrod–Domar 48
الفرع الثالث: نموذج سولو 53
الفرع الرابع: الانتقادات الموجهة إلى النموذج النيوكلاسيكي..... 58
المطلب الرابع: النظريات الجديدة في النمو الاقتصادي (نظرية النمو الداخلي)..... 59
الفرع الأول: نموذج AK لروبيلو 59
الفرع الثاني: نموذج لوكاس "Lucas"..... 61
الفرع الثالث: نموذج رومر..... 62

الفرع الرابع: نموذج بارو "Barro" وتراكم رأس المال العام 64
الفرع الخامس: الانتقادات الموجهة لنظرية النمو الداخلي..... 66
المبحث الثالث: الأدبيات النظرية حول العلاقة بين التمويل (التطور المالي) والنمو الاقتصادي 67
المطلب الأول: عموميات حول التطور المالي..... 67
الفرع الأول: مفهوم التطور المالي ودعائمه..... 68
الفرع الثاني: مؤشرات قياس التطور المالي 70
المطلب الثاني: المقاربة النظرية لعلاقة التمويل والنمو الاقتصادي 71
الفرع الأول: النظرية الهيكلية للتمويل..... 72
الفرع الثاني: نظرية الكبح المالي..... 74
المطلب الثالث: اتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي 78
الفرع الأول: نظرية العرض القائد (Supply –leading Hypothesis)..... 79
الفرع الثاني: نظرية الطلب التابع..... 81
الفرع الثالث: السببية ثنائية الاتجاه..... 82
المبحث الرابع: الدراسات التجريبية السابقة..... 84
المطلب الأول: الدراسات التجريبية في الدول العربية 84
المطلب الثاني: الدراسات التجريبية في الدول الأجنبية..... 91
المطلب الثالث: المقارنة والتمييز بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة 98
الفرع الأول: أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة: 109
الفرع الثاني: الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية 111
الفرع الثالث: جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة.....112
خاتمة الفصل الأول:.....113
الفصل الثاني: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لمجموعة من الدول الاسلامية
تمهيد الفصل الثاني:.....115
المبحث الأول: نظرة عامة حول الصناعة المالية الاسلامية والنمو الاقتصادي في الدول الاسلامية ..116

المطلب الأول: تطور أداء النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية.....116
الفرع الأول: تطور الناتج المحلي الاجمالي.....116
الفرع الثاني: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.....118
الفرع الثالث: تحليل تقلبات معدل النمو الاقتصادي.....119
المطلب الثاني: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية في الدول الاسلامية.....120
الفرع الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الاسلامية.....121
الفرع الثاني: واقع التضخم في الدول الاسلامية.....123
الفرع الثالث: تطور الانفتاح التجاري في الدول الاسلامية.....124
الفرع الرابع: تنمية القطاع المالي.....125
المطلب الثالث: واقع الصناعة المالية الإسلامية.....127
الفرع الأول: تطور الصناعة المصرفية الإسلامية.....129
الفرع الثاني: واقع الصكوك الإسلامية.....132
الفرع الثالث: واقع صناديق الاستثمارية الاسلامية.....132
الفرع الرابع: واقع التأمين التكافلي.....133
المبحث الثاني: أساسيات النمذجة القياسية المتبعة في التحليل.....134
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول نماذج بانل.....134
الفرع الأول: مفهوم بيانات البانل.....134
الفرع الثاني: النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل الساكن:.....137
المطلب الثاني: الاختبارات الاحصائية لتحديد نوع النموذج المناسب 139
الفرع الأول: اختبارات التجانس Hsiao.....139
الفرع الثاني: اختبار هوسمان 143
الفرع الثالث: اختبار مضاعف لاغرانج.....144
المطلب الثالث: منهجية ونموذج الدراسة.....144
الفرع الأول: عينة الدراسة.....145

الفرع الثاني: المؤشرات المستعملة في الدراسة.....145
الفرع الثالث: النموذج القياسي المستخدم.....148
المبحث الثالث: منهجية التكامل المشترك لنماذج البانل.....149
المطلب الأول: اختبارات الاستقرارية لبيانات بانل 150
الفرع الأول: اختبارات الجيل الأول (الاستقلال بين الوحدات).....151
الفرع الثاني: اختبارات الجيل الثاني (الارتباط بين الوحدات).....158
المطلب الثاني: اختبارات التكامل المشترك.....160
الفرع الأول: اختبار Pedroni.....160
الفرع الثاني: اختبار (Kao test 1999).....161
المطلب الثالث: طرق تقدير التكامل المشترك.....162
الفرع الأول: مقدر وسط المجموعة (The Mean Group Estimator).....162
الفرع الثاني: مقدر وسط المجموعة المدمجة (Pooled Mean Group Estimator).....163
الفرع الثالث: المفاضلة بين مقدر (MG) و (PMG).....165
المبحث الرابع: دراسة وتحليل نتائج نمذجة بيانات البانل.....166
المطلب الأول: الخصائص الاحصائية لبيانات الدراسة.....166
الفرع الأول: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.....166
الفرع الثاني: الارتباط بين المتغيرات التفسيرية.....168
الفرع الثالث: اختبار التجانس.....169
المطلب الثاني: تقدير نماذج بيانات بانل الساكنة.....170
الفرع الأول: تقدير نموذج الدراسة.....170
الفرع الثاني: اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة.....172
الفرع الثالث: نتائج تقدير النموذج الأكثر ملائمة.....175
المطلب الثالث: دراسة الاستقرارية والتكامل المشترك.....178
الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية.....179

الفرع الثاني: دراسة التكامل المشترك.....182
المطلب الرابع: تقدير نموذج تصحيح الخطأ لبيانات البانل.....184
الفرع الأول: تقدير النموذج باستخدام طريقة متوسط المجموعة المدمجة (PMG): 184
الفرع الثاني: اختبار السببية.....190
خاتمة الفصل الثاني:.....193
الخاتمة العامة:.....195
قائمة المراجع:.....201
قائمة الملاحق:.....229

قائمة الجداول:

الجدول رقم 1: مؤشرات التطور المالي 70

الجدول رقم 2: تفريغ الدراسات السابقة..... 99

الجدول رقم 3: الصناعة المالية الإسلامية حسب القطاعات والمناطق لسنة 2019: 128

الجدول رقم 4: أكبر 10 مصارف الأولى ضمن 100 مصرف إسلامي حول العالم 2015 131

الجدول رقم 5: مصادر بيانات متغيرات الدراسة.....148

الجدول رقم 6: اختبارات جذر الوحدة في بيانات البانل.....151

الجدول رقم 7: اختبار Lin و Levin.....153

الجدول رقم 8: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.....167

الجدول رقم 9: مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة.....168

الجدول رقم 10: نتائج اختبار معامل تضخم التباين (vif).....169

الجدول رقم 11: نتائج اختبار التجانس لمعلمات الانحدار حسب (Slope).....169

الجدول رقم 12: تقدير معلمات النماذج الساكنة 171

الجدول رقم 13: اختبار Breusch and Pagan.....173

الجدول رقم 14: نتائج اختبار Hausman.....174

الجدول رقم 15: تقدير معلمات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة.....175

الجدول رقم 16: الأثر الفردي الخاص بكل دولة.....176

الجدول رقم 17: اختبار وجود الارتباط المقطعي.....180

الجدول رقم 18: نتائج اختبار جذر الوحدة.....181

الجدول رقم 19: ملخص نتائج اختبار جذر الوحدة CIPS.....182

الجدول رقم 20: نتائج اختبار Pedroni للتكامل المشترك.....183

الجدول رقم 21: نتائج اختبار Kao للتكامل المشترك.....184

الجدول رقم 22: نتائج تقدير نماذج Panel ARDL باستخدام طريقة (PMG).....186

الجدول رقم 23: تحديد العدد الامثل لفترات الابطاء.....191

الجدول رقم 24: نتائج اختبار السببية حسب Dumitrescu-Hurlin, (2012).....191

قائمة أشكال:

الشكل رقم 1: صيغ التمويل الاسلامي..... 13
الشكل رقم 2: تقنية عملية المضاربة 14
الشكل رقم 3: المضاربة المشتركة في المصارف الاسلامية..... 16
الشكل رقم 4: أنواع المشاركة..... 18
الشكل رقم 5: شرح عملية السّلم..... 20
الشكل رقم 6: الخطوات التنفيذية لعملية المرابحة للآمر بالشراء..... 24
الشكل رقم 7: الاستصناع العادي والاستصناع الموازي في المصارف الاسلامية 28
الشكل رقم 8: أفكار مالتوس في النمو الاقتصادي..... 44
الشكل رقم 9: نموذج "Solow"..... 55
الشكل رقم 10: نموذج "Solow" مع التقدم التكنولوجي 58
الشكل رقم 11: نموذج AK..... 60
الشكل رقم 12: دعائم التطور المالي..... 70
الشكل رقم 13: التفاعل بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي..... 78
الشكل رقم 14: خصائص ووظائف الوساطة المالية 78
الشكل رقم 15: فرضيات العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي..... 79
الشكل رقم 16: مجموع الناتج المحلي الإجمالي وحصص بلدان منظمة التعاون الإسلامي من العالم ...117
الشكل رقم 17: الدول العشر الأولى في المنظمة حسب الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2020 118
الشكل رقم 18: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لبلدان OIC خلال الفترة (2000–2020)
.....118
الشكل رقم 19: الدول العشر الأولى في المنظمة حسب الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2020 119
الشكل رقم 20: نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في بلدان منظمة التعاون الاسلامي.....120
الشكل رقم 21: الاستثمار الأجنبي المباشر وأرصدته الواردة في بلدان OIC (مليار دولار أمريكي).....121
الشكل رقم 22: الدول العشر الأولى في المنظمة حسب أكبر حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي لسنة
2020.....122
الشكل رقم 23: الدول العشر الأولى في المنظمة حسب أكبر حصة من أرصدة الاستثمار الأجنبي لسنة
2020.....123
الشكل رقم 24: معدل التضخم في بلدان OIC 123

الشكل رقم 25: الدول العشر الأولى في المنظمة حسب أكبر معدل لسنة 2019.....124
الشكل رقم 26: نسبة الانفتاح التجاري في بلدان أعضاء منظمة التعاون الاسلامي.....125
الشكل رقم 27: نسبة النقود بمعناه الواسع من الناتج المحلي الاجمالي.....126
الشكل رقم 28: الدول العشر الأولى في المنظمة حسب أكبر نسبة النقود بمعناه الواسع من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2019.....127
الشكل رقم 29: تطور الأصول المصرفية الإسلامية حسب المناطق 2013-2018 129
الشكل رقم 30: حجم التمويل المصرفي الاسلامي خلال الفترة (2013-2021) (الوحدة: مليار دولار) 130
الشكل رقم 31: حجم الصكوك السنوي خلال الفترة 2001-2019 (الوحدة: مليون دولار) 132
الشكل رقم 32: حجم أصول صناديق الاستثمار الاسلامية خلال الفترة 2012-2019 133
الشكل رقم 33: تطور أصول التكافل خلال الفترة 2012-2019 (الوحدة: مليار دولار) 134
الشكل رقم 34: اختبار التجانس (Hsiao) 140
الشكل رقم 35: اختبار التطابق.....178
الشكل رقم 36: تحديد فترات الابطاء المثلى للنموذج.....185

قائمة الملاحق:

الملحق رقم 1: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.....229

الملحق رقم 2: مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة.....229

الملحق رقم 3: نتائج اختبار معامل تضخم التباين (vif) 229

الملحق رقم 4: نتائج اختبار التجانس لمعلمات الانحدار حسب (Slope).....230

الملحق رقم 5: مكررة تقدير معلمات النموذج باستخدام نموذج الانحدار التجميعي.....230

الملحق رقم 6: تقدير معلمات النموذج باستخدام نموذج الآثار الثابتة 231

الملحق رقم 7: تقدير معلمات النموذج باستخدام نموذج الآثار العشوائية 231

الملحق رقم 8: اختبار Breusch and Pagan.....232

الملحق رقم 9: نتائج اختبار Hausman 232

الملحق رقم 10: الأثر الفردي الخاص بكل دولة.....232

الملحق رقم 11: اختبار التطابق 233

الملحق رقم 12: اختبار وجود الارتباط المقطعي للمتغير LGDP.....233

الملحق رقم 13: اختبار وجود الارتباط المقطعي للمتغير LASSISL.....234

الملحق رقم 14: اختبار وجود الارتباط المقطعي للمتغير LCPI.....234

الملحق رقم 15: اختبار وجود الارتباط المقطعي للمتغير LFDIIN.....234

الملحق رقم 16: اختبار وجود الارتباط المقطعي للمتغير LFSPP.....235

الملحق رقم 17: اختبار وجود الارتباط المقطعي للمتغير LIBF.....235

الملحق رقم 18: اختبار وجود الارتباط المقطعي للمتغير LREVEN.....235

الملحق رقم 19: اختبار وجود الارتباط المقطعي للمتغير LTRO 236

الملحق رقم 20: اختبار جذر الوحدة CIPS للمتغير LGDP.....236

الملحق رقم 21: اختبار جذر الوحدة CIPS للمتغير LASSISL.....237

الملحق رقم 22: اختبار جذر الوحدة CIPS للمتغير LCPI.....239

الملحق رقم 23: اختبار جذر الوحدة CIPS للمتغير LFDIIN.....240

الملحق رقم 24: اختبار جذر الوحدة CIPS للمتغير LFSPP.....241

الملحق رقم 25: اختبار جذر الوحدة CIPS للمتغير LIBF.....243

الملحق رقم 26: اختبار جذر الوحدة CIPS للمتغير LREVEN.....244

الملحق رقم 27: اختبار جذر الوحدة CIPS للمتغير LTRO.....245

الملحق رقم 28: اختبار pedroni.....247
الملحق رقم 29: اختبار Kao.....247
الملحق رقم 30: فترات الابطاء المثلى للنموذج.....247
الملحق رقم 31: نتائج تقدير نماذج Panel ARDL باستخدام طريقة (PMG).....248
الملحق رقم 32: العدد الامثل لفترات الابطاء.....249
الملحق رقم 33: اختبار السببية.....249

قائمة المختصرات

الاختصار	الدلالة
GDP	الناتج المحلي الخام
M2	عرض النقود بمعناه الموسع
ARDL	نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع
Panel	نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية
VAR	نموذج الانحدار الذاتي
VECM	نموذج تصحيح الخطأ الموجه
OIC	منظمة التعاون الإسلامي
ECM	نموذج تصحيح الخطأ
ROE	العائد على الأسهم
GMM	طريقة العزوم المعممة
FMOLS	طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا
MENA	بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا
OLS	طريقة المربعات الصغرى
IMF	صندوق النقد الدولي
IFSB	مجلس الخدمات المالية الاسلامية
SESRIC	مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية
POLS	نموذج الانحدار التجميعي
FEM	نموذج الآثار الثابتة
REM	نموذج الآثار العشوائية
GLS	طريقة المربعات الصغرى المعممة
WDI	البنك الدولي
ADF	نموذج دكي فولر المطور
PMG	مقدرة وسط المجموعة المدمجة
MG	مقدرة وسط المجموعة
AIK	فترات الابطاء المثلى

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

يعد النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي شغلت حيز كبير من اهتمام الاقتصاديون وصناع القرار في الدول خاصة النامية منها والتي تسعى إلى تحسين المستوى المعيشي لديها من خلال رفع معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيها، حيث يعتبر تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام الشغل الشاغل للسياسات الاقتصادية للدول نظرا لكونه عاملا رئيسيا لتحقيق الرفاهية والازدهار وأداة أساسية لتخفيف حدة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للسكان. إن الهدف الأسمى لجميع الدول في العالم هو الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة، كما أن تحقيق النمو الاقتصادي ليس بالأمر الهين إذ أن هناك متطلبات وشروط مسبقة يجب توفرها، ومن بين أهم العناصر الأساسية هو تكوين رأس المال، ولتحقيق هذا الشرط لابد من توافر قطاع مالي ومصرفي متطور قادر على حشد المدخرات وتخصيصها بشكل أمثل من خلال توجيهها نحو الاستثمارات المنتجة.

لقد أصبح النظام المالي سواء في الدول المتقدمة أو النامية الركيزة الأساسية والمهمة وذو الدور الرائد والفعال في تحقيق النمو باعتباره كمحدد للنمو الاقتصادي، حيث للنظام المالي أهمية كبيرة في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية لمختلف اقتصاديات الدول بغض النظر عن مستوى تطورها الاقتصادي ودرجة التصنيع لديها، وذلك من خلال الوظائف التي يقوم بها، فبحسب Levine (1997) النظام المالي يسهل تعبئة وتجميع الادخار وبالتالي يشكل مخزن للموارد المالية الضرورية لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، يوفر المعلومات الضرورية حول مردودية المشاريع الاستثمارية والقدرة المالية للمؤسسات المقترضة، يسهل تبادل السلع والخدمات من خلال تخفيض تكاليف المعاملات والمعلومات المرتبطة بهذه المبادلات، يمارس وظيفة مراقب للشركات والمدراء، كما يسهل النظام المالي إدارة وتنويع وتوزيع المخاطر من خلال السماح للمدخرين ببناء محافظ أصول متنوعة الأمر الذي يشجع الأعوان اللذين يتخوفون من المخاطر على الاستثمار في المشاريع المحفوفة بالمخاطر والتي تتميز بمردودية عالية.

ومن هذا المنطلق، اهتم الأدب الاقتصادي بدراسة العلاقة بين التطور المالي والمصرفي والنمو الاقتصادي. والسبب في ذلك، أن هذا القطاع يمثل حجر الزاوية في العملية التنموية من خلال الخدمات الأساسية التي يؤديها في الاقتصاد. من أوائل الكتاب الذين تعرضوا لهذا الموضوع هو الاقتصادي (1911) J.Shumpeter ، حيث يرى أن الخدمات التي تقدمها البنوك ومؤسسات الوساطة المالية والتي تتلخص في جذب المدخرات وتوجيهها وتقييم المشروعات، وتسهيل عملية التبادل، هي خدمات مهمة لدفع النمو الاقتصادي، كما يرى Shumpeter أن الخدمات التي يقدمها الوسطاء الماليين هي عوامل دفع أساسية للابتكار والنمو حيث تعمل الأنظمة المالية المتطورة على توجيه الموارد المالية إلى الاستخدام الأكثر إنتاجية، كما يعتبر أن الوسطاء الماليين (البنوك على وجه الخصوص) يحتلون مركز الصدارة في التنمية الاقتصادية. أما بالنسبة ل

Shaw and Gurley (1960) فيرى أنه عندما يكون هناك نظام مالي متنوع ومتطور سيسمح بالتخصيص الكفء للموارد المالية ويؤدي إلى النمو الاقتصادي. من ناحية أخرى يرى Shaw and McKinnon (1973) أن التنمية المالية تعزز النمو الاقتصادي من خلال زيادة المدخرات والتخصيص الفعال واستثمار الموارد المالية، كما نصحا الدول وخاصة النامية منها باتباع سياسة التحرير المالي. وصولا إلى الدراسات التي قام بها كل من King and Levine (1993)، Levine (1997)، Levine and Zervos (1998)، حيث بينوا كيفية تأثير النظام المالي على النمو الاقتصادي، حيث أن الأنظمة المالية المتطورة هي مهمة للإنتاجية والنمو والتنمية الاقتصادية.

ولأن تطور الاقتصاد في دولة ما مرهون بتطور جهازها المصرفي لكونه الشريان الحيوي الذي يحرك عجلة الاقتصاد، فإن استحداث المصارف الاسلامية لقي ترحابا وتجاوبا لدى الجمهور، حيث أصبحت الصناعة المصرفية الإسلامية تحتل مكانة مرموقة في الحياة المصرفية الدولية بعد أن شقت طريقها بصعوبة في بيئات مصرفية تتعارض مع مبادئها وبعيدة كل البعد في أسسها وآليات عملها عن الضوابط الشرعية الإسلامية، رغم ذلك فقد فرضت المصارف الإسلامية وجودها في الميدان المصرفي الدولي، حيث أصبحت تنتشر في ثلث دول الأعضاء في صندوق النقد الدولي. هذا ما مكنها من إرساء أسسها في المعاملات المالية الدولية من خلال تقديم مجموعة من الصيغ المصرفية المتنوعة والمميزة والبعيدة عن قاعدة الربا والتي تعتمد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بدلا من أسس التعامل التقليدي القائم على مبدأ المديونية.

في ظل تنامي الصناعة المصرفية الاسلامية أدى بالعديد من الباحثين إلى دراسة دور البنوك الاسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الدراسات التجريبية التي بحثت في أثر تطوير القطاع المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي، باعتبار هذا القطاع يمثل أداة فعالة لتجميع الادخار الوطني ولتوزيع الموارد داخل الاقتصاد.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق يمكن صياغة الاشكالية الأساسية لهذا البحث على النحو التالي:

ما مدى تأثير التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية خلال الفترة؟

الأسئلة الفرعية:

وتندرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

1. ما هي طبيعة العلاقة التي تحكم التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي؟

2. ما هو النموذج القياسي التي يمكن الاعتماد عليه لتحديد العلاقة بين التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي؟
3. هل هناك عوامل أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي في البلدان الاسلامية؟

فرضيات الدراسة:

وعلى ضوء اشكالية البحث يمكن وضع الفرضيات البحثية التالية:

1. يؤثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي في البلدان الاسلامية.
2. يتأثر النمو الاقتصادي بالبلدان الاسلامية ببعض متغيرات الاقتصاد الكلي (معدل التضخم، معدل الانفتاح التجاري).
3. هناك علاقة سببية بين حجم التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي في البدان الاسلامية.

ومن تم فإنه يمكن دعم فرضيات البحث بفرضيات إحصائية:

1. وجود علاقة طويلة الأجل بين التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي في البلدان الاسلامية خلال فترة الدراسة.
2. وجود تأثير ايجابي ذو دلالة احصائية للتمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي في البلدان الاسلامية خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة:

يكتسي البحث في موضوع العلاقة بين التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي أهمية بالغة، ويعتبر من المواضيع الحديثة التي تزايد اهتمام الباحثين بها خلال العقود الأخيرة. وتبرز أهميتها بالنظر للدور المهم الذي تلعبه المصارف الاسلامية بأدواتها التمويلية المتنوعة في رفع معدلات النمو الاقتصادي. كما تكتسب الدراسة أهميتها من كونها دراسة قياسية لأثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن ايجازها فيما يلي:

- التعرف على الإطار المفاهيمي لكل من النمو الاقتصادي والتمويل المصرفي الاسلامي.
- ابراز مدى ارتباط القطاع المالي الاسلامي بالاقتصاد الاسلامي الحقيقي.
- التعرف على واقع الصناعة المالية الاسلامية وتطور النمو الاقتصادي في البلدان الاسلامية.
- التعرف على المدى الذي يمكن للتمويل المصرفي الاسلامي المساهمة في دفع عجلة التنمية من خلال تحفيز النمو.

- تحديد العلاقات القصيرة والطويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وبين المتغيرات الاقتصادية الكلية، وما إذا كان التمويل المصرفي الاسلامي هو الذي يدفع النمو الاقتصادي أم العكس.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل مبرراتنا لاختيار الموضوع إلى ما يلي:

- المكانة الهامة التي يحظى بها موضوع الصيرفة الاسلامية في مجال الاقتصاد الاسلامي خاصة بعد ظهور الأزمات المالية التي كادت تعصف باقتصادات الدول المتقدمة بسبب التعاملات المالية القائمة على الفائدة.
- الأهمية البالغة التي أولتها الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية حديثا لموضوع العلاقة بين التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي والجدل القائم حول طبيعة واتجاه العلاقة السببية بينهما.
- الاهتمام الشخصي بموضوع التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي والذي له علاقة وثيقة بالتخصص.

منهجية الدراسة:

بما أنه تم تقسيم البحث إلى فصلين أحدها نظري والآخر تطبيقي فإنه سيتم الاعتماد على منهجين وهما:

- المنهج الوصفي: وذلك من خلال عرض كل ما يتعلق بالتمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي من مفاهيم وسرد للأدبيات النظرية وكل ما يتعلق بالجانب النظري، ثم عرض مختلف الجوانب المتعلقة بعلاقة تطور القطاع المالي بالنمو الاقتصادي إضافة إلى عرض مختلف الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت تحليل العلاقة القائمة بين التمويل والنمو.
- المنهج التحليلي: أما الفصل التطبيقي فسيتم فيه استخدام أساليب القياس الاقتصادي من أجل تقدير نموذج ديناميكي Dynamic Panel Data، بهدف اختبار أثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي من عينة الدول الاسلامية وذلك بالاستعانة ببرنامج STATA 15 وكذا برنامج Eviews 12.

هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع ومحاولة منا للإجابة عن الإشكالية المطروحة ومختلف الأسئلة الفرعية، تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين، تتصدرهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة عامة تتضمن ملخصا شاملا

للبحث وأهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقترحة، ومن خلال هذا التقسيم سوف نحاول المحافظة على التسلسل المنطقي للأفكار والتدرج في طرحها وعرضها كالتالي:

يتضمن الفصل الأول الإطار النظري للدراسة من خلال التطرق عموميا حول التمويل المصرفي الاسلامي من مفاهيم، وضوابط تحكم التمويل الاسلامي، وصيغ التمويل الاسلامي وتطبيقاتها المعاصرة في المصارف الاسلامية. كما يتناول هذا الفصل عموميات حول النمو الاقتصادي من خلال التطرق إلى المفهوم وأهم النظريات المفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي بالإضافة إلى التأصيل النظري للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي. ثم يتبع في هذا الفصل تقديم وتقييم الدراسات التطبيقية والتجريبية التي اهتمت بدراسة تأثير التمويل الاسلامي على النمو الاقتصادي.

أما الفصل الثاني فقد تناولنا من خلاله الدراسة التطبيقية والقياسية للعلاقة بين التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي في الدول الاسلامية، حيث سيتم عرض تطور كل من التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي في الدول الاسلامية. كما تم تسليط الضوء على مختلف النماذج والاختبارات الخاصة ببيانات بانل، بالإضافة إلى منهجية التكامل المشترك، وأخيرا إجراء دراسة قياسية لأثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي لعينة من 16 دولة اسلامية خلال الفترة الممتدة ما بين الربع الأول لسنة 2014 إلى الربع الرابع لسنة 2019 وذلك باستخدام نماذج البانل (Panel Data).

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد الفصل الأول:

يعد النمو الاقتصادي من بين الأهداف الأساسية التي تسعى مختلف الدول إلى تحقيقها، فهو يمثل أحد المؤشرات الهامة التي تشير إلى الوضعية الاقتصادية للدولة وأحد أهم العوامل التي تحدد التطور الاقتصادي للدول على المدى الطويل، مما جعله والتنمية الاقتصادية إحدى أهم سمات التقدم الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، حظي موضوع النمو الاقتصادي بالاهتمام المتزايد من قبل العديد من المفكرين والباحثين الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم الفكرية والمدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها، وهذا للتعرف على مختلف المصادر والسياسات التي يمكن من خلالها تحقيق معدلات مرتفعة ومستمرة من النمو الاقتصادي.

اهتم الأدب الاقتصادي بدراسة العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي، والسبب في ذلك أن هذا القطاع يمثل حجر الزاوية في العملية التنموية من خلال الخدمات الأساسية التي يؤديها في الاقتصاد، إذ يعمل كمجمع للموارد المالية من القطاعات الاقتصادية ذات الفائض ومن ثم تحويلها نحو تمويل نظيرتها ذات العجز بالشكل الذي يضمن التخصيص الأمثل للموارد.

بعد الأزمة المالية لسنة 2008 اهتز النظام المصرفي التقليدي مما أدى إلى بروز الصيرفة الاسلامية باعتبارها من أسرع القطاعات نموا في القطاع المصرفي العالمي، وزادت أهميتها بعد صمودها أمام الأزمة، حيث يعزز هذا النوع من التمويل الترابط بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي وفق معاملات مالية لا تخرج عن الضوابط والأحكام الاسلامية.

ومن أجل القاء نظرة شاملة على كافة مفاهيم التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما سوف نستعرض خلال هذا الفصل أربع مباحث رئيسية يمكن إدراجها كالتالي:

المبحث الأول: التأصيل النظري للتمويل المصرفي الاسلامي

المبحث الثاني: الأسس النظرية للنمو الاقتصادي

المبحث الثالث: الأدبيات النظرية حول العلاقة بين التمويل (التطور المالي) والنمو الاقتصادي

المبحث الرابع: الدراسات التجريبية السابقة

المبحث الأول: التأصيل النظري للتمويل المصرفي الاسلامي

إن الوظيفة الأساسية التي يبنى عليها أي نظام مصرفي (اسلامي أو ربوي) هي حرصه على تحويل الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز، بناءً على التوافق الزمني بين مختلف التدفقات النقدية من خلال الوساطة المالية، إلا أن النظام المصرفي الاسلامي يتميز ببعض الخصائص الفريدة التي تستند على قواعد معينة حددتها الشريعة الإسلامية، خلافا لنظيره الربوي.

المطلب الأول: أساسيات التمويل المصرفي الاسلامي

يعد التمويل المصرفي الاسلامي منافسا قويا للتمويل الربوي رغم ما تتميز به من اختلاف في طبيعة العمل، والأسس التي تقوم عليها، وكذا الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها، وسنحاول في هذا المطلب التعرف على هذا النوع من التمويل كما يلي:

الفرع الأول: مفهوم التمويل المصرفي الاسلامي

تعمل المصارف الإسلامية على تعبئة الموارد المالية واستخدامها بأسس مطابقة للشريعة تساعدها على تدعيم تنمية المجتمع، حيث سنحاول تقديم تعاريف مختلفة للتمويل المصرفي الإسلامي.

يعرف التمويل المصرفي الإسلامي: على أنه منح البنك لعميله تمويلا لمواجهة احتياجاته التمويلية، وهذا التمويل إما أن يكون بالمشاركة بالأموال التي قد لا تتوفر لديه، أو إعطاء العميل المال على سبيل المضاربة وفق مفهوم الشريعة، أو المداخلة في التجارة من خلال زيادة رأس مال العميل المتداول، أو على الأقل تأجير الآلات والمعدات وغيرها من صور المنفعة (عبد المطلب، 2014، صفحة 279).

ويعرف أيضا بأنه " تقديم الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها أو موكل إليه (البنك الإسلامي) إلى فرد أو شركة (العميل) ليتصرف فيها ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، وذلك لتحقيق عائد مباح شرعا (بموجب عقود لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية)" (أحمد شعبان، 2013، صفحة 146).

فالتمويل الإسلامي بصفة عامة "هو نوع أو أسلوب في التمويل يستند إلى قاعدة فقهية أساسية وهي أن الربح يستحق في الشريعة بالملك وبالعمل، أي أن التمويل الاستراباحي يرتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ استحقاق الربح بالملك والعمل، وهذا يعني أن عنصر العمل يمكن أن يدخل النشاط الاقتصادي على أساس الربح فالتاجر الذي لديه خبرة العمل التجاري يمكن أن يدخل السوق بدون مال، ويعمل بمال غيره على طريقة تقاسم الربح بنسبة يتفقدان عليها" (عصام، 2013، صفحة 237).

وعليه نستنتج أن التمويل المصرفي الإسلامي يتمثل في تقديم المصرف الاسلامي خدمات مالية متنوعة وفق المبادئ الأخلاقية للشريعة الإسلامية وأحكامها التي تقتضي توجيه جميع المعاملات المالية نحو دعم

الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية الحقيقية واستبعاد تمويل الأنشطة المحرمة أو المضرة بالمجتمع. مع مراعاة تحقيق مبدأ الإستخلاف في المال، إذ يعمل التمويل الإسلامي على تشجيع أطراف المعاملة المالية (المودعين والممولين والمستثمرين) بتقاسم المخاطر والأرباح. وتكون المعاملات مضمونة بالأصول أو قائمة على أساسها، مع حظر التعامل بالفائدة أو المنتجات المالية التي تتضمن قدراً مفرطاً من عدم اليقين كالسحب على المكشوف أو المقامرة (عواطف، 2020، صفحة 103).

الفرع الثاني: أهمية التمويل المصرفي الاسلامي

تتمثل أهمية التمويل الاسلامي باعتباره من أسس عمارة الأرض وذلك لاستخدامه أدوات تلتزم بضوابط الشريعة الاسلامية، فبعد حالة الازدهار التي عاشتها الأمة الاسلامية في القرون الفاضلة ضعفت وأصبحت تعيش على ما يقدم لها من خلال ثقافات أخرى لا تراعي أحكام الشريعة الاسلامية، فكان لزاما على المختصين في مجال الشريعة والاقتصاد البحث على بدائل لا تتعارض مع الأصول والقواعد الشرعية، وفي نفس الوقت تتناسب مع التقدم الذي يشهده العالم اليوم من الاقتصاد والتنمية، وعليه يمكن تلخيص الدور الذي يلعبه التمويل المصرفي الاسلامي في ما يلي (ملحم، 2021، الصفحات 165-166):

- زيادة قدرات الاقتصاد الانتاجية بالشكل الذي يمكن أن يتيح له التطور والنمو بتكوين رؤوس أموال انتاجية، تسهم في زيادة الانتاجية وزيادة الانتاج.
- تلبية احتياجات المجتمع ومنها الاحتياجات الاستهلاكية، وذلك من خلال إسهام البنوك الاسلامية في زيادة الاستثمار الذي ينجم عنه زيادة القدرة الانتاجية المتصلة بإنتاج السلع الاستهلاكية، وبالذات ما هو ضروري منها، أو الاسهام في تمويل التجارة الخارجية، والتي يتم عن طريقه تلبية هذه الاحتياجات، أو من خلال المساهمة في توفير التمويل لشراء هذه السلع.
- المساهمة في الحد من التضخم والمحافظة عل استقرار الأسعار، إذ أن عملها يرتبط بالأرباح الناتجة عن الاستثمار الحقيقي، والذي يؤدي إلى زيادة الانتاج من السلع والخدمات وزيادة العرض الكلي (سمحان، 2016، صفحة 212).
- المساهمة في الحد من التفاوت في توزيع الدخول وعدم تركز الثروة، من خلال توفير التمويل اللازم للحرفيين وصغار التجار، وذوي الدخول المنخفضة للقيام بمشروعاتهم (كردي، 2013، صفحة 53).
- المساهمة في زيادة الناتج القومي والتقليل من البطالة، لارتباط استثماره بالاستثمارات الحقيقية التي ينتج عنها سلع وخدمات (الغالي، 2012، صفحة 30).
- تقديم التمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتحقيق التوازن فيما بينها (العجلوني، البنوك الاسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، 2017، صفحة 168).

الفرع الثالث: القواعد الفقهية المنظمة للتمويل المصرفي

تتضمن الشريعة الاسلامية العديد من القواعد الفقهية التي تكفل حسن استثمار المال وتنميته، ولعلى أهم القواعد الفقهية الخاصة بالمعاملات المالية والتي نستطيع أن نوظفها في التمويل المصرفي هي كالتالي:

قاعدة الخراج بالضمان والغُرْمُ بالغُنْم:

إن أصل القاعدة الفقهية "الخراج بالضمان" نص حديث نبوي شريف، فعن عائشة رضي الله عنها: أن رجلا اشترى عبدا فاستغله، ثم وجد به عيبا، فرده، فقال: يا رسول الله إنه قد استغل غلامي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الخراج بالضمان". (ابن ماجه، 2003، صفحة 754)، ومعنى الخراج الدخل والمنفعة (جمعة الجزائري، دون سنة، صفحة 457)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ**﴾ سورة المؤمنون الآية 72.

فخراج الشيء هو الغلة التي تحصل منه إذا كانت منفصلة عنه أو غير متولدة منه، ككسب العبد، وسكنى الدار، وأجرة الدابة، ومنافع الشيء. والضمان هو التزام بتعويض مالي عن ضرر للغير، ومفاد قاعدة الخراج بالضمان هو مقابلة دخوله في ضمان من سلم له خراجه، فما لم يدخل في ضمانه لم يسلم له خراجه (الزحيلي م.، 2006، صفحة 472). أي أن غلة الشيء ومنفعته تستحق بضمان الشيء.

أما قاعدة "الغُرْمُ بالغُنْم" فهي القاعدة العكسية "للخراج بالضمان"، حيث أن "الغُرْمُ" يعني "ما يلزم المرء لقاء شيء، من مال أو نفس (جهد)، مقابل بالغُنْم وهو ما يحصل له من مرغوب من ذلك الشيء" (محمد الزرقاء، 1989، صفحة 429). كما تعتبر هذه القاعدة مستنبطة من الحديث النبوي الشريف السابق، وتفيد أن الضمان أيضا بالخراج، أي أن التكاليف والخسارة التي تحصل من الشيء تكون على من يستفيد منه شرعا (جمعة الجزائري، دون سنة، صفحة 458). فمن ينال نفع شيء يتحمل الضرر الحاصل منه (كامل ع.، 2008، صفحة 188).

لذا فإن هذه القاعدة الفقهية قائمة على العدل، ومثلما حكمت المعاملات المالية في القديم، فهي تمثل الركيزة الأساسية التي بنيت عليها معظم عمليات التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية في الوقت الحاضر من مشاركات ومضاربات وبيوع، لتكون بذلك بديلا مناسبا عن عمليات التمويل بالفائدة التي يأخذها المقرض كغنم ثابت يتحمل المقترض الغرم وحده إن وقع (منصوري، 2017-2018، صفحة 126).

قاعدة لا ضرر ولا ضرار:

تعتبر هذه القاعدة من القواعد الكلية الكبرى في الشريعة الاسلامية التي يعتمد عليها الفقهاء والقانونيين معا في تقرير كثير من أحكام الحوادث والنوازل والمسائل المستجدة (وصفي، 2017، صفحة 221). وأصل هذه القاعدة قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار"، وهي قاعدة كبرى أغلق بها رسول الله صلى الله عليه وسلم منافذ الضَرر والفساد أمام المسلمين، فلم يبق في تشريع الاسلام إذنٌ إلا كلُ ما فيه صلاحهم في دنياهم وأخرتهم (القاسمي، 2013، صفحة 179).

وتتجلى عناية الفقهاء بموضوع دفع الضرر قبل وقوعه من باب الوقاية، وبموضوع رفع الضرر وإزالته بعد وقوعه، حيث صاغ الفقهاء معاني متنوعة منبثقة من هذه القاعدة وهي مجموعة من القواعد (البورنو، 2002، صفحة 254):

- ☒ الضرر يُدفع بقدر الإمكان
- ☒ الضرر يزال
- ☒ الضرر لا يزال بمثله
- ☒ يُتحمَل الضرر الخاص لدفع الضرر العام
- ☒ الضرر الأشد يُدفع بالضرر الأخف
- ☒ درء المفاسد أولى من جلب المصالح

وبناء على هذه القاعدة يمكن للبنوك الإسلامية التعامل مع البنوك الأجنبية التقليدية، وذلك لحاجة الأفراد والمؤسسات لاستيراد الآلات والمعدات والمنتجات الضرورية لنهضة وتنمية الدولة، لكن إن وجد طريق شرعي وجب التخلي عن التعامل معها.

قاعدة العادة محكمة:

تعد قاعدة العادة مُحكّمة واحدة من القواعد التي لها تأثير كبير في فقه المعاملات وما تفرّع عنها من قواعد خاصّة بتحكيم العرف، وقد لاقت هذه القواعد ما لم تخالف الشّرع القبول الحسن باتفاق الفقهاء على مختلف مذاهبهم (وصفي، 2017، صفحة 234).

ومعنى هذه القاعدة أن ما اعتاده الناس وتعارفوه في عاداتهم ومعاملاتهم وسائر تصرفاتهم، إذا لم يخالف نصاً شرعياً ولا قاعدة شرعية، ولم يجر اتفاق أو تعاقد على خلافه؛ فإنه يكون معتبراً، ويحكمه الشرع فيما لا ضابط له شرعاً (عطية، 2007، صفحة 63). وبالتالي لا يمكن أن يتعارف الناس على استخدام الربا

والفوائد المصرفية في تعاملاتهم ويعتبرونها عادة، لكونها مخالفة للنصوص الشرعية ومما ورد تحريمه شرعا وأجمع العلماء على ربويتها.

وتظهر أهمية هذه القاعدة أكثر في هذا العصر؛ إذ صار لكل فن من فنون الحياة أعراف وعادات تقوم مقام الشروط، فالتجار لهم أعرافهم، والشركات على شتى أنواعها لها أعرافها، والبنوك لها أعرافها إلى غير ذلك، حيث أن هذه الأعراف يلزم المتعامل بها لأنها ملزمة، كما أن الشروط المتفق عليها بين الطرفين ملزمة، فالوقوف على هذه الأعراف ومعرفتها يعتبر شرطا للدخول في أية معاملة (أحمد ولد امحمد، 2017، صفحة 112).

قاعدة تحقيق المصلحة ورفع الحرج:

إن الشريعة الإسلامية ومقاصدها مبنية على المصلحة والعدل، وأن الهدف من الأحكام هو تحقيق المصلحة عاجلا وآجلا، وبعبارة الفقهاء: "إن الشريعة كلها مصلحة وعدل في المعاش والمعاد، وحيثما وجدت المصلحة فثم شرع الله" (الشاطبي، 1997، صفحة 12).

وهذا يعني أن المصلحة تعد مقصدا أساسيا في التشريع، وأن التيسير ورفع الحرج في المعاملات المالية يعد أثرا ونتيجة أساسية لمقتضى المصلحة والعدل، ومن هذه القاعدة تستنبط قواعد أخرى منها: رفع الحرج، المشقة تجلب التيسير، ولذلك ما فيه حرج وإثم ومشقة مقترنة بالتعامل المالي والمصرفي يجب تجنبه والابتعاد عنه، والبحث عن التعامل الحلال المباح يعد ضرورة شرعية واقتصادية لتحقيق المصلحة الشرعية.

المطلب الثاني: ضوابط التمويل المصرفي الاسلامي

وضع علماء الاقتصاد الإسلامي ضوابطا وأحكاما شرعية تحكم نظام التمويل المصرفي الإسلامي وتميزه عن نظام التمويل المصرفي الربوي، وتجعل جميع الأعمال والأنشطة البنكية المختلفة سارية وفق ضوء قواعد الشريعة وأحكامها، أما إن خرجت عن مبادئ الشريعة فإنها تعد باطلة أيا كانت الأعذار والحجج والمبررات، وفيما يلي نذكر أهم هذه الضوابط:

الفرع الأول: تحريم الربا

يعتبر تحريم الربا أهم ضابط شرعي يحكم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية، بل ويعد أهم دافع لقيامها، ويمثل الفرق الجوهري بين التمويل الإسلامي والتمويل الربوي.

لقد اختلف أئمة المذاهب الأربعة في تعريف الربا تبعا لاختلافهم في علته على النحو التالي (رمضان، 2005، الصفحات 8-12):

فالمالكية لم يعرفوا الربا ولكن قسموه إلى ربا فضل وربا نساء ومزابنة ويمكن أن نعرف كل منهم كالتالي:

- ربا الفضل: هو بيع أو نقد أو طعام بجنسه متفاضلا حالا.
- ربا النساء: بيع نقد بنقد أو طعام بطعام مؤجلا مطلقا، وفي غيرهما إن تفاضلا واتحد جنسهما أو منفعتهما.
- المزابنة: فهو بيع معلوم بمجهول أو مجهول بمجهول من جنسه.

وخلاصة مذهب المالكية هي: ربا الفضل يدخل في النقد والطعام فقط، لكن بشرط الحلول واتحاد الجنس والتفاضل وأن يكون الطعام مقتاتا مدخرا.

ربا النساء يدخل في شيئين: أولهما النقد والطعام مطلقا ويشترط فيهما اتحاد الجنس أو المفاضلة ولا يشترط في الطعام الاقتيات أو الادخار. وثانيهما غير الطعام مثل الحديد والثياب ونحوه. فإنه يدخلهما ربا النساء بشرطين الأول هو التفاضل، والشرط الثاني اتحاد الجنس.

بينما عرفه الأحناف بأنه فضل خال عن عوض بمعيار شرعي مشروط لأحد المتعاقدين.

وعرفه الشافعية بأنه مقابلة عوض بآخر غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع التأخير في العوضين أو أحدهما.

كما عرفه الحنابلة بأنه الزيادة في أشياء مخصوصة، وهو يشمل ربا الفضل وربا النسيئة.

من الملاحظ وكما قال صاحب الكتاب الذي اقتبست منه هذه التعاريف، أن التعاريف السابقة لم تذكر ربا الجاهلية، وهو الربا الذي يتعامل به الناس الآن وهو محرم بالكتاب والسنة والإجماع.

هذا، ولقد ورد مفهوم الربا في معجم المصطلحات الاقتصادية الإسلامية كما يلي: "الربا في اللغة الفضل وفي الشرع مشترك بين عدة معان: الأول كل عقد فاسد، والثاني عقد فيه فضل، والقبض فيه مفيد للملك الفاسد، والثالث فضل شرعي خال عن عوض لأحد المتعاقدين في عقد المعاوضة" (الشرباصي، 1981، صفحة 197).

الفرع الثاني: تحريم الاكتناز

يعتبر الاكتناز عند الاقتصاديين حبس الثروة وتجميد المال وتعطيله عن وظيفته الأساسية في دخول دورة الإنتاج، والاكتناز فقهيا هو منع الزكاة، فعن ابن عمر قال: "ما أُدَّي زكاته فليس بكنز، وإن كان تحت سبع أراضين، وما كان ظاهرا لا تؤدى زكاته فهو كنز" (ابن كثير، 2002، صفحة 1346).

ولقد حرم سبحانه وتعالى الاكتناز في كتابه العزيز قائلا: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (34) يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ(3)** ﴾ سورة التوبة الآية 34-35.

قال الفخر الرازي في تفسيره: "أعلم أنه تعالى لما ذكر الذين يكنزون الذهب والفضة قال: **فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**، أي فأخبرهم على سبيل التَّهَكُّم، لأن الذين يكنزون الذهب والفضة إنما يكنزونهما ليتوصلوا بهما إلى تحصيل الفرج يوم الحاجة، فقيل هذا هو الفرج. كما يقال تحيتهم ليس إلا بالضرب وإكرامهم ليس إلا بالشتم، وأيضا فالبشارة عن الخير الذي يؤثر في القلب فيتغير بسببه لون البشرة وهذا يتناول ما إذا تغيرت البشرة بسبب الفرح أو بسبب الغم" (محمد الرازي، 1981، صفحة 49). وقد فسّر صلى الله عليه وسلم الآية بقوله: «بَشِّرِ الكَانِزِينَ بكَيٍّ في ظُهُورِهِمْ يَخْرُجُ مِن جُنُوبِهِمْ، وَبِكَيٍّ مِن قِبَلِ أَقْفَائِهِمْ يَخْرُجُ مِن جِبَاهِهِمْ» (مسلم، 1955، صفحة 690).

هذا، ويمكننا أن نستنتج الحكمة في تحريم الاكتناز فيما يلي:

- إن الاكتناز يغيّر نظرة العباد إلى المال الذي هو وسيلة في قضاء حوائجهم، فجمع المال واكتنازه يجعل منه هو الغاية في حد ذاته.
- إن الاكتناز يحُول بين المال المدخر والدور المرجوّ منه، وهو إنشاء مشاريع استثمارية تحقق الرفاهية والرخاء الاقتصادي للمجتمعات.
- إن اكتناز المال يؤدي إلى حرمان من لهم حق في مال الله ويمنعهم منه وبالتالي الإخلال بأحد ركائز الإسلام الخمس، ألا وهي الزكاة.

الفرع الثالث: اجتناب تمويل الأنشطة المحرمة

يتميز التمويل الاسلامي عن سائر النظم التمويلية الأخرى كونه يبتعد عن تمويل كل ما يدخل في دائرة الحرام، ونذكر منها (منصوري، 2017-2018، الصفحات 121-122):

- يحرم عمل المسلم المتاجرة في كل ما حرم لذاته، ومن ذلك الخمر والخنزير والدم والميتة والنجاسة، فعن جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح وهو بمكة يقول: " إن الله حرّم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام...". (أبو داود، 1994، صفحة 141) ويضاف أيضا تحريم تمويل صناعة السجائر والمخدرات وكل أنواع المسكرات لثبوت ضررها على الإنسان.

- تفادي كل ما يعين على معصية أو إثم لقوله تعالى: ﴿**وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾ سورة البقرة الآية 02. كبيع السلاح لمن يقتل به عدوانا، وبيع العنب لمن يتخذه خمرا.
- يحرم تمويل كل عملية بيع تؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل، ومنها البيوع المنهي عنها في الشريعة وهي متعددة، ونورد بعضها بإيجاز وما له علاقة بالموضوع وهي:

أ- **بيع الغرر**: (الزحيلي و.، 2002، صفحة 32) وهو التعاقد على شيء مستور العاقبة، أو هو بيع الأشياء الاحتمالية غير المحققة الوجود أو الحدود، وهو بيع باطل لما فيه من المغامرة والتغرير الذي يجعله أشبه بالقمار والجهالة. وفي الحديث عن أبي هريرة: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر" (مسلم، 1955، صفحة 1153). ومن صور بيع الغرر: بيع المنابذة، بيع الحصاة، مثل بيع السمك في الماء والطير في الهواء...ومن العقود المعاصرة التي تشتمل على الغرر: ورقة اليانصيب، عقد التأمين التجاري.

ب- **البيع على بيع الغير أو بيع الرجل على بيع أخيه:** (كامل، 1994، صفحة 293) وهو أن يتراضى كل من البائع والمشتري على ثمن بيع فيجئ آخر فيقول: أنا أبيعك مثل هذه السلعة بأن أنقص منه هذا الثمن، فيقع الضرر على صاحب السلعة. فعن ابن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا يبع أحدكم على بيع أخيه إلا بإذنه" (ابن حبان، 1993، صفحة 339).

ت- **بيع ما لم يقبض وربح ما لم تضمن:** بمعنى أنه لا يصح بيع المبيع قبل قبضه سواء كان منقولا أو عقار، وإن أذن البائع وقبض الثمن، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه" قال ابن عباس: "وأحسب كل شيء بمنزلة الطعام". (مسلم، 1955، صفحة 1159). ولحديث عبد الله ابن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم تضمن، ولا بيع ما ليس عندك" (أبو داود، 1994، صفحة 145). ومعنى "ربح ما لم تضمن" ربح ما بيع قبل القبض مثل أن يشتري متاعا وبيعه إلى آخر قبل قبضه من البائع، فهذا البيع باطل وربحه لا يجوز، لأن البيع في ضمان البائع الأول وليس في ضمان المشتري منه لعدم القبض (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1993، صفحة 124).

ث- **بيعتان في بيعة:** عن أبي هريرة قال: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة" (الترمذي، 1983، صفحة 350). وذلك أن يتضمن العقد الواحد بيعتين كأن يقول البائع بعتك هذه السلعة بمائة نقدا وبمائة وعشرة إلى سنة، فيقول المشتري قبلت، من غير أن يعين بأي الثمنين اشترى ويفترقان على أن البيع لزم المشتري بأحد الثمنين، أو أن تتم البيعتان معا كأن يقول البائع بعتك داري بكذا على أن تبيعني سيارتك بكذا، والنهي عن بيعتين في بيعة يحقق العدالة للطرفين المتعاقدين ويمنع الغرر، وكثيرا ما انتقدت

بعض صيغ التمويل الإسلامية كبيع المرابحة، بيع التقسيط... على أنها تتضمن هذا النوع من البيع الفاسد، وكذلك عندما يمضي البنك الإسلامي عقدا مع العميل على إجارة آلة مثلا، متضمنا بيعها له في نهاية المدة (الضرير، 1993، صفحة 13).

ج- - **بيع ما ليس عندك:** الفقه الإسلامي لا يبيح الإنسان أن يبيع ما لا يملكه وقت العقد بالأصالة عن نفسه عملا بحديث حكيم بن حزام رضي الله عنه أنه قال: "سألت النبي صلى الله عليه وسلم قلت: يا رسول الله، يأتيني الرجل يسألني بيع ما ليس عندي، أبيعه منه ثم أبتاعه له من السوق؟ فقال: لا تبع ما ليس عندك" (النسائي، 1991). وعلة النهي الغرر الناشئ عن عدم القدرة على التسليم (الضرير، 1993، صفحة 54).

الفرع الرابع: الالتزام بالأخلاق المالية في المعاملات

يؤكد التمويل الاسلامي مثل سائر جوانب الشريعة الغراء عموما على أهمية عملية التفاعلات البشرية وهيكلها الإطاري إلى جانب تأثيرها الأخلاقي والأدبي والمعنوي على المجتمع. والأخلاق الإسلامية الواجب احترامها في المعاملات المالية كثيرة قد لا يمكن حصرها في هذا المقام، لذا نتطرق إلى بعض منها فيما يلي على سبيل الذكر لا الحصر:

- لعل التزام الصدق والأمانة وتجنب الكذب والخيانة هو أول ما نبدأ بذكره من الأخلاق الإسلامية التي يجب أن يتحلى بها المتعاملون في الاقتصاد، ويكفي في ذلك أن التاجر الصادق الأمين في درجة الأنبياء والشهداء، قال صلى الله عليه وسلم: "التاجر الصدوق الأمين مع النبيئين والصديقين والشهداء" (الترمذي، 1983، صفحة 341).
- التخلي عن الظلم، والأصل في ذلك قوله تعالى:﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ** ﴾سورة النساء الآية: 29. والظلم يفسد الرضا في العقد وهو من أكل المال بالباطل، ونذكر من صور الظلم في المعاملات ما يلي:

- الغش وكتمان عيوب السلعة، قال صلى الله عليه وسلم: "من غش فليس مني" (مسلم، 1955، صفحة 99).
- النجش وهو أن يزيد في السلعة من لا يريد شرائها.
- التسعير وهو أن يفرض ولاة أمور المسلمين سعرا محددا في الأسواق فلا يجوز الزيادة ولا النقصان عليه في البيع فهو محظور لأنه يخل بشرط التراضي إلا في بعض الحالات منها:
  - حاجة الناس إلى سلعة معينة.
  - احتكار المنتجين أو التجار.

- حصر البيع لأناس معينين.

- الاحتكار، وقد عرفه الفقهاء عدة تعاريف منها (محمد مهدي، 1998، صفحة 30): "الاحتكار أن يشتري ذو الثروة الطعام في وقت الغلاء ولا يدعه للضعفاء، ويحبسه ليبيعه بأكثر عند اشتداد حاجتهم"، وعرفوه كذلك: "بأنه حبس الشيء انتظارا لغلائه"، وعرفوه أيضا: "بأنه حبس الغلات الأربع[1]، والسمن والزيت والملح على الأقرب فيها توقعا للغلاء.

يشترك التمويل الاسلامي في خصائصه إلى حد كبير مجالات "أساليب الاستثمار الأخلاقية" و"المسؤوليات الاجتماعية المؤسسية، وتتسم هاتين الطائفتين بزيادة متنامية في شعبيتهما ورواجهما في العالم، إذ بات الناس يدركون بصورة متزايدة مدى أهمية الحرص على معرفة كيفية استخدام ثرواتهم والمصادر التي تأتي منها العائد على تلك الثروة (عامر، 2012، صفحة 17).

الفرع الخامس: ارتباط التمويل بالجانب المادي من الاقتصاد

لا يقدم التمويل الاسلامي على أساس قدرة المستفيد على السداد فقط، وإنما أيضا حسب دراسة الجدوى للمشروع الاستثماري، فهو ظاهرة اقتصادية حقيقية مرتبطة بالدورة الانتاجية للسلع والخدمات، ويزداد أو ينقص بقدر حاجة هذه الدورة لعنصر التمويل (قويدري، 2018، صفحة 278). ويترتب عن ذلك نتيجتان هامتين هما كالتالي:

أ- **أن التمويل في الإسلام لا يصح في حالة تدوير الديون وقلبها:** فتأجيل سداد الديون أو إعادة جدولتها ظاهرة لا ترتبط بالإنتاج وإنما هي ترتبط بالذمم، أي أنها ظاهرة مالية بحتة وليست مادية. لذلك فإن الشريعة الإسلامية لا تبيح إعادة الجدولة بفوائد أو زيادات على قدر الدين، فالدين الذي يقلب إلى تاريخ لاحق لم يؤدي بذلك إلى زيادة في كمية السلع والخدمات المنتجة ولا في تداولها. فلا يصح أن يعتبر نوعا من التمويل الإسلامي.

ب- **إن ارتباط التمويل بالجانب المادي للدورة الإنتاجية يمنع قيام أي تمويل شخصي:** في حين أن ذلك ممكن في حالة التمويل الربوي، أي أن التمويل في الاقتصاد الإسلامي لابد وأن يرتبط بمشروع معين أو سلعة معينة فلا يحق للمستفيد تحويل ذلك التمويل إلى استعمال آخر.

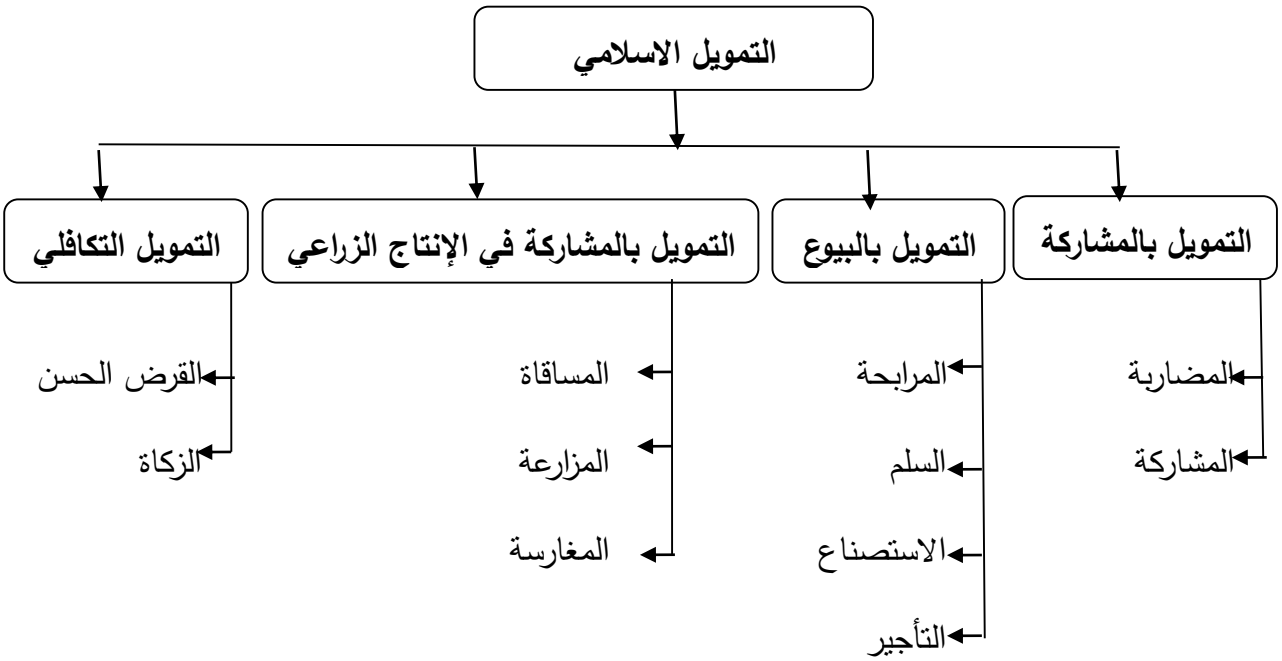
المطلب الثالث: آليات التمويل الاسلامي وتطبيقاتها المصرفية

هناك العديد من الصيغ الاستثمارية الإسلامية على اختلاف أنواعها، تحقق لأصحاب المشاريع احتياجاتهم بعيدا عن قنوات التمويل التقليدي، وفيما يلي نذكر أهم الصيغ التمويلية التي يمكن استخدامها في

[1] الغلات الأربع: القمح والشعير والتمر والزبيب

تمويل المشاريع، حيث سنحاول دراسة تلك الأساليب (الصيغ التمويلية) من حيث مفهومها وكيفية تطبيقها في البنوك الاسلامية والتي يمكن تقسيمها إلى أربع أقسام (بعزيز و مخلوفي، 2019، صفحة 127):

الشكل رقم 1: صيغ التمويل الاسلامي



المصدر: (غربي، 2018، صفحة 222)

الفرع الأول: صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة:

تقوم هذه الصيغ على التمويل من خلال مبدأ الشراكة في الانتاج بين طرفين أو أكثر، بهدف تقاسم نتائج العملية، حيث يكون الممولّ (البنك الاسلامي) شريك لطالب التمويل، وفيما يلي بيان هذه الصيغ وتوظيفاتها في المصارف الاسلامية.

أولا: المضاربة

1-تعريف المضاربة: المضاربة مأخوذة من الضَّرب في الأرض، أي التنقل من التجارة، وتسمى أيضا قِراضًا من قرض أي قطع جزء من المال للعامل أو قطع جزء من الربح (السرطاوي، 1999، صفحة 213).

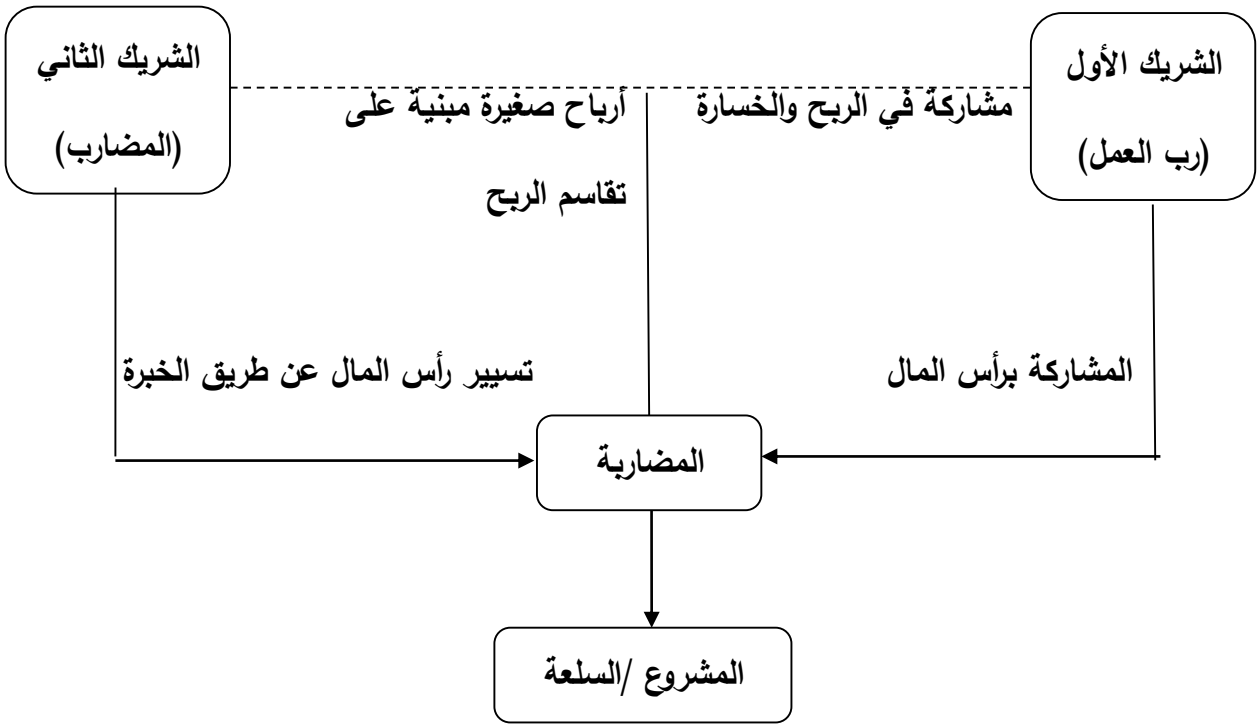
والمضاربة هي عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبها المزج والتأليف بين عنصري الإنتاج "العمل ورأس المال" في عملية استثمارية تحقق فيها مصلحة الملاك والعمال المضاربين المكلفين باستثمار المال، حيث ينص العقد على توزيع الأرباح بنسب متفق عليها بين الأطراف، وفي حالة حدوث خسارة يتحملها صاحب المال، إذا ثبت عدم تقصير المضارب وعدم إخلاله بشروط المضاربة (بن عمارة، 2012، صفحة 50).

وهناك نوعان من المضاربة (رديف و لبيق، تمويل تقنية LBO باستخدام الأدوات المالية الإسلامية، 2013، صفحة 12):

- المضاربة المطلقة: وهي أن تدفع المال مضاربة من غير تعيين العمل والمكان والزمان وصفة العمل، فالمضاربة المطلقة يكون للمضارب فيها حرية التصرف كيفما يشاء دون الرجوع لرب المال إلا عند نهاية المضاربة.
- المضاربة المقيدة: وهي التي يشترط فيها رب المال على المضارب بعض الشروط لضمان ماله.

والمخطط التالي يوضح تقنية عملية المضاربة:

الشكل رقم 2: تقنية عملية المضاربة



المصدر: (رديف و لبيق، تمويل تقنية LBO باستخدام الأدوات المالية الإسلامية، 2013، صفحة 12)

كما أنه في بعض الحالات يعمد الطرف الثاني وهو طالب التمويل رفع نسبة ملكيته في المشروع عن طريق الشراء أو التخلي على جزء من الأرباح بعقد ثاني بينه وبين الطرف الأول، ويسمى هذا النوع بالمشاركة المتناقصة.

في حالة عقد المشاركة يبدأ البنك في الإنفاق على المشروع من مال الشريك إلى أن يتفق كاملا. عندئذ فقط يبدأ البنك في الإنفاق من ماله، كما أن البنك يبدأ باسترداد إيراداته أولا من المشروع إلى أن يسترد رأسماله

بالكامل، وبعدها يبدأ باسترداد رأس مال الشريك، وهذا يوضح الفرق بين طبيعة المشاركة بين الأشخاص وطبيعة المشاركة مع البنك التي لم تؤخذ في عين الاعتبار عند وضع أسس المشاركة مع البنوك الإسلامية (الكبيجي، 2010، صفحة 10).

2-شروط المضاربة

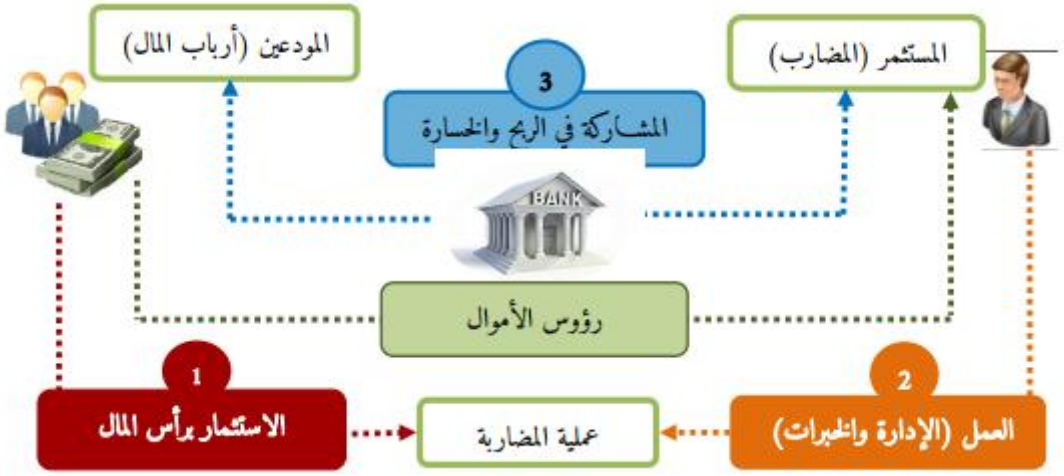
تتمثل شروط المضاربة فيما يلي (عبد الله و سعيفان، 2008، صفحة 151):

- أهلية المتعاقدين
- أن يكون رأس المال نقودا معلومة، ولا يجوز أن يكون رأس المال دينا، وأجاز بعض الفقهاء أن يكون رأس المال عروضا (موجودات)، بحيث تكون قيمتها عند التعاقد أو التكلفة التاريخية لها رأس مال المضاربة.
- أن يسلم صاحب المال إلى المضارب، وإذا سلمه المال على دفعات يجوز.
- أن تكون حصة كل من المتعاقدين قدرا شائعا من الربح، ولا يجوز اشتراط مبلغ معين لأحدهما.

3-تطبيق المصارف الاسلامية للمضاربة:

تستخدم البنوك الاسلامية عقد المضاربة على أساس ثلاثة اتجاهات: الأول تكييف العلاقة بين المودعين وبين البنك الاسلامي على أنها علاقة مضاربة، يمثل المصرف فيها المضارب مضاربة مطلقة على أموال المودعين بين أصحاب الأموال، والاتجاه الثاني باعتبار المصرف الاسلامي وسيطا بين المودعين وبين المستثمرين، حيث ينحصر دوره في تجميع المدخرات ونقلها للمستثمرين ويستحق البنك الاسلامي مقابل تلك الخدمة مكافأة. أما الاتجاه الثالث فهو يشير إلى الصيغة التعاقدية المطورة للمضاربة وتدعى بالمضاربة المشتركة، والتي تظهر على شكل عقد ثلاثي الأطراف يجمع بين أرباب العمل والعاملين والمضاربين والجهة الوسيطة (اماني و النتيفة، 2014، صفحة 136). ويتم وفق الخطوات التي يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم 3: المضاربة المشتركة في المصارف الاسلامية



المصدر: (ساعد، 2016-2017، صفحة 87)

ويوضح الشكل الخطوات التالية:

1. تتلقى المصارف الاسلامية رؤوس الأموال والمدخرات من أرباب المال أو المودعين بصورة فردية.
2. يقوم المصرف بدراسة فرص الاستثمار المتاحة والمرشحة للتمويل.
3. يقوم المصرف بخلط تلك الأموال وربما خلطها بأمواله أيضا ويدفع بها إلى المستثمرين كل على حدا وبالتالي تنعقد مجموعة من شركات المضاربة الثنائية بين المصرف والمستثمر.

ثانيا: المشاركة

1-**تعريف المشاركة:** هي اتفاق بين طرفين أو أكثر على القيام بنشاط استثماري، على أن يكون رأس المال والربح مشترك بينهم (طايل، 2006، صفحة 189). كما يعرف الباحثون في الفقه المصرفي المعاصر، أسلوب التمويل بالمشاركة بأنه أسلوب تمويلي يقوم على أساس تقديم المصرف الاسلامي للتمويل الذي يطلبه المتعامل معه، وذلك دون قصد تقاضي فائدة ثابتة، كما هو الحال في التمويل المصرفي الربوي، وإنما يشارك المصرف في الناتج المحتمل إن كان ربحا أو خسارة، وهذه الأسس مستمدة من ضوابط بعض العقود الشرعية (الكوامة، 2008، الصفحات 36-37).

2-شروط المشاركة:

الشروط اللازمة لعقد الشركة أو المشاركة هي (البيلي، 2002، الصفحات 18-20):

- أن يكون رأس مالها من النقد، واختلف في هل تكون العروض مقبولة للشراكة فأجاز المالكية وبعض الحنابلة ذلك.
- أن يكون لكل شريك أهلية للتعاقد من سن وعقل.
- أن يكون الربح جزءا معلوما شائعا في الجملة.
- أن تكون الخسارة بقدر حصة كل شريك في الأصل.
- عقد الشركة عقد لازم وفسخه جائز في حضور الشريك بشرط عدم الضرر فلا ضرر ولا ضرار.

3-أنواع المشاركة وتوظيفها في المصارف الاسلامية:

أفرز التمويل بعقد المشاركة عدداً من الأشكال المختلفة للعقود الجديدة استجابة لطبيعة ورغبات طالبي التمويل بمختلف صفاتهم، إذ تقوم هذه الأشكال على مجموعة من الاعتبارات تتمثل في: استمرار الملكية، أجل المشاركة، وطريقة استرداد التمويل. ويمكن تفصيل هذه الأشكال على النحو التالي (سراج الدين، 2010):

- وفقاً لاسترداد التمويل: نجد المشاركة الثابتة، المشاركة المنتهية.
- وفقاً لاستمرار الملكية: نجد المشاركة الثابتة، المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك).

أ- **المشاركة الثابتة:** تقوم المشاركة الثابتة على أساس المساهمة في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، ما يترتب عليه أن يكون شريكا في ملكية المشروع وشريكا في نتائجه وفق القواعد الحاكمة للمشاركة، سميت ثابتة لأن كل طرف يحتفظ بحصص ثابتة في المشروع إلى حين الانتهاء منه، تناسب تمويل المشاريع المتمثلة في صفقة واحدة، وتنقسم إلى (عواطف، 2020، صفحة 126):

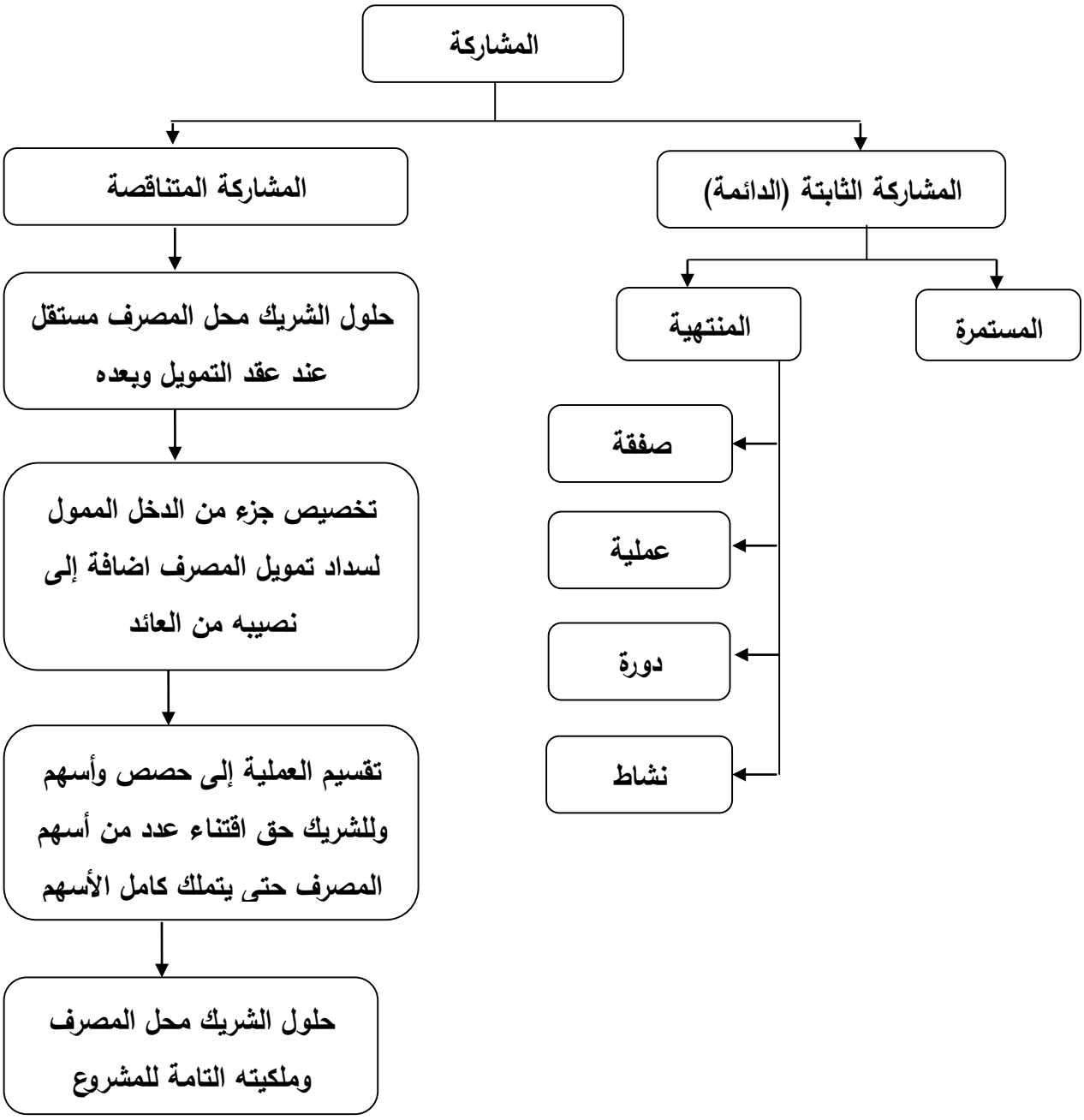
المشاركة الثابتة المستمرة: ترتبط بالمؤسسة الممولة نفسها، فالمؤسسة المالية الممولة شريك في هذا المشروع طالما أنها موجودة وتعمل، توضع المشاركة المستمرة في إطار قانوني يكفل استمرارها، كأن تكون شركة مساهمة تمتلك من خلاله أسهم في المشروع الممول، تمكنها من التأثير على سياسة المشروع من خلال الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة. ويتوقف نصيبه من الناتج على هذه الأسهم.

المشاركة الثابتة المنتهية: تمثل مشاركة ثابتة في ملكية المشروع الممول والحقوق المترتبة على ذلك، إلا أن الاتفاق بين المؤسسة المالية الممولة والشركاء تضمن توقيتاً محدداً للتمويل، يتمثل في دورة نشاط تجاري أو لتوريد صفقة معينة بالمشاركة، يحصل خلالها الممول على حقوق وواجبات ثابتة، تحدد الشركة لأجل منتهي حسب ما اتفق عليه.

ب- **المشاركة المتناقصة:** المشاركة المتناقصة عبارة عن شركة يَعِدُ فيها أحد الشركاء بشراء حصة الآخر تدريجيا إلى أن يتملك المشتري المشروع بأكمله. تكون بدايتها بتأسيس شركة، وعند انتهائها يتم البيع

والشراء بين الشريكين، دون اشتراط لعملية البيع في عقد الشركة الأول، وإنما وعد البيع يكون بعقد منفصل، وكذلك يكون البيع والشراء بعقد منفصل عن الشركة، ولا يجوز اشتراط أحد العقدين في الآخر (الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية, إسرا;، 2015، صفحة 287). توضح أنواع المشاركة حسب الشكل التالي:

الشكل رقم 4: أنواع المشاركة



المصدر: (طبيل، 2009-2010، صفحة 315)

كما تبين سابقا فإن البنوك الاسلامية تعتمد على المشاركة لتكييف علاقتها بالمودعين، فهي تلائم فئة كبيرة من المتعاملين، إذ أن هذه الصيغة تطبق في المصارف الاسلامية بحسب طبيعة التمويل وآجاله واستمرار مشاركة البنك كما يلي:

- ✓ في حالة المشاركة طويلة الأجل (مستمرة) فهي تصلح لتمويل العمليات الإنتاجية المختلفة والتي تأخذ شكلا قانونيا كشركة تضامن أو شركة توصية، سواء كانت تلك الشركات صناعية أو زراعية أو تجارية (الأسرج، 2010، صفحة 08)؛
- ✓ وفي حالة المشاركة المتوسطة فهي مشاركة منتهية بالتمليك عادة ما يساهم فيها البنك الإسلامي في رأس مال شركة أو مؤسسة تجارية أو عقارية أو مصنع أو مزرعة أو أي مشروع تجاري آخر مع شريك أو أكثر ويحل فيها الشريك محل البنك في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات، ويصلح هذا النوع من المشاركات في الأشياء المنتجة للدخول (شاهين، 2014، صفحة 157)؛
- ✓ وفي حالة المشاركة قصيرة الأجل تكون في تمويل العمليات التي تستغرق زمنا قصيرة مثل عمليات الاعتماد المستندي التي تكون قيمة الاعتماد مشاركة بين البنك والعميل (مبارك أبو محمد، 2008، صفحة 88).

الفرع الثاني: صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المديونية

صيغ التمويل بالمداينات هي صيغ التمويل التي تؤول إلى ديون والتي تتمثل فيما يلي:

أولا: السّلم

1-**تعريف السّلم:** هو عقد يتم بموجبه دفع الثمن نقدا من قبل المشتري (البنك) إلى البائع الذي يلتزم بتسليمه سلعة معينة محددة في أجل معلوم، فهو بيع آجل بعاجل، فالآجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد، والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري (الغزالي، 2009، صفحة 176). ويستعمل هذا النوع بكثرة خاصة في النشاطات الفلاحية وكذلك في بعض النشاطات التجارية والصناعية خاصة المتعلقة بالتصدير. والشكل التالي يوضح عملية السّلم (رديف و لبيق، تمويل تقنية LBO باستخدام الأدوات المالية الإسلامية، 2013، الصفحات 292-293):

الشكل رقم 5: شرح عملية السّلم



2-شروط السّلم:

يشترط في السّلم أمور كثيرة لتحقيق مقتضاه أهمها:

- ✓ ضرورة تسليم رأس المال في مجلس العقد وعدم تأخيره لئلا يدخل في بيع الدين بالدين. إلا أن المالكية أجازوا في ذلك ثلاثة أيام، قال بن رشد": أجاز مالك اشتراط تأخير اليومين والثلاثة وأجاز تأخيره بلا شرط" (الدريدر، دون تاريخ نشر، صفحة 261).
- ✓ يجب أن يكون رأس المال أو الثمن معلوماً علما تنتفي به الجهالة بين الطرفين عند إبرام العقد، كما أنه يمكن أن يكون عرضاً أو نقداً أو منفعةً كالانتفاع بسيارة أو مسكن لمدة معينة مقابل الحصول على سلعة من تاجر ما (عبد الحليم عمر، 2004، صفحة 22).
- ✓ ألا يكون رأس المال والمسلم فيه من جنس واحد مما يجري فيه الربا بنوعيه مثل أن لا يكونا طعامين ولا نقدين ولا يكونا شيئا واحداً من أي نوع كان إلا إذا اختلفت المنفعة فيصير الصنف صنفين (بالباقي، 2004، صفحة 111).

الشروط الثلاثة أعلاه تتعلق برأس المال أو الثمن أما عن شروط المُسَلَّم فيه فهي (بابكر محمد، 1408هـ، صفحة 19):

- ✓ أن يكون المُسَلَّم فيه دينا موصوفا في الذمة ولا يكون متعينا يتعلق بحق رب السلم بذاته بل هو دين في ذمة المُسَلَّم إليه.
- ✓ أن يكون المُسَلَّم فيه معلوما علما يرفع الجهالة لأنه بدل في معوضة وهذا محل اتفاق بين الفقهاء.
- ✓ يشترط عند جمهور الفقهاء أن يكون المُسَلَّم فيه مؤجلا، معلومية الأجل شرط آخر لصحة السّلم.

- ✓ أن يكون المُسَلَّم فيه مقدور التسليم عند أجله، أما وجوده عند العقد فيبقى شرطاً لصحة عقد السّلم عند جمهور الفقهاء وإذا حضر وقت التسليم وانقطع المُسَلَّم فيه أو لم يوجد بعد لسبب من الأسباب خُيِّر المشتري بين فسخ العقد وأخذ ماله أو الانتظار.

3-مجالات تطبيق بيع السّلم في المصارف الاسلامية:

يعرف السّلم المصرفي على أنه دخول البنك الإسلامي في عقد سلم بائعا أو مشتريا لكمية معلومة من السلع إلى أجل معلوم بثمن مدفوع نقدا، فعند قيام البنك ببيع السلم فإنه يكون وسيطا فيه (السلم) لا أكثر لأن غرض البنك ليس التجارة في حد ذاتها، وإنما الغرض منها هو تحقيق موارد مالية للبنك، فيقوم البنك بالتعاقد مع مجموعة من المنتجين أو البائعين الذين يريدون تصريف منتجاتهم أو سلعهم وبتسليم الثمن حالا وتأجيل قبض السلع إلى أجل معلوم، على أن يستفيد البنك من تخفيض في ثمنها، ويلجأ البنك في نفس الوقت بالتعاقد على بيع هذه البضاعة سلما في التاريخ المحدد سلفا، لكي يتم تسليم البضاعة في التاريخ نفسه بثمن معجل أعلى من ثمن الشراء (الغالي، 2012، صفحة 90).

أما الحالات التي تطبق فيها البنوك الإسلامية هذه الصيغة فهي المجال الزراعي، والذي يعتبر المجال الأنسب لها، بالإضافة إلى المجال الانتاجي كما تستعمله البنوك الإسلامية في مجال التجارة الخارجية (مسدور، 2001-2002، صفحة 44).

كما أن التطبيق العملي لهذا العقد في المصارف الإسلامية يمكن أن يمارس وفقا لأحد التنظيمات التالية (عبد الحليم عمر، 2004، صفحة 65):

التنظيم الأول: أن تمارس البنوك عمليات السّلم من خلال أحد الأقسام المتخصصة بإدارة الاستثمارات بالبنك.
التنظيم الثاني: أن يتولى المصرف إنشاء شركة تجارية يكون دوره فيها مقتصرا على التمويل سواء عند الإنشاء أو مباشرة العمل على أن تتولى هذه الشركة القيام بكل عمليات المتاجرة من مرابحة وسلم وبيع بالأجل.

التنظيم الثالث: أن تنتقل البنوك خطوة أخرى نحو التخصيص بإنشاء فروع متخصصة (الزراعة أو الصناعة مثلا)، على أن تتولى هذه البنوك عمليات تمويل القطاعات المخصصة لها بصيغ التمويل الإسلامية المختلفة ومنها صيغة السلم.

ثانيا: المرابحة

يعتبر التمويل بالمرابحة أهم الصيغ التي تعتمد عليها المصارف الاسلامية، وفيما يلي بيان هذه الصيغة وشروطها، وكذا كيفية تطبيقها في البنوك الاسلامية.

1-تعريف المرابحة:

تعددت تعريفاتها لكنها توحدت في المعنى والمدلول، منها: "المرابحة نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول مع زيادة ربح (الحنفي و المرغيناني، 2003)"، سواء كان هذا الربح مقسطا على الثمن أو كان جملة زائدة عن الثمن الأصلي كأن يقول بعتك بما اشتريت مع ربح عشرة مثلا. "وهي أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة، ويشترط ربحا ما للدينار أو الدراهم" (القرطبي، 2004، صفحة 229).

وعموما فالمرابحة هي أن يقوم البنك الإسلامي بشراء بضاعة أو تجهيزات للعميل بطلب منه، ثم يعيد بيعها له بهامش ربح معين ومتفق عليه، وبطبيعة الحال هامش الربح الذي يحصل عليه البنك غير مرتبط بمعدل الفائدة وإنما هو مرتبط بتكلفة الخدمة الممنوحة للمشتري (نسيلي، 2015، صفحة 346).

2-شروط بيع المرابحة:

يشترط في بيع المرابحة ما يشترط في كل البيوع، مع إضافة شروط أخرى تتناسب مع طبيعتها وهي (بن قدامة، 1997، صفحة 109):

- ✓ أن يكون الثمن الأول معلوما للمشتري الثاني لأن المرابحة هي بيع بالثمن الأول مع زيادة ربح والعلم بالثمن الأول شرط صحة البيعات كلها.
- ✓ أن يكون رأس المال من ذوات الأمثال أي أن يكون له مثيل كالمكيلات والموزونات والعدديات.
- ✓ أن يكون العقد الأول صحيحا فإذا كان فاسدا لم يجز بيع المرابحة.
- ✓ ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلا بجنسه من أموال الربا، فإن كان كذلك بأن اشترى المكيل أو الموزون بجنسه مثلا بمثل لم يجز أن يبيعه مرابحة لأن المرابحة بيع بالثمن الأول وزيادة والزيادة في أموال الربا تكون ربا لا ربحا، أما عند اختلاف الجنس فلا بأس بالمرابحة.

3-أنواع المرابحة وتطبيقها في المصارف الاسلامية:

يمكن تصنيف عقد المرابحة المطبق في التمويل الاسلامي إلى نوعين:

أ- المرابحة العادية:

وتسمى أيضا بالمرابحة البسيطة، وهي ما أشارت إليه كتب الفقه الإسلامي، حيث تعرف على أنها عقد يقوم البائع فيه بشراء سلعة دون أي وعد أو تعهد مسبق بالشراء أو البيع. ثم يبيعها على أساس المرابحة بثمن أعلى ويتم الاتفاق في العقد على هامش الربح.

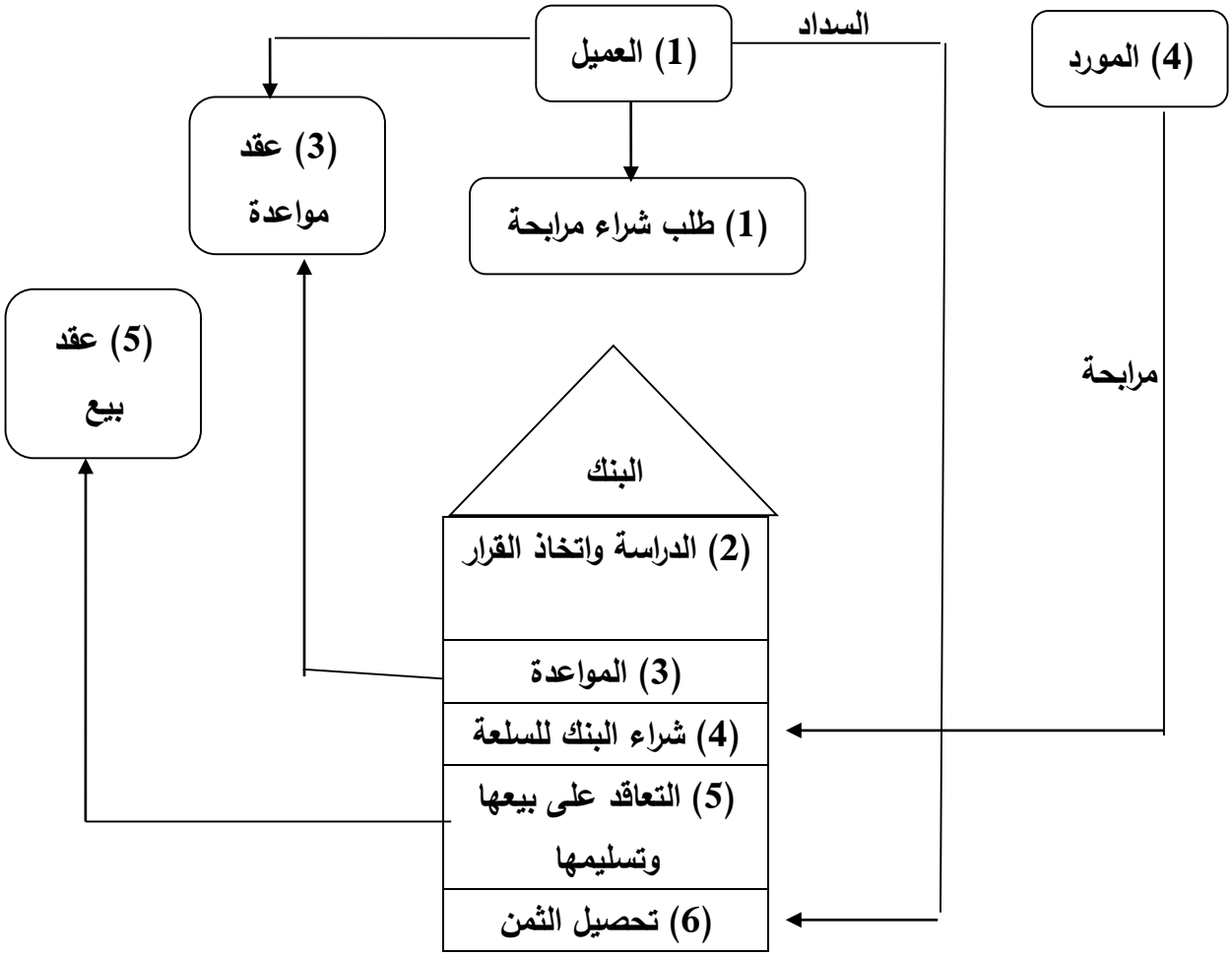
ب- **المرابحة للأمر بالشراء:**

وهي أن يقوم البنك الإسلامي بشراء سلعة بناء على وعد بالشراء يتقدم به أحد العملاء بطلب من البنك بشراء السلعة ويبدي رغبته في شرائها مرة ثانية، فهي بيع بهامش ربح متفق عليه وهي واحدة من أكثر الأشكال الشائعة للتمويل الإسلامي كما أنها الأكثر انطباقا على معاملات تمويل التجارة التي تتطلب أدوات السيولة في المدى القصير، وبعد طلب العميل وإذا اقتنع البنك بحاجة السوق إلى السلعة وقام بشرائها فله أن يبيعها إلى طالب الشراء الأول أو لغيره مرابحة، وهو أن يعلن قيمة الشراء مضافا إليها ما تكلفه البنك من مصروفات بشأنها، ويطلب مبلغا معينا من الربح لمن يرغب فيها زيادة أو علاوة عن قيمتها ومصروفاتها، وبعد الاتفاق على سعر البيع يتفق بعد ذلك على مكان وشروط تسليم السلعة وطريقة سداد القيمة للمصرف (Balala, 2011, p. 29).

ومن هنا يتضح أن بيع المرابحة للآمر بالشراء ثلاثي الأطراف أي أنه يوجد عندنا ثلاثة متعاقدين، الأول الآمر بالشراء، الثاني المصرف الإسلامي والثالث فهو البائع، وهذا الأمر يختلف عن بيع المرابحة العادية المتكونة من طرفين فقط.

والشكل التالي يوضح المرابحة للآمر بالشراء:

الشكل رقم 6: الخطوات التنفيذية لعملية المرابحة للآمر بالشراء



المصدر: (رديف، الهندسة المالية في ظل المالية الربوية، 2014-2015، صفحة 286)

تستخدم البنوك الاسلامية بيع المرابحة للآمر بالشراء على ثلاث أشكال:

- **عمليات المرابحة النقدية:** ويتم سداد قيمة السلعة كاملة فور تسلمها من قبل العميل، ولا يلجأ العملاء لهذه العملية طلبا للتمويل، وإنما الاستفادة من خبرة البنك وعلاقاته بالتجار وموردي السلع مقابل هامش ربح معلوم.
- **عمليات المرابحة لأجل:** ويتم تأجيل سداد قيمة السلعة بعد تسلمها لفترة معينة، غالبا ما يكون على أقساط. ويلجأ لهذا النوع من المرابحة العملاء غير القادرين على دفع قيمة السلعة في الحال.
- **عمليات المرابحة الخارجية:** ويقوم البنك بشراء السلعة من خارج البلد تنفيذا لطلب العميل، وتعتبر هذه العملية بديلا للاعتماد المستندي المطبق من قبل البنوك التقليدية؛ فالبنك يقوم بشراء السلعة باسمه، ثم يبيعها إلى العميل الآمر بالشراء بعد دخولها مخازن البنك، ويمكن تسديد قيمة السلعة كاملة فور التسليم أو تقسيطها على دفعات إلى أجل محدد.

ثالثا: التمويل بالإجارة

1-تعريف التمويل بالتأجير:

الإجارة هي التزام تعاقدي يقضي بتأجير أجهزة وأدوات إنتاجية أو عقارات من وحدة مالية تمتلكها، الى وحدة إنتاجية تستخدمها لفترة معينة مقابل دفع أقساط محددة (Khoutem, 2012, p. 20). إذ تندرج الإجارة في الإطار العام للبيع، فإذا كان البيع ينصب على تمليك الأعيان فإن الإجارة تختص بتمليك المنافع بمقابل هو الأجرة (الجويفل، 2013، صفحة 36).

أما التمويل بالتأجير فهو بيع حق الانتفاع مع الاحتفاظ بحق التملك، يتضمن عملية تمويلية رأسمالية أو تشغيلية لا تهدف للتمليك، حيث أنه في البنوك الإسلامية يقوم هذا التمويل على أساس طلب عميل البنك الحصول على أصل من الأصول الثابتة للانتفاع بها كالعقارات أو المعدات والأدوات التي لا يستطيع العميل شراءها، أو لا يريد ذلك لأسباب معينة، ويكون ذلك بطريقة أقساط محددة تدفع للمؤجر مع فرصة تملك الأصل في نهاية المدة ولكن بعقد مستقل (بعزيز و مخلوفي، 2019، صفحة 128).

2-شروط الإجارة:

تتمثل شروط الإجارة فيما يلي (فليح ح.، 2006، صفحة 393):

- يجب أن تكون المنفعة التي يتم الحصول عليها من خلال استئجار الأصل (العين) مشروعة، وألا تقع ضمن دائرة ما هو حرام.
- أن تكون المنفعة معلومة، ويمكن الحصول عليها ومحددة حتى لا يثير عدم العلم أو التحديد لها خلاف أو نزاع بخصوصها.
- أن تكون الأجرة، أي مقابل لخدمة الأصل المستأجر محددة ومعروفة ومتفق عليها، وبشكل لا يثير خلاف أو نزاع حولها.
- يجب عدم ضمان العين المستأجرة من الهلاك، لأنها تعتبر أمانة لدى المستأجر، إلا في حالة ثبوت إهمال أو تقصير أو تعدي، قال ابن قدامه في المغني: "فإن شروط المؤجر على المستأجر ضمان العين، فالشرط فاسد، لأنه ينافي مقتضى العقد".
- أن يكون المؤجر مالكا للمنفعة.
- ولا يجوز تأجير ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، كالمطعوم والمشروب، والشمع ليشغله لأن إجارة العقد على المنافع، وهذه لا ينتفع بها إلا بإتلاف عينها.

وبالإضافة إلى ذلك فقد أضاف المجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق من منظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الثانية عشرة بالرياض بالمملكة العربية السعودية من 23 إلى 28 سبتمبر 2000 ما يلي (رديف، الهندسة المالية في ظل المالية الربوية، 2014-2015، صفحة 290):

- وجود عقدين منفصلين يستقل كل منهما عن الآخر زمنا بحيث يكون عقد البيع بعد عقد الربح.
- أن تكون الإجارة فعلية وليس ساتر للبيع.
- يجب أن يكون عقد التأمين على المؤجر، تأمينا إسلاميا تعاونيا.

3-أنواع الإجارة وتطبيقها في المصارف الاسلامية:

يتضح من خلال التعريف بعقد الإجارة أن الإجارة في الفقه الإسلامي تكون على منفعة الإنسان أو على منفعة الأعيان (الأصول)، وتطبيق هذا العقد في المصارف الإسلامية يقتصر على الثانية فقط، أي إجارة الأعيان ويسمى فيها بالتأجير، والذي يأخذ أشكال عديدة بصورتها الحديثة في الصناعة المصرفية نذكر منها (تيقان، 2016-2017، صفحة 154):

أ- التأجير المنتهي بالتمليك:

ويقصد بها قيام المصرف الإسلامي بإيجار أصل استعمالي ثابت (وهو ما ينتفع به مع بقاء عينه كالسلع المعمرة) إلى شخص مدة معينة، بحيث تزيد الأقساط الإيجارية، على أن يملكه إياه بعد انتهاء المدة ودفع الأقساط المحددة الآجال بعقد جديد، أما إذا تخلف عن دفع الأقساط فيفسخ العقد ولا يلحق المشتري أي ضرر.

ب- التأجير التمويلي:

وهو أن يتفق المصرف وعميله على أن يشتري الأول أصلا، يؤجره لمدة طويلة أو متوسطة، ويحتفظ المصرف بملكية الأصل، وللعميل الحق الكامل في استخدام الأصل مقابل دفع أقساط ايجارية محددة، وفي نهاية المدة المتفق عليها يعود الأصل إلى المصرف، ويكون المستأجر مسؤولا عن تكاليف الصيانة والتأمين على الأصل طيلة بقائه لديه، وله الحق في استئجاره مرة أخرى أو نقل ملكيته إليه.

ت- التأجير التشغيلي:

يقوم على تمليك المستأجِر منفعة أصل معين لمدة معينة، على أن يتم إعادة الأصل للبنك الاسلامي في نهاية مدة الإيجار ليتمكن مالكه من إعادة تأجيره لطرف آخر، ويتميز هذا النوع بتحميل المصروفات

الرأسمالية على الأصل للمؤجر (البنك الإسلامي) (الوادي و سمحان، 2012، صفحة 259). وهذا النوع يعتبر عملية تجارية أكثر منها مالية.

رابعا: الاستصناع

يعتبر الاستصناع في المصارف الإسلامية أداة مهمة لتنشيط الحركة الاقتصادية، فمن خلاله يتمكن المصرف من اقتحام مجال الصناعة بآفاقه الرحبة، حيث يقوم المصرف بذلك من خلال أجهزة إدارية مختصة بالعمل الصناعي بالمصرف لتصنيع الاحتياجات المطلوبة للمستصنعين، كما يوفر لهم المصرف التمويل المبكر وضمان تسويق منتجاتهم.

1-تعريف الاستصناع:

هو عقد وصيغة من صيغ التمويل يقوم بموجبه الصانع بصنع شيء محدد الصفات للطرف الآخر المستصنع، على أن تكون المواد اللازمة للصنع (المواد الخام) من عند الصانع. وذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع للصانع، إما حالا أو مقسطا أو مؤجلا (سمحان، أسس العمليات المصرفية الاسلامية، 2016، صفحة 274).

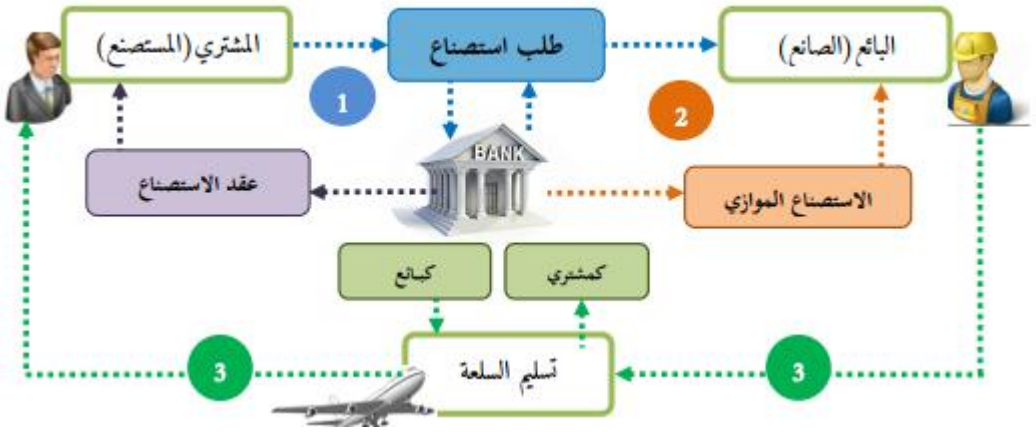
2-شروط الاستصناع:

يشترك في عقد الاستصناع ما يلي (طبيل، 2009-2010، صفحة 222):

- ✓ بيان المصنوع محل العقد من حيث الجنس والنوع والصفة.
- ✓ أن يكون محل العقد ما يجري عليه التعامل بين الناس.
- ✓ عدم تحديد مدة العقد لأجل لأنه يصبح بيع سلم.
- ✓ أن تكون المواد الخام والعمل على عاتق الصانع.

ويوضح الشكل التالي الخطوات التي يسري عليها عقد الاستصناع العادي والاستصناع الموازي:

الشكل رقم 7: الاستصناع العادي والاستصناع الموازي في المصارف الاسلامية



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على (الزرقاء، 1999، صفحة 20)

3-أنواع الاستصناع ومجال التطبيق في المصارف الإسلامية:

إن المرونة التي يتصف بها عقد الاستصناع فيما يخص تعجيل الثمن أو تأجيله تمكن البنك الاسلامي من الاستفادة منه بعدة أشكال، فيمكن أن يدخل البنك بصفته صانعا أو مستصنعاً أو قد يأخذ كلا الصفتين من خلال الاستصناع الموازي (موسى مبارك، 2013، صفحة 138).

البنك باعتباره مستصنعاً: يمكن أن يكون البنك مستصنعاً أي طالبا لمنتجات صناعية ذات منتجات خاصة، وقد يمارس البنك هذه المهمة ممولا لها من ماله الخاص أو من أموال المودعين الاستثمارية، أو يكون في ذلك وكيلا لجهة أخرى من خلال عمولة معينة، وقد تصبح هذه المصنعات ملكا للبنك يتصرف فيها بالصيغ المتاحة له من بيع أو تأجير أو مشاركة.

البنك باعتباره صانعا: يمكن أن يكون البنك الصانع أو العامل في عقد الاستصناع بأن تطلب منه بعض الشركات أو المؤسسات منتجات معينة، فيقوم هو ومن خلال ما يمتلكه من مصانع وشركات بإنتاج تلك المصنوعات، أو يقوم بالتعاقد مع غيره على صنع تلك المصنوعات (دنيا، 2003، صفحة 44).

الاستصناع الموازي: وهو أن يعقد البنك الإسلامي بخصوص السلعة الواحدة عقدين: أحدهما مع العميل طالب السلع ويكون البنك فيه في دور الصانع، والآخر مع القادر على الصناعة كالمقاول مثلا، ليقوم بإنتاج سلعة مطابقة للمواصفات والتصاميم والشروط المذكورة في العقد الأول مؤجلا، وفي العقد الثاني معجلا، ولا مانع أن يعقد العقدان في وقت واحد أو يتقدم أي منهما بشرط أن يكون العقدان منفصلان عن بعضهما فتكون مسؤولية البنك ثابتة قبل المستصنع (عياش و مناصرة، 2016، صفحة 126).

أما عن مجالات التطبيق فلقد فتح عقد الاستصناع مجالات واسعة أمام البنوك الإسلامية لتمول الحاجات العامة والمصالح الكبرى للمجتمع، حيث يستخدم عقد الاستصناع في صناعات متطورة ومهمة جدا في الحياة المعاصرة كإستصناع الطائرات والقطارات والسفن ومختلف الآلات التي تصنع في المصانع الكبرى أو المعامل اليدوية، ويطبق عقد الاستصناع كذلك لإقامة المباني المختلفة في المجمعات السكنية والمستشفيات والمدارس والجامعات إلى غير ذلك مما يسهل شبكة الحياة المعاصرة المتطورة، فهو يستخدم عموما في مختلف الصناعات ما دام يمكن ضبطها بالمقاييس والمواصفات المتنوعة (خالدي، 2004، صفحة 156).

الفرع الثالث: صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة في الانتاج الزراعي

يتجنب الممولون الدخول في مجال التمويل الزراعي لما يكتنفه من مخاطر كثيرة بالنسبة إلى بقية القطاعات الأخرى، خاصة إذا اعتمد الإنتاج على الأمطار المتذبذبة، ولكن التمويل الإسلامي يقوم أصلا مع وجود هذه المخاطر ومواجهتها، حيث يوفر بدائل تمويلية تساهم في اعادة احياء الأرض الزراعية وزيادة الدخل القومي وهي كالتالي:

أولا: المزارعة

1-تعريف المزارعة:

المزارعة شكل من أشكال المضاربة، حيث تدفع الأرض إلى من يزرعها أو يعمل عليها والزرع بينهما، وتحقق هذه المعاملة مصلحة كلا الطرفين صاحب الأرض والعامل (قنطقجي، 2015، صفحة 315).

كما أن المزارعة هي أداة من أدوات توظيف الأموال المتاحة للمصارف الإسلامية، وتعرف على أنها عقد مشاركة بين مالك الأرض والعامل فيها على استثمار الأرض بالزراعة، بحيث يكون الناتج مشتركا، ولكن حسب حصص معلومة لكل منهما ولأجل محدد. وقد تكون الأرض والبذار من المالك، والعمل من المزارع، وقد تكون الأرض فقط من المالك والبذار والعمل من المزارع (العجلوني، 2012، صفحة 274).

2-شروط المزارعة:

يشترط في المزارعة ما يشترط في عقود المشاركات الأخرى وهي كالتالي (موسى مبارك، 2013، صفحة 127):

- ✓ أهلية المتعاقدين.
- ✓ تحديد التزامات كل طرف تحديداً واضحاً منعاً للجهالة.
- ✓ ان تكون الأرض صالحة للزراعة وتُسلم للزَّارع.

- ✓ تعيين حصة كل طرف من المحصول، وأن تكون جزءاً شائعاً لا قدراً محددا.
- ✓ في حالة فساد عقد المزارعة، يكون حاصل الزراعة لصاحب البذر، فإذا كان الآخر صاحب الأرض، فيأخذ أجرة أرضه، ويأخذ الزارع أجر المثل على عمله.

3-أنواع المزارعة وكيفية تطبيقها في المصارف الاسلامية:

بالنسبة لأنواع المزارعة فيمكن أن نذكرها على النحو التالي (رزيق و مسدور، 2003، صفحة 512):

- ✓ أن تكون الأرض والمدخلات من قبل أحد الطرفين على أن يقوم الآخر بكل العمل.
- ✓ أن تكون الأرض وحدها من قبل أحد الطرفين على أن يقوم الآخر بكل العمل.
- ✓ أن تكون الأرض والعمل من طرف والمدخلات من طرف آخر.
- ✓ أن تكون الأرض من طرف والمدخلات من طرفٍ ثانٍ والعمل من طرفٍ ثالث.
- ✓ الاشتراك في الأرض والمدخلات والعمل.

وتمويل البنك الإسلامي للمزارعة هو نوع من المشاركة بين طرفين هما (أساسيات الاستثمار في المصارف الاسلامية، 2011، صفحة 316):

الطرف الأول: يمثله البنك الإسلامي باعتباره مقدم التمويل المطلوب للمزارعة.

الطرف الثاني: يمثله صاحب الأرض التي تحتاج إلى تمويل.

ثانيا: المساقاة

تعريف المساقاة:

هي العقد الذي يتم فيه تقديم الثروة النباتية (الزرع والأشجار المثمرة) المحددة لمالك معين إلى عامل ليقوم باستغلالها وتنميتها (الري أو السقي والرعاية) على أساس أن يوزع الناتج في الثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها (غربي، 2018).

2-شروط المساقاة:

يشترط الفقهاء في المساقاة بالإضافة إلى أهلية العاقدين ما يلي (رديف، الهندسة المالية في ظل المالية الربوية، 2014-2015، صفحة 284):

- أن يكون عمله معلوما كإصلاح السواقي والسقي، وإحضار ما يحتاجه في عمله وأن يكون موجودا في الحقل.

- الاتفاق على كيفية تقديم الناتج وأن يكون نصيب كل منهما جزءا شائعا كالنصف أو الثلث أو الربع، ولا تصح أن تكون الأجرة من غير الثمر.
- أن يكون الأصل مثمرا أي مما يجني ثماره.
- أن يعقد العقد قبل بدء وصلاح الثمر.
- الاتفاق على المدة إذ لا يجوز أن تبقى مجهولة منعا للغرر.

3-تطبيق المساقاة في المصارف الاسلامية:

إن المساقاة هي صيغة تمويلية قصيرة الأجل تنتهي بجني المحصول وتقسيمه إلا إذا كان هناك اتفاق بين الطرفين على إعادتها لدورات زراعية متعددة، ويمكن للبنك الإسلامي أن يطبق صيغة التمويل بالمساقاة كما يلي (مسدور، 2001-2002، صفحة 111):

يتعهد البنك بتوفير آلات الري وملحقاتها، ويقوم بتركيبها في المزرعة مع السماح للمزارع بتشغيلها والعقد مبرم بشأن هذه العملية ويشترط أن يدفع جزء من إنتاجه عادة ما تبلغ 25% بينما يتعهد البنك الإسلامي بمقابلة النفقات المتعلقة بالتشغيل والصيانة وجلب قطع الغيار. وإحدى مزايا المساقاة أنها تتضمن تمويلا إضافيا (إضافة إلى الري) للمدخلات الأخرى مثل البذور والمخصبات والمبيدات الحشرية، وهذا الشكل لابد أن يتفق على حيثياته البنك والعميل.

ثالثا: المغارسة

1-تعريف المغارسة:

هي قيام شخص أو عامل بغرس أرض بأشجار لحساب صاحبها حتى إذا أصبح ذلك الشجر منتجا أخذ العامل جزءا من الشجر كأجر له على عمله.

2-تطبيق المغارسة في المصارف الاسلامية:

ويمكن للبنك الإسلامي تطبيق هذه الصيغة بحيث يقوم بشراء أراضي ثم يمنحها لمن يعمل فيها على سبيل المغارسة، أو أن يقوم البنك بدور العامل حيث يقوك بالعمل على أراضي الغير على سبيل المغارسة، وذلك باستخدام أجراء يكونون تحت مسؤولية البنك الاسلامي، وتساهم هذه الصيغة في التنمية الزراعية واستغلال الأراضي العاطلة وتشغيل العمالة (بورقبة، 2013، صفحة 116).

الفرع الرابع: صيغ التمويل الإسلامي القائمة على التمويل التكافلي

لا يعد المصرف الإسلامي منظمة مصرفية اقتصادية مالية فقط ينحصر هدفه في تحقيق الأرباح فقط، وإنما يمتد دوره إلى النواحي الاجتماعية التي تقتضي مراعات مصلحة أفراد المجتمع والعمل على تنميته وتطويره، ومن ثم يساهم المصرف في تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، ومن ضمن الخدمات التكافلية والاجتماعية نذكر ما يلي:

أولا: القرض الحسن

1-تعريف القرض الحسن:

هو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والثاني المقترض، يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم هذا الأخير (المقترض) برده أو برد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما. ورغم أن هذا التعريف ليس فيه ما يفيد الزيادة على رأس المال، إلا أنه تضاف عادة كلمة "حسن" إلى القرض لكي يتم التفريق بينه وبين القرض بفائدة (ناصر، 2006، صفحة 176).

2-شروط القرض الحسن:

لما كان القرض معاملة مالية، إلا أنها من عقود الإرفاق وهو قريب من التبرعات لذا يشترط فيه شروطا هي:

- ✓ أن يكون من جائز التصرف، لأنه عقد على مال فلا يصح إلا من جائز التصرف كالبيع.
- ✓ لا يشترط فيه الإيجاب والقبول، فيصح بكل لفظ دل عليه وأدى معناه.
- ✓ يصح القرض في كل عين يصح بيعها وتضبط بالوصف، ويجوز قرض المكيل والموزون بغير خلاف.
- ✓ ألا يشترط فيه زيادة أو هدية، أو عقد آخر.

3-تطبيق القرض الحسن في المصارف الإسلامية:

من أوجه التعاون القائم بين الأفراد هو القرض. والقرض الحسن هو مهمة إنسانية تباشرها البنوك الإسلامية لتحقيق وإعلاء قيم التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد، وبالشكل الذي يعمق معنى ومضمون التعاون الإيجابي والمشاركة الفعالة بين هؤلاء الأفراد. فما دامت البنوك الإسلامية مؤسسات إسلامية قامت على أساس من التقوى، ومراعاة الجانب الإلهي في تعاملها مع الناس فإنها جعلت خدمة منح القروض الحسنة من أدواتها في تنفيذ رسالتها الاجتماعية (زعتري، 2002، صفحة 281).

ويتلخص القرض الحسن في تقديم البنك الإسلامي مبلغا من المال لأحد عملائه والذي هو في أمس الحاجة إليه لاستغلاله في مجالات معينة، وهذا التمويل يكون في الغالب بتقديم ضمانات تأكد جدية المقترض ونيته السليمة في سداد مبلغ القرض كاملا أو جزئيا حسب الاتفاق الذي تم بينه وبين البنك الإسلامي، ودون تحميل العميل أية فوائد أو مبالغ مقابل التمويل أو نسبة من الأرباح.

كما أن البنوك الإسلامية تمنح القرض الحسن لتلبية أغراض اجتماعية: حالة الزواج، والمرض وطلب العلاج، في الوفاة وفي بداية العام الدراسي للمدارس والجامعات، وأحيانا لتمويل بعض المشاريع أو الاستثمارات الخيرية والمشاريع الإنتاجية لدعم الشباب العاطل عن العمل، أما مصادر أموال القروض الحسنة فهي أموال الزكاة والتبرعات والصدقات والهبات والجزء الذي يخصمه البنك الإسلامي من فائض أرباحه لمواجهة الخدمات الاجتماعية (الغالي، 2012، الصفحات 91-92).

ثانيا: الزكاة

1-تعريف الزكاة

هي إخراج من مال مخصوص بلغ نصابا، وهي ما يخرجه الإنسان من حق الله تعالى إلى الفقراء، وسميت زكاة لما يكون فيها من رجاء البركة وتزكية النفس وتنميتها بالخيرات، فهي النماء والطهارة والبركة، لقوله تعالى "**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا**" الآية: 103 من سورة التوبة، وهي أحد الأركان الإسلام الخمسة وقرنت بالصلاة في اثنين وثمانين آية، وقد فرضها الله تعالى في كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وإجماع أمته (حمزة و حفيظ، 2013، صفحة 10).

2-تطبيق الزكاة في المصارف الإسلامية:

يعد هذا النوع من الخدمات حديثا نسبيا لدى المصارف الإسلامية، حيث دأبت هذه المؤسسات على ممارسة عملية جمع وتوزيع الزكاة انطلاقا من أهدافها الاجتماعية والاقتصادية في إقامة النظام الاقتصادي الإسلامي، وبالتالي فالمصرف الإسلامي يعمل على إحياء فريضة الزكاة من خلال قيامه بحصر كافة المستحقين للزكاة والاتصال بهم وترتيب تلقيهم لأموالها، بهدف التقليل من الفقر في المجتمع الإسلامي (يحياوي، لغراب، و منصوري، 2013، صفحة 3)، حيث أنشأت العديد من المصارف الإسلامية صناديق الزكاة، مهمتها جمع الزكاة وتوزيعها للمستحقين، وقد يحصِّل المصرف الزكاة من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار، وقد يترك لهم أمر دفع الزكاة (بيطار و فرحات، صفحة 8).

ويتم حساب الزكاة طبقا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية باستخدام طريقة صافي الأموال المستثمرة، فتحتسب الزكاة على أرصدة الاحتياطي القانوني والاحتياطي العام والأرباح المتبقية في بداية السنة، ويخرج حاملو الأسهم الزكاة عليهم بأنفسهم، وتقع مسؤولية دفع الزكاة المستحقة على حسابات الاستثمار المطلق والحسابات الأخرى على أصحابها.

المبحث الثاني: الأسس النظرية للنمو الاقتصادي

استحوذ موضوع النمو الاقتصادي على اهتمام الباحثين في المجال الاقتصادي لفترة طويلة من العقود الماضية، ويشكل النمو وما يرتبط به من عوامل محدده المحور الرئيسي لنماذج وسياسات النظرية الاقتصادية الكلية، بل ولصانعي القرار في مختلف بلدان العالم، إذ يعتبر النمو الاقتصادي مؤشر ذا أهمية بالغة لدى المفكرين الاقتصادين كونه يمثل رأس السياسات الاقتصادية التي ترسمها الحكومات والتي تسعى الى تحقيقها، حتى أصبح ينظر إليه على أنه معيار للحكم على نجاح أو فشل السياسات الاقتصادية المتبعة، وبما أنه يمثل وسيلة لزيادة دخل الفرد وزيادة رفاهيته تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء الى تحقيق نتائج ايجابية عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي تحظى باهتمام واسع من قبل الاقتصاديين خاصة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الاختلاف الواضح الذي كان موجود بين دول العالم، إذ يعد النمو الاقتصادي أداة مهمة في اقتصاديات جميع الدول، لهذا تسعى هذه الأخيرة إلى تحسين مستويات الأداء الاقتصادي بما ينعكس إيجابيا على مختلف النواحي الاقتصادية وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم وأنواع النمو الاقتصادي

إن التطورات التي يشهدها الفكر التنموي هو ناتج عن اختلاف المفكرين الاقتصاديين، يوحي بصعوبة تحديد مفهوم دقيق للنمو الاقتصادي، حيث يشير مفهوم النمو الاقتصادي بأنه "التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي، وبالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية" (محمد ناجي حسن، 1999، صفحة 07).

أما الاقتصادي ساموبلسون ونورد هاوس فيعرف النمو الاقتصادي كالتالي: "هو يمثل توسع إجمالي الناتج المحلي المتوقع في ظل تواجد كامل للموارد، أو الناتج القومي لدولة ما" (ساموبلسون و نورد، صفحة 586).

كما يعرف النمو الاقتصادي على "أنه الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي وذلك في الأجل الطويل وتعتبر الزيادات المضطرة في الدخل نموا اقتصاديا". (خبابة، 2014، صفحة 13)

وتعتبر التعاريف السابقة غير مقبولة على المستوى العام، حيث وجهت لها عدة انتقادات من بعض الاقتصاديين حيث يرون أن الزيادة في إجمالي الناتج الحقيقي لا تعني الضرورة زيادة النمو الاقتصادي، بل يجب أن نأخذ بعين الاعتبار نمو السكان الذي يجب أن يكون معدل نموه أقل من معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي. والتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي في بلد ما بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي (Nouschi & Bénichi, 1990, p. 144).

أما من وجهة نظر الاقتصادي الأمريكي كوزنتس Kuzent's الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 فيعرف النمو الاقتصادي بأنه: "القدرة على خلق وتقديم سلع اقتصادية متنوعة للسكان على المدى الطويل، وهذه القدرة على الانتاج تعتمد في الأساس على التقدم التكنولوجي والمؤسساتي، وكذا التعديلات الإيديولوجية التي تتطلبها". (Kuznets, 1973, p. 247)

ومن خلال التعريف الأخير يمكن أن نستنتج ما يلي (زعيتري، 2019، صفحة 66):

- قدرة الدولة على زيادة إنتاج السلع والخدمات يزيد من الناتج الوطني الحقيقي وبالتالي يعمل على ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.
- استخدام التكنولوجيا المتطورة في عمليات الإنتاج يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.
- تكييف المؤسسات الاقتصادية لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة من خلال تكوين العمال أو إدخال طرق فنية جديدة في التنظيم.

أشكال النمو الاقتصادي:

يمكن تصنيف النمو الاقتصادي إلى (شنين، 2015، الصفحات 14-15):

1- **النمو التلقائي:** هو النمو الي ينتج بشكل عفوي من القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أسلوب التخطيط العلمي على المستوى الوطني أو القومي، ويكون هذا النمو عادة من النوع البطيء والتدريجي والمتلاحق، وبالرغم من مروره في بعض الأحيان بتقلبات عنيفة قصية المدى. وهذا هو نوع النمط الذي سارت عليه الدول الرأسمالية المتقدمة منذ الثورة الصناعية. ويتطلب هذا النمط من النمو مرونة كبيرة في الإطار الاجتماعي والثقافي الذي يقوم فيه، بحيث تنقل شرارة النمو بسرعة كبيرة من قطاع إل آخر؛

2- **النمو العابر**: هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، لأنه ناتج عن ظروف طارئة عادة ما تكون خارجية، ويزول بزواله، وهذا ما يميز هذا النوع من النمو في الدول النامية حيث يأتي في الغالب استجابة للتحسن في تجارتها الخارجية، وما يلبث أن تتلاشى بنفس سرعة التي برز بها (بهياني، 2021، صفحة 7)؛

3- **النمو المخطط:** وهو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته. غير أن فعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين وبواقعية الخطط المرسومة، وبفعالية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط. وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضع عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية (حمداني، 2009، الصفحات 08-09).

الفرع الثاني: مصادر ومحددات النمو الاقتصادي

يتم التطرق إلى مصادر (عوامل) النمو الاقتصادي ومحدداته الرئيسية، حيث يمكن أن نحدد عوامل أساسية في عملية النمو الاقتصادي وهي (والاس بيترسون و ترجمة: صلاح دباغ، 1968، صفحة 327):

أ. كمية القوة العاملة ونوعيتها؛

ب. كمية الموارد الطبيعية ونوعيتها؛

ت. كمية رأس المال الحقيقي ونوعيتها؛

ث. كمية رأس المال الحقيقي ونوعيته؛

ج. مستوى التقنية التي توصل إليها المجتمع.

ويمكن أن نعرف هذه المتغيرات بأنها العوامل الأساسية التي تحدد النمو الاقتصادي، وهي التي تحدد من ناحية أخرى الطاقة الانتاجية الكامنة لأي اقتصاد.

ويلاحظ على العموم في تحليل التنمية أو النمو أن أسباب النمو الاقتصادي أو مصادره تتركز في عوامل مثل (اسماعيل و عريقات، 2004):

1- كمية ونوعية الموارد البشرية

يمكن أن نقيس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي حيث أن:

معدل الدخل الحقيقي للفرد= الناتج القومي الاجمالي الحقيقي/عدد السكان

نلاحظ من خلال المعادلة أنه كلما زاد معدل الناتج القومي الاجمالي الحقيقي عن معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر، وهذا ما ينتج عنه زيادة أكبر في معدل النمو

الاقتصادي. أما إذا تضاعف الناتج القومي الاجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان، فإن الدخل الحقيقي لا يتغير.

كما يجب الأخذ بعين الاعتبار معايير كمية ونوعية، فمثلا الزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على انتاجية العمل وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي.

يستخدم انتاجية العمل كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية وتحدد بعدة عوامل أهمها:

أ- مقدار الوقت المبذول في العمل (معدل ساعات العمل في الأسبوع).
ب-كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج.
ت-نسبة التعليم، المستوى الصحي والمهارات الفنية للعمال.
ث-درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الانسانية في العمل.

2- كمية ونوعية الموارد الطبيعية

يعتمد انتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية الطبيعة كدرجة خصوبة التربة، كذا وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها. هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الانسان، فيمكن مثلا للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل.

3- تراكم رأس المال

يتخلى المجتمع عن جزء من الاستهلاك الجاري لغرض إنتاج السلع الرأسمالية مثل المصانع، طرق المواصلات، المستشفيات، الجامعات، الجسور وغيرها. أي أن تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار الذي يمثل تضحية بالاستهلاك قصد زيادة الاستثمار، وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

أما العوامل التي تحدد معدل تراكم رأس المال هي نفسها التي تأثر على الاستثمار:

أ- توقعات الأرباح.
ب-السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار.

وينقسم الاستثمار إلى استثمار مادي، واستثمار بشري. أما المادي يتمثل في المصانع، الآلات، وسائل النقل، وغيرها، والبشري يتمثل في التعليم، التأهيل، التدريب والصحة.

4- معدل التقدم التقني:

أصبح عامل التقدم يحتل مؤخرا مكانة في إعداد النماذج الاقتصادية، لأنه مهما كان العنصر البشري ورأس المال، إلا أنه يجب الاستعانة بالتحسينات والتطورات التكنولوجية وذلك لمسايرة العولمة.

5- عوامل بيئية:

يتطلب تحقيق نمو اقتصادي في أي بلد بيئة تحفيزية، سواء كانت هذه البيئة سياسية، اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية. إذ لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي يشجع الاستثمارات الجديدة، وكذا استقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.

6- التخصص والإنتاج الواسع:

طالب "ادم سميث" في كتابه ثروة الأمم (1776) بالاعتماد على التخصص، حيث أوضح أن التحسين في القوى الانتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل وهذا الأخير يزيد من كمية الانتاج، وبالتالي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي.

الفرع الثالث: قياس النمو الاقتصادي

تعتبر تقديرات النمو الاقتصادي نعكاس بالأساس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد، بحكم أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج، وبالتالي تبرز ثلاث طرق لتقدير حجم الناتج ترجع بالأساس إلى تساوي حجم الناتج مع حجم الدخل وحجم الإنفاق.

1. طريقة القيمة المضافة:

يمكن تعريف القيمة المطلقة على أنها: " ذلك الارتفاع في القيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الانتاج" (Ficher & Autres, 2002, p. 68)، أما حسابيا فتقدر القيمة المضافة كما يلي:

القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمة المنتوج النهائي – قيمة منتجات الوسيطية

حيث أن:

- المنتجات النهائية: هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي.
- المنتجات الوسيطية: هي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج.

وتبعا لهذه الطريقة يكون:

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي

إن هذه الطريقة تؤدي إلى تفادي تكرار قيم المنتجات الوسيطية في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين، مرة كقيمة نهائية ومرة كقيمة وسيطية في سلعة نهائية أًخرى.

عند حساب القيمة المضافة ينبغي طرح قيمة الإهتلاك الرأسمالي من قيمة الناتج حتى نتحصل على القيمة المضافة الصافية.

2. طريقة الدخل:

يعرف الدخل على أنه مجموع المبالغ التي يمكن للمسير أن يتصرف فيها دون إنقاص قيمة الأصول التي يمتلكها أو دون ترتيب دين عليه خلال الفترة محل الدراسة ويعرف دخل الحكومة بنفس الطريقة، ويقيس الناتج الداخلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي، حيث أن هذا الأخير هو إجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الاقتصاد المحلي، وبالتالي الناتج الداخلي الخام يساوي الدخل الوطني حيث أن الدخل الوطني هو مجموع الأجور مضافا إليه مجموع الفوائد، مجموع الأرباح، ومجموع الريوع.

وتصبح على الشكل التالي:

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني

حيث أن الدخل الوطني يساوي إلى مجموع الأجور + مجموع الفوائد +مجموع الأرباح+ مجموع الريوع.

أما بالنسبة للفئات التي تتحصل على دخل فيمكن حصرها فيما يلي:

الأفراد: يحصلون على الأجور والمرتبات، العوائد والأرباح وأيضا على إعانات خاصة وعامة.

المشروعات: تشمل العامة والخاصة ويتمثل دخلها في الأرباح والإيجارات والفوائد.

الهيئات الحكومية والمتمثلة دخلها في الضرائب والمبالغ المحققة من الملكيات العامة للدولة.

3. طريقة الإنفاق:

يتساوى إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي، وتفسير ذلك على أساس أن عملية الإنفاق أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين مما يتولد عنها بالضرورة دخل لطرف آخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه الدخل (Mankiw, 2003, p. 21)، وبالتالي فإن:

الناتج الداخلي الخام = الانفاق الكلي

حيث أن الإنفاق الكلي:

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

Y: الدخل الوطني، C: الاستهلاك (انفاق القطاع العائلي) ، G: انفاق القطاع الحكومي، I: إجمالي الاستثمار X-M: انفاق القطاع الخارجي.

يعبر الارتفاع والانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي في الغالب عن التحسن في النشاط الاقتصادي، ولا يعبر عن تخلف أو تقدم اقتصادي، فالملاحظ أن الدول المتقدمة مثلا مقارنة بالدول النامية تكاد تكون معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في اقتصادياتها تنخفض وذلك يرجع بالأساس إلى اقترابها من التشغيل الكامل، عكس الدول النامية التي تسجل معدلات نمو اقتصادي عالية في المراحل الأولى لتطورها الاقتصادي، ولا يعتبر ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في دولة ما مقارنة بأخرى بأنه تقدم اقتصادي لأن النمو الاقتصادي هو متغير كمي يقيس حجم التغير في الناتج الوطني من سنة لأخرى بغض النظر عن كون أن حجم هذا الناتج يلبي الاحتياجات العامة أو لا.

المطلب الثاني: نظرية النمو الكلاسيكية

كان الفكر الكلاسيكي يعتبر أن المجتمع مكون من ثلاث طبقات محددة وفقا للوظائف الاقتصادية الرأسمالية، حيث تتمثل هذه الطبقات في (بن قانة، 2012، صفحة 26):

- ملاك وسائل الإنتاج
- الطبقة الأرستقراطية (صاحبة الأرض)
- الطبقة العاملة الزراعة

استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديد أهمها الملكية الخاصة، المنافسة التامة، سيادة حالة الاستخدام التام للموارد، والحرية الفردية في ممارسة النشاط، كما اعتمدوا على أسلوب التحليل الاقتصادي الكلي للبحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني.

يعتبر الكلاسيكيون من الأوائل الذين تطرقوا إلى موضوع النمو الاقتصادي من خلال محاولاتهم تفسير النمو الاقتصادي حسب انتماءاتهم الفكرية والظروف السائدة آنذاك. وفي هذا السياق يتم التطرق إلى رؤى وأفكار وكتابات رواد الفكر الكلاسيكي الاقتصادي، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: أفكار أدم سميث حول النمو الاقتصادي

مثلت آراء آدم سميث في كتابه "طبيعة وأسباب ثروة الأمم سنة 1776" اللبنة الأولى لنظرية النمو الاقتصادي القائمة على رفع القدرة على الإنتاج والإنتاجية من خلال التخصص في العمل وبالتالي زيادة الكفاءة، واعتبر أن الأرباح المحققة في الصناعة تسهم في زيادة الدخل والادخار مما يقود إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو بشكل مباشر (نصر، 2005، صفحة 05). بالإضافة إلى ذلك، يركز تحليله على وفورات الحجم، والتخصص، والتجارة الدولية. ومع ذلك، فإنه يهمل التقدم التقني في عملية النمو (Ndokoula, 2004, p. 34).

يعتقد سميث أن تقسيم العمل يجب أن يسبق بتراكم رأسمالي والذي يتأتى من خلال الادخار، ويوضح أنه بوجود التراكم الرأسمالي تصبح عملية النمو متجددة ذاتيا، حيث يرفع تخصيص العمل وتقسيمه من مستوى الانتاجية فتزيد من المداخيل والأرباح، فتخصص الأجزاء الإضافية للادخار والاستثمار، وبالتالي فإن تقسيم العمل مع التقدم التكنولوجي يزيد من الإنتاج ومزيد من الأرباح...وهكذا (ولعلو، 1981، صفحة 108)، كما يرى آدم سميث أن التنمية الاقتصادية ليست عملية مفاجئة، فهو يأخذ بفكرة النمو التراكمي، فالتنمية الاقتصادية إذا بدأت تكون تدريجية وتراكمية، فمن خلال مرحلة التوسع يرتفع الادخار، تراكم رأس المال، العمالة، الأجور، الدخل، الطلب، يتوسع السوق ويتم امتصاص الزيادة في الإنتاج، وتستمر متغيرات النمو في التضاعف، ولكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود، حيث تصور تدهور الرأسمالية بسبب فناء الموارد وثبات عوائد الإنتاج، وانتهاء تقدم المجتمعات (القريشي، 2007، صفحة 57).

أما عن دور التعليم، فإن سميث يؤكد على أهمية التعليم ويعتبره أساس الكفاءة والنمو وذلك من خلال التفريق بين كمية العمل ونوعيته. وبشكل عام، فإن آدم سميث يعزو النمو الاقتصادي إلى الزيادة الكمية والنوعية في عوامل الإنتاج الأساسية: العمل ورأس المال والأرض. وإلى يومننا الحاضر فإن الأبحاث التطبيقية حول محددات النمو الاقتصادي تأخذ هذه العوامل بعين الاعتبار (عماد الدين أحمد، 2008، الصفحات 28-29).

تعتبر أفكار وآراء آدم سميث للنمو الاقتصادي وتنبؤه بحدوث الكساد الاقتصادي قاصرة نوعا ما، وهذا راجع لكونه اهتم في تحليله على جانب وحيد وهو جانب العرض والمتمثل في المنتجين وأهمل جانب الطلب والدور الذي يلعبه في تحفيز المنتجين على زيادة الاستثمار (بطرس، 2011، الصفحات 18-19).

الفرع الثاني: أفكار دافيد ريكاردو

يعتبر دافيد ريكاردو من رواد المدرسة الكلاسيكية والذي عمل على تعميق آراء وأفكار هذه المدرسة، حيث ارتبط اسمه بالعديد من المفاهيم الاقتصادية كالريع والأجور والتجارة الخارجية وغير ذلك. كما طرح نظريته المتعلقة بالنمو الاقتصادي في كتابه: مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب سنة 1817.

لقد اعتمد دافيد ريكاردو في تحليله للنمو الاقتصادي على تقسيم المجتمع إلى ثلاث فئات فئة الرأسماليين (Capitalists)، فئة العمال (Workers)، وفئة ملاك الأراضي الزراعية (Landlords) الذين يهتمون بالأراضي الزراعية ويحسنون استغلالها (القريشي، 2007، صفحة 45)، ويمكن شرح هذه الفئات كالتالي:

الرأسماليون: تعتبر هذه الفئة من أهم فئات المجتمع بالنظر إلى دورها المحوري في العملية الانتاجية والنمو الاقتصادي، لأنها توفر رأس المال الثابت للعمليات الانتاجية، كما تقوم بدفع أجور العمال، حيث إن هذه الطبقة من المجتمع تستهلك جزءا قليلا من دخلها والباقي يتحول إلى الادخار الذي يعتبر الأساس لتراكم رأس المال، وهذا بدوره يضمن تحقيق عملية النمو.

العمال: تتمثل في طبقة العمال وهم مجموعة من الأفراد الذي يعملون في الورشات الانتاجية الخاصة بالرأسماليين، أو يعملون في الأراضي الزراعية المملوكة من طرف الاقطاعيين. تعتمد هذه الفئة في حياتها على الأجور المتحصل عليها مقابل العمل المبذول في العملية الانتاجية، ويرتبط عدد العمال بمستوى الأجر المدفوع، فعند زيادة الأجر فوق حد الكفاف، فإن هذا سيؤدي إلى زيادة السكان وزيادة عرض العمل، مما يؤدي لانخفاض الأجر لمستوى أجر الكفاف، أما عندما ينخفض مستوى الأجر دون مستوى الكفاف فحتما سيؤدي ذلك لانخفاض عرض العمل، وبالتالي ارتفاع الأجور وصولا لمستوى أجر الكفاف (فليح، 2006، الصفحات 115-116).

ملاك الأراضي: وهي طبقة الاقطاعيين الذين يملكون الأراضي، كما تمد المجتمع بالغذاء والطعام.

لقد أعطى دافيد ريكاردو أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية والثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع، والاستقرار السياسي، وكذلك ركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي، من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل (زقرير، 2015، صفحة 21).

بالنسبة ل آدم سميث ودافيد ريكاردو فإن عرض العمل يتولد داخل نظام اقتصادي-اجتماعي، والذي يحكمه هو معدل تراكم رأس المال، الذي يتسارع كلما كانت الأجور الحقيقية عالية، أو بمعنى أدق تعتبر قوة العمل سلعة تنمو بنمو تراكمات رأس المال (القريشي م.، 2010، الصفحات 79-80).

الفرع الثالث: أفكار مالتوس

يرى مالتوس أن مشكلة النمو الاقتصادي تتمثل في الفرق الموجود بين الحاجات الانسانية وبين قدرة الاقتصاد الوطني على تلبية هذه الحاجات، على اعتبار أن النمو الاقتصادي هو الذي يقلل من هذه الهوة بالاستغلال الأمثل لموارد الثروة.

قسم مالتوس الاقتصاد إلى نوعين (ثابت، 2001، صفحة 60):

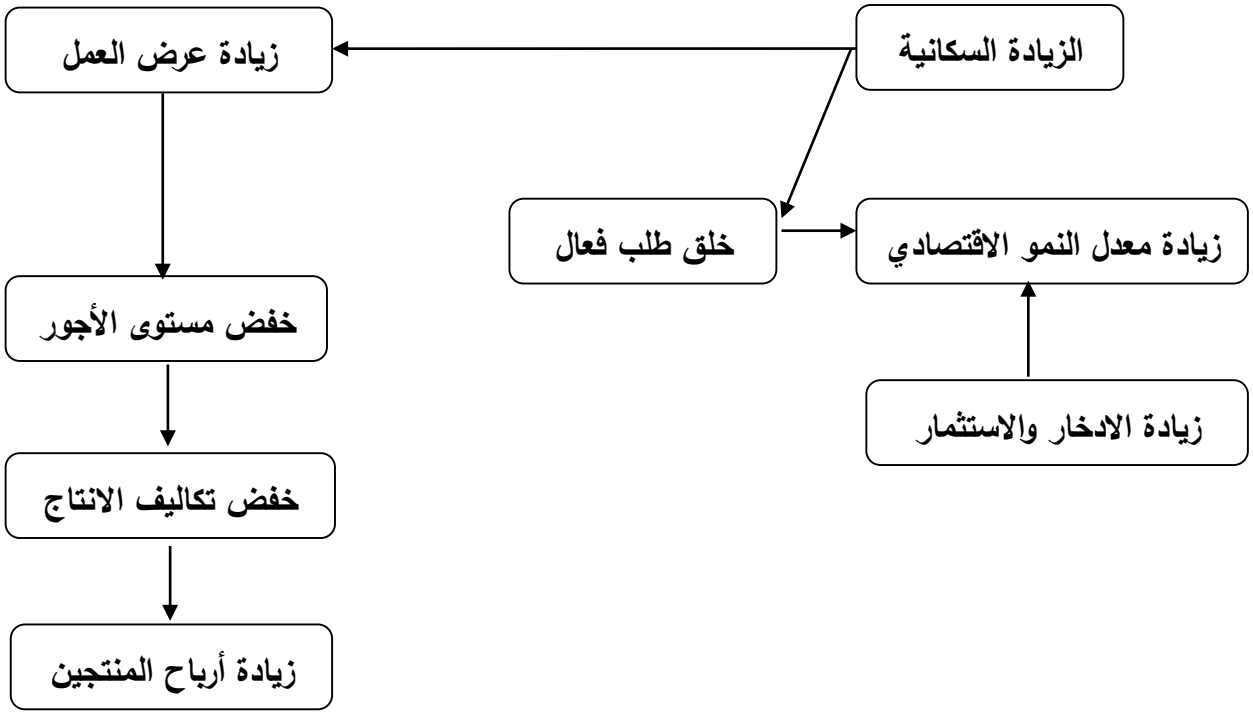
- قطاع صناعي
- قطاع زراعي

ويعتبر أن القطاع الصناعي هو القطاع الدي يسبب النمو الاقتصادي باعتباره يتمتع بزيادة الغلة بسبب الفرص المتاحة لرؤوس الأموال من جهة وسهولة استخدام التقدم التقني من جهة أخرى. في حين يتميز القطاع الزراعي بتناقص الغلة نتيجة محدودية الأراضي وتفاوت خصوبتها ونقص إمكانية إدخال التقدم التقني.

كما ركزت أفكار مالتوس على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية الاقتصادية، إذ يعتبر الاقتصادي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب الفعال في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون ساي للمنافذ، الذي ينص على أن الادخار هو بمثابة طلب على سلع رأسمالية. حيث أوضح مالتوس أن الادخار هو عدم الاستهلاك وبالتالي قلة الطلب ومنه قلة الاستثمار، ولذلك نادى بحجم أمثل للادخار (فايز، 1985، صفحة 23).

وكان لمالتوس آرائه المشهورة في النمو السكاني باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية، الذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه (نظرية مالتوس للسكان)، والتي تتلخص في أن النمو السكاني يكون بمتتالية هندسية، فيما ينمو الغذاء بمتتالية حسابية، حيث رأى أنه مع تزايد حجم السكان تتقلص المساحات الزراعية ومنه تنخفض انتاجية العمل ومعها أجور العمال، حتى تصل إلى معدل الكفاف (الحد الأدنى للمعيشة)، وبعدها أي الزيادة في السكان تودي إلى تدهور مستوى المعيشة نتيجة سوء التغذية وارتفاع معدل الوفيات (بن قبلية، 2016، صفحة 77)، وهنا يصل المجتمع إلى حالة الركود. ويمكن توضيح أفكار مالتوس حول النمو الاقتصادي من خلال المخطط التالي: (بن قبلية، 2016، صفحة 77).

الشكل رقم 8: أفكار مالتوس في النمو الاقتصادي



المصدر: (النفجي، 2000، صفحة 318)

رغم أن أطروحات مالتوس يمكن تطبيقها على بعض مناطق إفريقيا وآسيا، إلا أنه بشكل عام فإن نظرته التشاؤمية لم تتحقق على المستوى العالمي، وذلك بسبب ظهور الوسائل الحديثة لتنظيم النسل وتزايد إنتاج الغذاء بمعدلات أعلى مما كان يتوقع مالتوس، وأعلى من معدلات النمو السكاني بسب التقدم التكنولوجي المتحقق في الزراعة الذي عوض تناقص الغلة (محمد مدحت و الليثي، 2003، صفحة 73).

الفرع الرابع: أفكار كارل ماركس

جاءت النظرية الماركسية بأفكار مخالفة للكلاسيك الذين يؤمنون بأن النظام الرأسمالي والحرية الفردية هما أساس عملية النمو، فحسب كارل ماركس فإن الرأسمالية في حد ذاتها تمثل العائق الرئيسي للتطور الاقتصادي، حيث يرى أنه يحتوي على كل المتناقضات الداخلية والتي تحول دون تحقيق عملية تنمية ناجحة، بل وتجعل عملية التنمية مستحيلة، و من هنا تظهر نظرية في التطور الرأسمالي عند ماركس تقوم على نقد لعملية الإنتاج والتراكم في هذا النظام؛ فهذه المتناقضات تعمل على انهيار النظام الرأسمالي، ليحل محله النظام الاشتراكي، وفي ظل هذا النظام الجديد اللاطبقي سوف تستخدم القوى الاقتصادية التي تعزز النمو، استخداما كاملا، وسوف يستفيد كل أفراد المجتمع من عملية التنمية المترتبة على ذلك (وعيل، 2014/2013، صفحة 20).

ويرى كارل ماكس أن الازمات الدورية التي تصاحب حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل عملية النمو لا تستمر للأبد، وقد قامت النظرية الماركسية للنمو الاقتصادي على فرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الانتاج في المجتمع، وكذا على نوع الابتكار السائد، وعلى طريقة تراكم رأس المال، إلى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور السائدة (نامق، 1985، صفحة 101). فحسب هذا الاقتصادي تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وتخفض معها معدل الربح بموجب قانون تناقص القيمة (الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يؤدي بالأجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الحيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى أعلى والأرباح إلى أسفل، وكل محاولة للرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحل رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتظهر الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال، فتنهار الرأسمالية (كبداني، 2013/2012، صفحة 37).

تعتبر أطروحات كارل ماركس بخصوص أداء الرأسمالية محاولة جيدة لفهم الآليات التي يرتكز عليها لتحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بانهيار النظام الرأسمالي لم تكن صحيحة. كما يعاب على ماركس اهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة، وتحديده للعمل فقط كمحدد للقيمة.

الفرع الخامس: الانتقادات الموجهة للكلاسيك

وجه البعض عددا من الانتقادات في معرض تقييمهم للنظرية الكلاسيكية ونجمل أهم هذه الانتقادات بالآتي (القريشي م.، 2007، صفحة 64):

- ✓ الأرباح مصدر الادخار: اعتبر الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدر للادخار، لكن التجربة أشارت إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للادخار ومنها ادخار الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام؛
- ✓ اعتماد قوانين غير واقعية: لقد كانت نظرة الكلاسيك للاقتصاد نظرة تشاؤمية، والتي ترى بأن نهاية التطور الرأسمالي هي الركود، والتي استندت إلى تناقص العوائد للأرض وكذلك على نظرية مالتوس في السكان، ولقد قللوا من أهمية إمكانات التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد؛
- ✓ يرى الكلاسيك بأن الادخار يوجه إلى الاستثمار، وبالتالي الادخار يساوي الاستثمار، ولكن كما قال شومبيتر بأن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال التمويل المصرفي للاستثمار؛
- ✓ النظرية الكلاسيكية للقطاع العام: يؤكد بعض الاقتصاديين بأن النظرية الكلاسيكية فشلت في إدراك أهمية القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي، وخاصة في البلدان النامية حيث تقل المؤسسات الخاصة، مما يفرض على الحكومة التدخل في النشاط الاقتصادي؛

- ✓ عدم إدراك أهمية التقدم التكنولوجي: افترضت النظرية الكلاسيكية بأن المعرفة معطاة وثابتة عبر الزمن، وبهذا فشلت في تصور أهمية التأثير الذي تتركه المعرفة والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليا؛
- ✓ تصورات خاطئة عن الأجور والأرباح: أظهرت التجارب العملية للنمو أن الأجور لم تبقى عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل ارتفعت بشكل مستمر دون أن يحصل انخفاض في معدلات الأرباح لدى المؤسسات.

المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي (نظرية النمو الخارجي)

تعتبر النظرية النيوكلاسيكية من أهم نظريات النمو الاقتصادي، أين طور النيوكلاسيك آليات جديدة للنمو الاقتصادي تختلف عن الفكر السائد في النظرية الكلاسيكية، وذلك بإدخال العامل التكنولوجي والابتكارات في سير العملية الإنتاجية. وسنتطرق في هذا المطلب إلى التحليل الكينزي للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى كل من نموذج هارود–دومار ونموذج سولو.

الفرع الأول: النمو الاقتصادي في الفكر الكينزي

تعد أفكار كينز التي اعقبت الآراء والتحليلات المدرسة الكلاسيكية والماركسية منحنى جديدا ومنعطفا كبيرا في الفكر الاقتصادي فقد حدد عددا من الأسس لمعالجة عيوب النظام الرأسمالي ووضعه في طريق النمو الاقتصادي (بن قانة، 2012، صفحة 35). يوضح النموذج الكينزي احتمال حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل، والذي يتحدد من خلال الطلب الكلي، كما أن المشكلات التي تتخلل النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض بل هي بسبب عدم كفاية الطلب الفعال، كما أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، وأن الادخار هو دالة للدخل، فإن التوازن في الإنتاج والدخل يحدث عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط، وحيث أن أساس تكون الدخل الوطني في المدى القصير هو اتحاد الاستثمارات الإنتاجية وغير الإنتاجية الخاصة والحكومية، وهي العامل الرئيسي المضاد للأزمات، والمؤشر الرئيسي في توسيع الطاقة الإنتاجية، ورفع معدلات النمو في المدى الطويل (كبداني، 2013/2012، صفحة 39).

وإذ يعتبر الدخل عبارة عن قيمة الناتج الكلي، فإن أي زيادة مستهدفة فيه لا تكون إلا بزيادة قيمة الإنتاج الذي لا يتحقق إلا بارتفاع الاستثمار العيني، وزيادة الطاقة الإنتاجية اللازمة لتحقيق توسع في قيمة وكمية الإنتاج الكلي، ولهذا وضع التسلسل المنطقي التالي لعملية النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة (كبداني، 2013/2012، الصفحات 40–41):

- ❖ يقوم المصنع بإنتاج كمية من الإنتاج تعادل قيمة معينة من الوحدات النقدية، وعند بيعها يدفع المصنع تكاليف الإنتاج في شكل أجور وريع وفائدة، والتي تمثل إيرادات للأفراد مثلما يمثل الربح دخلا لملاك المصنع، فإنه لابد أن تتساوى قيمة الإنتاج مع قيمة الدخول المتولدة من هذه العملية؛
- ❖ لهذا، فإنه حتى تبيع جميع المصانع كل ما أنتج يجب أن ينفق الأفراد كل ما حصلوا عليه من دخول لتحافظ الأرباح على مستوياتها العالية، مما يولد لدى المصانع الرغبة في إنتاج نفس الكمية أو أكثر في الفترة التالية، وحيث أن النقود التي تتدفق من رجال الأعمال إلى أفراد المجتمع في شكل أجور وريع وفائدة وأرباح، تعود لتتدفق في تيار عكسي مرة أخرى إلى رجال الأعمال عندما يشتري الأفراد السلع والخدمات منهم، مما يضمن تتابع واستمرار المراحل؛
- ❖ غير أن ذلك لا يحدث بشكل آلي، فالأفراد قد لا ينفقون كل دخلهم بل يدخرون نسبة منه (عادة في البنوك)، ولذلك يحدث تراجع في تيار الإنفاق، أو يتم إنفاق جزء منه على السلع الأجنبية (الواردات) وليس على السلع المحلية، كما يدفع بعض الأفراد جزءا من دخلهم إلى الحكومة في شكل ضرائب، وكلاهما أيضا يشكل تراجعا في تيار الإنفاق؛
- ❖ إن هذه التسريبات (الادخار–الواردات–الضرائب) يمكن أن يقابلها ثلاثة تيارات عكسية تمثل حقنا لتيار الإنفاق، مثل الصادرات التي يطلبها الأجانب على السلع الوطنية، والإنفاق الحكومي الممولة من الضرائب المحصلة سابقا، والاقتراض من البنوك لزيادة رأس مال المنشآت لتمويل الاستثمار في سلع رأس المال. وبالتالي فإن تساوي التيارات الثلاثة للتسرب والحقن يكون عندها الإنفاق يساوي قيمة الإنتاج، ومع افتراض أن التركيب الهيكلي لكل الأسعار النسبية يوزع الطلب على الصناعات المختلفة لدرجة أن الطلب والعرض في كل صناعة متساوية فان ذلك يعني أن كل ما ينتج يباع ومن ثم يسود الرخاء في المجتمع، وفي هذه الحالة وبتوفر السلع والخدمات فإن تخلف الطلب الكلي هو السبب في حدوث الأزمة، مما يدفع بالمنظمين ورجال الأعمال إلى الإحجام عن التوسع في حجم النشاط إلا بتزايد الطلب لزيادة تشغيل الموارد العاطلة؛
- ❖ وأخيرا، يتم توازن الاقتصاد الوطني بتوازن الطلب الكلي مع العرض الكلي بغض النظر عن حجم الموارد المشغلة مع وجود البطالة، أي عند مستوى التشغيل الناقص وليس الكامل، مما يحقق النمو الاقتصادي إحدى مراحله في الدول الرأسمالية.

وبشكل عام، إذا ربطنا بين نظرية كينز ومسألة النمو يمكن أن نلاحظ أن برنامج "كينز" يتلخص في النمو على حساب الاستغلال الأكمل للموارد المتاحة، وما إن تتحقق العمالة الكاملة حتى يستنفذ هذا البرنامج، ولم يقل "كينز" شيئا حول طرق التطور اللاحق للاقتصاد، وهذا هو سبب تأكيد نفاد الكينزية بحق، على عدم صلاحيتها لحل مسائل النمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في نظرية

كينز وتكييفها لحل المهمات الأكثر تعقيدا، وهذا ما أنجزه منظرو الديناميكية الاقتصادية (سوكولينسيكى، 1980، صفحة 68).

الفرع الثاني: نموذج Harrod–Domar

يعتبر نموذج هارود–دومار للنمو من أسهل وأكثر النماذج اتساقا وشيوعا، تم تطويره في الأربعينيات بإسمي الاقتصاديين البريطاني روي هاواد والأمريكي ايفسي دومار، إذ يعد مزيجا بين الأفكار الكينزية وأفكار التقليدين (Grabowski & Shields, 2000, p. 1)، حيث يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حتمية لأي اقتصاد قومي. كما يبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو، إذ يهدف إلى تحديد معدل الادخار الأنسب الذي من خلاله يتحقق معدل الاستثمار الضروري لاستهداف معدل نمو اقتصادي مرغوب فيه (Perkins, 2008, p. 141).

لقد بنى كلا من هارود ودومار النموذج على أساس الفرضيات التالية (سعودي، 2013/2012، صفحة 09):

- ❖ الاقتصاد المغلق؛
- ❖ التشغيل الكامل عند المستوى التوازني للدخل؛
- ❖ ثبات الميل الحدي للادخار، حيث يتساوى مع الميل المتوسط للادخار؛
- ❖ ثبات المستوى العام للأسعار؛
- ❖ أسعار الفائدة تبقى ثابتة.

أولا: نموذج هارود

يعتقد هارود أن الاقتصاد الرأسمالي المتقدم لا يحقق نمو مستقر إلا بالصدفة ويكون آني أو لحظي وفيما عدا ذلك يحصل ركود أو تضخم متتالي تنجر عنه ركود أو تضخم عام وأسباب ذلك كامنة في الاقتصاد نفسه. وقد طرح هارود في نموذجه عدة أشكال خاصة بمعدلات النمو كالتالي (فليح، 2006، صفحة 19):

- ✓ معدل النمو الفعلي؛
- ✓ معدل النمو المضمون؛
- ✓ معدل النمو الطبيعي.

1- **معدل النمو الفعلي (G): The Actuel Rate of Growth**: ويقصد بمعدل النمو الفعلي معدل النمو الجاري والذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار ومعدل متوسط رأس المال، وهذا المقياس يساعد

في التعبير عن معدلات النمو على المدى القصير، والمعادلة الأساسية له هي (شعباني، 1997، صفحة 62):

$$G = \frac{S}{C} \dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث:

G: معدل النمو الفعلي للناتج خلال فترة زمنية محددة وتعادل$\frac{\Delta Y}{Y}$.

Y: الدخل أو الناتج الصافي.

s: نسبة الادخار $\frac{S}{Y}$.

C: المعامل الحدي لرأس المال $\frac{1}{\Delta Y}$.

وبالإحلال في المعادلة (1):

G.C=s

$$\frac{\Delta Y}{Y} \times \frac{1}{\Delta Y} = \frac{S}{Y}$$

وبالتالي: I=S

مما يعني تساوي الادخار الكلي مع الاستثمار الكلي، كما أن تحديد حجم الادخار S يعتمد على الدخل Y، وتحديد حجم الاستثمار I يعتمد على الزيادة في الدخلΔY.

2- معدل النمو المضمون: the warranted Rote of Growth: هو معدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يتحقق من خلال توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المرغوب فيه، حيث يفترض في هذا النوع من المعدل بقاء الطلب الإجمالي مرتفع حتى يتمكن المنتجون من بيع منتجاتهم، وبالتالي يشعر المنتجون بالرضا بسبب أنهم أنتجوا المقدار الصحيح لا أكثر ولا أقل مما يدفع بهم باتخاذ القرارات التي تحافظ على نفس معدل النمو، والصيغة الرياضية له هي (محمد مدحت و سهير، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، 1999، صفحة 134):

$$Gw = \frac{S}{Cr}$$

حيث:

Gw: معدل النمو المضمون.

Cr: معامل رأس المال الذي يمكن من تحقيق معدل النمو المضمون.

s: الميل المتوسط للادخار ويعادل $\frac{S}{Y}$

3-معدل النمو الطبيعي the natural rate of growth: قدم هارود مفهوما ثالثا ألا وهو معدل النمو الطبيعي، ويعني به أقصى معدل تسمح به التطورات الفنية وحجم السكان والتراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ، وهذا يظهر أهمية الميل المتوسط والميل الحدي للادخار، كما أن معدل النمو الطبيعي قد يساوي أو يختلف عن المعدل المضمون ولا يميل المعدلان إلى التطابق (حميداتو، 2014، صفحة 8). وبافتراض أن هناك دائما عمالة كاملة تصبح المعادلة الأساسية له:

$$Gn \times Cr = s$$

أو

$$Gn \times Cr \neq s$$

حيث:

Gn: معدل النمو الطبيعي.

وهذا يعني أن معدل النمو الطبيعي يمكن يساوي معدل النمو المضمون أو لا يساويه، ولا يميل المعدلان للانطباق ذاتيا. بالإضافة إلى أنه لا يوجد بالفعل معدل وحيد مرغوب، حيث تتوقف قيمته على مرحلة الدورة الاقتصادية التي يمر بها المجتمع، وكذلك مستوى النشاط الاقتصادي.

ومن خلال معدلات النمو الثلاث التي أتى بها هارود استنتج العديد من الحالات التي يكون عليها الاقتصاد حسبه (بن قبلية، 2016، صفحة 83):

1. إذا كان $G < Gw$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم.
2. إذا كان $G > Gw$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة كساد.
3. إذا كان $G = Gw$ فإن الاقتصاد متوازن في نموه.
4. إذا كان $G > Gw$ و $Gn > Gw$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم مستمر.
5. إذا كان $G < Gw$ و $Gn < Gw$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة انكماش مستمر.

ثانيا: نموذج دومار

يقوم بناء نموذج دومار على الإشكالية التالية: إذا كان الاستثمار يولد الدخل من ناحية، ويزيد الطاقة الانتاجية من ناحية أخرى، فما هي الزيادة في الاستثمارات المطلوبة التي يمكن أن تجعل الزيادة في الدخل تتساوى مع القدرة الانتاجية مع استمرار الاستخدام التام؟، وبالإضافة للفرضيات العامة للنموذجين افترض دومار أن (فليح، 2006، صفحة 148):

- ✓ جميع مفاهيم الدخل والاستثمار والادخار المستخدمة في النموذج تمثل قيم صافية؛
- ✓ جميع القرارات الاقتصادية تتم آنيا وبدون فوارق زمنية مما يعطي إيحاء باستمراريتها؛
- ✓ ثبات المستوى العام للأسعار.

كما يطرح دومار نموذجه من خلال فكرة التوازن بين الزيادة المحققة في جانب العرض (متمثلا في زيادة الاستثمار) والزيادة المحققة في جانب الطلب (متمثلا في زيادة الدخل) وذلك على النحو التالي (محمد مدحت و سهير، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، 1999، صفحة 140):

1-جانب العرض: قام دومار بتوضيح جانب الطلب بالشكل التالي، حيث يرمز إلى المعدل السنوي للاستثمار بالمقدار (I)، وإلى الطاقة الإنتاجية لكل دولار مستثمر في الأجهزة الرأسمالية الجديدة بالمقدار (S) (يعبر عن النسبة بين الزيادة في الدخل الحقيقي أو الإنتاج إل الزيادة في رأس المال)، أي معامل رأس المال/الإنتاج (Capital output ratio)، وهو عبارة عن عدد وحدات رأس المال اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناحية الفنية. وعلى ذلك فإن الطاقة الإنتاجية للاستثمار (I دولار/سنة) سيكون مساويا إلى المقدار (I.S دولار/سنة) (الموسوي، 2013، الصفحات 90-91).

يمكن صياغة جانب العرض بالمعادلة التالية:

$$\Delta Y = I\sigma$$

ΔY: الزيادة في الناتج عند مستوى التشغيل الكامل

σ: الطاقة الانتاجية الكامنة

I: معدل الاستثمار

على اعتبار أن $I\sigma$ تكون أقل من $I.S$، حيث تمثل أن $I\sigma$ الإجمالي الصافي لزيادة الطاقة الكامنة في المخرجات وتعرف باسم (تأثير سيجما) وكذلك تمثل جانب العرض في النموذج.

2-جانب الطلب: يعتمد الطلب الكلي على قيمة المضاعف الكينزي، يفترض دومار أن الزيادة في جانب الطلب عن الدخل الإضافي هو نتيجة للاستثمار الإضافي، على اعتبار أن الاستثمار يولد دخلا، وهذا الأخير يتأثر بمفعول المضاعف والميل الحدي للادخار، حيث تصبح معادلة جانب الطلب على الشكل التالي:

$$\Delta Y = \Delta I.\frac{1}{\propto}$$

$\propto$: الميل الحدل للادخار.

ΔY: الزيادة السنوية في الدخل.

ΔI: الزيادة السنوية في الاستثمار.

$\frac{1}{\propto}$: مضاعف الاستثمار.

ولكي يتحقق التوازن العام عند المستوى الاستخدام التام لابد من تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي، وعلى هذا تصبح معادلة المعادلة الأساسية للنموذج كالتالي:

$$\Delta I.\frac{1}{\propto} = I.\sigma$$

وبقسمة طرفي المعادلة على المقدار (I)، ثم الضرب بمقدار (α)، نحصل على:

$$\frac{\Delta I}{I} = \propto.\sigma$$

تبين المعادلة الأخيرة أن الوصول إلى مستوى الاستخدام التام يتطلب أن يكون معدل نمو الاستثمار المحقق (ΔI/I) مساويا إلى المقدار $(\alpha\sigma)$ (الميل الحدي للاستهلاك مضروبا في انتاجية رأس المال). وهذا هو المعدل الذي يجب أن ينمو عنده الاستثمار حتى يضمن استخدام الطاقة المحتملة من أجل الوصول إلى معدل نمو مستقر في الاقتصاد عند مستوى الاستخدام التام (الموسوي، 2013، صفحة 91).

ثالثا: النموذج المشترك ل هارود-دومار

قام كل من هارود ودومار ببناء نموذج مشترك للنمو الاقتصادي على افتراضين أساسيين أولهما: أن الدخل القومي للدولة يتناسب مع رصيدهما من رأس المال. وثانيهما: أن الزيادة في رصيد رأس المال مصدرها مدخرات الأفراد التي من المفترض أنها تمثل نسبة معينة من الدخل القومي (Lakhera, 2016, p. 25). وبناء على الانتقادات الموجهة لنموذج هارود ونموذج دومار، قام هارود بتطوير نموذج يكون أكثر قابلية للتطبيق من خلال الجهود التي بذلها ونشرها في الطبعات التالية من كتابه والتي تمثلت في ادخال متغير الفائدة

كعامل مؤثر على كل من العرض والطلب للمدخرات ومن ثم نتج لديه المعادلة التالية (فليح، 2006، صفحة 97):

$$Rn = \frac{Pc.Gn}{e}$$

حيث:

Rn: معدل الفائدة الطبيعي.

Pc: نصيب الفرد من الناتج.

Gn: معدل النمو الطبيعي.

e: المنفعة المتناقصة للدخل (وهي دائما أقل من الواحد).

وعلى ذلك فإن المعدل لسعر الفائدة Rn يتحدد أساس بقيمة المنفعة المتناقصة للدخل e، لذا فإن كل من Rn و e يرتبطان ارتباطا عكسيا، فكلما نقصت قيمة e زادت قيمة Rn والعكس صحيح، إلا أن هارود تولدت له مشكلة تمثلت في كيفية قياس المنفعة المتناقصة للدخل.

الفرع الثالث: نموذج سولو

يمثل نموذج الذي قدمه روبرت سولو (Solow, 1956) إسهاما كبيرا في تطور النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي. بالإضافة إلى أنه يعتبر أول شكل رياضي ساعد على الكثير من الأعمال التجريبية، حيث يعتمد نموذج سولو على توسيع نموذج هارود–دومار بإضافة عنصر العمل كعنصر انتاجي وإضافة المستوى التكنولوجي كمتغير مستقل إل معادلة النمو الاقتصادي (العقاب، 2015، صفحة 21).

1–الفرضيات:

يفترض سولو–سوان في هذا النموذج مجموعة من الفرضيات (Darreau, 2003, pp. 32–33):

- الاقتصاد مغلق، وفي حالة المنافسة التامة؛
- الادخار جزء ثابت من إجمالي الناتج؛
- في حالة التوازن فإن الاستثمار مساو للادخار؛
- ثبات معدل نمو السكان وهو مستقل عن المتغيرات الاقتصادية؛
- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، العمل ورأس المال؛

- دالة الإنتاج هي دالة "Cobb–Douglas" ذات غلة الحجم الثابتة، وحيث يمكن الإحلال بين عنصري الإنتاج K و L (KOHLI, 1999, p. 418).

2-تقديم النموذج

يتم التطرق إلى نموذج "سولو–سوان" في النمو الاقتصادي على النحو التالي:

النموذج بدون التقدم التكنولوجي: يعتمد نموذج سولو–سوان على دالة "كوب دوغلاس" للإنتاج ذات غلة الحجم الثابتة:

$$Y = F(K,L) = K^{\propto}L^{1-\propto} : 0 <\propto< 1 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث أن:

Y: حجم الانتاج مقاسا بالقيمة المضافة.

L: حجم اليد العاملة مقاسا بعدد المشتغلين أو مجموع ساعات العمل.

K: تمثل حجم رأس المال ويقاس بإجمالي الأصول الثابتة.

وهكذا، فإنه على اعتبار أن حصة العامل من رأس المال$(k = \frac{K}{L})$ وحصته من الانتاج العيني$(y = \frac{Y}{L})$ (DEVOLY, 1998, p. 204)، ولهذا يمكن كتابة دالة الانتاج الفردي (حصة العامل من رأس المال) على الشكل التالي (Robert & Xavier, 2004, p. 28):

$$Y = (K^{\propto}L^{1-\propto})L \Rightarrow \left(\frac{K}{L}\right)^{\propto} L = Y \Rightarrow \frac{\mathrm{Y}}{\mathrm{L}} = \left(\frac{K}{L}\right)^{\propto} \Rightarrow \mathrm{y} = \mathrm{k}^{\propto} = f(k) \dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

وعلى اعتبار أن التغير في مخزون رأس المال عبر الزمن$(\dot{K})$ يعادل الفرق بين الاستثمار واهتلاك رأس المال (K) بمعدل ثابت(δ)، وأن الاقتصاد مغلق وبالتالي فإن الاستثمار يساوي الادخار (توازن سوق السلع)، فإنه يمكن كتابة ذلك على الشكل التالي:

$$\dot{K} = I - \delta K \dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

$$I = S = sY \text{ و}$$

$$\Rightarrow \dot{K} = sY - \delta K \Rightarrow \dot{K} = sF(K, L) - \delta K \dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

وبما أن المعادلة رقم (4) هي معادلة تفاضلية فيمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$k = \frac{K}{L} \Rightarrow logk = logK - logL$$

باعتبار أن نمو القوى العاملة متغير خارجي ويزيد بمعدل نسبي ثابت (n)، وبعد إعادة صياغة المعادلة رقم (4) يكون لدينا:

$$\Rightarrow \frac{dlogk}{dt} = \frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} = \frac{sY - \delta K}{\mathrm{K}} - \frac{\dot{L}}{L} = n \dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

ومنه تصبح العلاقة كما يلي:

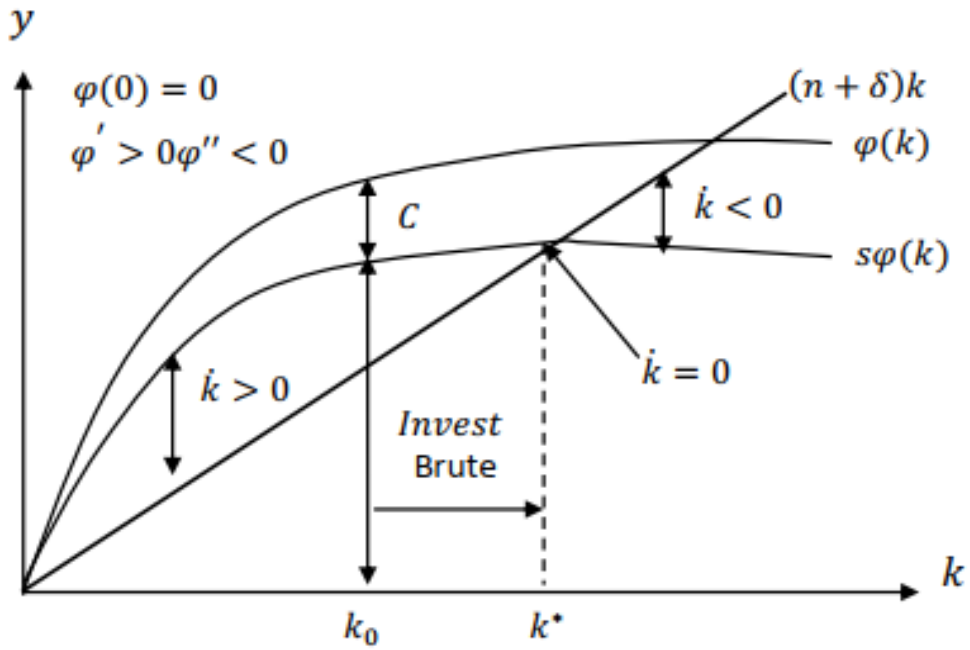
$$\frac{\dot{k}}{k} = \frac{sY}{\mathrm{K}} - \delta - n = \frac{sY}{\mathrm{K}} - \delta - n$$

$$\dot{k} = sY - (n + \delta)K \dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

وتمثل المعادلة (6) معادلة تراكم رأس المال بدلالة رأس المال لكل فرد، وتعني أن تغيير رأس المال لكل فرد يتحدد بتغيير ثلاث محددات (Johes, 1999, p. 32).

- النسبة المستمرة عن الدخل (sY)
- النسبة المهتلكة من رأس المال الاولي (δK)
- معدل النمو الديمغرافي

الشكل رقم 9: نموذج "Solow"



Source: (Robert & Xavier, 2004, p. 21)

النموذج بوجود التقدم التكنولوجي: على اعتبار أن الدخل الفردي في الأجل الطويل لا ينمو ويبقى ثابتا في الحالة التوازنية، لذا تم إدخال مفهوم التقدم التقني (A) في نموذج سولو من طرف الاقتصادي uzawa عام 1961، وذلك بغية زيادة النمو في متوسط الدخل الفردي في المدى الطويل. ويعد التقدم التقني (A) في نموذج سولو كمتغير خارجي، وعليه فإن دالة الإنتاج تأخذ الشكل التالي (ÜLGEN, 2005-2006, pp. 45-46):

$$Y = F(K, AL) = K^{\propto}(AL)^{1-\propto} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

وحيث أن (A) يعبر عن التقدم التكنولوجي وهو خارجي المنشأ ويتزايد بمعدل ثابت $\frac{\dot{A}}{A} = g$، فإذا كان:

- تراكم رأس المال لا يتغير بشكل أساسي ويأخذ الشكل: $\dot{K} = sY - \delta K \Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta$
- وكانت دالة الإنتاج الفردي من الشكل: $y = \frac{Y}{L} = \frac{K^{\propto}(AL)^{1-\propto}}{L} = \frac{K^{\propto}}{L^{\propto}}\frac{(AL)^{1-\propto}}{L^{1-\propto}} = k^{\propto}A^{1-\propto}$
- وبوضع $\left(\tilde{k} = \frac{k}{A}\right)$ و $\left(\tilde{y} = \frac{y}{A}\right)$ وهما دالتا رأس المال الفردي والانتاج الفردي بالنسبة للتقدم التكنولوجي على التوالي.

فإن دالة الانتاج الفردي تصبح من الشكل التالي:

$$\tilde{y} = \frac{y}{A} = \frac{k^{\propto}A^{1-\propto}}{A} = k^{\propto}A^{-\propto} = \frac{k^{\propto}}{A^{\propto}}$$

$$\tilde{y} = \tilde{k}^{\propto} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

انطلاقا من العلاقة الأخيرة (2) فإن الحالة التوازنية في المدى الطويل تعرف بمتغير جديد وهو معدل نمو رأسمال الفردي إلى التقدم التقني، والذي يصبح كالتالي:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{L}}{L} = \frac{\dot{A}}{A}$$

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{k} = s\frac{Y}{K} - (\delta + n + g) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

وبما أن: $\frac{Y}{K} = \left(\frac{Y}{L}\right)\left(\frac{L}{K}\right) = y\frac{1}{\left(\frac{K}{L}\right)} = y\left(\frac{1}{k}\right) = \left(\frac{y}{k}\right)$

و: $\frac{y}{k} = \left(\frac{y}{A}\right)\left(\frac{A}{k}\right) = \tilde{y}\frac{1}{\left(\frac{K}{A}\right)} = \frac{\tilde{y}}{\tilde{k}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$

ومنه فإن:

$$\frac{Y}{K} = \frac{y}{k} = \frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$$

وبتعويض$(\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}})$ مكان$\left(\frac{Y}{K}\right)$ في المعادلة (3) ينتج لدينا:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{k} = s\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}} - (\delta + n + g) \Rightarrow \frac{\dot{\tilde{k}}}{k} = s\tilde{k}^{\propto -1} - (\delta + n + g)$$

عند وضع الاستقرار يكون معدل نمو التراكم الرأسمالي إلى التقدم التكنولوجي معدوما أي:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{k} = s\tilde{k}^{\propto -1} - (\delta + n + g) = 0$$

ومنه نتحصل على معدل رأس المال بالنسبة للتقدم التقني على المدى الطويل:

$$\tilde{k}_e = (\frac{s}{\delta + n + g})^{\frac{1}{1-\propto}}$$

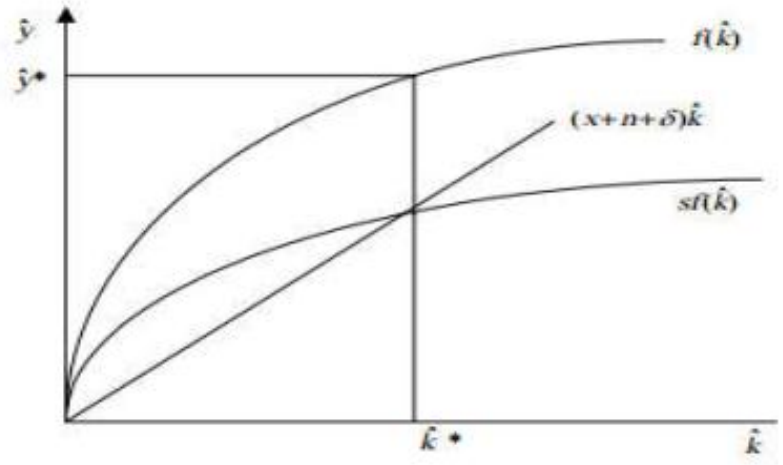
ونتحصل كذلك على معدل الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التكنولوجي على المدى الطويل كما يلي:

$$\tilde{y}_e = (\frac{s}{\delta + n + g})^{\frac{\propto}{1-\propto}}$$

وهي نفس النتيجة المتحصل عليها في النموذج الأول بإضافة معدل نمو التقدم التكنولوجي g، بحيث أن الدول المتقدمة تتميز بمعدلات ادخار مرتفعة ومعدل نمو سكاني منخفض مع زيادة في التقدم التقني وهو ما يفسر معدلات الناتج الفردي المرتفعة لهاته البلدان على عكس الدول الفقيرة.

ويوضح نموذج سولو–سوان بوجود التقدم التقني في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 10: نموذج "Solow" مع التقدم التكنولوجي



Source : (Darreau, 2003, p. 3)

وبالرغم من الانتشار الواسع لنظرية "Solow" وتحليلاتها التي استمرت إلى غاية بداية الثمانينات من القرن الماضي، إلا أنها لم تستطع تفسير أسباب تناقص معدل النمو في المدى الطويل لاعتمادها على فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية، مما جعل بعض الاقتصاديين يشككون في دقتها، وأهمهم الذين ينتسبون لمدرسة نماذج النمو الداخلي (كبداني، 2013/2012، صفحة 50).

الفرع الرابع: الانتقادات الموجهة إلى النموذج النيوكلاسيكي

على الرغم من الفائدة التي قدمها النموذج النيوكلاسيكي للنمو إلا أنه تميز ببعض السلبيات، والمتمثلة فيما يلي (زعيتري، 2019، صفحة 88):

- ❖ عجز نموذج سولو منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين عن تقديم التفسير للاختلافات الكبيرة بين الدول التي تستخدم تكنولوجيا متشابهة، كما عجز عن تفسير التفاوت المتزايد في النمو الاقتصادي بين الدول الغنية والدول الفقيرة، رغم افتراض النموذج لتناقص الإنتاجية للفرد والتي تعاني إمكانية لحاق الدول الفقيرة بالدول الغنية والتقائهما في نقطة واحدة، حيث أن الدول الغنية تعمل بالقرب من الحالة التوازنية، مما يعني وجود معدلات منخفضة، أما الدول الفقيرة فتعمل اقتصادياتها بعيدا عن نقطة التوازن، مما يعني إمكانية وجود معدلات نمو مرتفعة نظرا لزيادة معدلات التراكم الرأسمالي بها.
- ❖ عجز نموذج النمو النيوكلاسيكي عن توضيح كيفية وطريقة التقدم التكنولوجي التي تدعم النمو الاقتصادي، إضافة إلى اعتباره متغير خارجي (أي ينمو خارج النموذج بشكل تلقائي ومستقل كليا عن القرارات الاقتصادية.

المطلب الرابع: النظريات الجديدة في النمو الاقتصادي (نظرية النمو الداخلي)

فشلت المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في تفسير أسباب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة دون غيرها من الدول، حيث تسعى هذه النظريات إلى تفسير أسباب الزيادة في النمو الاقتصادي للناتج الداخلي للفرد الواحد من عملية التراكم نفسها دون اللجوء إلى العوامل الخارجية (Ndokoul, 2004, p. 36). وهذا ما أدى إلى بروز نظريات النمو الداخلي خلال منتصف الثمانينات من القرن الماضي قصد محاولة فهم تأثير العوامل الداخلية على النمو الاقتصادي، حيث تتحدى الافتراض الأساسي لنموذج سولو الذي ينص على أن التقدم التكنولوجي يتحدد خارج إطار النموذج بمعنى أنه لا يتأثر بالأرباح وقوى السوق، بل تفترض أن التقدم التكنولوجي يتحدد داخل إطار النموذج ويتحدد بقوى السوق (Sengupta, 2011, p. 21).

سيتم التطرق إلى أهم نماذج النمو الداخلي فيما يلي:

الفرع الأول: نموذج AK لروبيلو

يعد نموذج (AK) المطور من قبل (Robelo, 1991) أحد أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة بحيث يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث افترض روبيلو في نموذجه إلغاء فرضية تناقص الانتاجية الحدية وخاصة لرأس المال، أما عن دالة الانتاج المعتمدة في هذا النموذج فتأخذ الشكل الخطي البسيط التالي (Zakane, 2002–2003, p. 54):

$$Y = AK \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

Y: يمثل مستوى الانتاج.

K: مخزون رأس المال.

A: المستوى التكنولوجي وهو قيمة ثابتة.

إن دالة الإنتاج في نموذج AK تجعل من مخزون رأس المال ثابتة ومساوية للمستوى التكنولوجي المستخدم (A)، ففي غياب فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال سيكون الاستثمار في رأس المال الموسع آلية لجلب الوفرات الخارجية والتحسينات الإنتاجية بزيادة المكاسب التي تعوض تناقص العوائد الحدية لرأس المال، وهذا ما يسمح بنمو الناتج في المدى الطويل دون توقف. أما تراكم مخزون رأس المال فيكتب على شكل نموذج" Solow" كما يلي:

$$\dot{K} = sY - \delta K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث أن عدد السكان ثابت أي: $(L = \dot{nL} = 0)$

من (1) و (2) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta \dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

أو

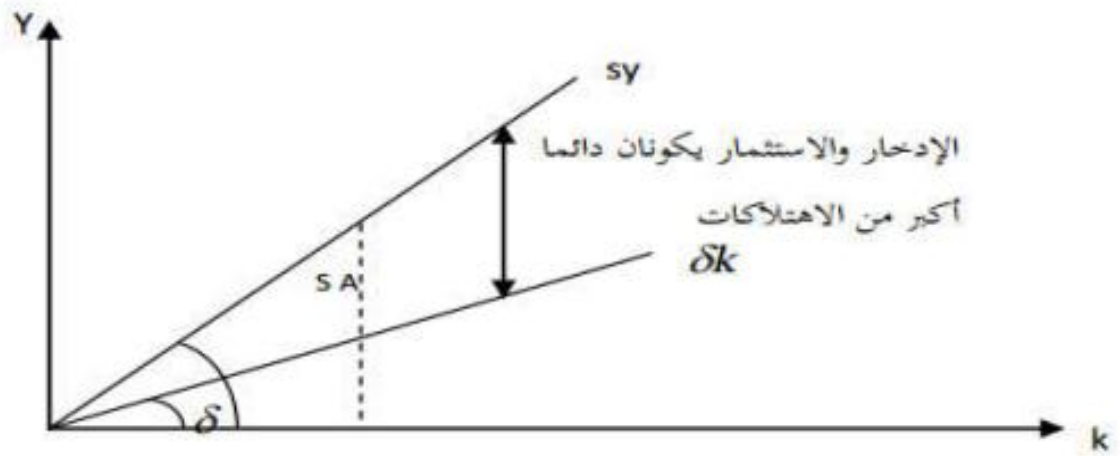
$$\frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta \dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

أو

$$\frac{\dot{K}}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta \dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

حيث أن Y هي حجم الإنتاج، بينما s هي معدل الادخار، لذا فإن تراكم مخزون رأس المال ينمو باستمرار مع الزمن، وهذا ما يفسر استمرارية النمو الاقتصادي في نموذج "AK" وذلك كما يلي:

الشكل رقم 11: نموذج AK



المصدر: (زقرير، 2015، صفحة 47)

يبين الخط(δK) مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، أما(sY) فيعطينا الاستثمار بدلالة رصيد رأس المال، وبما أن هذا النموذج (Y) خطي في (K) فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم وهي أحد خصائص نموذج AK، حيث أن الاقتصاد الذي يبدأ من النقطة(K_0) وانطلاقا من نموذج "solow" ذات غلة الحجم المتناقصة فإن أي زيادة في رأس المال سوف تؤدي إلى زيادة متناقصة مع مرور الزمن حتى تصل إلى

مستوى(δ). أما نموذج "AK" ذات غلة الحجم الثابتة، فإن كل زيادة في رأس المال ستؤدي إلى زيادة مضاعفة عبر الزمن، وتكون الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال جديدة مساوية للتي قبلها والتي بعدها وهي دائما مساوية ل (A).

انطلاقا من العلاقتين (3) و(4) فإن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، بينما معدل نمو الاقتصاد (gY) هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار (الادخار)، وبالتالي فإن السياسات الحكومية المدعمة لتراكم رأس المال والتي تساهم في رفع مستمر لمعدل الاستثمار في النشاط الاقتصادي ستؤدي بالضرورة إل تحقيق معدلات نمو مستمرة على المدى الطويل (charles, 1998, p. 150)، لأن:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta = gY$$

الفرع الثاني: نموذج لوكاس "Lucas"

يعد هذا النموذج المقترح من طرف لوكاس (Lucas, 1988) من أوائل النماذج التي اهتمت برأس المال البشري، حيث أن الفكرة التي طرحها لوكاس هي أن الاختلاف في معدل النمو بين الدول يرجع إلى التباين في مستوى تراكم رأس المال البشري بين هذه الدول، وأن المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي يتمثل في ديناميكية تراكم هذا المخزون من رأس المال الناتج من تجميع الفرد البشري للمعارف. ويضيف لوكاس في تحليله لهذا العامل أن فعاليته تكون مرتبطة بمستوى الاقتصاد، فإذا كان الفرد يمتلك مخزون رأس المال جيد فهذا يعني أن مستوى اقتصاد ذلك المجتمع الذي يعيش فيه متطور (DEJARDIN, GUIO, & MARECHAL, 1998, p. 86).

ويعتمد نموذج لوكاس في وجود رأس المال البشري على مجموعة من الفرضيات والخصائص أهمها ما يلي (الوليد قسوم، 2018):

- الاقتصاد مكون من قطاعين فقط، قطاع إنتاج السلع وقطاع تكوين رأس المال البشري؛
- كل الأعوان الاقتصاديين متماثلين، وعددهم ثابت n؛
- يرى لوكاس أن تراكم رأس المال البشري مقيد بالمعادلة التالية: $\dot{h} = \beta(1-\mu)h$.

حيث μ يمثل الزمن المسخر للعمل، و$(1-\mu)$ هو الزمن المسخر لحصول على المعارف، وβ هو مقدار الفاعلية، وh تمثل رأس المال البشري الفردي؛

- أما دالة الانتاج تأخذ شكل دالة "Cobb-Douglas" وهي: $Y = K^{\beta}(hL)^{1-\beta}$

يعتبر نموذج لوكاس مشابها بدرجة كبيرة في بعض الخصائص مع نموذج سولو، وذلك في حال وضع A (التقدم التكنولوجي) مكان h أي أن رأس المال البشري في نموذج لوكاس يلعب نفس الدور الذي يلعبه التقدم التكنولوجي في نموذج سولو، غير أن لوكاس يقدم تفسيرا لنمو رأس المال البشري في نموذجه عكس سولو الذي اعتبره ثابتا، فحسب نموذج لوكاس كلما كان هناك تسخير وقت كبير وكافي للتكوين والتأهيل $(1-\mu)$ من طرف الأفراد كلما ساعد ذلك على زيادة رأس المال البشري، وبالتالي زيادة النمو، والعكس يحدث في حال إهمال التكوين والتعليم.

الفرع الثالث: نموذج رومر

ينطلق رومر (Romer, 1990) في تحليله لمحددات النمو الاقتصادي من بواقي سولو، إذ أنه ينتقد الفرض الكلاسيكي الداعي إلى جعل العامل التكنولوجي خارجي عن النموذج، ويرى في تغيير هذه الفرضية وجعل A تنمو بسرعة كافية للحد من السرعة المتزايدة للانخفاض في الإنتاجية الحدية لرأس المال عند زيادة تراكم رأس المال أساس إيجاد نموذج للنمو الداخلي وهو بذلك يعتبر أن العامل التكنولوجي A داخلي في النموذج (Ragot, 2006, p. 53).

وفي سبيل صياغة النموذج افترض "رومر" ثلاثة مدخلات انتاج رئيسية (العمل، رأس المال البشري، رصيد المعرفة) في اقتصاد مكون من ثلاثة قطاعات هي (قندوسي، 2014/2013، الصفحات 105-106):

أولا: قطاع البحث

يجمع مجال البحث بين جزء من رأس المال البشري المتاح في الاقتصاد مع مجموع المعارف الموجودة والمقاسة عن طريق عدد الوحدات من رأس المال المادي التي تم تحويلها لاكتشاف أفكار جديدة لإنتاج سلع جديدة، وتعد المعرفة أساس هذه الاكتشافات، وتعطى دالة الإنتاج التكنولوجي في قطاع البحث بالصيغة التالية:

$$\dot{A} = \beta H_A A$$

حيث:

$\dot{A}$: تمثل التغير في كمية مخزون المعرفة

β: معامل ثابت يمثل انتاجية قطاع البحث

H_A: تمثل رأس المال البشري المستعمل في قطاع البحث

A: مخزون المعرفة المتاحة في قطاع البحث

وفي هذا النموذج يكمن مصدر النمو في التقدم التكنولوجي المنتج في قطاع البحث الذي ينمو بدون توقف، ويمكن التعبير عنه بواسطة معدل نمو مخزون المعرفة والذي يعطى بالصيغة التالية:

$$g_A = \frac{\dot{A}}{A} = \beta H_A$$

ثانيا: قطاع السلع الوسيطية

يقوم هذا القطاع بإنتاج مجموع من السلع الرأسمالية (كالتجهيزات والآلات الصناعية) وتأجيرها لقطاع إنتاج السلع النهائية، وتحت الفرضيات الآتية: السلع الرأسمالية المنتجة قابلة للإحلال فيما بينها، ويتم إنتاجها من طرف منتج وحيد والذي يكون في وضع احتكاري نسبي، كما يقوم هو بتحديد أسعار هاته السلع لتعظيم أرباحه. تجدر الإشارة إلى أن منتجي السلع الرأسمالية وحتى يستفيدوا من الحالة الاحتكارية لا بد لهم من شراء براءات الاختراع من قطاع البحث.

وعليه إذا كان عدد *(A)* من السلع الوسيطية المحتكرة من قبل عدد من المؤسسات التي يتخذ كل منها وضعا احتكاريا معينا لبيع منتجاتها فيمكن أن يعبر على رأس المال الكلي في هذا القطاع بالصيغة التالية (Zakane, 2002-2003, p. 63):

$$K = \int_0^A X_i \, d_i$$

حيث:

X_i: الكمية الموجودة في السلع الرأسمالية ويفترض في انتاجها أن يتم في الظروف وباستخدام نفس الكمية والنسب من المدخلات في كل السلع الرأسمالية، مما يجعل أسعارها متساوية.

ثالثا: قطاع السلع النهائية

هذا القطاع ينتج السلع النهائية عن طريق ثلاثة عوامل إنتاج هي رأس المال المادي المتمثل في السلع الرأسمالية المنتجة في القطاع الثاني، العمل، رأس المال البشري، وتأخذ دالة انتاجه الصيغة التالية (Zakane, 2002-2003, p. 63):

$$Y = H_y^{\propto} L^{\beta} \int_0^A (X_i)^{(1-\propto-\beta)} \, d_i$$

حيث:

L_y و L_A تمثلان كمية العمل ورأس المال البشري على التوالي.

H_y: تمثل حصة مخزون رأس المال البشري المخصص لإنتاج السلع.

H_A: تمثل حصة مخزون رأس المال البشري المخصص للبحث حيث: $H_y + H_A = H$

من خلال شكل الدالة المقترحة لـ Dixit–Stiglitz يمكننا طرح الملاحظات التالية:

- رأس المال المادي في دالة الانتاج ليسا موحدا homogéne بل متنوع varié (استمرارية في استعمال سلع رأسمالية متنوعة من 0 إلى A، حيث A تتغير عبر الزمن؛
- الإنتاجية الحدية لكل سلعة رأسمالية مستقلة عن باقي السلع الرأسمالية، وهو ما يجعل كل سلعة رأسمالية مستعملة في النموذج ذات إنتاجية موجبة؛
- يحدث التقدم التقني حسب الدالة في شكل زيادة وتنوع في عدد السلع الرأسمالية A والناتجة عن المعرفة والتكنولوجيا؛
- في الوضع التوازني الجهات المحتكرة للأفكار والمعرفة تقوم بإنتاج كميات متماثلة من السلع الرأسمالية:

$$x(i) = x$$

وبالتالي تصبح دالة الانتاج بالشكل التالي:

$$Y = H_y^{\propto} L^{\beta} A X^{(1-\propto-\beta)}$$

وعلى اعتبار أن الاقتصاديات السلمية ثابتة بالنسبة لكميات عوامل L و H، كما أن أي زيادة في تنوع السلع الرأسمالية من شأنه أن يرفع الإنتاج الكلي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، هذا التنوع في إنتاج سلع رأسمالية متنوعة يضمن عدم تناقص الغلات لرأس المال ويجعل النمو الاقتصادي ينمو بشكل داخلي (auto entretenu).

الفرع الرابع: نموذج بارو "Barro" وتراكم رأس المال العام

هو نموذج وضعه روبرت بارو (Barro, 1991)، حيث حاول فيه بارو إثبات الرابطة التي تربط رأس المال العام بالنمو، فرأس المال العام المتمثل في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو لأشخاص اعتباريين (المؤسسات العمومية)، والتي يمكن تكوينها بفضل اختيار معدلات للضرائب على الدخل من جهة ومن جهة أخرى من خلال الحصة المخصصة للنفقات العامة الإنتاجية يمكنها أن تسهم في الرفع من النمو الاقتصادي لأنها تهيئ للقطاع الخاص بنية تحتية تساعد في زيادة إنتاجية رأس ماله وبالتالي الاقتصاد ككل (بن قانة و بوخلوة، 2017، صفحة 12).

يبنى نموذج بارو على أساس الفرضيات الآتية:

- جميع المؤسسات في حالة منافسة تامة؛
- الاقتصاد يتكون من قطاعين bisectoriel؛
- عرض العمل L ثابت.

ولقد قام بارو بتوسعة دالة الانتاج التقليدية (كوب دوغلاس) بإدخال متغير مستقل ثالث هو النفقات العمومية (G) إلى جانب متغير رأس المال الخاص(K)، والعمل(L)، حيث تأخذ دالة الانتاج للمؤسسة الشكل التالي (Arrous, 1999, p. 195):

$$Y_i = AL_i^{1-\propto}K_i^{\propto}G_i^{1-\propto} \dots\dots\dots\dots\dots (1) \qquad ;0 <\propto< 1$$

حيث تمثل كل من Y_i، K_i و L_i الانتاج، مخزون رأس المال الخاص والعمل للمؤسسة (i) على التوالي، أما (G) فهي مجموع نفقات الدولة على البنى التحتية، (A) التقدم التكنولوجي وهو ثابت عبر الزمن، ويمثل $(1-\propto)$ مرونة الانتاج بالنسبة للبنية التحتية.

ويتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات وفق الشرط التالي:

$$Y = C + I + G => Y = C + \left(\dot{K} + \delta K\right) + G \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

وبافتراض أن الحكومة توازن ميزانياتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت t إذن:

$$T = G = \tau Y \dots\dots\dots\dots (3)$$

وبذلك فإن معادلتي الدخل المتاح(Y_d) والاستهلاك (C) تكونان كما يلي:

$$Y_d = (1-\tau)Y \quad ; \qquad C = (1-s)Y_d$$

وبتعويض هاتين المعادلتين في شرط التوازن نجد:

$$Y = (1-s)(1-\tau)Y + \left(\dot{K} + \delta K\right) + \tau Y => Y = (1-s+s\tau)Y + \dot{K} + \delta K$$

$$=> s(1-\tau)Y = \dot{K} + \delta K \dots\dots\dots\dots (4)$$

وبالعودة إلى المعادلة (1) واستبدال (G) بما يساويها في (3) نجد (Schubert, p. 402):

$$Y = AK^{\propto}L^{1-\propto}(\tau Y)^{1-\propto} => Y = \tau^{\frac{1-\propto}{\propto}} A^{\frac{1}{\propto}} KL^{\frac{1-\propto}{\propto}} \dots\dots\dots\dots (5)$$

وبالعودة إلى المعادلة (4) وتعويض (Y) بما يساويها في (5) نجد:

$$s(1-\tau)\left(\tau^{\frac{1-\propto}{\propto}} A^{\frac{1}{\propto}} K L^{\frac{1-\propto}{\propto}}\right) = \dot{K} + \delta K$$

$$\frac{\dot{K}}{K} = s(1-\tau)\left(\tau^{\frac{1-\propto}{\propto}} A^{\frac{1}{\propto}} L^{\frac{1-\propto}{\propto}}\right) - \frac{\delta K}{K}$$

وبذلك حسب بارو فإن معدل الضريبة المثلى(τ^*) الذي تفرضه الدولة لتمويل النفقات العمومية لتعظيم النمو الاقتصادي يحقق الشرط التالي: $\frac{\partial(\frac{\dot{K}}{K})}{\partial\tau} = 0$

وتحصل عليه ممثل بالصيغة التالية: $\tau^* = 1-\propto$

وبذلك لتقوم الدولة بتعظيم نموها الاقتصادي وجب أن تنفق جزءا من دخلها$^*(\frac{G}{Y})$ على البنية التحتية حيث: $(\frac{G}{Y})^* = \tau^* = 1-\propto$

بناء على ما سبق، فإن بارو وصل إل مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها على النحو التالي (بن قانة و بوخلوة، 2017، صفحة 13):

أ- تأكيد وجود وفرات إيجابية للنفقات العامة، مما يعني أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو الثابت والحصة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج؛

ب- مع ثبات الإيرادات واعتماد الإنتاج على تراكم رأس المال العام والخاص فإن النمو لا يولد إلا نموا ذاتياً؛

ت- إن معدل الضريبة له دور إيجابي كما له دور سلبي في التأثير على النمو، فهو من جهة عند ارتفاعه إلى حد الكفاف يؤدي إل زيادة مستوى رأس المال العام (بفضل الإيرادات العامة الناجمة عنه) ومن ثم المساهمة في نمو الإيرادات الخاصة الناجمة عن القطاع الخاص وبالتالي تطور النمو، ومن جهة أخرى، فإن ارتفاعه إلى حدود لا يقدر عليها القطاع الخاص تؤدي إل تثبيط أنشطة هذا الأخير ومن ثم انخفاض معدل النمو.

الفرع الخامس: الانتقادات الموجهة لنظرية النمو الداخلي

وكسابقتها النيوكلاسيكية وجه لنظرية النمو الداخلي أيضا بعض الانتقادات، حيث يمكن حصرها في النقاط التالية (القريشي م.، 2007، الصفحات 163-164):

- تعتمد النظرية على عدد من الفرضيات النيوكلاسيكية والتي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية؛
- إن النمو الاقتصادي في البلدان النامية غالبا ما يعاق من خلال الكفاءة الناجمة عن البنى الارتكازية الضعيفة والهياكل المؤسسية غير الكافية وأسواق رأس المال والسلع المتكاملة؛

- أوضحت بعض الدراسات أن تزايد العائد والوفورات الخارجية ليسا ضروريين لإحداث النمو النابع من الداخل، طالما وجد نوع من السلع الرأسمالية لا يتضمن انتاجه استخدام عوامل غير قابلة لإعادة الانتاج مثل الأرض؛
- هناك العديد من الدول الفقيرة التي لم تنم بشكل ملحوظ بالرغم من أن معدل الاستثمار البشري فيها (كالتعليم) كان أعلى مما هو عليه في العديد من الدول الأخرى الأكثر تقدما؛
- أكدت نماذج النمو الداخلي على أهمية الوفرات الخارجية للتعليم لتفسير النمو طويل الأجل، إلا أنه من الصعب بناء نماذج أو اختبارات تؤكد وجودها؛
- هناك العديد من العوامل الأساسية المحددة للنمو لم تتطرق لها هذه النماذج الحديثة كالتنظيم، والذي أكدت بعض الدراسات العملية على أهميته كمحرك رئيسي للنمو سواء في الأجل المتوسط أو الطويل.

المبحث الثالث: الأدبيات النظرية حول العلاقة بين التمويل (التطور المالي) والنمو الاقتصادي

يكتسي فهم العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي أهمية بالغة في ضوء زيادة التشابك والتداخل بين المؤثرات العينية والنقدية في الاقتصاديات الحديثة، وأهمية إدراك درجة هذا التأثير واتجاهه في تخطيط ورسم السياسات الاقتصادية الملائمة. ففي الوقت الذي تزايد فيه اهتمام أدبيات التنمية الاقتصادية بالدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع المالي في العملية التنموية وحجم تأثيره على المكونات الكلية للاقتصاد، تباينت نظرة الاقتصاديين والمدارس الفكرية حول هذه العلاقة، إذ يرى البعض أن هناك علاقة قوية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، تتضح من خلال دور النظام المالي الكفء في تقوية القطاع الحقيقي وتعزيز جانب العرض وتوفير التمويل المناسب لمختلف الأنشطة الاقتصادية، وكذا حشد المدخرات والتخصيص الأمثل للموارد المالية باتجاه القطاعات الأكثر تطورا وانتاجية، مما يؤدي إلى زيادة التراكم في رأس المال، هذا بالإضافة إلى تمويل الابتكار والتطور التقني، وهي العوامل الرئيسية المسؤولة عن تحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: عموميات حول التطور المالي

لقي مفهوم التطور المالي اهتماما من طرف الاقتصاديين منذ ربط وإبراز دور النظام المالي والمصرفي في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال أن النظام المالي المتطور يعمل على القيام بوظائفه بكفاءة وفعالية بما يكفل المساهمة في تحفيز وتعزيز النشاط الاقتصادي، نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات المالية والأسواق المالية في تحريك المدخرات من الوحدات الاقتصادية التي لديها فائض مالي إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي لتمويل استثماراتها، الأمر الذي يؤدي الى الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة لأغراض انتاجية وإحداث النمو والتقدم الاقتصادي، وفيما يلي سوف نتعرض في هذا الجزء الى أهم الجوانب والمفاهيم المتعلقة بالتطور المالي:

الفرع الأول: مفهوم التطور المالي ودعائمه

يعرف التطور المالي (التنمية المالية) بالعملية التي تظهر عليها الخدمات المالية في شقيها الكمي والنوعي. حيث ينظر إلى هذا التطور من خلال ما يقدمه النظام المالي من منتجات متنوعة سواء من طرف مؤسسات الوساطة أو الأسواق المالية (Lynch, 1996, pp. 5-6). لقد تطور هذا المفهوم عبر الزمن، فقد عرف بأنه تراكم للأصول المالية بوتيرة متسارعة تفوق تراكم الأصول غير المالية (Shaw, 1974, pp. 227-228).

كما عرف بأنه التطور الذي يتحقق عند قيام الأدوات المالية، الأسواق والوسطاء الماليون بتقليل دون إلغاء تكلفة الحصول على المعلومة وتكلفة تنفيذ المعاملات المرتبطة بالعقود (Asli & Levine, Finance et opportunité économique, 2008, p. 14). وبالتالي تحقيق وظائف النظام المالي المتمثلة في إنتاج المعلومة والتخصيص الأمثل للموارد المالية، ضمان متابعة ومراقبة الاستثمارات، تسهيل التعاملات والمبادلات المالية والتغطية ضد المخاطر عبر تنويع الأصول ومشاركة تلك المخاطر، ضمان تعبئة المدخرات وتسهيل تبادل السلع والخدمات.

أما تطوير القطاع المالي فيعرف على أنه تلك العملية التي تهدف من خلالها كل من الأدوات المالية، الأسواق المالية والوساطة المالية معا لتخفيض تكلفة المعلومات والمعاملات وتسهيل عملية توجيه المدخرات إلى استثمارات منتجة (Chaiechi Taha, 2014, p. 13).

واقترن مفهوم التطور المالي بالفكر المنادي إلى التحرير المالي، أي رفع القيود على مختلف المعاملات المالية، غير أنه كباقي المفاهيم الاقتصادية لم يكن هناك تحديد دقيق للتطور المالي. وتُعزى الصعوبة التي تحيط بالتطور المالي إلى التعقيدات التي تميز الهيكل المالي بشكل عام والذي يقود إلى تباين مستويات التطور المالي بين مختلف الدول (George Mavrotas, 2006, p. 224). لذلك فإن التطور المالي يرتبط بتطور هيكله وتكون دراسته عبر المعلومات حول مختلف التغيرات التي تمس الهيكل المالي سواء في الفترات القصيرة أو الطويلة، فيمكن دراسة التطور المالي إما عن طريق جمع المعلومات حول مختلف التدفقات التي تترتب عن المعاملات المالية خلال فترة زمنية مستمرة، أو عبر مقارنة الهيكل المالي في فترات زمنية متباينة.

ومع توسع نظرية التحرير المالي واعتمادها من قبل المؤسسات المالية الدولية، أصبح مفهوم التطور المالي يعتمد على الوصفة التي تدعو إلى رفع مختلف القيود التي تعيق المعاملات المالية، غير أن الشواهد التجريبية أثبت فشل هذه الوصفة في العديد من الدول، بل كانت لها آثار عكسية ساهمت في مختلف الأزمات المالية (Montiel, 2003). والمشكل في ربط التطور المالي برفع القيود هو أن أساس هذه الفكرة مرتبط

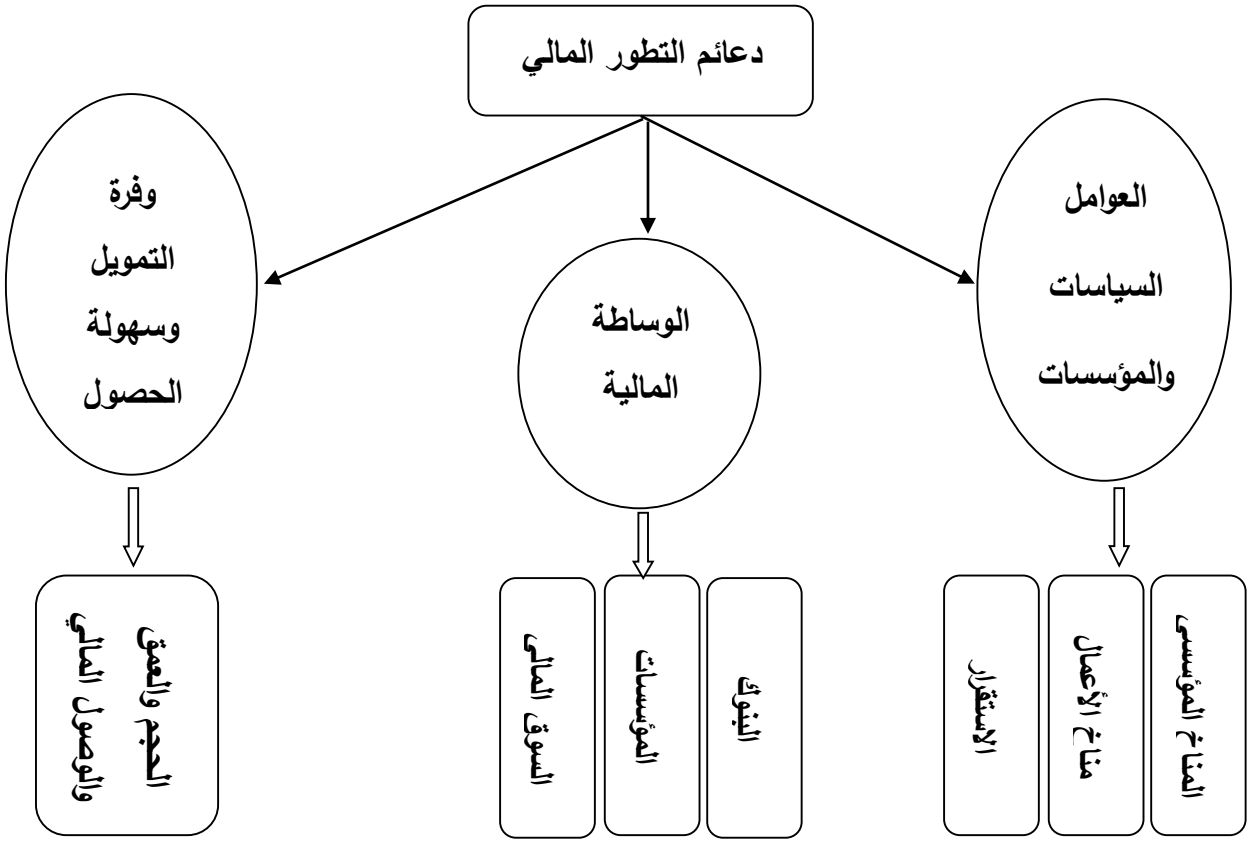
بفرضيات المدرسة النيوكلاسيكية ومن تبعها من مؤيدين، وهي فرضيات غير مطابقة للواقع خاصة فيما يتعلق بالأسواق المالية. فوفق الفرضيات التي طرحتها النظرية النيوكلاسيكية فإن السوق يتسم بالمنافسة الحرة والبحتة في سوق القروض والأسواق المالية، أي أن المعلومات متوفرة في السوق بشكل جيد ودون تكاليف لمختلف المتعاملين الاقتصاديين. وتشير الدلائل إلى أن المعلومات غير مجانية وغير متاحة للجميع، لذلك فإن اعتبار التحرير المالي سببًا للتطور المالي حتى في ظل هذه الظروف قد يؤدي إلى أخطاء في تحليل النتائج المتحصل عليها (مباركي، 2016، صفحة 92).

تعرف بالدعائم السبع (The Seven Pillars) للتنمية المالية وتتمثل في (World Economic Forum, 2012, p. 5):

- ✓ محور العوامل، السياسات والمؤسسات وتتمثل أساسا في ثلاثة دعائم هي المناخ المؤسساتي، مناخ الأعمال، الاستقرار المالي؛
- ✓ محور الوساطة وفيه ثلاث دعائم هي البنوك، المؤسسات المالية الأخرى والسوق المالي؛
- ✓ محور وفرة التمويل وسهولة الحصول على الخدمات المالية.

يمكن توضيح هذه الدعائم من خلال الشكل الموالي والذي يظهر أهم محاور التطور المالي:

الشكل رقم 12: دعائم التطور المالي



Source: (World Economic Forum, 2012, p. 5)

الفرع الثاني: مؤشرات قياس التطور المالي

توجد مؤشرات لقياس حجم نشاط النظام المالي سواء البنكي أو الأسواق المالية ومؤشرات لقياس كفاءة البنوك والأسواق المالية. تعتبر هذه المؤشرات كمية معيارية تسمح بالقياس الكمي، وبالتالي لا ترصد بالضرورة جميع جوانب ومحاور التطور المالي، وفيما يلي جدول يشرح مؤشرات قياس التطور المالي.

الجدول رقم 1: مؤشرات التطور المالي

العنصر	التعريف	مؤشرات القياس
العمق	مقياس لدرجة تمويل الاقتصاد وأهمية التمويل الممنوح من قبل النظام المالي للاقتصاد.	▪ إجمالي الأصول المالية نسبة إلى GDP. ▪ الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة إلى GDP. ▪ ودائع النظام المالي نسبة إلى GDP. ▪ رسملة البورصة نسبة إلى GDP.

الوصول	مقياس لقدرة مختلف الأعوان الاقتصاديين مهما كانت صفتهم على النفاد والاستفادة من المنتجات والخدمات المالية.	▪ الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة إلى GDP. ▪ عدد الشبابيك لكل 100,000 شخص. ▪ نسبة المقرضين. ▪ علاوة مخاطر القروض البنكية.
مؤسسات الدعم والتنظيم	مقياس لفعالية المؤسسات، القواعد واللوائح التي تضمن احترام العقود المالية.	▪ مؤشر المعلومات البنكية. ▪ مؤشر تطور القوانين البنكية، مركزية الميزانية وسجلات الائتمان. ▪ مؤشر انفاد العقود.
الاستقرار	مقياس الجدارة الائتمانية ومرونة النظام المالي المحلي. استقرار الاقتصاد الكلي يشكل عامل للاستقرار المالي.	▪ أصول البنك المركزي نسبة إلى GDP. ▪ احتياطات النقد الأجنبي لشهر من الواردات. ▪ الشفافية والتقارير المالية. ▪ إجمالي الدين العام نسبة إلى GDP. ▪ التضخم.
الفعالية	قياس قدرة النظام المالي على تقديم عروض وأداء عالي بقدر الإمكان وبأقل التكاليف.	▪ تركز النظام البنكي. ▪ سيولة أسواق البورصة. ▪ السيولة النقدية (M2/GDP). ▪ هوامش أسعار الفائدة. ▪ التكاليف العمومية للبنوك.
الانفتاح	قياس درجة انفتاح النظام المالي المحلي أمام المستثمرين الأجانب.	▪ الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ▪ الائتمان الممنوح من قبل البنوك الأجنبية. ▪ تحويلات أموال المهاجرين.

Source: (Meisel & Mvogo, 2007, p. 8)

المطلب الثاني: المقاربة النظرية لعلاقة التمويل والنمو الاقتصادي

تحتل قضية التطور المالي ودورها في النمو الاقتصادي حيزا مهما في أدبيات الفكر الاقتصادي التنموي المعاصر، وعليه سنقدم من خلال هذا المطلب أهم الإسهامات النظرية، إذ نتناول في البداية النظرية الهيكلية للتمويل التي ترى أن أهمية التطور المالي للنمو الاقتصادي تأتي من خلال قدرتها على تعبئة المدخرات وتهيئتها للاستثمار، ثم نظرية التحرير المالي التي ترى أن تحسين معدلات النمو الاقتصادي يتطلب تحريرا للأسعار خلال إزالة جميع القيود المؤسساتية الكفيلة بتقييد سعر الفائدة السوقي، ثم استعراض أهم الإسهامات

النظرية لنماذج النمو الداخلية التي حاولت إبراز الدور المحتمل للتطور المالي في النمو الاقتصادي مستعينة بتطور النظرية التحليلية الكلية في نماذج النمو الاقتصادي الحديثة.

الفرع الأول: النظرية الهيكلية للتمويل

يعتبر كل من الاقتصاديين (Gerschenkron, 1962)، (Cameron, 1967)، (Gurley and Shaw, 1960)، (Goldsmith, 1969) الرواد الأوائل الذين اهتموا بدراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في سنوات ستينيات القرن الماضي تحت فرضية الهيكلية المالية التي تنص على أن التطور المالي يلعب دورا هاما في عمليات النمو، ومن خلال التركيز على أهمية الهيكل المالي (مجاهد، 2015-2016، صفحة 51).

وتعتمد هذه النظرية على مدى تطور هيكل النظام المالي[1]، فكلما تقدمت الهيكلة المالية أدى ذلك إلى تقدم التنمية الاقتصادية، إذ هناك أثر إيجابي للتطورات المالية على النمو الاقتصادي، وهذا جوهر الفرضية الهيكلية، حيث تقوم هذه الفرضية على فرضيتين أساسيتين هما (Gurley & Shaw, Financial Aspects of economic development, 1960, pp. 9-12):

1. قوة الأداء الاقتصادي غير متجانسة، فاختلاف رغبة التنظيمات الإدارية للوحدة الاقتصادية. وذلك بالطرق التي تعمل لمنفعة أصولها المالية والقيم المتعلقة بالاستهلاك الحاضر والمستقبلي وموقفهم نحو المخاطرة.
2. وجود اقتصاديات الحجم والوفورات الاقتصادية في الاقتصاد، حيث يمكن زيادة الإنتاج دون أي تغير على المصادر (التكنولوجيا، الأذواق، المخاطرة) وباختلاف أعمال الوحدات الاقتصادية، فبعض الوحدات تدخر أكثر مما تستثمر بالمقابل هناك وحدات تستثمر أكثر مما تدخر، وفائض المدخرات ينقل إلى المستثمرين عبر الوسطاء الماليين، وهكذا تستطيع مؤسسات الوساطة المالية نقل الأموال القابلة للاقتراض إلى الوحدات الاقتصادية التي تعاني من عجز في التمويل وذلك مقابل حصولها على ضمانات أولية لضمان حق المقرضين، وهكذا يصبح الشرط اللازم لوجود الوساطة المالية هو وجود الحاجة للحصول على التمويل غير المباشر من خلال الوسطاء وهذا لا يؤدي فقط إلى زيادة الادخارات والاستثمارات بل أيضا يعزز فاعلية الاستثمارات ولهذا سيكون للتطورات المالية الأثر الإيجابي على معدلات النمو الاقتصادي.

فالتطور المالي حسب Gurley and Shaw يعمل على زيادة عدد وتنوع المؤسسات الوساطة المالية وزيادة المنافسة فيما بينها، الأمر الذي يؤدي إلى تراكم أكبر للموارد المالية داخل القطاع المالي والذي يوجه

[1] هيكل النظام المالي يتمثل في المزيج من الأدوات المالية، المؤسسات والاسواق المالية

بعد ذلك بطريقة مثالية نحو استثمارات الأكثر انتاجية. كما يرى أن التطور المالي هو دالة موجبة في الثروة الحقيقية، ففي خلال عملية التنمية يؤدي النمو في متوسط دخل الفرد إلى نمو أسرع في الأصول المالية.

فيما حاول (Goldsmith, 1969) من خلال دراسته تحت عنوان " Financial Structure and Development الى تحقيق ثلاثة أهداف والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية (Asli & Ross, 2004, pp. 01-04):

- ✓ ابراز أهمية هيكل النظام المالي في الاقتصاد وتتبع مسار التوسع في بنيان وهيكل النظام المالي المحلي في تنمية الاقتصاد؛
- ✓ سعى إلى الاجابة على السؤال التالي: "ما هو الأثر الذي تلعبه التطورات المالية على النمو الاقتصادي؟، أي تقييم أثر التطور المالي من خلال نوعية وكمية الأدوات المالية، المؤسسات والأسواق المالية على النمو الاقتصادي، وأيضا هل أن الفروقات في مستويات التطور في القطاع المالي يمكن أن تفسر الاختلاف في معدلات النمو؛
- ✓ وأخيرا هدف إلى تقييم ما إذا كان الهيكل المالي يؤثر على وتيرة النمو الاقتصادي من خلال حجم والوظائف المالية للمؤسسات والأسواق المالية ودورها في تعزيز النمو.

كما أكد Goldsmith على الدور الايجابي الذي تلعبه الوساطة المالية على النمو الاقتصادي من خلال قدرة وأهمية المؤسسات المالية في جمع الموارد المالية التي تحتاجها مسيرة النمو والرفع من حجم وانتاجية الاستثمارات، كما يعتبر أول اقتصادي بادر في تقديم أدلة تجريبية عن العلاقة بين التمويل والنمو عبر الدول لاختبار العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، حيث قام بإجراء بحث تجريبي وكمي على عينة متكونة من 35 دولة نامية ومتقدمة، والذي نتج عنها وجود علاقة ايجابية بين القطاع المالي والنمو (Eschenbach, 2004, p. 5)، ودون الاشارة لاتجاه السببية.

أشار Raymond Goldsmith الى أن توسيع الهيكل المالي في الاقتصاد يساهم في رفع معدلات النمو والكفاءة الاقتصادية الى المدى الذي يسهل هجرة الأموال الى أفضل المستخدمين أي الى الفرص الاستثمارية التي تعطي أعلى مردود، إذ أن زيادة حجم القطاع المالي وزيادة الخدمات المالية المقدمة من طرفه يؤدي بدوره الى زيادة حجم التكوين الرأسمالي وبالتالي الرفع من معدلات النمو (Goldsmith, 1969, p. 408).

تقوم النظرية الهيكلية للتمويل على فرضية أن هيكل النظام المالي يؤثر ايجابا على النمو، حيث تعتمد على وجهة نظر مدرسة البنيان الهيكلي في أن وجود شبكة واسعة من المؤسسات المالية وكذا تشكيلة متنوعة

من الأدوات المالية بالإضافة الى التوسع في أنشطة هذه المؤسسات، سيكون له أثر ايجابي مهم على الادخار والاستثمار وبالتالي على النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: نظرية الكبح المالي

دعت المدرسة الليبيرالية لتحرير القطاع المالي بتخفيف القيود المفروضة عليه من قبل الحكومة، والتي يعود ظهورها إلى مطلع السبعينات وذلك من خلال الدراسات التي قام بها كل من (Shaw, 1973) و(Mckinnon, 1973)، حيث يعتبر كل منهما أول الدعاة إلى تطبيق سياسات التحرير المالي والذين يعتقدان أن القيود على القطاع المالي هي أحد أهم الأسباب وراء الأداء الاقتصادي الضعيف في الدول النامية، ولقد أطلق Mckinnon على هذه الدول مصطلح الاقتصاديات الممزقة، وهي تلك الدول التي تتميز بوجود قيود على القطاع المالي مثل سقوف معدلات الفائدة، وتخصيص الائتمان في بعض المناطق الصناعية، إضافة إلى علاقة غير مستقلة بين قطاع الشركات والقطاع العائلي، ويرى أن هذه الظروف أدت إلى تخفيض نوعي وكمي للاستثمار الذي بدوره ساهم في عدم كفاءة الاقتصاد وتراجع الجهود التنموية في تلك الدول (العقريب، 2011-2012، صفحة 147).

يفترض McKinnon وجود علاقة ايجابية بين معدلات الفائدة والنمو الاقتصادي، حيث يؤثر معدل الفائدة الحقيقي في النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على الادخار والاستثمار، ويبدأ McKinnon تحليله بالإشارة لسلبيات الكبح المالي في الدول النامية، ويشير إلى أن الكبح المالي يخنق المدخرات ويساعد على زيادة الاستهلاك الجاري، ويقلل من حجم الاستثمار مما يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي (بوفليح و طرشي، 2014، صفحة 5). لذلك تعتبر أعمال كل من McKinnon وShaw الأعمال المؤسسة لنظرية التحرير المالي، ونشير إلى أن المساهمة الرئيسية لنظرية، McKinnon تكمن في إعادة صياغة دالة الطلب على النقود لتتلاءم مع وضعية اقتصاد نامي يتميز بضعف هياكله المالية، وتخلف نظامه المصرفي وعدم تطور الأدوات المالية، وفي ظل هذه الوضعية فإن أهم مصدر لتمويل الاستثمار هي الودائع المتراكمة لدى الجهاز المصرفي والادخار من الدخل الجاري، كذلك فإن ماكينون يرى أن النقود باعتبارها وسيلة دفع فإنها تعتبر الأصل المالي الأكثر أهمية في الدول النامية، وبهذا تصبح النقود في هذه الدول قناة إلزامية لتراكم رأس المال أو ما أطلق عليه ماكينون بـ "تكاملية النقود ورأس المال".

وتكملة لما كتبه ماكينون، حول دور التحرير المالي في تحقيق مستويات أكبر من النمو الاقتصادي، فإن Shaw يرى أن الأثر الايجابي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي يمر عبر تحرير معدلات الفائدة الحقيقية، والتي يجب أن تتحدد في السوق حسب العرض والطلب على الموارد المالية بشكل يعكس الندرة النسبية للادخار (بن بوزيان و شكوري، 2005، الصفحات 2-4).

ويعتمد تحليل كل من McKinnon و Shaw أن وجود معدلات فائدة حقيقية منخفضة سالبة، ومتطلبات الاحتياطي الضخمة المفروضة على البنوك بالإضافة إلى إجبارية توجيه الائتمان تؤدي جميعا إلى قطاع مالي مقيد. علما أن ماكينون أكد سنة 1989 على الدور الايجابي للتحرير المالي، إذ أن التحرير التجاري والمالي يبقى اللعبة الوحيدة فيما يخص سياسات التنمية الاقتصادية الفعالة (عزاوي و سايح، 2008، صفحة 2)، حيث اعتبرها الوسيلة الوحيدة الفعالة لتطوير الوساطة المالية، للبدء في تراكم رأس المال وتعزيز النمو الاقتصادي (Hakimi, Djelassi, & Hamdi, 2011, p. 21). من خلال ما سبق تتضح رؤية الاقتصاديين McKinnon و Shaw للدور الإيجابي للوساطة المالية في النمو من خلال (لمزاودة، 2017-2018، صفحة 112):

- ✓ أن تطوير مستوى الخدمات المالية، أي خدمات الوساطة محدد من محددات النمو الاقتصادي؛
- ✓ أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية في تعبئة المدخرات وتحويلها إلى استثمارات إنتاجية، وبالتالي ضرورة توسيع هيكل النظام المالي وزيادة عدد الوسطاء من أجل توفير التمويل والخدمات المالية اللازمة للاقتصاد؛
- ✓ ضرورة رفع القيود على المؤسسات المالية قصد إحداث عمق مالي.

لقد لقيت أعمال ماكينون وشاو المتعلقة بالتحرير المالي تأييدا من طرف العديد من الاقتصاديين الذين اقتنعوا بتحليل ماكينون:

- ❖ فنجد أن Maxwell Fry قام باستخدام بيانات عن قطاعات مختلفة في 22 دولة نامية، وتوصل إلى أن هناك علاقة ايجابية بين معدلات النمو الحقيقي في الإنتاج ومعدلات الفائدة الحقيقية على الودائع، كما لاحظ الأثر الايجابي لارتفاع معدلات الفائدة، وتوصل إلى أن كل زيادة في معدل الفائدة بـ 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمعدل 0.5%؛
- ❖ أما (Gelb, 1989) فقد قام بدراسة العلاقة بين متوسط أسعار الفائدة على الودائع والناتج الداخلي الخام لعينة تتكون من 11 دولة نامية في الفترة الممتدة من 1965 إلى 1985 فتوصل إلى أن معدلات النمو في الدول ذات معدلات الفائدة الحقيقية الموجبة كانت أعلى بكثير مقارنة بالدول الأخرى، كما أن نمو الناتج المحلي الخام في هذه الدول زاد بثلاث مرات تقريبا مقارنة بالبلدان ذات معدلات الفائدة الحقيقية السالبة (محلوس، 2016، صفحة 466)؛
- ❖ كما نجد أن كل من Kapur في 1976 و Galbis في 1978 اهتموا في نماذجهم بدراسة أثر التحرير المالي على الاستثمار، وفي هذا الصدد يذهب أنصار مدرسة ستانفورد إلى أن أثر التحرير المالي على

الاستثمار ينقسم إلى أثر على حجم الاستثمار وآخر على نوعيته، وأن سياسة التحرير المالي تحسن الاستثمار كما ونوعا (بن بوزيان و شكوري، 2005، صفحة 4)؛

- وحاول كل من Martin-salo (1992) و Roubini أن يصنعا نموذجا يوضحان فيه كيف أن كبح القطاع المالي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي وعلى فعالية المؤسسات المالية في تعبئة الادخار (بن بوزيان و شكوري، 2005، صفحة 4)؛
- كما جاءت دراسة لـ Ben Gamra (2009) لتحديد طبيعة العلاقة بين سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي، وقد شملت الدراسة عينة مكونة من 6 دول ناشئة من شرق آسيا للفترة (1980-2002) وتوصلت الباحثة إلى أن التحرير المالي يؤثر إيجابا ومعنويا على الدول التي قامت بتحرير قطاعاتها المالية بشكل جزئي وبتدرج معتدل، وقد أكدت الباحثة في هذه الدراسة على أهمية التدرج والتسلسل أثناء تحرير النظام المالي في الدول النامية، وذلك من أجل تحقيق نتائج ايجابية فيما يخص رفع معدلات النمو الاقتصادي دون الوقوع في أزمات بنكية (Ben Gamra, 2009, p. 399)؛
- كما توصلت دراسة لكل من Ibrahim Musa Gani و Abdulsalam Abubakar إلى أن الانفتاح الاقتصادي له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في نيجريا خلال الفترة 1970-2010. (Ibrahim & Abdulsalam, 2013, p. 55).

ثالثا: نظرية النمو الداخلي

بالإضافة الى النظرية الهيكلية التي اهتمت بضرورة التوسع في هيكل النظام المالي بما يتضمنه من مؤسسات مالية، الأسواق والأدوات المالية التي تنعكس ايجابا على كل من قرار الادخار والاستثمار وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي، كان للتوجهات الجديدة في التحليل الكمي للنمو ومعرفة محدداته في نماذج النمو داخليا وليس كمعطيات أو محددات خارجية، أثره أيضا في أسلوب معالجة تطور النظم المالية وأثرها على النمو الاقتصادي، إذ شهدت سنوات التسعينات من القرن الماضي ظهور ما يسمى بنموذج النمو الداخلي التي اهتمت في أحد فروعها بالعلاقة بين الوساطة المالية والتنمية الاقتصادية، وركزت نماذج النمو الداخلي على دراسة العوامل المؤثرة في النمو على المدى الطويل، وكل دراسة اهتمت بوظيفة من وظائف الوساطة المالية، والتي حاولت ابراز أن الوساطة المالية تؤثر على النمو من خلال مجموعة من القنوات، والتي تشتمل على تأثير التطور المالي على معدلات الاستثمار، كفاءة تخصيص الموارد المالية، معدل نمو الانتاجية وأخيرا تأثيره على مستوى الادخار.

إن نماذج النمو الداخلي تؤيد أن التطورات في القطاع المالي تمارس تأثيرات ايجابية على النمو الاقتصادي من خلال عملية تخفيض من حدة مشكلة عدم تماثل المعلومات والرفع من فعالية وكفاءة تخصيص

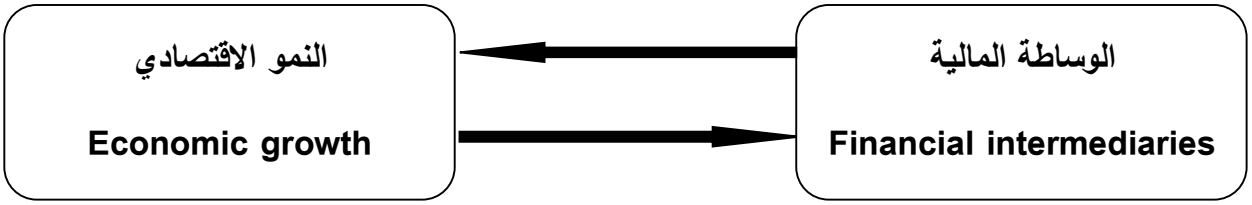
الموارد المالية (Ang, 2008, p. 542)، بحيث ركزت نماذج النمو الداخلي على أن التطور المالي يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال قناة الرفع من كفاءة الاستثمارات (efficiency of investments)، بالإضافة الى الاهتمام بدور الأسواق المالية (Eschenbach, 2004, p. 10)، ومن بين أهم الدراسات التي تناولت موضوع الوساطة المالية ضمن نماذج النمو الداخلي دراسات كل من: (Greenwood and Jovanovic, 1990)، (Bencivenga and Smith, 1993)، (Saint-Paul, 1992)، (Pagano, 1993)، والتي أقرت أن التطور المالي يساهم في (Ang, 2008, p. 542):

- ✓ تفعيل عملية التنمية الاقتصادية من خلال قدرته على تخفيض من حدة تكلفة المعلومات (reduce informational frictions)؛
- ✓ تخفيف من المخاطر عن طريق التنويع وتقاسم المخاطر؛
- ✓ الرفع من فعالية وكفاءة تخصيص الموارد المالية نحو استثمارات أكثر انتاجية.

كل دراسة من الدراسات التي ذكرت سابقا اهتمت بتحليل ومحاولة توضيح العلاقة بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي من خلال التركيز على إحدى وظائف القطاع المالي وربط علاقتها بالنمو الاقتصادي في إطار نماذج النمو الداخلي.

إن نماذج كل من Mckimon (1973) و Shaw (1973) تؤكد على سياسة التحرير المالي بشقيها الداخلي والخارجي بهدف الرفع من حجم المدخرات وتوفير التمويل للاستثمارات الأمر الذي ينعكس ايجابا على زيادة الاستثمارات (quantity of investment) ، في حين أن نماذج النمو الداخلي تركز على دور الوساطة المالية في تحسين كفاءة الاستثمارات (the quality of investments) أكثر من زيادة حجمها، وبالتالي فإن الفرق بين نماذج التحرير المالي والنمو الداخلي يكمن في اختلاف التركيز على الاستثمار أي النوعية مقابل الكمية، بالإضافة الى أن نموذج Mckinnon-Shaw يبرز دور التطور المالي في عملية النمو الاقتصادي، في حين أن نماذج النمو الداخلي تؤكد على أن هناك تفاعل بين المتغيرين، أي أن عند مستوى أعلى من النمو يحفز الطلب على الخدمات المالية الذي ينعكس ايجابا على زيادة المنافسة ما بين مؤسسات الوساطة المالية والأسواق المالية، ومن ناحية أخرى مستوى أعلى من التطور في النظام المالي يسمح برفع كفاءة تجميع وتحليل المعلومات والبيانات، الأمر الذي يسهم في زيادة التراكم الرأسمالي، وتوجيه الادخارات الى الاستثمارات الأكثر انتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي (Ang, 2008, p. 542).

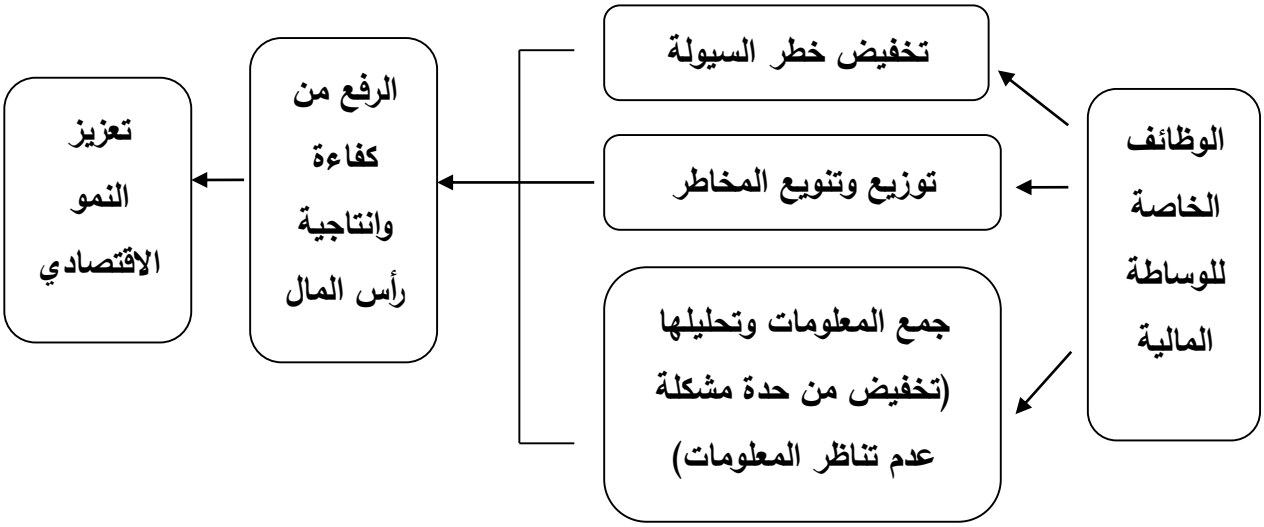
الشكل رقم 13: التفاعل بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي



لقد برهنت هذه النماذج على أن تحسن مستوى المعيشة لا تحتاج الى مؤثرات خارجية كالاستثمار الخارجي والإنفاق الحكومي، بل يمكن للعوامل الداخلية كالتغيرات المؤسسية والوساطة المالية والتقنية وكذا توزيع الدخل أن يكون لها أثرها في حفز ودفع النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للأفراد والمجتمع.

حاولت نماذج النمو الداخلي ابراز وتوضيح دور الوساطة المالية في عملية التنمية الاقتصادية من خلال التركيز أهم الوظائف وخصائص النظام المالي التي من خلالها يمكنه ممارسة تأثيرات ايجابية على معدلات النمو والتي يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 14: خصائص ووظائف الوساطة المالية



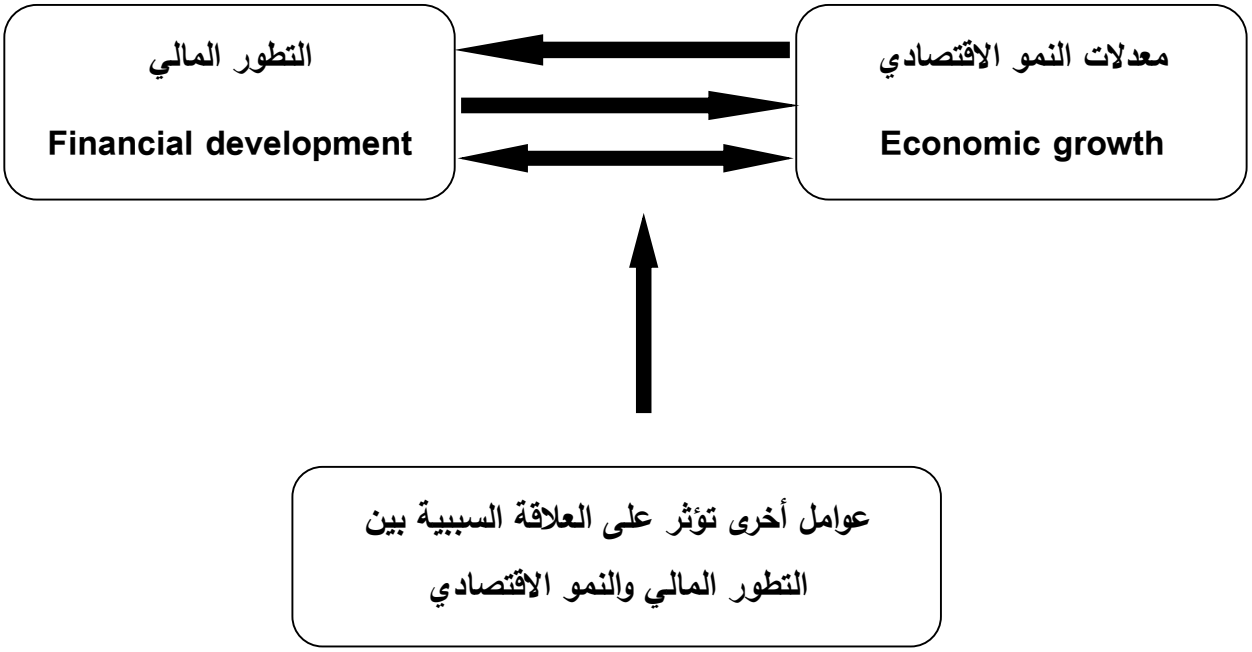
المصدر: (مجاهد، 2015-2016، صفحة 80)

المطلب الثالث: اتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي

نظرا لتزايد أهمية مؤسسات القطاع المالي ودورها في الاقتصاد، اتجهت العديد من البحوث الاقتصادية لدراسة أثر القطاع المالي على النمو الاقتصادي، غير أن وجهات نظر الاقتصاديين اختلفت حول دور القطاع المالي وحجم أهميته في تحقيق النمو الاقتصادي. يعد تحديد اتجاه التأثير بين التطور المالي والنمو الاقتصادي من أهم الإشكالات التي لازالت عالقة في هذا الموضوع، فبين التنظير الفكري في تحديد اتجاه هذه العلاقة

والدراسات التجريبية التي أجريت على عدة دول فإن الآراء لم تحسم بعد، وظهرت في هذا الإطار فرضيات كنتيجة لهذا الاختلاف كما يبينها الشكل التالي:

الشكل رقم 15: فرضيات العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي



Source: (Kamal, 2013, p. 12)

الفرع الأول: نظرية العرض القائد (Supply –leading Hypothesis)

تنص فرضية العرض القائد (Supply Leading Hypothesis) أن تقدم النظام المالي هو محرك الأساسي للتنمية، حيث تؤدي عملية العرض وظيفتين: نقل الموارد من القطاعات التقليدية منخفضة النمو إلى القطاعات الحديثة ذات النمو المرتفع، والمساهمة في تعزيز وتحفيز استجابة ريادة الأعمال في هذه القطاعات الحديثة. هذا يعني أن إنشاء المؤسسات المالية وخدماتها يحدث قبل أن يكون هناك طلب فعلي عليها. وبالتالي فإن توافر الخدمات المالية يحفز الطلب على هذه الخدمات من قبل رجال الأعمال في القطاعات الحديثة التي تحفز النمو (Chow, Vieito, & Wong, 2019, p. 6).

يعتبر Bagehot أول من ربط التمويل بالنمو سنة 1873 الذي أكد على الأهمية الحاسمة للوسطاء الماليين في دفع عجلة التصنيع في انجلترا في بداية القرن التاسع عشر. إذ اعتبر Bagehot (1873) أن نجاح التنمية الاقتصادية في بريطانيا يعود إلى تفوق السوق المالية البريطانية التي كانت لديها سهولة نسبية في تعبئة المدخرات لتمويل مختلف الاستثمارات في المدى الطويل، حيث أن توفر الفرص السانحة للوصول

إلى تمويل المؤسسات شكل أمرا حاسما أمام تنفيذ وتطوير تكنولوجيات جديدة في انجلترا، في المقابل، ربط التخلف الاقتصادي باستحالة أو عدم القدرة على تعبئة الموارد (Narayan & Seema, 2013, p. 70).

أما المساهمة الأهم في الأدبيات النظرية التي درست العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي قد جاءت مع أعمال Schumpeter (1934)، حيث أكد على الوسطاء الماليين يعززون النمو من خلال تحديد وتوجيه الأموال المبتكرة نحو المشاريع وذلك من خلال التخصيص الأمثل للموارد. وأكد على الأهمية الحاسمة للنظام المصرفي في النمو الاقتصادي أي من خلال قدرة المصارف على تحفيز أنشطة الابتكار والنمو في المستقبل عن طريق تحديد وتمويل الاستثمارات المنتجة. كما اعتبر بأن الائتمان البنكي والوساطة المالية المصدر الرئيسي والمشجع للابتكار والتنمية الاقتصادي (UJUNWA, 2010, p. 140).

يلاحظ أن الاقتصاديان (Schumpeter, Bagehot) ركزا على دور البنوك التجارية في خلق قدرة شرائية جديدة لتمويل المشروعات طويلة الأجل، وهذا بتسيير مخاطر السيولة وتوفير المعلومات بين المدخرين والمستثمرين.

أما الاقتصادي (Goldsmith, 1956) فقد أكد على أن التطور المالي يعتبر عامل إيجابي للنمو الاقتصادي، فتوسيع حجم النظام المالي له دور إيجابي على مستوى الدخل الوطني الحقيقي، فتنويع الوسائل والمنتجات المالية واتساع السوق المالي (إصدارات جديدة) يساعد على تحريك وتحويل الادخار نحو الاستثمار وبالتالي رفع معدل تراكم رأس المال (Asli & Ross, 2004, p. 3).

كما أكد Gurley and Shaw (1967) على الدور الرئيسي للوسطاء الماليين في تحويل المداخيل غير المنفقة من أعوان الفائض إلى أعوان العجز عن طريق إصدار الأصول وتوفير الخدمات المالية المناسبة، فتنويع الخدمات المالية يساعد على رفع معدل الاستثمار ومعدل الإنتاج والدخل وبالتالي تحريك النمو الاقتصادي، في حين أن غياب الخدمات والأصول المالية خاصة المشتقات المالية التي تساعد على عمليات التغطية من المخاطر المالية يقيد مصادر تمويل المشروعات ويرفع من درجة المخاطر الاستثمارية وخاصة مخاطر السيولة، ومخاطر تغير معدلات الفائدة وأسعار الصرف، إذن ركزا على دور الخدمات المالية في توفير المعلومات، وتخفيض عدم تماثل المعلومات وتقليل المخاطر عن طريق تنويع الأصول المالية.

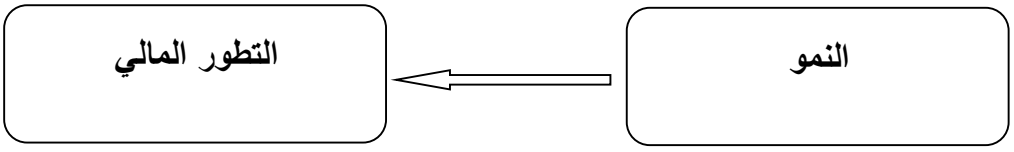
أما دراسة (Shaw & McKinnon, 1973) أكدت على أن القيود الكمية التي تفرضها الدول النامية على النظام البنكي من خلال سياسات الكبح المالي لها آثار سلبية على الادخار وإنتاجية الاستثمارات ومنه تقيد النمو ورفع هذه القيود سيؤدي إلى حدوث تطور مالي يعمل على تحسين كمية ونوعية الاستثمارات مما يحفز النمو الاقتصادي (Douglas, 2007, p. 38).

معظم الدراسات النظرية أيدت أن التطور المالي دالة موجبة في الثروة الحقيقية، أي أن الدول التي تتميز بمستويات أعلى من التطور في القطاع المالي ترتبط بمستويات أعلى من معدلات في النمو الاقتصادي، من خلال القيام بمجموعة من الوظائف بكفاءة وفعالية بهدف التأثير الايجابي على النمو الاقتصادي، وهذا ما أكده (Ross, 1997) (Ross Levine, 1997) على أن تأثير النظام المالي يكمن من خلال التحسينات النوعية والكمية في الخدمات المالية التي تنعكس إيجابا على النشاط الاقتصادي.

من خلال ما سبق يتضح أن وجود نظام مالي متطور يوفر أدوات مالية متنوعة يؤثر إيجابيا على المتغيرات الحقيقة مما ينعكس على زيادة الإنتاج نتيجة زيادة حجم الموارد، وتحسين الإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي. إذن التطور المالي يقود ويشجع النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: نظرية الطلب التابع

في المقابل نجد أن بعض التحليلات تفترض وجود علاقة سببية متجهة من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي أي فرضية قيادة العرض (Demand Following Hypothesis)، حيث أن هذه الفرضية تؤكد الدور السلبي للنظام المالي، في حين نجد أصحاب هذه النظرية يفترضون وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي إلى التنمية المالية والمصرفية، فمع نمو الاقتصاد الحقيقي سيزيد الطلب على الخدمات المالية مما يؤدي إلى التوسع في القطاع المالي.



فحسب الاقتصادي (Robinson, 1952) فإن التطور المالي ببساطة يستتبع النمو الاقتصادي، أي عندما تنشط المشروعات تستتبعها المؤسسات التمويلية (Robinson, 1952, p. 86). ووفقا لهذه النظرة فإن تحسن المداخيل وارتفاع حالة النشاط الاقتصادي بفعل عوامل خارجية تستدعي نموا في الطلب على الأدوات المالية والتمويل والذي بدوره يجبر المؤسسات المالية تلقائيا على الاستجابة لهذا الطلب.

أوضح (Robinson, 1952) أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى ظهور المزيد من المؤسسات المالية والمنتجات من أجل تلبية الطلب على هذه المنتجات المالية (Lyare & Moore, 2011, p. 1289)، حيث أن تطور ونمو المؤسسات المالية والخدمات المالية يعد استجابة للطلب المتزايد من قبل المستثمرين والمدخرين في القطاع العيني حيث يحفز النمو على تطور القطاع المالي مما يجعلها أكثر عمقا وكفاءة، لذا فإن نمو القطاع المالي يتحقق نتيجة النمو الاقتصادي.

ولكن اعترض بعض الاقتصاديين على أهمية العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي مثل (Lucas, 1988)، حيث يرى أن الكتاب الاقتصاديين بالغوا وأفرطوا في التأكيد على دور العوامل المالية في عملية النمو، مع التأكيد على أن الأسواق المالية سوف تتطور مع ظهور الحاجة إليها (Lucas, 1988, p. 6). كما أن (Stern, 1989) في كتابه حول اقتصاد التنمية لم يذكر مساهمة التطور المالي في النمو الاقتصادي، وفي نهاية كتابه قدم قائمة طويلة بالموضوعات التي لم يكن لديه المساحة الكافية لتغطيتها، إلا أن هذه القائمة لم تتضمن التمويل (Levine & Zervos, 1996, p. 326). من جهته أكد (Chandavarkar, 1992) على أن التمويل لم يتم ادراجه كعامل أساسي للتنمية من قبل رواد اقتصاديات التنمية (Teotia, 2014, p. 2).

وقد جاء اقتصاديون حديثون من (Demetriades & Hussein, 1996) وتمحورت آراؤهم حول أن أي تحول أو نمو في الأسواق المالية بشكل بسيط هو استجابة لنمو الاقتصاد، وبشكل أوضح فإن أي توسع في الاقتصاد الحقيقي نتيجة للفوائد التكنولوجية أو تقدم كفاءة العمل سيولد طلب جديد على الخدمات المالية، وهذا بدوره يزيد من عمل المؤسسات المالية ويؤدي لإنشاء مؤسسات مالية جديدة، حيث أن نمو الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتوسعها يفضي إلى زيادة الطلب على الخدمات المالية المقدمة من القطاع المالي والذي يؤدي في النهاية لتوسع ونمو القطاع المالي.

الفرع الثالث: السببية ثنائية الاتجاه

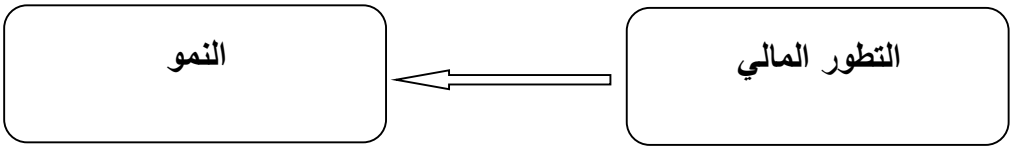
يتغير اتجاه السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي حسب الاقتصادي (Patrick, 1966) خلال مسار التنمية (Odhiambo, 2008, p. 23)، حيث أنه في المراحل الأولى من التنمية، التطور المالي يقود التنمية، لكن عندما يأخذ النمو في القطاع الحقيقي مكانه في الاقتصاد تصبح هذه العلاقة أقل أهمية، ويصبح النمو الاقتصادي من شأنه أن يحفز الطلب على أنواع جديدة من الخدمات المالية (Craigwell, Wright, & Wood, 2012, p. 129). فمن وجهة نظره التطور المالي له أهمية كبيرة في النمو الاقتصادي ولكن هذه العلاقة بينهما تتغير وتتطور، فخلال عملية التنمية العرض الذي كان المحرك الرئيسي في تطور القطاع المالي يصبح أقل أهمية ويستبدل بالطلب (بن دحمان، 2015-2016، صفحة 74).

إن التطور المالي المتمثل في العرض القائد يسيطر خلال المراحل الأولى للنمو الاقتصادي وبصفة خاصة في المرحلة التي يحتاج فيها الاقتصاد إلى تكنولوجيات عالية واستثمارات ضخمة، فالعرض القائد يسمح بتمويل فعال للاستثمارات ذات التجديد والابتكار التكنولوجي عن طريق تنويع وتخفيض المخاطر التكنولوجية، وهو نفس الاتجاه الذي ذهب إليه شومبيتر في حصره للدور الإيجابي للبنوك المتمثل في تمويل الاختراعات التكنولوجية. إذن العرض القائد يشير إلى المرحلة التي يكون فيها إيجاد المؤسسات المالية، والأسواق وعرض

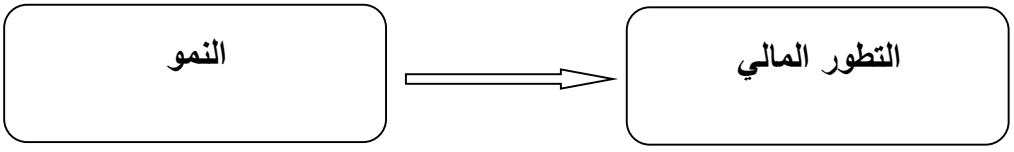
الأصول والخدمات المالية التابع لها سابقة للطلب عليها فهو يقود إلى تعبئة الموارد المالية المعطلة من القطاع التقليدي وتحويلها إلى القطاع الحديث الذي يبدأ في الظهور. تعرف هذه الحالة بالمراحل الأولى للنمو الاقتصادي ومنه تتحقق فرضية اتجاه العلاقة السببية من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي (لمزاودة، 2017-2018، صفحة 124).

أما في المراحل التالية والمتقدمة من العملية التنموية يأخذ الطلب التابع في الظهور (القدير و بن حمد، 2004، صفحة 8)، فالنمو المحقق نتيجة العرض القائد يؤدي إلى خلق وتوليد طلب جديد على الخدمات المالية، وبالتالي بداية ظهور التجديد والابتكار المالي المتمثل في صناعة مالية متطورة تعمل المؤسسات المالية على توفيرها للمستثمرين والمدخرين لتلبية طلبات القطاع الحقيقي على هذه الخدمات والتي تبدأ في الظهور، إذن الطلب التابع يشير إلى الحالة التي يكون فيها وجود المؤسسات المالية وعرض الأصول والخدمات المالية الجديدة التابع لها هو استجابة لطلب القطاع الحقيقي عليها نتيجة تقدم عمليات النمو وزيادة مستوى الدخل، وبالتالي تحقق فرضية اتجاه العلاقة السببية من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي. إذن في ظل التفاعل المستمر بين العرض القائد، الطلب التابع والنمو الاقتصادي تتحدد العلاقة التبادلية كما يلي:

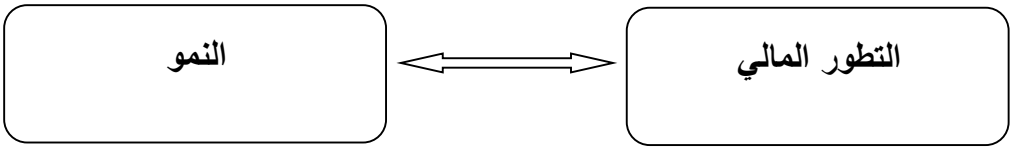
- ✓ في المراحل الأولى من عملية التنمية يتحدد نموذج العرض القائد والنمو الاقتصادي.



- ✓ في المراحل المتقدمة من عملية التنمية يتحدد نموذج النمو الاقتصادي والطلب التابع.



- ✓ من النموذجين تتحدد العلاقة السببية المزدوجة أو التأثير المتبادل بين المتغيرين.



كما أكد (Lewis 1955)، الذي يعتبر واحد من الرواد الأوائل لاقتصاد التنمية، على أن الأسواق المالية تتطور نتيجة لزيادة النمو الاقتصادي وهذه الأسواق بدورها تصبح بمثابة دافع للنمو الاقتصادي (Jalilian & Kirkpatrick, 2002, p. 97).

إن اختلاف المدارس الفكرية في نظرتها للتطور المالي وتبنيها لسياسات مختلفة الاتجاه في تحقيق النمو المالي لا ينفي أن هناك تكاملا بين الفرضيات التي وضعتها هذه المدارس، كما تتفق هذه الاتجاهات حول أهمية التمويل كعنصر حاسم للنمو الاقتصادي، وأن وجود قطاع مالي متحرر وفعال هو أحد المتطلبات الأساسية لتفعيل التنمية الاقتصادية، بالرغم من أن الجدل النظري والتطبيقي لازال قائما حول اتجاه هذه العلاقة (خاطر و مفتاح، 2014، صفحة 159).

المبحث الرابع: الدراسات التجريبية السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي غطت العلاقة بين التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي وكذا اتجاه السببية بينهما، وتناولته من عدة زوايا مختلفة، وقد تنوعت الدراسات التجريبية التي أجريت بين العربية والأجنبية. وسوف نستعرض جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الاشارة إلى أبرز ملامحها. مع تقديم تعليقا عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة، حيث سيتم تقسيم هذه الدراسات التجريبية إلى دول عربية ودول أجنبية، أما الدول التي شملت مزيج من الدول العربية والأجنبية فسوف يتم تصنيفها حسب الأغلبية.

المطلب الأول: الدراسات التجريبية في الدول العربية

- دراسة Naz & Gulzar (2022) بعنوان:

"**Impact of Islamic Finance on Economic Growth: An Empirical Analysis of Muslim Countries**" (Naz & Gulzar, 2022)

تهدف هذه الورقة البحثية من الناحية التجريبية لدراسة أثر للتمويل الإسلامي بما في ذلك الصيرفة الإسلامية والصكوك الإسلامية على النمو الاقتصادي في البلدان الإسلامية الكبرى خلال الفترة 2006-2015 على أساس بينات ربع سنوية. تناولت الدراسة الحالية أصول البنوك الإسلامية وحجم التمويل الإسلامي والقيمة الإجمالية للصكوك الصادرة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغيرات الدراسة، بالاعتماد على نموذج panel-ARDL معتمدين على طريقة التقدير PMG. وكشفت نتائج الدراسة أنه يوجد علاقة طويلة الأجل بين حجم الأصول الإسلامية، حجم التمويل المصرفي الاسلامي والسندات الإسلامية مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان الإسلامية.

- دراسة Mohsen & Rozina (2021) بعنوان:

"**AN EMPIRICAL EVALUATION OF THE IMPACT OF ISLAMIC FINANCING ON ECONOMIC GROWTH IN SAUDI ARABIA**" (Mohsen & Rozina, 2021)

هدفت هذه الدراسة بشكل تجريبي في تحديد العلاقة بين المصارف الاسلامية والنمو الاقتصادي في السعودية من خلال بيانات السلاسل الزمنية للفترة ما بين 1990 و2015 من خلال استعمال متغيرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الاجمالي، تكوين رأس المال الثابت الاجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، العمالة، حيث استخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة ARDL لفحص العلاقة التجريبية بين المتغيرات المختارة. وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي معنوي بين الناتج المحلي الاجمالي، تكوين رأس المال الثابت الاجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتمويل المصرفي الاسلامي، وكذا وجود أثر سلبي معنوي بين التمويل المصرفي الاسلامي والعمالة.

- دراسة ركابي و براكني (2021) بعنوان:

"**أثر التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 2000-2018**" (ركابي و براكني، 2021)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2018 وهذا بالاعتماد على الأسلوب القياسي وبتطبيق تقنية أشعة الانحدار الذاتي لتقدير نموذج الدراسة. أظهرت نتائج السببية لـ(Granger) وجود علاقة سببية واحدة متجهة من النمو الاقتصادي إلى التمويل الإسلامي، وهو ما أكدته نتائج تقدير نموذج (VAR) والتي بينت أن التمويل الإسلامي لا يؤثر على النمو الاقتصادي في السودان، وبالتالي يمكن القول أن العلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي والتمويل الإسلامي تتبع نظرية الطلب التابع، أي أن الطلب المتزايد على الخدمات المالية بسبب النمو الاقتصادي يؤدي إلى تعميق القطاع المالي وليس العكس.

- دراسة قندوز (2021) بعنوان:

"**التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي -دراسة قياسية على دول مجلس التعاون لدول الخليج**" (قندوز، 2021)

تهدف الدراسة إلى تفسير العلاقة بين قطاع التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي بالاعتماد على نموذج Panel، فضلا عن تحديد اتجاه العلاقة السببية (Causality). إذ توصلت الدراسة إلى أن نظرية دفع الطلب التي تنص على أن تطور القطاع المالي يتبع تطور القطاع الحقيقي هي القادرة على تفسير العلاقة بين التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي. كما تظهر النتائج أن قطاع التمويل الإسلامي مستعد للاستجابة الفعالة للسياسات الاقتصادية التي تتبناها الحكومة من خلال توجيه التمويل نحو القطاعات المستهدفة، وتوفير الخدمات المالية اللازمة لتحقيق مستهدفات السياسات الاقتصادية.

- دراسة حاج عبد القادر، القرصو، وزيرار (2020) بعنوان:

"**العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لتجربة المملكة العربية السعودية خلال الفترة (Q4 2018 – Q1 2014)**" (حاج عبد القادر، القرصو، و زيرار، العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لتجربة المملكة العربية السعودية خلال الفترة (Q4 2018 – Q1 2014)، 2020)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي في السعودية على المدى القصير والطويل وكذا اختبار اتجاه العلاقة السببية بينهما ما بين 2014 و2018 على أساس بيانات ربع سنوية، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) واختبارات السببية لجرانجر، حيث تم الاعتماد على إجمالي التمويل الممنوح من طرف المصارف الإسلامية، تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ومؤشر أسعار الاستهلاك كمتغيرات تفسيرية، والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي. كشفت نتائج هذه الدراسة على وجود تأثير ايجابي معنوي للتمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من التمويل المصرفي الإسلامي إلى النمو الاقتصادي وهو ما يتوافق مع فرضية العرض القائد.

- دراسة بريشي وبلوافي (2020) بعنوان:

"**أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1991-2018. باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ardl)**" (بريشي و بلوافي، 2020)

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان، باستخدام مشاهدات سنوية خلال الفترة 1991-2018، بالاعتماد على منهج الحدود للتكامل المشترك المستند على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة ARDL، بالإضافة إلى دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات بالاعتماد على اختبار تودا ياماماتو (Toda Yamamato). تشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل. أما بالنسبة للمحددات الأخرى فتأثيرها سلبي على النمو عدا الاستثمار المحلي. علاوة على ذلك تظهر النتائج وجود علاقة سببية في اتجاهين بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي وهذا يدعم فرضية الاعتماد المتبادل، وعلاقة سببية ثلاثية متبادلة بين التمويل المصرفي والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي.

- دراسة Mifrahi & Tohirin (2020) بعنوان:

"**HOW DOES ISLAMIC BANKING SUPPORT ECONOMIC GROWTH?**" (Mifrahi & Tohirin, 2020)

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير تمويل المصارف الاسلامية على النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول (قطر، اندونيسيا، السعودية، ماليزيا، الإمارات، تركيا، إيران، والسودان) خلال الفترة 2005-2015 باستخدام بيانات البانل. أظهرت نتائج الدراسة أن التمويل المصرفي الاسلامي لا يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل مباشر، غير أن له أثر ايجابي غير مباشر على النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار والاستهلاك. كما أن الحصة السوقية لأصول المصارف الاسلامية لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي، فكلما زادت هيمنة المصارف الاسلامية على النظام المالي فإن ذلك يعزز من النمو الاقتصادي.

- دراسة Abusharbeh (2020) بعنوان:

"**Determinants of Islamic bank financing in the Middle East: Vector Error Correction Model (VECM)**" (Abusharbeh, 2020)

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والتمويل المصرفي الاسلامي في بلدان الشرق الأوسط من 2009 إلى 2018، حيث تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية لغرانجر من أجل دراسة علاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة. تشير النتائج إلى أن التضخم والربحية يؤثران سلبًا على تمويل البنوك الإسلامية على المدى الطويل. كما كشفت الورقة البحثية عن وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين متغيرات الناتج المحلي الإجمالي وحجم التمويل المصرفي الاسلامي. كما يظهر أن الناتج المحلي الإجمالي وحجم البنك يعتبران عاملان مهيمنان للغاية على تمويل البنوك الإسلامية على المدى القصير.

- دراسة Alshebel, Lahiya, Bayu, & Possumah (2019) بعنوان:

"**The Impact of Islamic Banking Credits on Saudi Arabia's Economic Growth**" (Alshebel, Lahiya, Bayu, & Possumah, 2019)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي في السعودية في الفترة 1990-2015 باستخدام نموذج ARDL، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل وقصيرة

الأجل بين المتغيرات، وإلى وجود أثر ايجابي ذو معنوية احصائية بين حجم التمويل المصرفي الاسلامي والناتج المحلي الاجمالي. كما يوجد أثر ايجابي ذو دلالة احصائية بين عرض النقود M3 والنمو الاقتصادي.

- دراسة عباد وملحم (2019) بعنوان:

"**الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الاسلامي في الأردن –دراسة حالة البنك الاسلامي والبنك العربي الاسلامي الدولي**" (عباد و ملحم، 2019)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التمويل الاسلامي على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة في (الادخار، الاستثمار، البطالة، التضخم، الناتج المحلي الاجمالي) للفترة 2000–2016 باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، عدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية للتمويل في البنك العربي الإسلامي على كل من التضخم والناتج المحلي الإجمالي والبطالة، بينما يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للتمويل البنك الإسلامي الأردني لقطاعي التجارة العامة والإنشاءات وقطاع الإسكان على التضخم، كما لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للتمويل في البنك الإسلامي الأردني على البطالة وعلى الناتج المحلي الإجمالي.

- دراسة IŞIK (2018) بعنوان:

"**Growth, Islamic Banking and Schumpeterian Vision: An Empırıcal Evidence from the Gulf Arab states**" (IŞIK, 2018)

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في العلاقة بين الأعمال المصرفية الاسلامية والنمو الاقتصادي والابتكار لـ5 دول من الخليج العربي (البحرين والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية) في الفترة من 2001 إلى 2015، وذلك باستخدام نموذج بانل المبني على اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك، توصلت الدراسة إلى أن الأعمال المصرفية الاسلامية والابتكارات في الدول محل الدراسة لها علاقة ايجابية مع النمو الاقتصادي.

- دراسة النيف وعبد الجليل (2018) بعنوان:

"**أثر النمو الاقتصادي في نسبة التمويل بالمرابحة والمشاركة والاجارة في المصارف الاسلامية**" (النيف و عبد الجليل، 2018)

هدفت هذه الدراسة الى التعرف الى أثر معدل النمو الاقتصادي في هيكل صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية، وقد تكونت عينة الدراسة من مصرفين اسلاميين هما البنك الإسلامي الأردني، ومصرف

دبي الإسلامي وقد غطت الدراسة الفترة من عام 2004 إلى عام 2014. أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ضعيف ولكنه معنوي لمعدل النمو الاقتصادي في نسبة المشاركة الى اجمالي التمويل الذي يقدمه المصرف، في حين أظهرت نتائج عدم وجود أثر معنوي لمعدل النمو الاقتصادي في نسبة كل من المرابحة والاجارة المنتهية بالتمليك الى اجمالي التمويل.

- دراسة Tabash & Anagreh (2017) بعنوان:

"**Do Islamic banks contribute to growth of the economy? Evidence from United Arab Emirates (UAE)**" (Tabash & Anagreh, 2017)

تهدف هذه الورقة البحثية عن دور الخدمات المصرفية الاسلامية في تعزيز النمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة الممتدة من 1990 و2014 وذلك باستخدام اختبار التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ. كشفت النتائج عن وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من استثمارات المصارف الاسلامية إلى النمو الاقتصادي، وهذا ما يدعم فرضية العرض القائد.

- دراسة Melloul, Chaik, & Oujgha (2017) بعنوان:

"**Empirical Analysis of Islamic Banking and Economic Growth**" (Melloul, Chaik, & Oujgha, 2017)

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين تطور التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي في أعقاب أزمة الرهن العقاري سنة 2008، وشملت الدراسة 9 دول (البحرين، السعودية، الإمارات، الكويت، ماليزيا، اندونيسيا، قطر، تركيا، باكستان) خلال الفترة (2008-2014) بالاعتماد على المتغيرات التالية: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد، مؤشر التنمية المصرفية الاسلامية (اجمالي أصول المصرف الاسلامي وحسابات الاستثمار والاصول المالية)، التضخم، سعر الصرف، نسبة الانفتاح التجاري، نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطور التمويل الاسلامي مرتبط ارتباطا ايجابيا بالنمو الاقتصادي، كما أن رأس المال المستثمر من قبل المصارف الاسلامية يحسن الربحية ويعزز النمو الاقتصادي.

- دراسة Hafnida, Maamor, & Abdullah (2016) بعنوان:

"**ISLAMIC FINANCING TOWARDS ECONOMIC GROWTH: A STUDY ON 4 OIC COUNTRIES**" (Hafnida, Maamor, & Abdullah, 2016)

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي لأربع دول أعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي (الأردن، الكويت، ماليزيا، والسعودية) في الفترة من 1990 إلى 2012. استخدمت في هذه الدراسة نموذج بانل واختبار جذر الوحدة، حيث توصلت الدراسة إلى أن التمويل الاسلامي يرتبط بشكل ايجابي بالنمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، مما يعزز فكرة أن النظام المالي جيد الأداء يشجع النمو الاقتصادي.

- دراسة Echchabi & Azouzi (2015) بعنوان:

"**Islamic Finance Development and Economic Growth Nexus: The Case of the United Arab Emirates (UAE)**" (Echchabi & Azouzi, 2015)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التنمية المصرفية الاسلامية والنمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة من الربع الأول من سنة 2004 إلى الربع الرابع من سنة 2011 باستخدام التكامل المشترك واختبار السببية لغرانجر. توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة بين التنمية المصرفية الاسلامية والنمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة خلال فترة الدراسة.

- دراسة Yusof & Bahlous (2013) بعنوان:

"**Islamic banking and economic growth in GCC & East Asia countries A panel cointegration analysis**" (Yusof & Bahlous, 2013)

هدفت إلى تقييم مدى مساهمة التمويل الاسلامي في النمو الاقتصادي في البلدان الرائدة في مجال الصيرفة الاسلامية: ماليزيا، اندونيسيا، ودول مجلس التعاون الخليجي وفق بيانات سنوية للفترة 2000–2009، وذلك باستخدام نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) والتكامل المشترك. وجد أن الصيرفة الاسلامية تساهم في النمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير لكل من دول مجلس التعاون الخليجي ودول شرق آسيا. ومع ذلك فإن مساهمة التمويل المصرفي الاسلامي في النمو الاقتصادي على المدى القصير يبقى قليل في ماليزيا واندونيسيا مقارنة بدول الخليج.

المطلب الثاني: الدراسات التجريبية في الدول الأجنبية

- دراسة Ledhem & Mekidiche (2022) بعنوان

"**Islamic finance and economic growth: the Turkish experiment**" (Ledhem & Mekidiche, Islamic finance and economic growth: the Turkish experiment, 2022)

تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق التجريبي في العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في تركيا باستخدام نموذج النمو الداخلي. تم تطبيق الانحدار الكمي باستخدام آلية سلاسل ماركوف. تظهر النتائج أن التمويل الإسلامي يعزز النمو الاقتصادي في تركيا، وهو ما يعكس نجاح برنامج الاقتصاد التركي الجديد (2019–2021) الذي يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تعزيز حصة التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي التركي والسوق العالمية.

- دراسة Saleem, Ságі, & Setiawan (2021) بعنوان:

"**Islamic Financial Depth, Financial Intermediation, and Sustainable Economic Growth: ARDL Approach**" (Saleem, Ságі, & Setiawan, 2021)

تهدف هذه الدراسة إلى فحص العلاقة الديناميكية للعمق المالي الإسلامي والوساطة المالية الإسلامية وجودة الأصول مع النمو الاقتصادي في نظام مصرفي مزدوج باستخدام نموذج (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) وسببية غرانجر Granger لتحديد العلاقة على المدى الطويل والقصير باستخدام البيانات الفصلية لباكستان من 2005 إلى 2019. من نتائج الدراسة وجود علاقة طويلة الأجل تتدفق من التمويل إلى النمو في كل من المصارف الإسلامية والتقليدية. علاوة على ذلك، فإن الوساطة المالية القوية تلعب دورا هاما في دفع النمو الاقتصادي لكلا القطاعين الماليين الاسلامي والتقليدي. إن وجود درجة أعلى من الأصول المالية الإسلامية في الاقتصاد يسهم في النمو الاقتصادي على المدى القصير.

- دراسة Effendi, Saudi, & Sinaga (2021) بعنوان:

"**Islamic Bank and Economic Growth in the World**" (Effendi, Saudi, & Sinaga, 2021)

ويهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير أسعار النفط والربحية والودائع المصرفية على نمو المصارف الاسلامية، وكذا تأثير التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي، وتم تجميع بيانات هذه الدراسة من مجموعة من مصارف اسلامية تشمل 24 دولة خلال الفترة 2007–2016 باستخدام نماذج بيانات السلاسل

الزمنية المقطعية (Panel Data). وقد خلصت الدراسة حسب نموذج الآثار الثابتة إلى وجود أثر إيجابي معنوي لأسعار النفط والربحية وودائع المصرفية على نمو البنوك الاسلامية، بالإضافة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة احصائية لنمو المصارف الاسلامية على النمو الاقتصادي.

- دراسة Saeed, Hamid, Rehman, & Nazam (2020) بعنوان:

"**Islamic Financial Development and Economic Growth of Emerging Economy of Pakistan; a Panel Data Approach**" (Saeed, Hamid, Rehman, & Nazam, 2020)

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في العلاقة الديناميكية بين التمويل المصرفي الاسلامي لخمسة مصارف اسلامية كاملة والنمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة ما بين 2006 و2016 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). وخلصت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي معنوي بين التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير، بالإضافة إلى وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين استثمارات البنوك الاسلامية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، ونفس الشيء بالنسبة للعلاقة التي تربط بين ابتكار البنوك الاسلامية والنمو الاقتصادي حيث توجد علاقة ايجابية معنوية لكن على المدى القصير فقط.

- دراسة Ledhem & Mekidiche (2020) بعنوان:

"**Financial Performance of Islamic Banks and Economic Growth: An Empirical Evidence**" (Ledhem & Mekidiche, 2020)

الهدف من هذه الدراسة هو التحقيق في العلاقة بين الأداء المالي للمصارف الاسلامية والنمو الاقتصادي في 5 دول ماليزيا، إندونيسيا، بروناي، تركيا والسعودية في إطار نموذج النمو الداخلي خلال الفترة 2014–2018 وفق بيانات ربع سنوية، حيث تم الاستعانة بنموذج Panel System GMM. استخدمت معايير CAMELS كمتغيرات لأداء المصارف الاسلامية لفحص العلاقة مع النمو الاقتصادي، بينما استخدم الناتج المحلي الاجمالي كمتغير للنمو الاقتصادي. تظهر النتائج أن الربحية من خلال العائد على الأسهم (ROE) هو العامل الخارجي الوحيد والمهم للأداء المصرفي الاسلامي والذي يؤثر على النمو الاقتصادي.

- دراسة حاج عبد القادر والقرصو (2020) بعنوان:

"**أثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للتجربة الإندونيسية**" (حاج عبد القادر و القرصو، أثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للتجربة الإندونيسية، 2020)

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل العلاقة بين التنمية المصرفية الاسلامية والنمو الاقتصادي في اندونيسيا على المدى القصير والطويل من الربع الاول لسنة 2014 إلى الربع الرابع من سنة 2018 وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). اظهرت نتائج الدراسة أن التمويل المصرفي الاسلامي أثر سلبا وبشكل ضئيل جدا على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل.

- دراسة براهم ومدياني (2020) بعنوان:

"**أثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي في إندونيسيا دراسة قياسية للفترة 2013-2018**" (براهم و مدياني، 2020)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي في اندونيسيا باستخدام الناتج المحلي الخام كمتغير تابع، وحجم التمويل الاسلامي كمتغير مستقل، تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM لدراسة العلاقة على المديين الطويل والقصير، وكذا تأثير التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي، وقد تم التوصل إلى وجود علاقة للتكامل المشترك بين الناتج المحلي ونمو حجم التمويل الممنوح بالصيغ الاسلامية، بالإضافة إلى وجود أثر إيجابي معنوي للتمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي لدولة إندونيسيا.

- دراسة Mensi, Hammoudeh, Tiwari, & Al-Yahyaee (2020) بعنوان:

"**Impact of Islamic banking development and major macroeconomic variables on economic growth for Islamic countries: Evidence from panel smooth transition mode**" (Mensi, Hammoudeh, Tiwari, & Al-Yahyaee, 2020)

تبحث هذه الدراسة في العلاقة غير الخطية بين تطوير الصيرفة الاسلامية ومتغيرات الاقتصاد الكلي على النمو الاقتصادي في 16 دولة اسلامية باستخدام Panel Smooth transition models، حيث أظهرت النتائج لوجود علاقة ايجابية غير خطية بين تطوير الصيرفة الاسلامية والنمو الاقتصادي. أما المتغيرات الاقتصادية الكلية فنجد أن كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم وإنتاج النفط تؤثر بشكل

إيجابي على النمو الاقتصادي، في حين الاستهلاك الحكومي والتنمية المالية تؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي.

- دراسة Muhammadd, Khan, & Abdur Rehman (2019) بعنوان:

"**Islamic Finance and Economic Growth: The Case of Pakistan's Economy**" (Muhammadd, Khan, & Abdur Rehman, 2019)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير التمويل الاسلامي على النمو الاقتصادي في باكستان ما بين الربع الثالث لسنة 2006 والربع الرابع لسنة 2017 وذلك باستخدام طريقة العزوم المعممة GMM. خلصت الدراسة إلى أن التمويل الاسلامي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في باكستان.

- دراسة Nawaz, Abrar, Salman, & Bukhar (2019) بعنوان:

"**Beyond finance: Impact of Islamic finance on economic growth in Pakistan**" (Nawaz, Abrar, Salman, & Bukhar, 2019)

تبحث هذه الدراسة عن العلاقة بين التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2013 من خلال استخدام اختبار التكامل المشترك واختبار جذر الوحدة وكذا اختبار السببية لغرانجر لمعرفة ما إذا كان النظام المالي الاسلامي يؤثر على النمو الاقتصادي، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي، وهذا ما يعزز فرضية أن النظام المالي الاسلامي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التمويل الاسلامي إلى النمو الاقتصادي، أي أن فرضية العرض القائد قد تحققت.

- دراسة Boukhatem & Ben Moussa (2018) بعنوان:

"**The Effect of Islamic Banks on GDP Growth: Some evidence from elected MENA**" (Boukhatem & Ben Moussa, The Effect of Islamic Banks on GDP Growth: Some evidence froms elected MENA, 2018)

هدفت الدراسة لوضع إطار نظري متسق للعلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي من خلال التقييم التجريبي للتأثير الذي أحدثته التمويلات المصرفية الإسلامية على النمو الاقتصادي لثلاث عشرة دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (2000-2014) باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا (FMOLS). توصلت الدراسة لوجود أدلة قوية على أن تطوير النظام المالي يحفز النمو الاقتصادي

في بلدان MENA، وفي حين أن تطور التنمية المالية الإسلامية (القروض الصادرة عن المصارف الإسلامية) يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي إلا أن هذا التأثير الإيجابي تعوقه أطر مؤسسية متخلفة. علاوة على ذلك فإن المصارف الإسلامية في الدول المصدرة للنفط لا تختلف عن الدول الأخرى غير مصدرة للنفط من حيث النشاط المصرفي الإسلامي.

- دراسة Caporale & Helmi (2018) بعنوان:

"**Islamic banking, credit, and economic growth: Some empirical evidence**" (Caporale & Helmi, 2018)

هدفت الدراسة إلى تحديد آثار العمل المصرفي الإسلامي على الروابط السببية بين الائتمان والناتج المحلي الإجمالي من خلال مقارنة مجموعتين من سبع دول ناشئة، الأولى بدون بنوك إسلامية والثانية بنظام مصرفي مزدوج يشمل البنوك الإسلامية والتقليدية وذلك خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2016 على أساس بينات ربع سنوية. تشير النتائج إلى وجود اختلافات كبيرة بين مجموعتي البلدان التي تعكس السمات المميزة للبنوك الإسلامية. على وجه التحديد، يقدم تحليل السلاسل الزمنية دليلا على وجود علاقة سببية طويلة المدى تمتد من الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان التي بها بنوك إسلامية ووجود علاقة سببية قصيرة المدى في البلدان التي لا توجد بها بنوك إسلامية.

- دراسة Ahmad & Ihsan (2018) بعنوان:

"**IMPACT OF ISLAMIC FINANCE ON ECONOMIC GROWTH – Empirical Evidence from Pakistan**" (Ahmad & Ihsan, 2018)

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين تطوير النظام المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة 2006-2015 باستخدام اختبار التكامل المشترك واختبار السببية لجرانجر، وقد خلصت إلى غياب العلاقة بين التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي في المدى القصير، بينما يوجد أثر إيجابي معنوي بين التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي في المدى الطويل، بينما تظهر النتائج إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التمويل المصرفي الاسلامي إلى النمو الاقتصادي. مما يدعم فكرة المساهمة الايجابية للمصارف الاسلامية في النمو الاقتصادي في باكستان.

- دراسة Nursyamsiah (2017) بعنوان:

"**Macroeconomic Determinants of Islamic Banking Financing**" (Nursyamsiah, 2017)

الغرض من هذه الدراسة هو تحليل العلاقة بين الصيرفة الاسلامية ومتغيرات الاقتصاد الكلي في اندونيسيا وكذلك استجابته للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية بما في ذلك الناتج الحقيقي، ومستوى الأسعار، ومعدل الفائدة. يستخدم هذا البحث التحليل الاقتصادي القياسي باستخدام نموذج (VECM) وسببية غراجر وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية من يناير 2005 إلى نوفمبر 2017. تظهر النتائج أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التمويل المصرفي الإسلامي ومستوى الأسعار، وكذلك التمويل المصرفي الإسلامي ومعدل الفائدة. وفي الوقت نفسه، هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التمويل المصرفي الإسلامي والناتج المحلي الداخلي، بالإضافة إلى ذلك فإن التمويل المصرفي الإسلامي حساس نسبيًا لصدمة مستوى الأسعار والناتج المحلي الداخلي ومعدل الفائدة.

- دراسة Lawal & Imam (2016) بعنوان:

"**Islamic Finance and Economic Growth: Empirical Evidence from Nigeria**" (Lawal & Imam, 2016)

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة مدى مساهمة التمويل الاسلامي في النمو الاقتصادي في دولة نيجيريا من 2012 إلى 2015 على أساس بيانات ربع سنوية، حيث تم التعبير عن متغير التمويل الاسلامي بحجم التمويل الاسلامي، والاستثمار الأجنبي والانفتاح عن التجارة كمتغيرات تفسيرية، بينما استخدم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمقياس للنمو الاقتصادي. وللتحليل القياسي تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، واختبار جذر الوحدة، واختبار التكامل المتزامن واختبار السببية (Granger Causality)، حيث أظهرت النتائج علاقة ايجابية بين التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، فإن اتجاه العلاقة السببية هو في اتجاه واحد أي من حجم التمويل الاسلامي إلى النمو الاقتصادي، والذي يتوافق مع نظرية العرض القائد لشومبيتر (Schumpeter's supply-leading)، أي أن المصرفي الذي يعمل بشكل جيد يعزز النمو الاقتصادي.

- دراسة Kassim (2016) بعنوان:

"**Islamic finance and economic growth: The Malaysian experience**" (Kassim, 2016)

قام الباحث بدراسة العلاقة بين التمويل الاسلامي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في دولة ماليزيا خلال الفترة 1998-2013 باستخدام نموذج ARDL، وخلصت الدراسة إلى مجموعة النتائج أهمها وجود أثر غير معنوي للودائع المصرفية الاسلامية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير بينما هناك أثر معنوي في العلاقة طويلة الأجل، كما أنه يوجد أثر معنوي لحجم التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي على المدى القصير والمدى الطويل.

- دراسة شياد ومومني (2016) بعنوان:

"**مساهمة المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي: دلائل تجريبية من ماليزيا**" (شياد و مومني، 2016)

تسعى هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين تطور المصارف الإسلامية من جهة وانعكاساته على النمو الاقتصادي من جهة أخرى. حيث اعتمدت هذه الدراسة على دراسة التطور المالي ممثلا بإجمالي التمويلات التي تقدمها المصارف الإسلامية في ماليزيا وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وذلك للفترة (2000-2013) وذلك من خلال استخدام الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، تكوين رأس المال الثابت؛ وقد تم استخدام أداتي التكامل المشترك واختبار السببية لغرانجر. أثبتت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود اتجاه نمو مشترك لمتغيرات النمو الاقتصادي والتطور المصرفي الإسلامي في ماليزيا، بمعنى وجود علاقة توازنية بينهما. ففي الأجل الطويل، التمويل المصرفي الإسلامي مرتبط طرديا ومعنويا مع النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال في ماليزيا. لكن توجد علاقة في اتجاه واحد بين التمويل الإسلامي والاستثمار الثابت في الأجل القصير.

- دراسة Imam & Kpodar (2015) بعنوان:

"**Is Islamic Banking Good for Growth?**" (Imam & Kpodar, 2015)

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة العلاقة بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي في عينة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، باستخدام بيانات بانل الديناميكي (Dynamic Panel System GMM) على مدى الفترة 1990-2010. وتبين النتائج أنه على الرغم من صغر حجمها نسبيا مقارنة

بالاقتصاد والحجم الإجمالي للنظام المالي، فإن الأعمال المصرفية الإسلامية ترتبط ارتباطا إيجابيا بالنمو الاقتصادي.

- دراسة حجيلة (2015) بعنوان:

"دور المصارف الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 13 دولة نامية 2000 -2012" (حجيلة، 2015)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المصارف الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال دراسة تأثير تطور هذا القطاع على النمو الاقتصادي وطبيعة العلاقة بينهما، حيث تم بالاعتماد على الاقتصاد القياسي في الدراسة للتعبير عنها كميا باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) لعينة متكونة من 31 دولة نامية تعتبر من أكبر الأنظمة المصرفية الإسلامية في العالم، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2012، وقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي، أما على المدى القصير فقد أثبتت النتائج أن التطور في المصارف الإسلامية يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي في هذه الدول، وأن العلاقة السببية بينهما أيدت فرضية الطلب التابع أي أن النمو الاقتصادي الجيد في هذه الدول يساهم وبشكل فعال في تطور أنظمتها المصرفية الإسلامية.

المطلب الثالث: المقارنة والتمييز بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تسهل علينا عملية اكتشاف نقاط الالتقاء والاختلاف بين الدراسات السابقة من استنتاج العديد من الاشارات والروابط الفكرية، وتمكننا من استخراج الفجوات البحثية. وقبل التطرق لهذه العملية وجب علينا تفريغ جميع الدراسات السابقة ضمن هذا الجدول.

الجدول رقم 2: تفريغ الدراسات السابقة

الرقم	الدراسة	العينة	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	النموذج	أهم النتائج
الدراسات التجريبية في الدول العربية						
01	Naz & Gulzar (2022)	مجموعة البلدان الاسلامية خلال الفترة (2006-2015)	Impact of Islamic Finance on Economic Growth: An Empirical Analysis of Muslim Countries	دراسة أثر للتمويل الإسلامي بما في ذلك الصيرفة الإسلامية والصكوك الإسلامية على النمو الاقتصادي	panel-ARDL	يوجد علاقة طويلة الأجل بين حجم الأصول الإسلامية، حجم التمويل المصرفي الاسلامي والسندات الإسلامية مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان الإسلامية
02	Mohsen & Rozina (2021)	السعودية خلال الفترة (2000-2008)	AN EMPIRICAL EVALUATION OF THE IMPACT OF ISLAMIC FINANCING ON ECONOMIC GROWTH IN SAUDI ARABIA	تحديد العلاقة بين المصارف الاسلامية والنمو الاقتصادي	ARDL	وجود أثر ايجابي معنوي بين الناتج المحلي الاجمالي، تكوين رأس المال الثابت الاجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتمويل المصرفي الاسلامي، وكذا وجود أثر سلبي معنوي بين التمويل المصرفي الاسلامي والعمالة
03	ركابي و براكني (2021)	السودان خلال الفترة (2000-2018)	أثر التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 2000-2018	تحديد أثر التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي	VAR	التمويل الإسلامي لا يؤثر على النمو الاقتصادي في السودان
04	قندوز (2021)	دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة	التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي – دراسة قياسية على	تفسير العلاقة بين قطاع التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي	Panel	أن نظرية دفع الطلب التي تنص على أن تطور القطاع المالي يتبع

		(2009-2019)	دول مجلس التعاون لدول الخليج			تطور القطاع الحقيقي هي القادرة على تفسير العلاقة بين التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي.
05	حاج عبد القادر، القرصو، وزيرار (2020)	السعودية خلال الفترة Q4) 2018 – Q1 (2014	العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لتجربة المملكة العربية السعودية) خلال الفترة (Q4 2018 – Q1 (2014	تحليل العلاقة بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل	ARDL	وجود تأثير ايجابي معنوي للتمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من التمويل المصرفي الإسلامي إلى النمو الاقتصادي وهو ما يتوافق مع فرضية العرض القائد.
06	بريشي وبلوافي (2020)	السودان خلال الفترة (1991-2018)	أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1991-2018. باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ardl)	تحديد أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي	ARDL	وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل. أما بالنسبة للمحددات الأخرى فتأثيرها سلبي على النمو عدا الاستثمار المحلي

07	دراسة Mifrahi & Tohirin (2020)	(قطر، اندونيسيا، السعودية، ماليزيا، الإمارات، تركيا، إيران، والسودان) خلال الفترة (2005-2015)	HOW DOES ISLAMIC BANKING SUPPORT ECONOMIC GROWTH?	دراسة تأثير تمويل المصارف الاسلامية على النمو الاقتصادي	Panel	التمويل المصرفي الاسلامي لا يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل مباشر، غير أن له أثر ايجابي غير مباشر على النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار والاستهلاك
08	Abusharbeh (2020)	بلدان الشرق الاوسط خلال الفترة (2009-2018)	Determinants of Islamic bank financing in the Middle East: Vector Error Correction Model (VECM)	اختبار العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والتمويل المصرفي الاسلامي	VECM	التضخم والربحية يؤثران سلبًا على تمويل البنوك الإسلامية على المدى الطويل. وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين متغيرات الناتج المحلي الإجمالي وحجم التمويل المصرفي الاسلامي
09	Alshebel, Lahiya, Bayu, & Possumah (2019)	السعودية خلال الفترة (1990-2015)	The Impact of Islamic Banking Credits on Saudi Arabia's Economic Growth	تحديد أثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي	ARDL	وجود علاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات. وجود أثر ايجابي ذو معنوية احصائية بين حجم التمويل المصرفي الاسلامي والناتج المحلي الاجمالي
10	عباد وملحم (2019)	البنك الاسلامي والبنك العربي	الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الاسلامي في الأردن –دراسة حالة البنك	قياس أثر التمويل الاسلامي على مجموعة من	نموذج الانحدار الخطي	عدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية للتمويل في البنك العربي الإسلامي

		الاسلامي الدولي – الأردن خلال الفترة (2000-2016)	الاسلامي والبنك العربي الاسلامي الدولي	المتغيرات الاقتصادية	البسيط والمتعدد	على كل من التضخم والناتج المحلي الإجمالي والبطالة، بينما يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للتمويل البنك الإسلامي الأردني لقطاعي التجارة العامة والإنشاءات وقطاع الإسكان على التضخم، كما لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للتمويل في البنك الإسلامي الأردني على البطالة وعلى الناتج المحلي الإجمالي
11	IŞIK (2018)	دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2001-2015)	Growth, Islamic Banking and Schumpeterian Vision: An Empırıcal Evidence from the Gulf Arab states	التحقيق في العلاقة بين الأعمال المصرفية الاسلامية والنمو الاقتصادي والابتكار	Panel	الأعمال المصرفية الاسلامية والابتكارات لها علاقة ايجابية مع النمو الاقتصادي
12	النيف وعبد الجليل (2018)	مصرفين اسلاميين هما البنك الإسلامي الأردني، ومصرف دبي الإسلامي خلال الفترة	أثر النمو الاقتصادي في نسبة التمويل بالمرابحة والمشاركة والاجارة في المصارف الاسلامية	التعرف الى أثر معدل النمو الاقتصادي في هيكل صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية	Panel	وجود أثر ضعيف ولكنه معنوي لمعدل النمو الاقتصادي في نسبة المشاركة الى اجمالي التمويل الذي يقدمه المصرف. عدم وجود أثر معنوي لمعدل النمو

				(2004-2014)		الاقتصادي في نسبة كل من المرابحة والاجارة المنتهية بالتمليك الى اجمالي التمويل
13	Tabash & Anagreh (2017)	الإمارات خلال الفترة (1990-2014)	Do Islamic banks contribute to growth of the economy? Evidence from United Arab Emirates (UAE)	دور الخدمات المصرفية الاسلامية في تعزيز النمو الاقتصادي	ECM	وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من استثمارات المصارف الاسلامية إلى النمو الاقتصادي، وهذا ما يدعم فرضية العرض القائد.
14	Melloul, Chaik, & Oujgha (2017)	(البحرين، السعودية، الإمارات، الكويت، ماليزيا، اندونيسيا، قطر، تركيا، باكستان) خلال الفترة (2008-2014)	Empirical Analysis of Islamic Banking and Economic Growth	توضيح العلاقة بين تطور التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي في أعقاب أزمة الرهن العقاري سنة 2008	Panel	تطور التمويل الاسلامي مرتبط ارتباطا ايجابيا بالنمو الاقتصادي، كما أن رأس المال المستثمر من قبل المصارف الاسلامية يحسن الربحية ويعزز النمو الاقتصادي
15	Hafnida, Maamor, & Abdullah (2016)	(الأردن، الكويت، ماليزيا، والسعودية) خلال الفترة (1990-2012)	ISLAMIC FINANCING TOWARDS ECONOMIC GROWTH: A STUDY ON 4 OIC COUNTRIES	اختبار العلاقة بين التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي	Panel	التمويل الاسلامي يرتبط بشكل ايجابي بالنمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، مما يعزز فكرة أن النظام المالي جيد الاداء يشجع النمو الاقتصادي

16	Echchabi & Azouzi (2015)	الإمارات خلال الفترة (2004-2011)	Islamic Finance Development and Economic Growth Nexus: The Case of the United Arab Emirates (UAE)	تحليل العلاقة بين التنمية المصرفية الاسلامية والنمو الاقتصادي	التكامل المشترك	لا توجد علاقة بين التنمية المصرفية الاسلامية والنمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة خلال فترة الدراسة
17	Yusof & Bahlous (2013)	(ماليزيا، اندونيسيا، ودول مجلس التعاون الخليجي) خلال الفترة (2000-2009)	Islamic banking and economic growth in GCC & East Asia countries A panel cointegration analysis	تقييم مدى مساهمة التمويل الاسلامي في النمو الاقتصادي في البلدان الرائدة في مجال الصيرفة الاسلامية	Panel	الصيرفة الاسلامية تساهم في النمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير. ومع ذلك فإن مساهمة التمويل المصرفي الاسلامي في النمو الاقتصادي على المدى القصير يبقى قليل في ماليزيا واندونيسيا مقارنة بدول الخليج
الدراسات التجريبية في الدول الاجنبية						
18	Ledhem & Mekidiche (2022)	تركيا	Islamic finance and economic growth: the Turkish experiment	التحقيق التجريبي في العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في تركيا باستخدام نموذج النمو الداخلي	الانحدار الكمي باستخدام آلية سلاسل ماركوف	التمويل الإسلامي يعزز النمو الاقتصادي في تركيا
19	Saleem, Ságí, & Setiawan (2021)	باكستان خلال الفترة (2005-2019)	Islamic Financial Depth, Financial Intermediation, and Sustainable Economic Growth: ARDL Approach	فحص العلاقة الديناميكية للعمق المالي الإسلامي والوساطة المالية الإسلامية وجودة الأصول مع النمو الاقتصادي في	ARDL	وجود علاقة طويلة الأجل تتدفق من التمويل إلى النمو في كل من المصارف الإسلامية والتقليدية. وجود درجة أعلى من

					نظام مصرفي مزدوج	الأصول المالية الإسلامية في الاقتصاد يسهم في النمو الاقتصادي على المدى القصير.
20	Effendi, Saudi, & Sinaga (2021)	24 دولة اسلامية خلال الفترة (200-2016)	Islamic Bank and Economic Growth in the World		دراسة تأثير أسعار النفط والربحية والودائع المصرفية على نمو المصارف الاسلامية، وكذا تأثير التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي	Panel	وجود أثر إيجابي معنوي لأسعار النفط والربحية وودائع المصرفية على نمو البنوك الاسلامية. وجود أثر إيجابي ذو دلالة احصائية لنمو المصارف الاسلامية على النمو الاقتصادي.
21	Saeed, Hamid, Rehman, & Nazam (2020)	05 مصارف اسلامية كاملة – باكستان خلال الفترة (2006-2016)	Islamic Financial Development and Economic Growth of Emerging Economy of Pakistan; a Panel Data Approach		التحقيق في العلاقة الديناميكية بين التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي	Panel ARDL	وجود أثر ايجابي بين التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير. وجود علاقة ايجابية بين استثمارات البنوك الاسلامية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.
22	Ledhem & Mekidiche (2020)	(ماليزيا، إندونيسيا، بروناي، تركيا والسعودية) خلال فترة (2014-)	Financial Performance of Islamic Banks and Economic Growth: An Empirical Evidence		التحقيق في العلاقة بين الأداء المالي للمصارف الاسلامية والنمو الاقتصادي	Panel System GMM	الربحية من خلال العائد على الأسهم (ROE) هو العامل الخارجي الوحيد والمهم للأداء المصرفي الاسلامي

				(2018 بيانات ربع سنوية		والذي يؤثر على النمو الاقتصادي
23	حاج عبد القادر والقرصو (2020)	أثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للتجربة الإندونيسية	تحليل العلاقة بين التنمية المصرفية الاسلامية والنمو الاقتصادي	اندونيسيا خلال الفترة (2014 Q1- 2018 Q4)	ARDL	التمويل المصرفي الاسلامي أثر سلبا وبشكل ضئيل جدا على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل
24	براهم ومدياني (2020)	أثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي في إندونيسيا دراسة قياسية للفترة 2013-2018	قياس أثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي	اندونيسيا خلال الفترة (2013- 2018)	ECM	وجود علاقة للتكامل المشترك بين الناتج المحلي ونمو حجم التمويل الممنوح بالصيغ الاسلامية. وجود أثر إيجابي معنوي للتمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي
25	Mensi, Hammoudeh , Tiwari, & Al-Yahyaee (2020)	Impact of Islamic banking development and major macroeconomic variables on economic growth for Islamic countries: Evidence from panel smooth transition mode	العلاقة غير الخطية بين تطوير الصيرفة الاسلامية ومتغيرات الاقتصاد الكلي على النمو الاقتصادي	16 دولة اسلامية	Panel	وجود علاقة ايجابية غير الخطية بين تطوير الصيرفة الاسلامية والنمو الاقتصادي.

26	Muhammadd , Khan, & Abdur Rehman (2019)	باكستان خلال الفترة (2006 Q3– 2017 Q4)	Islamic Finance and Economic Growth: The Case of Pakistan’s Economy	تحديد تأثير التمويل الاسلامي على النمو الاقتصادي	Panel	التمويل الاسلامي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في باكستان
27	Nawaz, Abrar, Salman, & Bukhar (2019)	باكستان خلال الفترة (2005– 2013)	Beyond finance: Impact of Islamic finance on economic growth in Pakistan	دراسة العلاقة بين التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي في باكستان	اختبار التكامل المشترك	وجود علاقة ايجابية بين التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي
28	Boukhatem & Ben Moussa (2018)	دول MENA خلال الفترة (2000– 2014)	The Effect of Islamic Banks on GDP Growth: Some evidence from elected MENA	وضع إطار نظري متسق للعلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي	Panel	تطوير النظام المالي يحفز النمو الاقتصادي في بلدان MENA. تطور التنمية المالية الإسلامية يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي.
29	Caporale & Helmi(2018)	مجموعة الدول الاسلامية خلال الفترة (2001– 2018) على أساس بيانات ربع سنوية	Islamic banking, credit, and economic growth: Some empirical evidence	تحديد آثار العمل المصرفي الإسلامي على الروابط السببية بين الائتمان والناتج المحلي الإجمالي	Panel	وجود علاقة سببية طويلة المدى تمتد من الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان التي بها بنوك إسلامية. وجود علاقة سببية قصيرة المدى في البلدان التي لا توجد بها بنوك إسلامية
30	Ahmad & Ihsan(2018)	باكستان خلال الفترة (2006– 2015)	IMPACT OF ISLAMIC FINANCE ON ECONOMIC	العلاقة بين تطوير النظام المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي	اختبار التكامل المشترك	غياب العلاقة بين التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي في

			GROWTH – Empirical Evidence from Pakistan			المدى القصير. وجود أثر إيجابي بين التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي في المدى الطويل
31	Nursyamsiah (2017)	اندونيسيا خلال الفترة (يناير 2005- نوفمبر 2017)	Macroeconomic Determinants of Islamic Banking Financing	تحليل العلاقة بين الصيرفة الاسلامية ومتغيرات الاقتصاد الكلي وكذلك استجابته للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية بما في ذلك الناتج الحقيقي	VECM	وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التمويل المصرفي الإسلامي والناتج المحلي الداخلي.
32	Lawal & Imam (2016)	نيجيريا خلال الفترة (2012- 2015)	Islamic Finance and Economic Growth: Empirical Evidence from Nigeria	دراسة مدى مساهمة التمويل الاسلامي في النمو الاقتصادي في دولة نيجيريا	اختبار التكامل المشترك	علاقة ايجابية بين التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي.
33	Kassim (2016)	ماليزيا خلال الفترة (1998- 2013)	Islamic finance and economic growth: The Malaysian experience	العلاقة بين التمويل الاسلامي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية	ARDL	وجد أثر معنوي لحجم التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي على المدى القصير والمدى الطويل
34	دراسة شياد ومومني (2016)	ماليزيا خلال الفترة (2000- 2013)	مساهمة المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي: دلائل تجريبية من ماليزيا	اختبار العلاقة بين تطور المصارف الإسلامية من جهة وانعكاساته على النمو الاقتصادي من جهة أخرى	اختبار التكامل المشترك	وجود علاقة توازنية بين النمو الاقتصادي والتطور المصرفي الإسلامي في الأجل الطويل

35	Imam & Kpodar (2015)	عينة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل خلال الفترة (1990-2010)	Is Islamic Banking Good for Growth?	دراسة العلاقة بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي	Panel	الأعمال المصرفية الإسلامية ترتبط ارتباطا إيجابيا بالنمو الاقتصادي
36	حجيلة (2015)	31 دولة نامية خلال الفترة (2000-2012)	دور المصارف الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 13 دولة نامية 2000-2013	معرفة دور المصارف الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي	Panel	عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي، أما على المدى القصير فقد أثبتت النتائج أن التطور في المصارف الإسلامية يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي في هذه الدول

الفرع الأول: أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة:

اتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو دراسة العلاقة بين التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي باستثناء:

- دراسة Abusharbeh (2020)، ودراسة دراسة عباد وملحم (2019)، و دراسة Mensi, Hammoudeh, Tiwari, & Al-Yahyaee (2020) التي هدفت إلى اختبار العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والتمويل المصرفي الاسلامي.
- دراسة IŞIK (2018) ودراسة Tabash & Anagreh (2017)، دراسة شياد ومومني (2016) التي هدفت إلى للتحقيق في العلاقة بين الأعمال المصرفية الاسلامية، الخدمات المصرفية والنمو الاقتصادي والابتكار.
- دراسة Echchabi & Azouzi (2015) التي هدفت إلى تحليل العلاقة بين التنمية المصرفية الاسلامية والنمو الاقتصادي.

- دراسة Saleem, Ságı, & Setiawan (2021) التي هدفت إلى فحص العلاقة الديناميكية للعمق المالي الإسلامي والوساطة المالية الإسلامية وجودة الأصول مع النمو الاقتصادي.
- دراسة Ledhem & Mekidiche (2020)، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في العلاقة بين الأداء المالي للمصارف الاسلامية والنمو الاقتصادي

اتفقت الدراسات السابقة في عينتها حيث تم تطبيق الدراسة على عينة من مجموعة من الدول الاسلامية باستثناء:

- دراسة Ledhem & Mekidiche (2022)، دراسة Saleem, Ságı, & Setiawan (2021)، دراسة Mohsen & Rozina (2021)، ودراسة ركابي وبراكني (2021)، دراسة حاج عبد القادر، القرصو، وزيرار (2020)، دراسة حاج عبد القادر والقرصو (2020)، دراسة Alshebel, Lahiya, Bayu, & Possumah (2019)، دراسة Tabash & Anagreh (2017)، دراسة Echchabi & Azouzi (2015)، ، التي طبقت على بلد واحد مثل: السعودية، السودان، الإمارات، باكستان، ماليزيا، أنونيسيا، نيجيريا.
- دراسة قندوز (2021)، دراسة IŞIK (2018) التي طبقت على دول مجلس التعاون لدول الخليج.
- دراسة Abusharbeh (2020)، دراسة Boukhatem & Ben Moussa (2018) التي طبقت على دول MENA.
- دراسة Imam & Kpodar (2015)، دراسة حجيلة (2015) التي طبقت على مجموعة من الدول النامية.
- دراسة النيف وعبد الجليل (2018) التي طبقت مجموعة من المصارف الاسلامية في الأردن.

اتفقت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في استخدام النموذج القياسي المتمثل في نموذج بانل المبني على اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك، وهي كالتالي:

Naz & Gulzar (2022)، دراسة قندوز (2021)، دراسة Mifrahi & Tohirin (2020)، دراسة Abusharbeh (2020)، دراسة Ledhem & Mekidiche (2020)، دراسة IŞIK (2018)، دراسة Melloul, Chaik, & Oujgha (2017)، دراسة Hafnida, Maamor, & Abdullah (2016).

كما اختلفت بعض الدراسات عن الدراسة الحالية في أنها استعملت نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة ARDL واختبار التكامل المشترك لفحص العلاقة التجريبية بين المتغيرات المختارة، وهي كالتالي:

دراسة Mohsen & Rozina (2021)، دراسة Saleem, Sági, & Setiawan (2021)، دراسة Saeed, Hamid, Rehman, & Nazam (2020)، دراسة حاج عبد القادر، القرصو، وزيرار (2020)، دراسة حاج عبد القادر والقرصو (2020)، دراسة بريشي وبلوافي (2020)، دراسة Alshebel, Lahiya, Bayu, & Possumah (2019).

أما دراسة Ledhem & Mekidiche (2022) فقد تطبيق الانحدار الكمي باستخدام آلية سلاسل ماركوف.

وظفت الدراسات السابقة المنهج الوصفي من الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على المنهج القياسي حيث تم استخدام الأساليب القياسية.

اختلفت دراسة النيف وعبد الجليل (2018) عن بقية الدراسات كونها تناولت أثر معدل النمو الاقتصادي في هيكل صيغ التمويل الإسلامي (المشاركة، المرابحة، الاجارة المنتهية بالتمليك)، أي أن النمو الاقتصادي هو المتغير المستقل وصيغ التمويل الاسلامي هي المتغيرات التابعة أو التفسيرية.

على عكس النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة (وجود أثر معنوي إيجابي للتمويل الاسلامي على النمو الاقتصادي)، اختلفت دراسة Mifrahi & Tohirin (2020) ودراسة حجيلة (2015) عن بقية الدراسات السابقة خلال النتائج المتوصل إليها والمتمثلة في:

- عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي.
- التطور في المصارف الإسلامية يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي في المدى القصير.

الفرع الثاني: الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية

من خلال استعراض أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة نشير أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيس وهدفها العام إلى أنها تختلف عنها في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة وهي:

1. تضمنت هذه الدراسة متغيرات مستقلة وتفسيرية لم تستخدم مع بعض في الدراسات السابقة كمتغير اجمالي الأصول المصرفية الاسلامية مع متغير اجمالي التمويل المصرفي الاسلامية.
2. تم استخدام في الدراسة الحالية متغير مستقل لم يستعمل في الدراسات السابقة وهو متغير إيرادات المصارف الاسلامية.

3. اعتمدت الدراسة الحالية في تحليل العلاقة بين التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي في الدول الاسلامية على المدى القصير والطويل خلال الفترة (2014–2020) بناء على بيانات ربع سنوية.
4. لم تقتصر هذه الدراسة على عينة واحدة فقط وإنما تضمنت مجموعة من العينات لضمان تشخيص الواقع بدقة أكبر.

ومن العرض السابق يتضح أن هذه الدراسة عالجت فجوة علمية متعددة الجوانب بتطرقها لموضوع أثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي وشمول عينتها لمجموعة من الدول الاسلامية وتعدد أدوات التحليل القياسي بين نماذج البانل الساكنة ونماذج البانل الديناميكية مع التطرق إلى العلاقة السببية بين المتغيرات محل الدراسة.

الفرع الثالث: جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة

مما لا شك فيه أن الدراسة الحالية استفادت كثيرا مما سبقها من دراسات، حيث حاولت أن توظف كثيرا من الجهود السابقة للوصول إلى تشخيص دقيق للمشكلة ومعالجتها بشكل شمولي. ومن جوانب الاستفادة العلمية للدراسات السابقة ما يلي:

1. استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول إلى صياغة دقيقة للعنوان البحثي الموسوم بأثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية – دراسة قياسية
2. استفادت الدراسة الحالية من دراسة Naz & Gulzar (2022)، دراسة Boukhatem & Ben Moussa (2018)، دراسة دراسة IŞIK (2018) في الوصول للمنهج الملائم لهذه الدراسة خاصة من الجانب التطبيقي من خلال استعمال نموذج Panel ARDL.
3. وظفت الدراسة الحالية توصيات ومقترحات الدراسات السابقة في دعم مشكلة الدراسة وأهميتها خصوصا دراسة Naz & Gulzar (2022)، دراسة Mifrahi & Tohirin، دراسة Abusharbeh (2020)، دراسة Mensi, Hammoudeh, Tiwari, & Al–Yahyaee (2020).
4. استفادت الدراسة الحالية من دراسة Boukhatem & Ben Moussa (2018) ودراسة IŞIK (2018) في صياغة أدوات الدراسة.
5. استفادت الدراسة الحالية من دراسة قندوز (2021) في اثراء الإطار النظري.
6. استفادت الدراسة الحالية من دراسة Naz & Gulzar (2022) ودراسة قندوز (2021) في صياغة التصور المقترح للبحث.

خاتمة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل قمنا بعرض الجانب النظري لكل من التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي من خلال التطرق إلى مختلف أنواع الأساليب التمويلية التي يتميز بها التمويل المصرفي الاسلامي، وكذا التعرض لمختلف النظرية المفسرة للنمو، مع ابراز العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي والاتجاهات النظرية المختلفة.

يعتبر التمويل المصرفي الاسلامي نظام تمويلي مستقر وقادر على تعزيز النمو، حيث أنه يستبعد الفائدة، والاكتناز، ويمنع الغرر. كما يوفر أساليب تمويلية متنوعة يجد فيها صاحب التمويل منافذ أخرى للتمويل بدلا من الأنشطة المالية كالمضاربات والتوريق وغيرها، وهذا في الحقيقة أحد أسباب المتانة النسبية التي تتمتع بها البنوك الاسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية.

وعلى الرغم من أن معظم الاقتصاديين المختصين في مجال المالية الاسلامية وكذا الدراسات السابقة التي تناولناها في هذا الفصل إلا أن العلاقة بين التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي على غرار العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي لا تزال موضوع نقاش وجدل فكري نظري متواصل خاصة من خلال اتجاه العلاقة السببية. لذا أصبح من الضروري دراسة العلاقة بين التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي من الجانب التطبيقي وكذا اتجاه السببية بينهما.

الفصل الثاني

دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لمجموعة من الدول الاسلامية

تمهيد الفصل الثاني:

تسعى مختلف دول العالم للبحث عن السياسات التنموية والبرامج المستندة على زيادة الدخل الوطني وكذا دخل الفرد من خلال تعظيم معدلات النمو. وتلعب الوساطة المالية المصرفية بشقيها التقليدي والاسلامي دورا هاما في تعزيز النمو الاقتصادي باعتبارها مصدرا هاما لتمويل الأنشطة الاقتصادية، فبالرغم من أن أغلب الباحثين يتفقون على العلاقة الايجابية بين التنمية المصرفية والنمو الاقتصادي إلا أن الدراسات والمرجعيات السابقة التي تناولت العلاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي أظهرت جدلا واسعا فيما يخص اتجاه العلاقة السببية بينهما.

انطلاقا من الأدبيات النظرية التي قمنا بعرضها في الفصل الأول من هذا العمل والدراسات التجريبية السابقة التي درست العلاقة بين التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي، سنحاول من خلال هذا الفصل القيام بدراسة قياسية لتأثير التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي باستخدام عينة ل 16 دولة اسلامية خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2014 والربع الرابع لسنة 2019 باستخدام واحدة من أهم طرق النمذجة الاقتصادية والتي شهدت تطورا ملحوظا خلال السنوات الفارطة والمتمثلة في النمذجة باستعمال البيانات الزمنية المقطعية الديناميكية (Panel Data) والتي تتميز ببعدها المضاعف (الزمن والمكان)، من خلال صياغة نموذج ديناميكي للانحدار الذاتي للفجوات المبطئة الموزعة (Panel ARDL).

وبناء على ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث:

المبحث الأول: نظرة عامة حول الصناعة المالية الاسلامية والنمو الاقتصادي في الدول الاسلامية

المبحث الثاني: أساسيات النمذجة القياسية المتبعة في التحليل

المبحث الثالث: منهجية التكامل المشترك لنماذج البانل

المبحث الرابع: دراسة وتحليل نتائج نمذجة بيانات البانل

المبحث الأول: نظرة عامة حول الصناعة المالية الاسلامية والنمو الاقتصادي في الدول الاسلامية

لقد حظيت الصناعة المالية الاسلامية بالسنوات الأخيرة باهتمام متزايد في سياق السياسات الاقتصادية للدول الاسلامية، حيث تمثل أداة فعالة لتجميع الادخار الوطني ولتوزيع الموارد داخل الاقتصاد وبذلك تلعب دورا حيويا في النمو الاقتصادي.

سوف نتطرق في هذا الجزء من دراستنا إلى تطور النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية، وكذا تطور الصناعة المالية الاسلامية.

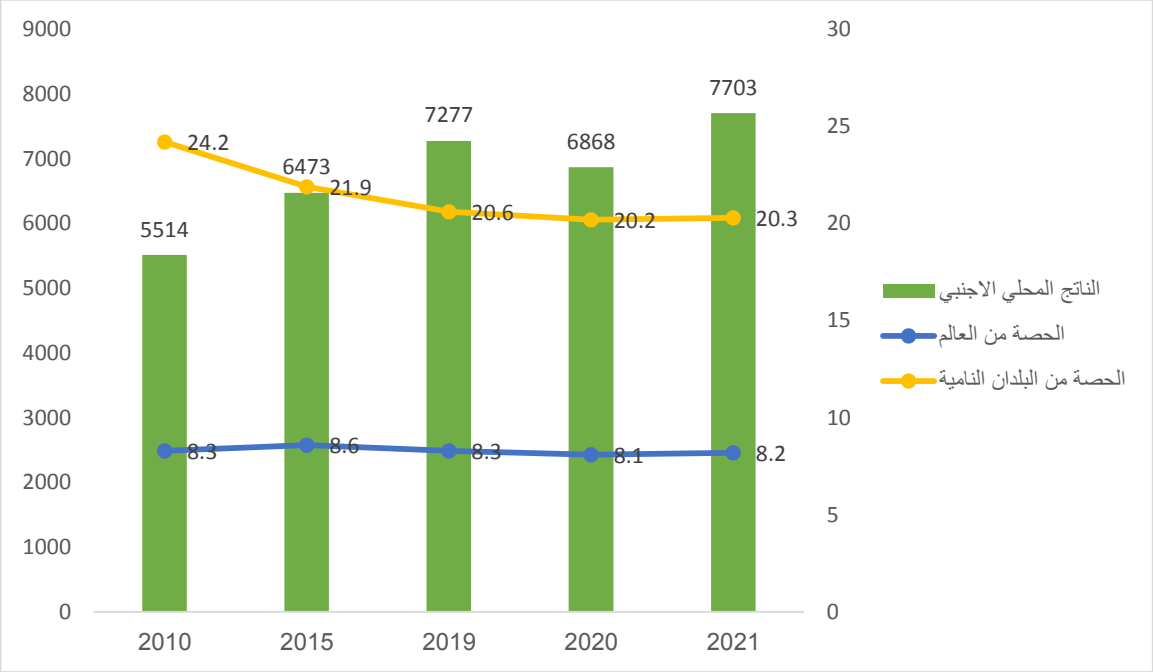
المطلب الأول: تطور أداء النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية

سيتم في هذ المطلب تحليل أداء الناتج المحلي الاجمالي في الدول الاسلامية، حيث سنعتمد في معطياتنا على بيانات البلدان المنطوية تحت منظمة التعاون الاسلامي (OIC) التي تضم في عضويتها 57 دولة اسلامية موزعة على أربع قارات.

الفرع الأول: تطور الناتج المحلي الاجمالي

نلاحظ من خلال الشكل رقم (16) أن مجموع الناتج المحلي الإجمالي سجل تراجعا بنسبة 5.6%، أي من مبلغ 7.3 تريليون دولار المسجل عام 2019 إلى 6.9 تريليون دولار في 2020 وفي ظل التعافي التدريجي الذي يشهده العالم فقد انتعش الناتج المحلي الإجمالي وبلغ 7.7 تريليون دولار خلال 2021، وهو رقم أعلى من نظيره المسجل عام 2019. كما استأثرت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بحصة 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2020 وهو معدل أقل بـ 0.2 نقطة مئوية مقارنة بالعام الذي قبله. وتراجعت حصة بلدان المنظمة أيضا في مجموع الناتج المحلي الإجمالي الخاص بالبلدان النامية، أي من 20.6% المسجلة عام 2019 إلى 20.2% عام 2020، وهذا ما يعني أن الركود الاقتصادي كان أكثر حدة في بلدان المنظمة مقارنة مع باقي العالم.

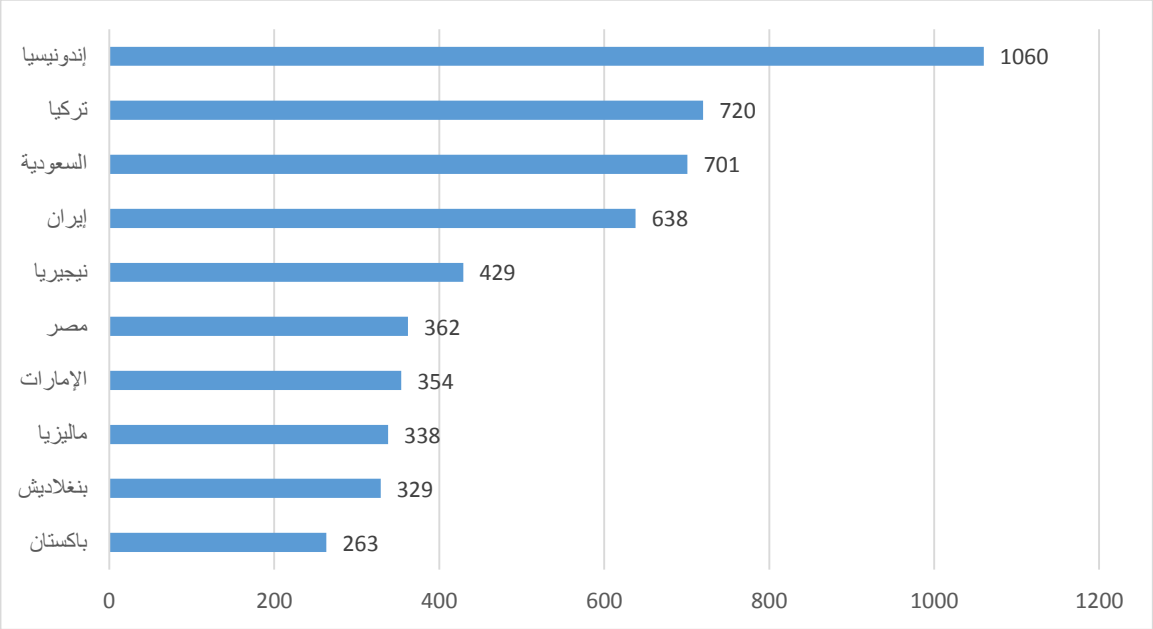
الشكل رقم 16: مجموع الناتج المحلي الإجمالي وحصص بلدان منظمة التعاون الإسلامي من العالم



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات صندوق النقد الدولي www.imf.org

وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال جزء كبير من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المنظمة مقتصر إلى حد كبير على إنتاجية القلة من البلدان الأعضاء فقط، وهذا ما يعكس فوارق شاسعة على مستوى أحجام الاقتصادات. ففي 2020 استأثرت البلدان الخمسة الكبرى بأكثر من نصف مجموع الناتج المحلي الإجمالي (51.6%)، معبرا عنه بالسعر الجاري للدولار، بينما بلغت هذه الحصة نسبة 75.6% بالنسبة للبلدان الكبرى العشر. وسجلت إندونيسيا، التي يفوق حجم ناتجها المحلي الإجمالي 1 تريليون دولار، الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي للمنظمة (15.4%) تلتها كل من تركيا (10.5%) والمملكة العربية السعودية (10.2%) وإيران (9.3%) ثم نيجيريا (6.3%) وهذا ما يوضحه الشكل رقم (17).

الشكل رقم 17: الدول العشر الأولى في المنظمة حسب الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2020

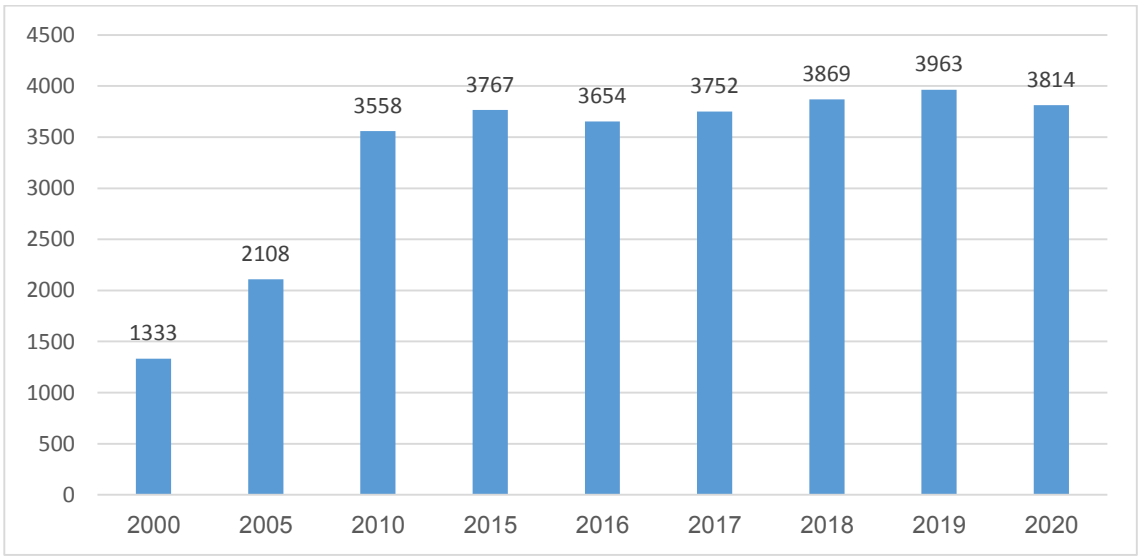


المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات صندوق النقد الدولي www.imf.org

الفرع الثاني: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

يتباين تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة الممتدة بين (2000-2020) وهذا ما هو موضح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 18: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لبلدان OIC خلال الفترة (2000-2020)

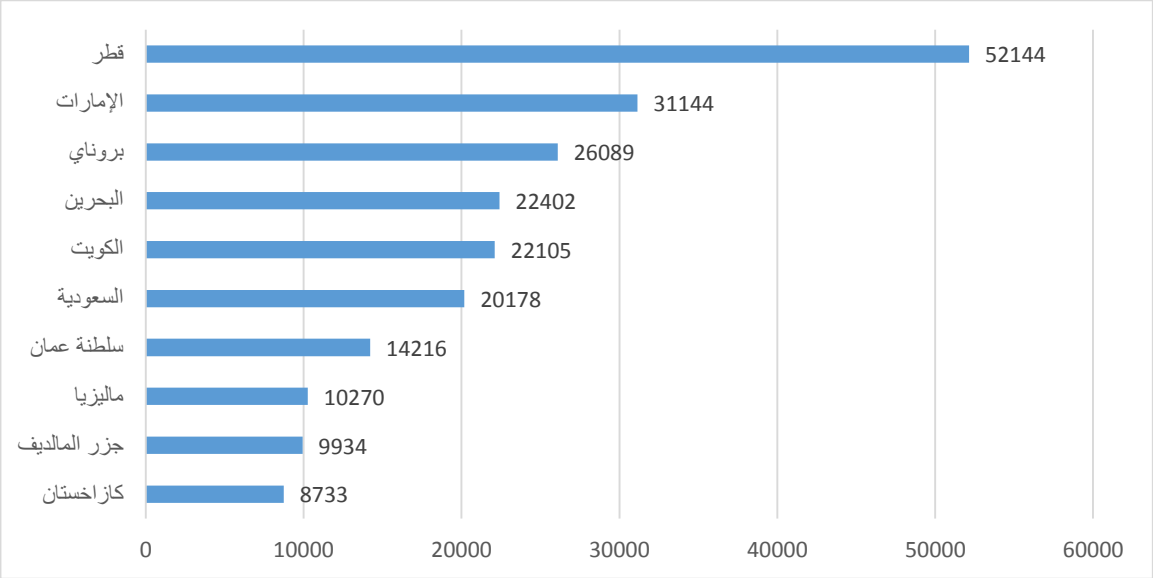


المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات صندوق النقد الدولي www.imf.org

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن متوسط نصيب الفرد من الدحل الاجمالي المحلي عرف تذبذبا في الفترة (2010–2019) حيث شهدت الدول الاسلامية على غرار دول العالم استفاقة بعد الأزمة العالمة لسنة 2008. كما شهدت الدول الاسلامية خلال عام 2020 تراجعا في قيم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب الأسعار الجارية مقارنة بالعام الذي قبله وهذا بحكم تراجع مستوى الإنتاجية والزيادة المستمرة في عدد السكان (سيسرك، التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاسلامي 2021، 2021، صفحة 42).

ومن بين بلدان المنظمة، سجلت دولة قطر أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، وصنفت في المرتبة 11 عالميا بقيمة تجاوزت 52 ألف دولار أمريكي. وهذه القيمة أعلى بـ 14 ضعفا من متوسط المنظمة وبـ 159 ضعفا من أدنى معدل لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المسجل من أعضاء المنظمة، وهذا يدل على وجود تفاوت كبير بين البلدان الأعضاء. وتلي قطر بترتيب تنازلي كل من الإمارات العربية المتحدة وبروناي والبحرين والكويت والمملكة العربية السعودية وعمان وماليزيا وجزر المالديف وكازاخستان وهذا ما يوضحه الشكل رقم (19) وجدير بالملاحظة أن ستة من هذه البلدان العشر تقع في منطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط.

الشكل رقم 19: الدول العشر الأولى في المنظمة حسب الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2020



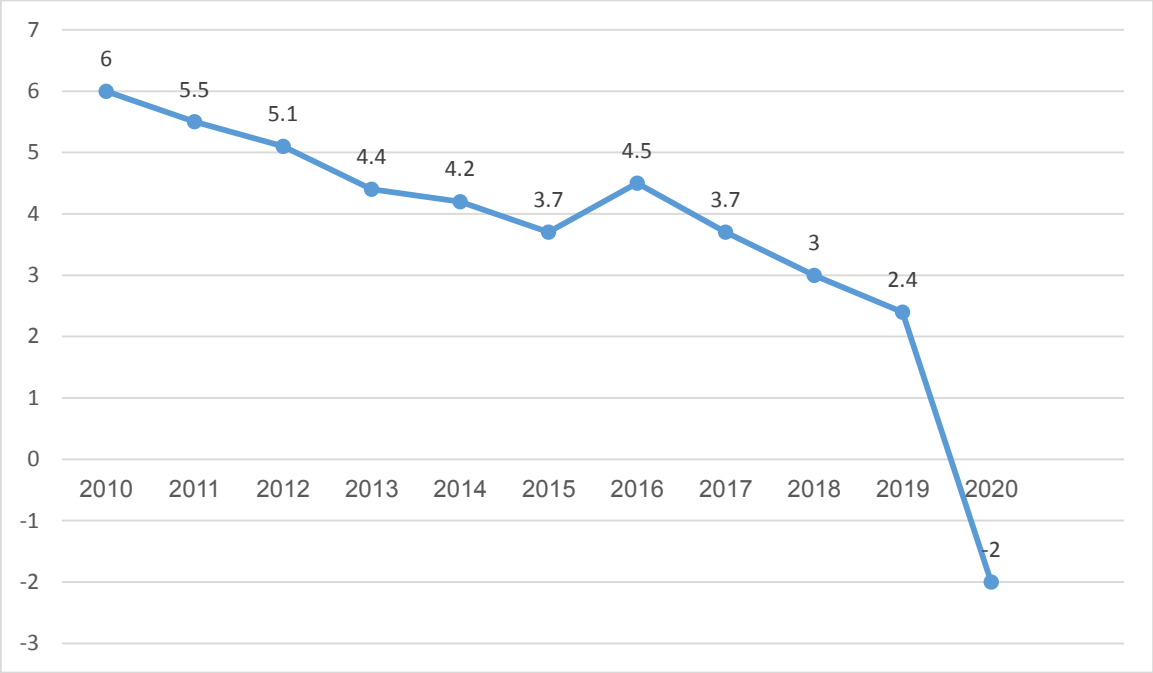
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات صندوق النقد الدولي www.imf.org

الفرع الثالث: تحليل تقلبات معدل النمو الاقتصادي

سار النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الاسلامي في منحنى متباطئ على امتداد العقد الماضي من الزمن وهذا ما هو موضح في الشكل رقم (20). فقد تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول

المنظمة، وسجل نسبة 2.4% بالقيمة الحقيقية عام 2019 مقارنة مع نسبة 6% المسجلة عام 2010 ونسبة 4.5% المسجلة عام 2016، ويعزى ذلك إلى كون أغلبية الدول الاسلامية أحادية التصدير من خلال اعتمادها دخلها على النفط، ففي سنة 2014 انهار سعر البترول لأدنى مستوياته مما أثر في تراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي حيث سجلت نسبة 4.2% سنة 2015، وواصل انخفاض النمو الاقتصادي إلى أن وصل أدنى مستوياته سنة 2020 بنسبة -2%، إذ عرف اقتصاد هذه البلدان انكماشا وهذا مع ظهور جائحة كوفيد-19 حيث حصلت اضطرابات كبيرة في سلاسل التوريد العالمية وانقطاع على مستوى أنشطة التصنيع. وكان للتدابير الوقائية المتخذة والقيود المعتمدة في إطار احتواء تفشي الجائحة عواقب وخيمة على جميع الأنشطة الاقتصادية بدون استثناء، بما في ذلك الخدمات والأنشطة الزراعية. كما تسبب تراجع أسعار السلع الأساسية واضطراب السوق المالية بسبب حالة عدم اليقين المتزايدة في انخفاض كبير في أسعار الأصول وأسواق الأسهم، مما أدى إلى تفاقم الآثار الاقتصادية وخفض متوسط مستويات الدخل (سيسرك، 2020، صفحة 37).

الشكل رقم 20: نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في بلدان منظمة التعاون الاسلامي



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات صندوق النقد الدولي www.imf.org

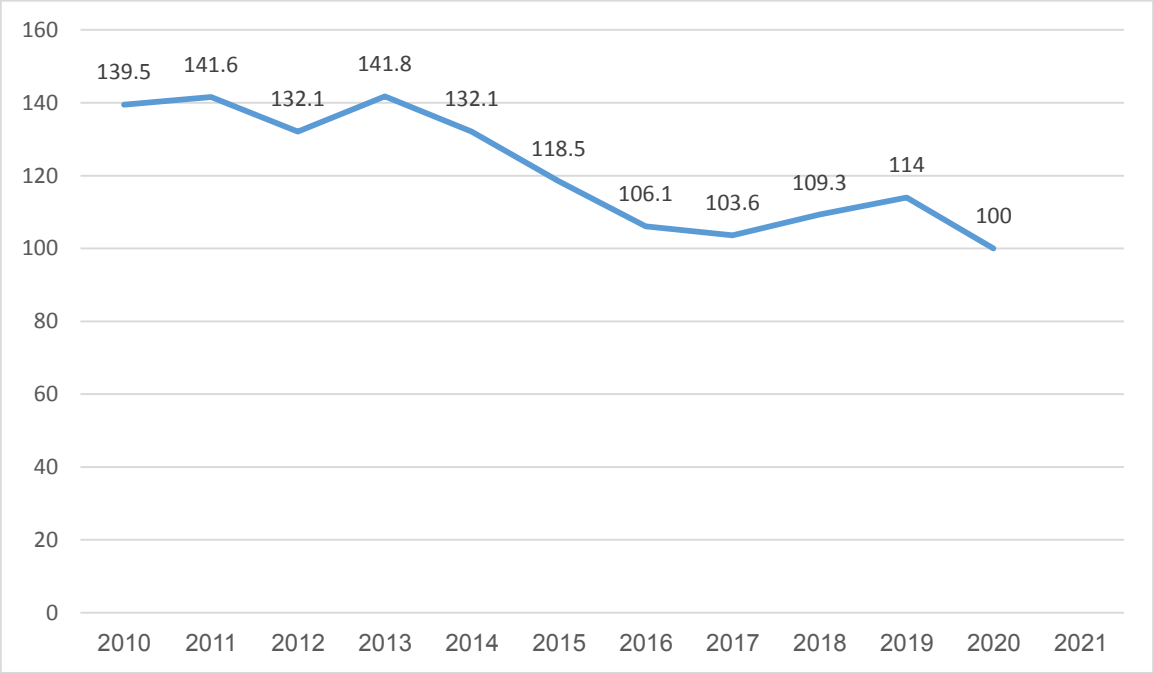
المطلب الثاني: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية في الدول الاسلامية

نتناول في هذا المطلب تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الاسلامي، وهذا من خلال تحليل تطور كل من الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، الانفتاح التجاري، تنمية القطاع المالي.

الفرع الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الاسلامية

يوضح الشكل رقم (21) مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منظمة التعاون الإسلامي، حيث يلاحظ أنه خلال الفترة قيد النظر سجلت هذه التدفقات إلى دول المنظمة عموما معدلات أقل من المتوقع. فبعد بلوغ 132.1 مليار دولار أمريكي في عام 2012 انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء بشكل مستمر حتى عام 2016 لتصل 103.6 مليار دولار. ففي عام 2017 ارتفعت القيمة الإجمالية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المنظمة للمرة الأولى منذ عام 2011 بحيث سجلت 109.3 مليار دولار، أي ما يعادل زيادة بنسبة 5.5% مقارنة بالعام السابق. وارتفعت بشكل طفيف في 2018 لتسجل مبلغ 110.7 مليار دولار أمريكي. وفي 2019 تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان المنظمة بنسبة 3.6% وسجلت 106.7 مليار دولار. ومع الانخفاض المعتدل المسجل عام 2020 بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو بلدان منظمة التعاون الإسلامي 100 مليار دولار أمريكي في عام 2020.

الشكل رقم 21: الاستثمار الأجنبي المباشر وأرصدته الواردة في بلدان OIC (مليار دولار أمريكي)

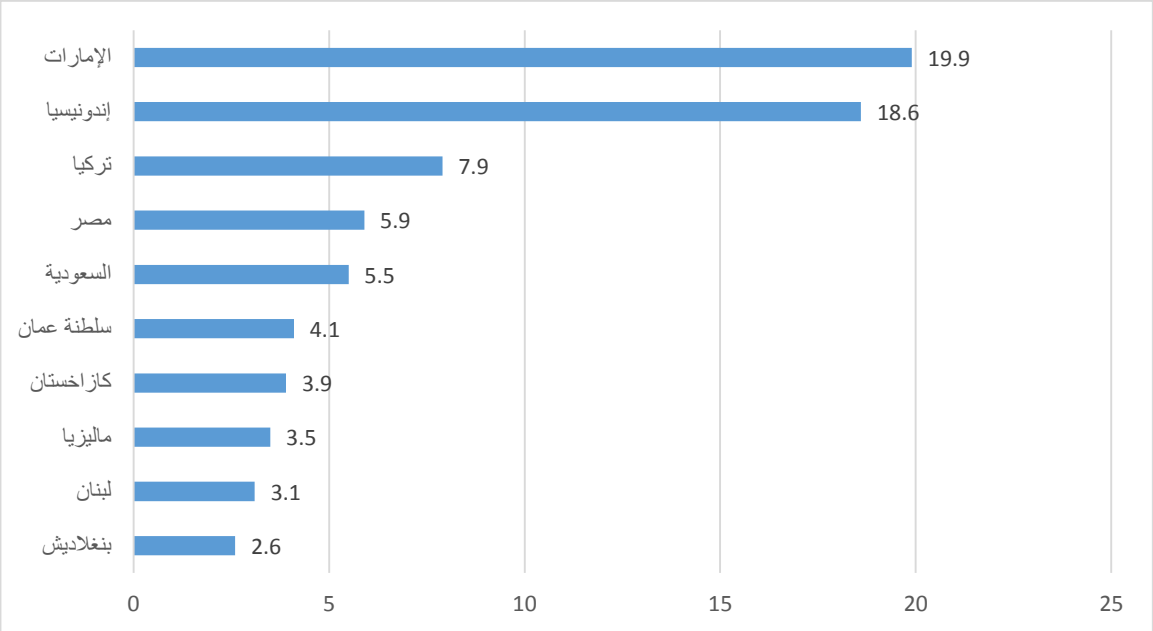


المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات صندوق النقد الدولي www.imf.org

وكما هو الحال مع الناتج المحلي الإجمالي، أظهرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل وأرصدته، أيضا مستوى مرتفعا من التركيز فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، مع توجيه معظم التدفقات باستمرار إلى عدد قليل منها فقط. وشكلت التدفقات الواردة إلى الإمارات العربية المتحدة 19.9 مليار دولار أمريكي وإندونيسيا 18.6 مليار دولار أمريكي، حيث شكلا وحدهما 38.5% من إجمالي التدفقات الوافدة إلى

جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2020 ووصلت هذه النسبة إلى 57.7% بالنسبة للدول الخمس الأولى و74.8% بالنسبة للدول العشر الأولى وهذا من خلال الشكل التالي:

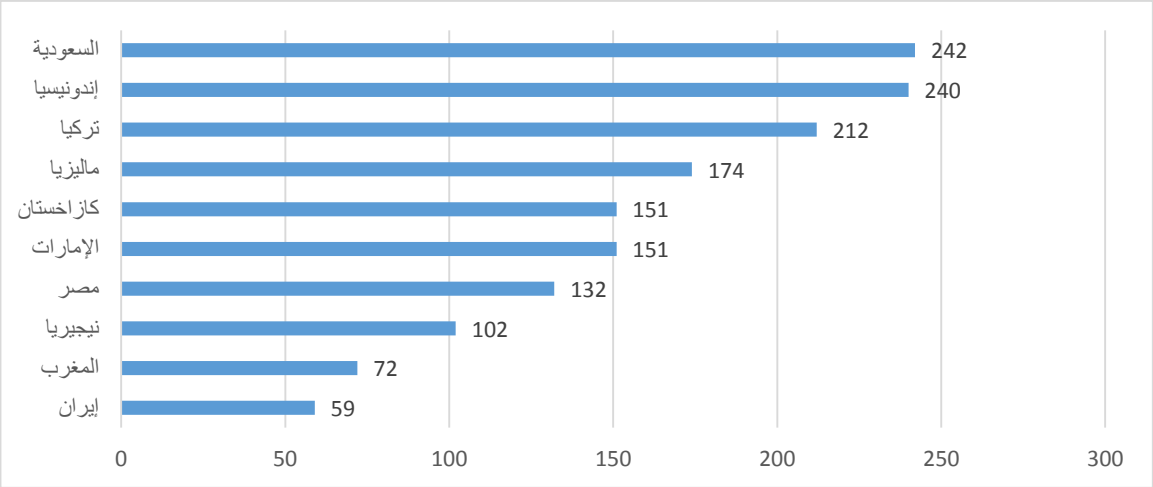
الشكل رقم 22: الدول العشر الأولى في المنظمة حسب أكبر حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي لسنة 2020



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات صندوق النقد الدولي www.imf.org

وفي حالة أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والتي هي مبينة في الشكل رقم (23) استضافت البلدان الخمسة الأولى، اعتبارا من عام 2020، 47.0% من إجمالي منظمة التعاون الإسلامي بينما استأثرت البلدان العشر الأولى بنسبة 70.8%. وباستثنائها بمبلغ 242 مليار دولار أمريكي من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (11.2% من إجمالي منظمة التعاون الإسلامي)، احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى من بين بلدان المنظمة، تلتها إندونيسيا (240 مليار دولار أمريكي، 11.1%) وتركيا (212 مليار دولار أمريكي، 9.8%) وماليزيا (174 مليار دولار أمريكي، 8.0%) وكازاخستان (151 مليار دولار أمريكي، 7.0%).

الشكل رقم 23: الدول العشر الأولى في المنظمة حسب أكبر حصة من أرصدة الاستثمار الأجنبي لسنة 2020

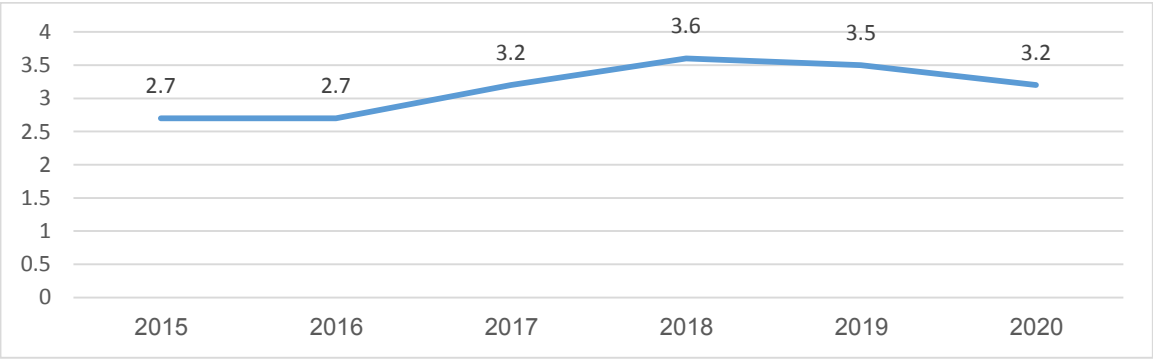


المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات صندوق النقد الدولي www.imf.org

الفرع الثاني: واقع التضخم في الدول الاسلامية

لقد شهدت معدلات التضخم استقرارا في جميع أنحاء العالم عند مستويات معتدلة خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي. وتشير التقديرات إلى أن معدل التضخم الذي يتم قياسه من خلال مؤشر أسعار المستهلك (CPI) في البلدان الاسلامية شهدت ارتفاعا من 2.7% عام 2015 إلى 3.6 عام 2018 كما هو مبين في الشكل رقم (24)، وهذا راجع إلى العوامل المتمثلة في التعافي التي تستند إلى الدعم المالي الكبير للحكومات للأنشطة الاقتصادية، وكذا ارتفاع أسعار جميع السلع تقريبا على إثر تحسن الآفاق مع تعزيز الطلب الخارجي في زيادة حجم التضخم في البلدان المتقدمة. كما عرف معدل التضخم انتعاشا سنة 2019 بمعدل 3.5.

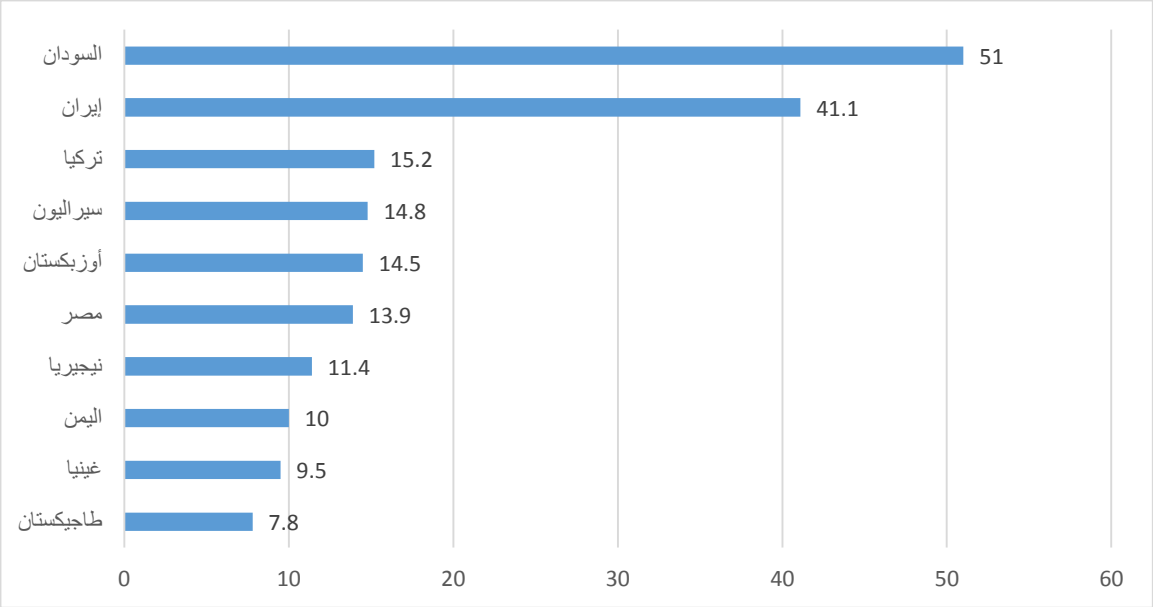
الشكل رقم 24: معدل التضخم في بلدان OIC



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات صندوق النقد الدولي www.imf.org

على المستوى القطري لمنظمة التعاون الإسلامي، ومن خلال الشكل رقم (25) سجلت السودان أعلى معدل تضخم في أسعار المستهلك بلغ 51.0% في عام 2019 والذي كان أيضا أعلى خامس معدل في العالم بعد فنزويلا وزيمبابوي والأرجنتين وجنوب السودان، كما سجلت إيران (41.1%) وتركيا (15.2%) وسيراليون (14.8%) وأوزباكستان (14.5%) أعلى معدلات التضخم في عام 2019. وبالإضافة إلى مصر ونيجيريا، كانت هذه الدول السبعة من بين أكثر 15 دولة في العالم ذات أعلى زيادة في أسعار المستهلكين.

الشكل رقم 25: الدول العشر الأولى في المنظمة حسب أكبر معدل لسنة 2019



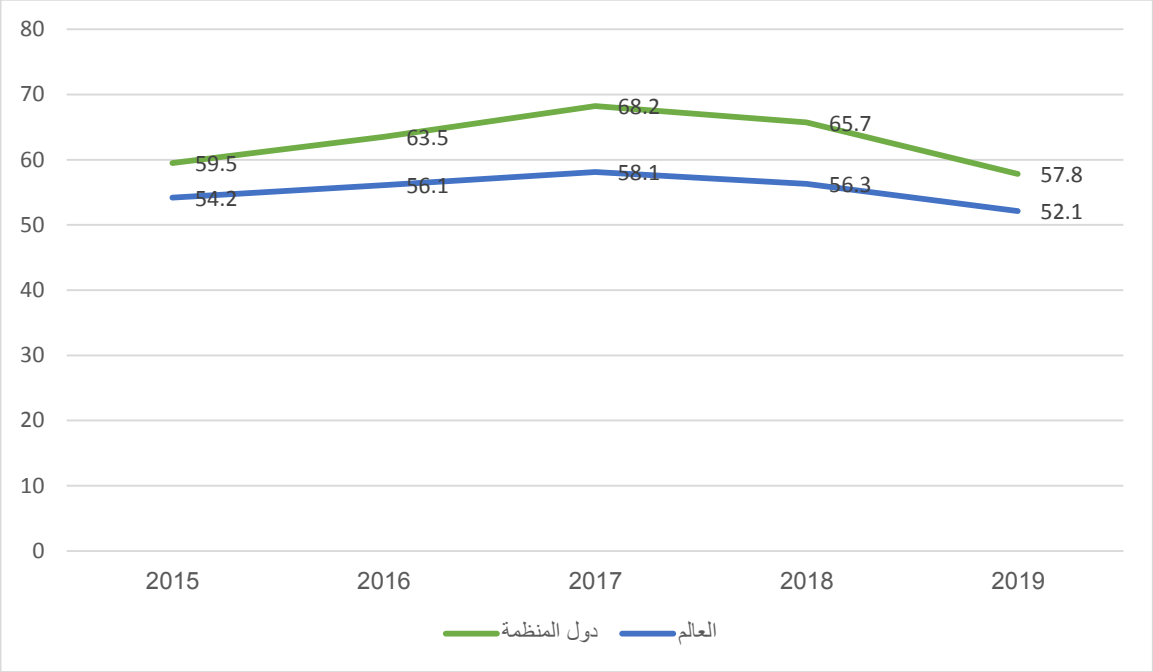
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات صندوق النقد الدولي www.imf.org

الفرع الثالث: تطور الانفتاح التجاري في الدول الاسلامية

يعكس الانفتاح التجاري لدولة ما درجة المبادلات الخارجية لها من حيث حجم الصادرات والواردات، وقد ساد مؤخرا توجه عالمي خاص بالأثر الايجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي سواء على المستوى التنظيري من طرف الفكر الاقتصادي الحديث أو على مستوى السياسات الحكومية للعديد من الدول ومع موجة العولمة الجارفة وتوجه معظم دول العالم نحو سياسة اقتصاد السوق، لم تشذ الدول الاسلامية، وبادرت بانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (26) أن نسبة الانفتاح التجاري في بلدان أعضاء منظمة التعاون الاسلامي شهدت ارتفاعا حيث سجلت سنة 2017 نسبة 58.1%، حيث تبقى مرتفعة عن النسبة في دول العالم، وهذا راجع إلى ارتفاع أهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات دول العالم الاسلامي.

الشكل رقم 26: نسبة الانفتاح التجاري في بلدان أعضاء منظمة التعاون الاسلامي



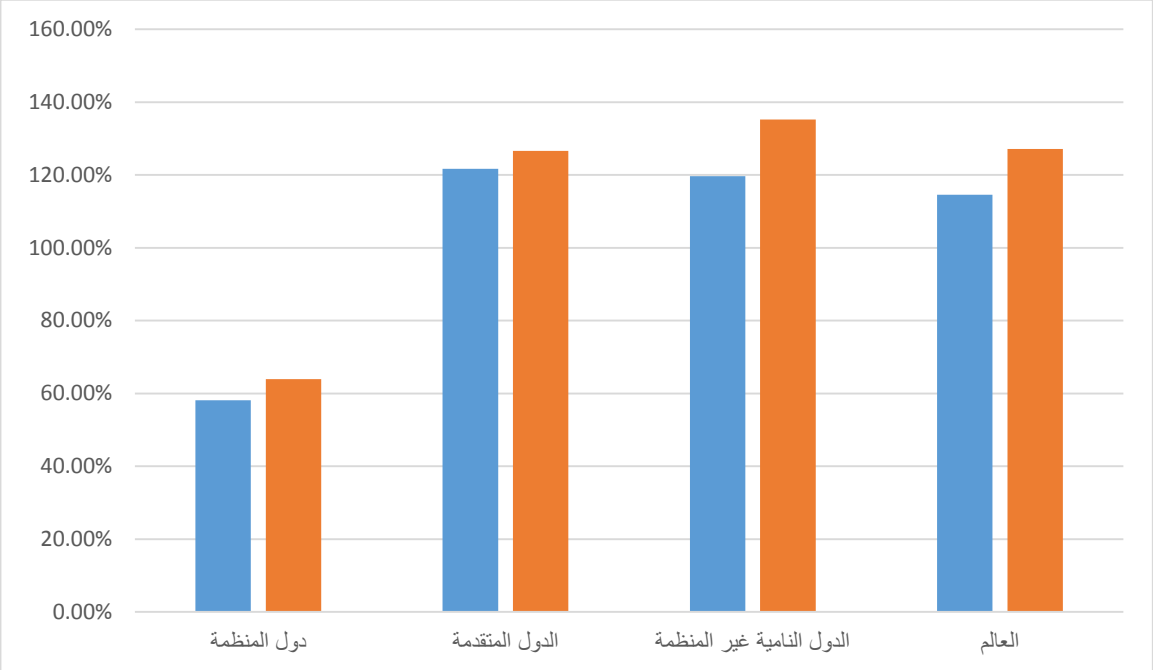
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات صندوق النقد الدولي www.imf.org

الفرع الرابع: تنمية القطاع المالي

يمكن لكل نظام مالي سليم أن يمهد الطريق لتحقيق تنمية اقتصادية سريعة من خلال تخصيص المدخرات المحلية بشكل فعال في الأنشطة الاقتصادية المنتجة. وقد نال هذا الدور بالفعل نصيبا كبيرا من الاهتمام من حيث تأثيراته على النمو الاقتصادي، وفي الأدبيات حصل إجماع قوي على أن الوسطاء الماليين الذين يعملون بشكل جيد لهم تأثير كبير على النمو الاقتصادي (سيسرك، 2020، صفحة 72).

ومن المؤشرات الشائع استخدامها لتحديد درجة العمق المالي هي نسبة النقود بمعناها الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويرتبط تسجيل معدلات عالية بصفة عامة بسيولة مالية عمق مالي كبيرين. وكما هو مبين في الشكل رقم (27)، فقد سجل متوسط حجم النقود بمعناها الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي نسبة 63.9% عام 2019 مقارنة بما يقارب 135% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة و127% في المتوسط العالمي. وعلى ما يبدو، فإن القطاع المالي في الدول الأعضاء ما يزال متخلفا في مجال توفير السيولة الكافية وفرص أفضل للاستثمار الاقتصاد بتكلفة أقل.

الشكل رقم 27: نسبة النقود بمعناه الواسع من الناتج المحلي الاجمالي

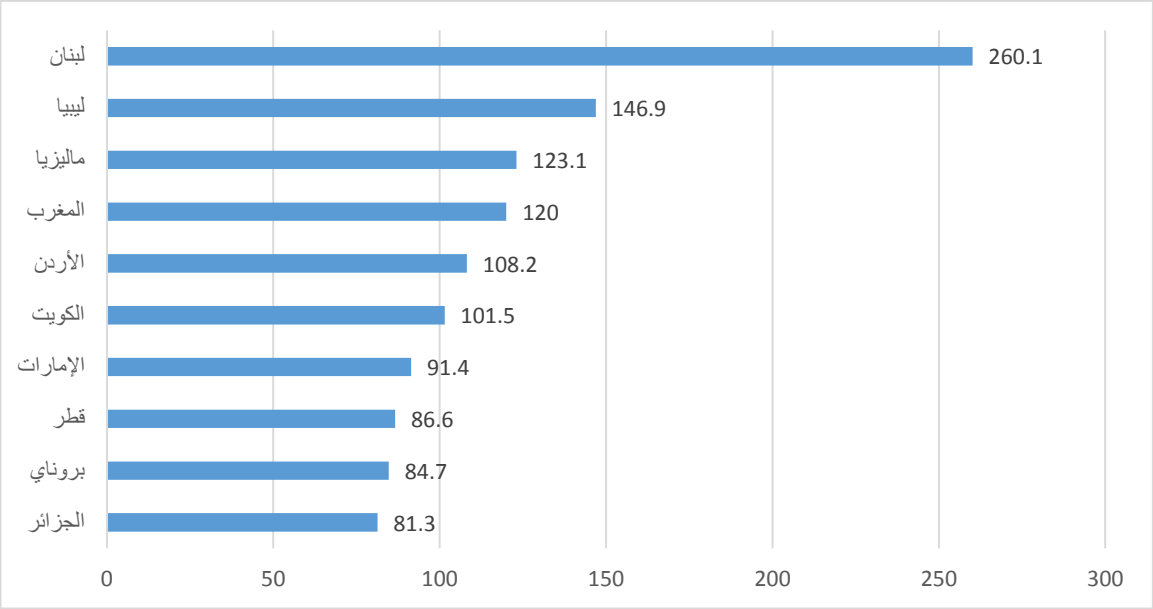


المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات صندوق النقد الدولي www.imf.org

تتفاوت درجة الإنماء المالي بشكل كبير بين الدول الأعضاء في المنظمة، بحيث أنه في الوقت الذي تتوفر فيه بعض هذه الدول على أنظمة مالية نسبيا أكثر تقدما بما في ذلك الخدمات المصرفية والتأمينات وغيرها من المؤسسات المالية، إضافة إلى نظم رقابية وإشرافية مالية فعالة، تعرف الكثير من الدول الأخرى تأخرا في مراحل تطورها المالي، وهذا بدوره يوفر مجالا كبيرا لتحسين النظم المالية في دول المنظمة.

أخذا بعين الاعتبار الطرح المقبول على نطاق واسع والقائل بأن العمق المالي يحمل في طياته مزايا تنعكس بإيجاب على استقرار الاقتصاد ولو بتحفظ. يبدو أن العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي لا تنعم بهذه المزايا، ومع ذلك هناك بعض الدول التي يمكن استثناؤها من هذا الحرمان مثل لبنان وليبيا وماليزيا حيث يفوق العمق المالي متوسط مستوى البلدان المتقدمة، قياسا بحجم النقود بمعناها الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي. ففي لبنان على سبيل المثال، بلغ إجمالي حجم النقود بمعناها الواسع الذي يشمل جميع النقود بمعناها الضيق والودائع أكثر من ضعف حجم الناتج المحلي الإجمالي (260.1%)، كما هو موضح في الشكل رقم (28)، أما في ليبيا وماليزيا والمغرب والأردن والكويت فقد فاق الحجم النسبي للنقد بمعناه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي عتبة 100%.

الشكل رقم 28: الدول العشر الأولى في المنظمة حسب أكبر نسبة النقود بمعناه الواسع من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2019



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات صندوق النقد الدولي www.imf.org

وحسب تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي لسنة 2011، فإن من شأن التعميق المالي، من خلال زيادة حجم المعاملات المالية، أن يعزز من قدرة النظام المالي في بلد معين على التدخل في تدفقات رؤوس الأموال دون حصول تقلبات كبيرة في أسعار الأصول وأسعار الصرف. ومعلوم أن الأسواق المالية الأكثر عمقا قادرة على خلق مصادر بديلة للتمويل في السوق المالي المحلي في فترات التوتر الدولي، واضعة الحد للآثار السلبية غير المباشرة، كما اتضح في الأزمة المالية العالمية الأخيرة (سيسرك، 2020، صفحة 73).

غير أن الأدلة تشير إلى أن الأسواق المالية الأكثر عمقا يمكنها أيضا استقطاب تدفقات رأس المال المتقلبة، ما يزيد من تعقيد عملية تدبير الاقتصاد الكلي في اقتصاد البلاد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للعمق المالي أن يحدث بسرعة كبيرة جدا، مما يؤدي إلى ازدهار الائتمان وكساد كنتيجة لذلك. وعلى المستوى المنهجي، إذا ما تم تدبير كل هذه العوامل على الوجه السليم، فإنه يمكن الحد من الحاجة إلى تكديس الأصول الأجنبية، وعلى المستوى العالمي، تعزيز التكيف العالمي.

المطلب الثالث: واقع الصناعة المالية الإسلامية

تعتبر الصناعة المالية الاسلامية حديثة النشأة، ولم تنتشر وتتوسع إلا خلال السنوات الأخيرة، حيث تزامن هذا الانتشار مع ظهور الأزمة العالمية لسنة 2008، حيث أثبتت هذه الصناعة سلامة أنظمتها المالية واستقرارها، ومع قدرتها على مواجهة المخاطر لكون معاملتها خالية من الربا (أوصغير، 2020، صفحة 24).

ولم يقتصر الأمر على الدول الإسلامية بل تعدى ذلك الدول الغير الإسلامية، حيث وصل حجم هذه الصناعة سنة 2019 إلى 1765.8 مليار دولار كما يبنه الجدول التالي:

الجدول رقم 3: الصناعة المالية الإسلامية حسب القطاعات والمناطق لسنة 2019: (الوحدة: مليار دولار)

المناطق	البنوك الإسلامية	الصكوك	صناديق الاستثمار	التأمين التكافلي	المجموع
دول جنوب شرق آسيا	240.0	303.3	26.7	3.02	573.5
منظمة التعاون الخليجي	854.0	204.5	36.4	11.70	1106.6
الشرق الأوسط وجنوب آسيا	584.3	19.1	16.5	11.36	631.3
افريقيا	33.9	1.8	1.6	0.55	37.9
أخرى	53.1	14.7	21.1	0.44	89.3
المجموع	1765.8	543.4	102.3	27.07	2438.6

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (IFSB, Islamic Financial Services Industry Stability Report, 2020, p. 12)

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم الصناعة المالية الاسلامية مرتفع نوعا ما حيث وصل إلى 1765.8 مليار دولار، وهي موزعة في مختلف أعمال الصناعة المالية الإسلامية، حيث نلاحظ سيطرة البنوك الإسلامية بنسبة 72% من مجموع التمويل الإسلامي، لتليها الصكوك بنسبة 22%، وتبقى مساهمة صناديق الاستثمار الإسلامية والتأمين التكافلي ضعيفة بنسبة 4%.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن الصناعة المالية الاسلامية منتشرة في مختلف دول العالم، حيث تتمركز خاصة في دول التعاون الخليجي بنسبة تقدر 45%، ثم تليها منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا بنسبة 26%، أما دول جنوب شرق آسيا فتقدر النسبة ب 23% أما النسبة المتبقية والمقدرة ب 6% فتمثل الدول الغير الإسلامية.

الفرع الأول: تطور الصناعة المصرفية الإسلامية

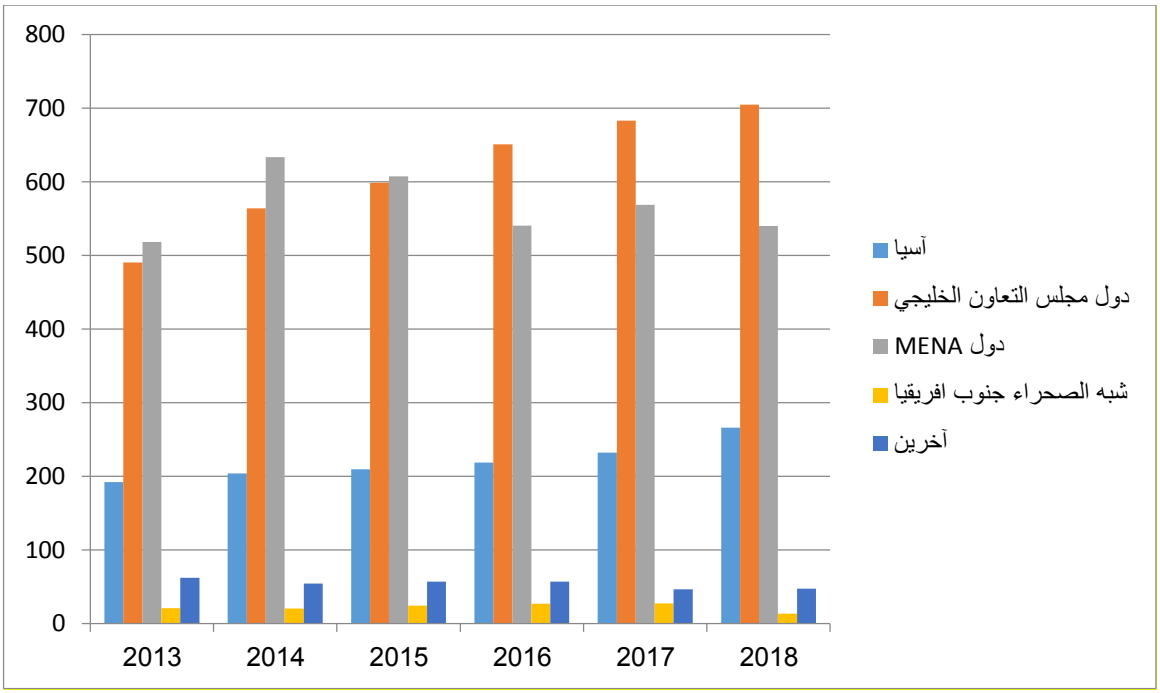
تعبر المصارف الإسلامية الشريان الرئيسي لصناعة التمويل الإسلامي والمحرك الرئيسي لتنميته، وسيتم هنا إلقاء نظرة على تطور العمل المصرفي الإسلامي في السنوات الأخيرة من خلال الإحصاءات المتوافرة، ونجد ما يلي:

1. التوزيع الإقليمي لأصول المصارف الإسلامية:

على حسب الشكل رقم (29) المتعلق بتوزيع الأصول المالية الإسلامية من الناحية الإقليمية، لا يزال الجزء الأكبر من إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية متركزا في ثلاثة مناطق رئيسية هي (منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا ومنطقة جنوب شرق آسيا)، كما تحافظ الصيرفة الإسلامية على وجود هامشي في بقية المناطق الأخرى.

وبتركيز النظر على السنوات: 2012 و2013 و2014 فإن الملاحظ للوهلة الأولى أن المصارف الإسلامية هي في المقام الأول هي ظاهرة شرق أوسطية كونها تستحوذ على النصيب الأكبر من تركيز الأصول، لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الإحصاءات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشمل المصرفية الإسلامية الإيرانية التي لم تندمج بعد في الصناعة المصرفية الإسلامية العالمية.

الشكل رقم 29: تطور الأصول المصرفية الإسلامية حسب المناطق 2013-2018 (الوحدة: مليار دولار)

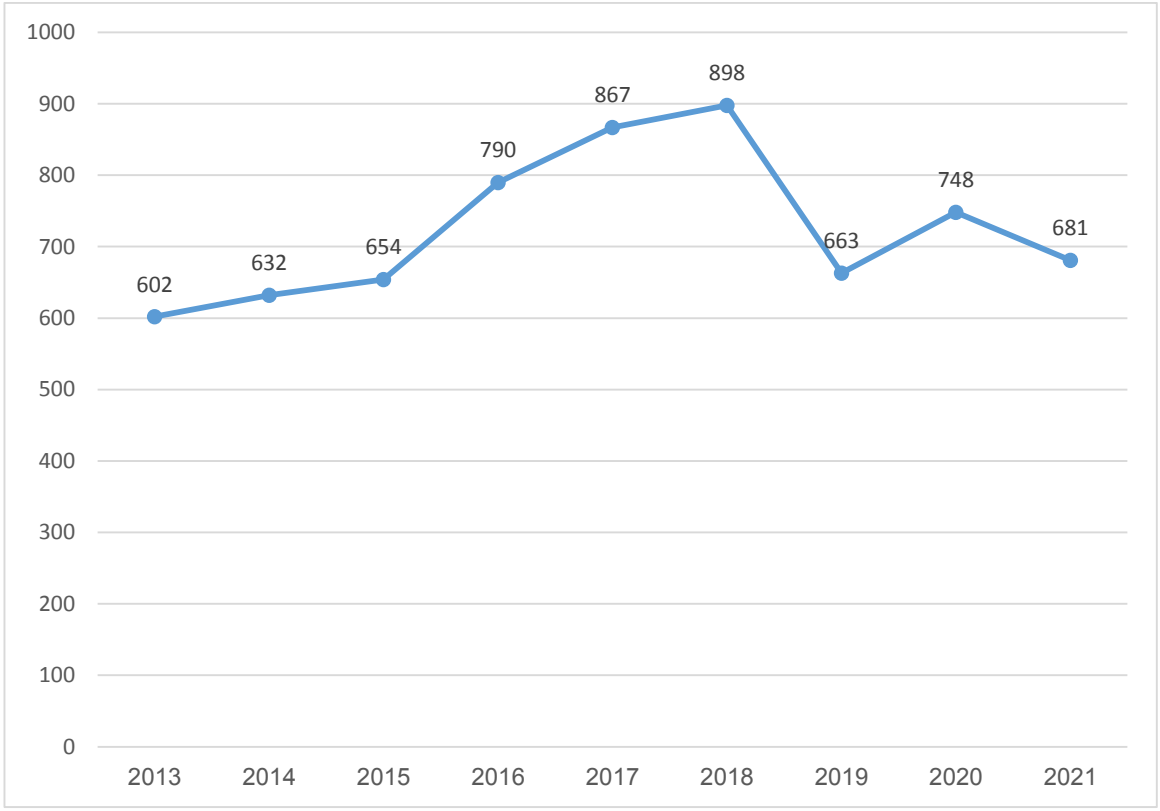


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (IFSB, Islamic Financial Services Industry Stability Report, 2014-2015-2016-2017-2018-2018-2019-2020)

تطور حجم التمويل المصرفي الاسلامي:

يلاحظ من خلال الشكل رقم (30) أن حجم التمويل المصرفي الاسلامي شهد تطور ملحوظ خلال الفترة (2013-2018)، إذ بلغ التمويل المصرفي الاسلامي 898 مليار دولار سنة 2018 حيث سجل معدل النمو السنوي مقدر ب 49% خلال هذه الفترة. كما سجل انخفاض في التمويل سنة 2021 بمقدار 663 مليار دولار. والملاحظ من خلال الشكل أن المصارف الاسلامية خلال جائحة كورونا (كوفيد-19) حققت أداء جيدا واستطاعت الصمود بصلابة أكثر وضرر أقل.

الشكل رقم 30: حجم التمويل المصرفي الاسلامي خلال الفترة (2013-2021) (الوحدة: مليار دولار)



المصدر: من اعداد الطلب بالاعتماد على احصائيات SESRIC

كما يمثل الجدول الموالي إحصاء للعشرة مصارف الأولى في العالم والتي تقدم خدمات مالية إسلامية على النحو التالي:

الجدول رقم 4: أكبر 10 مصارف الأولى ضمن 100 مصرف إسلامي حول العالم 2015

الترتيب بحسب الأصول الإسلامية	المصرف	البلد	مجموع الأصول		الأصول الإسلامية		نسبة الأصول الإسلامية من مجموع الأصول	الربح قبل الضريبة (مليون دولار)	رأس المال الأساسي (مليون دولار)	ملاحظة
			مليون دولار	نسبة النمو (%)	مليون دولار	نسبة النمو (%)				
1	بنك الراجحي	السعودية	84.165.0	2.6	84.165.0	2.6	100.0	1.901.0	12.437.0	إسلامي كليا
2	بنك التمويل الكويتي	الكويت	55.088.0	-6.1	55.088.0	-6.1	100.0	699.0	6.032.0	إسلامي كليا
3	البنك الأهلي الخارجي	السعودية	119.824.0	3.3	54.797.3	18.8	45.7	2.439.0	14.693.0	إسلامي كليا
4	Mellat Bank	إيران	54.091.0	-1.7	54.091.0	-1.7	100.0	546.0	1.947.0	إسلامي كليا
5	Bank Melli Iran	إيران	53.338.0	8.0	53.338.0	8.0	100.0	551.0	2.175.0	إسلامي كليا
6	Bank Saderat Iran	إيران	41.468.0	22.6	41.468.0	22.6	100.0	396.0	3.669.0	إسلامي كليا
7	بنك دبي االسالمي	الإمارات	40.810.0	21.0	40.810.0	32.3	100.0	1.049.0	5.220.0	إسلامي كليا
8	Bank Maskan	إيران	38.699.0	3.9	38.699.8	3.9	100.0	96.0	1.932.0	إسلامي كليا
9	Malyan Ban-king Berhad	ماليزيا	165.115.0	9.9	36.866.8	6.7	22.3	2.113.0	12.593.0	إسلامي كليا
10	بنك قطر االسالمي	قطر	34.898.0	32.2	34.898.0	32.2	100.0	560.0	3.950.0	إسلامي كليا

المصدر: (الصيرفة الإسلامية بين النمو والتفوق، 2017، صفحة 15)

ومن حيث ترتيب أكبر 100 مصرف إسلامي في العالم خلال العام 2015 م فقد احتل مصرف الراجحي (السعودي) المركز الأول عالميا من حيث حجم الأصول الإسلامية والتي بلغت 84.2 مليار دولار.

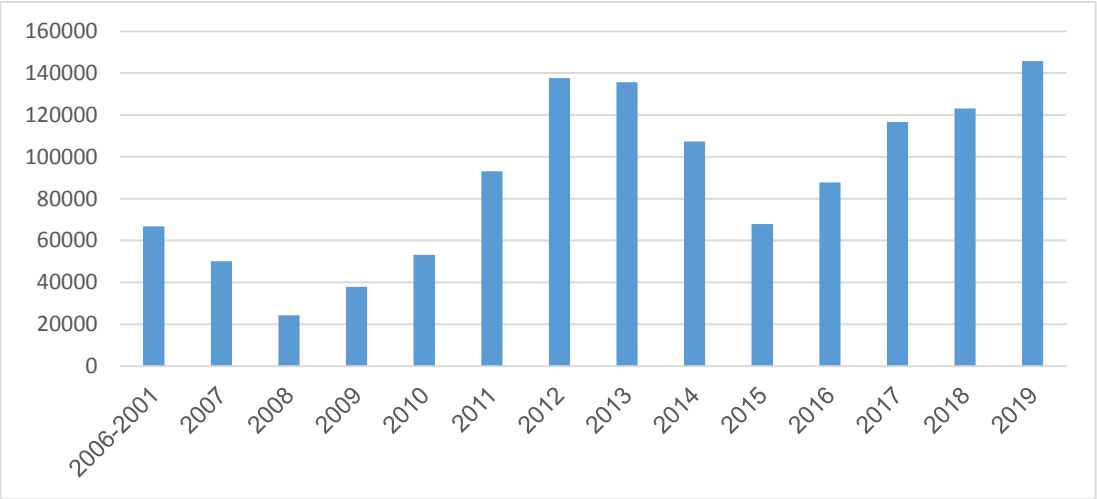
لكن المصرف تراجع إلى المرتبة الثالثة من حيث قيمة الموجودات والمرتبة الخامسة من حيث القيمة السوقية في ترتيب أكبر20 بنكا خليجي لعام2017 ، وعاد الترتيب الأول لصالح بنك قطر الوطني سواء من

حيث حجم الموجودات التي بلغت 197.7 مليار دولار أو من حيث القيمة السوقية التي قدرت بـ 35.836 مليار دولار.

الفرع الثاني: واقع الصكوك الإسلامية

لقد اهتمت مختلف الدول بإصدار الصكوك خاصة في الدول العربية من طرف الخواص وكذا الحكومات لتمويل احتياجاتهم التمويلية، والجدول الموالي يبين حجم اصدارات الصكوك خلال الفترة 2001-2019.

الشكل رقم 31: حجم الصكوك السنوي خلال الفترة 2001-2019 (الوحدة: مليون دولار)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (IIFM, 2020, p. 38)

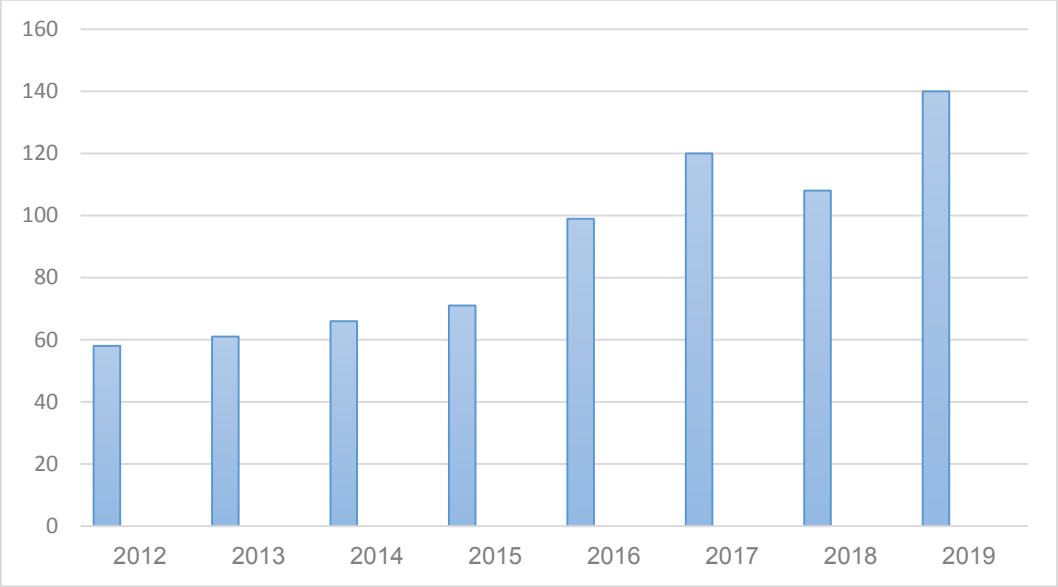
نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن حجم الاصدار الصكوك بلغ 145.70 مليار دولار سنة 2019 وهو أعلى قيمة سنوية لإصدار الصكوك منذ 2001، في حين على مستوى الدول مازالت ماليزيا تسيطر سوق الصكوك على الرغم من انتعاش حصة كل من إندونيسيا الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وتركيا.

الفرع الثالث: واقع صناديق الاستثمارية الاسلامية

تعتبر صناديق الاستثمار الاسلامية البديل الشرعي لصناديق الاستثمار التقليدية، والتي انتشرت بصفة كبيرة خاصة في الفترة 2008-2019 والتي وصل عددها سنة 2019 ما يقدر ب 1545، بينما كانت سنة 2008 تقدر ب 800 صندوق فقط (IFSB, Islamic Financial Services Industry Stability Report, 2020, p. 29).

والشكل الموالي يوضح تطور حجم أصول الصناديق الاستثمارية الاسلامية خلال الفترة 2012-2019

الشكل رقم 32: حجم أصول صناديق الاستثمار الاسلامية خلال الفترة 2012-2019



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (IFDI, 2020, p. 42)

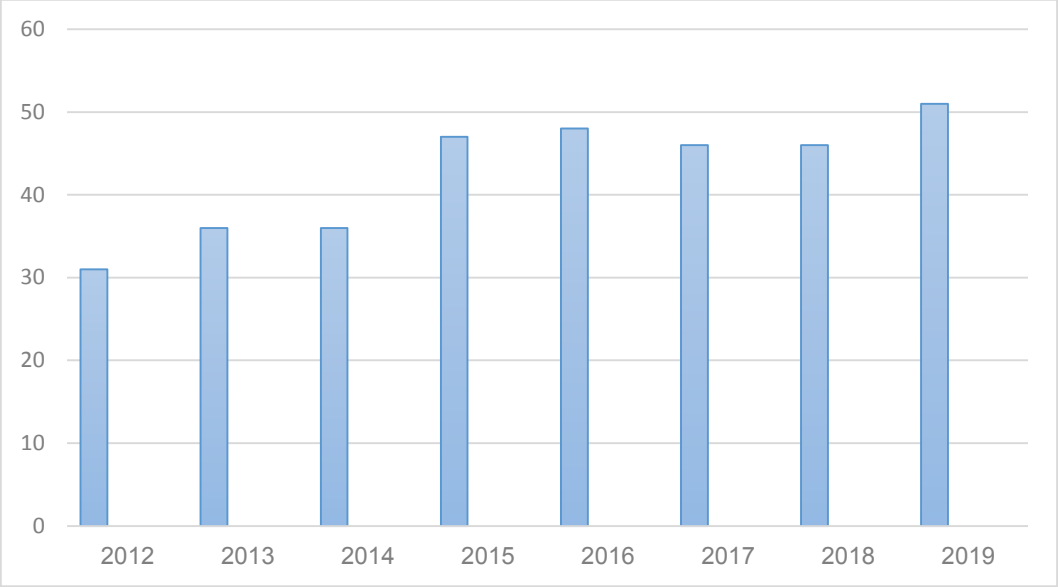
نلاحظ من الشكل أن اجمالي أصول صناديق الاستثمار المتوافقة مع الشريعة شهدت قفزة نوعية سنة 2019 بمجموع 140 مليار دولار أمريكي مقارنة بسنة 2018 التي قدر حجم الأصول فيها ب 104 مليار دولار أي بنسبة ارتفاع 30٪، وهذا راجع لإطلاق 127 صندوق استثمار اسلامي في سنة 2019.

الفرع الرابع: واقع التأمين التكافلي

عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية (البحرين) التأمين التعاوني (التكافل) على أنه تقديم الحماية بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد للعقود والربا وسائر المحظورات وذلك بتقديم المؤمن له اشتراكات متبرع بها كليا أو جزئيا لتكوين محفظة تأمينية تدفع منها التعويضات عند وقوع الضرر للمؤمن عليه وما يتحقق من فائض بعد التعويضات والمصاريف واقتطاع الاحتياطات يوزع على حملة الوثائق (المؤمن لهم) (بلعزوز و حمدي، 2011، صفحة 349).

والشكل الموالي يبين تطور أصول التكافل خلال الفترة 2012-2019 (الوحدة: مليار دولار)

الشكل رقم 33: تطور أصول التكافل خلال الفترة 2012-2019 (الوحدة: مليار دولار)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (IFDI, 2020, p. 30)

لقد شهد التكافل نموا ملحوظا خلال الفترة 2012-2019، حيث ارتفعت قيمة أصول التكافل من 31 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2012 إلى 51 مليار دولار أمريكي أي بزيادة 20 مليار دولار أمريكي، رغم استقرار النمو خلال سنتي 2013 و2014، بقيمة أصول 36 مليار دولار، وكذلك خلال سنتي 2017 و2018.

المبحث الثاني: أساسيات النمذجة القياسية المتبعة في التحليل

سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على أهم المحاور المتعلقة بمنهجية الاقتصاد القياسي لبيانات بانل من حيث التعريف والأهمية وكذلك مختلف النماذج والاختبارات الإحصائية الخاصة ببيانات بانل.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول نماذج بانل

تكتسب معطيات بانل (Panel Data) أو السلاسل الزمنية المقطعية أهمية كبيرة خاصة في الدراسات الاقتصادية، فهي تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن بالإضافة إلى أثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء (العبدلي، 2010، صفحة 16)، كما تقدم العديد من المزايا، سواء من ناحية التحليل القياسي أو الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم بيانات البانل

يقصد بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات البانل) مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن، فهي معطيات تجمع بين البعد الأفقي المستعرض أو ما

يسمى البعد الفردي والبعد الزمني في نفس الوقت، حيث تصف البيانات المقطعية سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية (بلدان، عائلات، مؤسسات) عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات البانل كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة (Dielman, 1983, pp. 111-112).

عندما تكون البيانات المقطعية مقاسة للفترات الزمنية نفسها يطلق عليها بيانات البانل المتوازنة (Balanced Panel Data)، أما عندما تكون البيانات المقطعية مقاسة لفترات زمنية مختلفة في هذه الحالة يطلق عليها بيانات البانل غير المتوازنة (Unbalanced Panel Data).

أهميته:

تتمتع بيانات البانل ببعد مضاعف، بعد مقطعي وبعد زمني، هذه الميزة المهمة تسمح بإعطاء نتائج أكثر دقة، وبذلك فهي تكتسي أهمية بالغة وتتفوق على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها بالعديد من المزايا والايجابيات نذكر منها ما يلي (Hsiao, 2014, pp. 4-10):

- ✓ تتضمن بيانات بانل محتوي معلوماتي، أكثر من تلك التي في البيانات المقطعية والزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، وبالإضافة إلى أن بيانات البانل تتميز عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية (degrees of freedom) وكذلك بكفاءة أكثر؛
- ✓ التحكم في التجانس الفردي الذي يمكن أن يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية والذي يقود إلى نتائج متحيزة؛
- ✓ توفر بيانات البانل إمكانية أحسن لتحديد وقياس التأثيرات التي لا يمكن اكتشافها بسهولة في البيانات المقطعية لمفردها أو البيانات الزمنية لمفردها؛
- ✓ تساهم بيانات البانل في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة والتي تقود إلى تقديرات متحيزة في نماذج البيانات المقطعية أو البيانات الزمنية؛
- ✓ تأخذ بعين الاعتبار خاصية عدم التجانس أو الاختلاف بين مفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية، حيث أن إهمالها يؤدي إلى تقديرات متحيزة وغير متسقة؛
- ✓ تسمح ببناء نماذج أكثر تعقيدا من خلال الانتفاع بالمعلومات على المستوى الزمني الديناميكي وعلى المستوى الفردي للوحدات التي تتم دراستها؛
- ✓ توفر احتمالات توليد تنبؤات أكثر دقة للوحدات؛

- ✓ تتميز بيانات البانل بأنها أكثر قدرة على دراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها تعتبر مناسبة لدراسة فترات بعض الظواهر الاقتصادية مثل البطالة والفقر والنمو وغيرها. كما يمكن من خلال بيانات البانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية إلى أخرى (Baltagi, 2005, pp. 4-9)؛
- ✓ تعمل بيانات البانل على الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (omitted variables)، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي قد تسبب تقديرات متحيزة (estimates biased) في الانحدار الفردي (Hall & Dimitrios, 2005, pp. 4-6).

مشاكل نماذج البانل:

- **مشكل النقاط البعيدة والمشاهدات المفقودة:** نظرا للعدد الكبير من المشاهدات في معطيات البانل فإن احتمال احتوائها على نقاط أو مشاهدات بعيدة يكون كبيرا فقد بين (Huber ,1981) أن وجود 3% فقط من القيم غير المرغوبة في العينة يكون كافيا للتأثير على معنوية ودقة المقدرات والتغيير من قيمتها، ولهذا يجب معالجتها أو التخلص منها.
- **مشكل غياب بعض المشاهدات في العينة المدروسة:** هناك مشكلة أخرى يمكن مصادقتها عند استخدام معطيات البانل، تتمثل في غياب بعض المشاهدات في العينة المدروسة حيث يجب التنبيه، إلى أنه إذا كان سلوك الأفراد الموجودين في العينة يختلف عن سلوك الأفراد الغائبين عنها فإن التقديرات المتحصل عليها انطلاقا من العينة لا يمكن تعميمها على المجتمع وبالتالي يجب تصحيحها.

يمكن تفادي هذه المشاكل عن طريق صقل العينات، يعني هذا التخلص من كل المشاهدات الخاصة بفرد معين ولا يملكها الأفراد الأخرون، ومع ذلك فإن عملية صقل العينة تؤدي إلى إلغاء نسبة كبيرة من المشاهدات أي فقدان معلومات كبيرة وعليه الحصول على مقدرات متحيزة وغير دقيقة.

النموذج العام لبيانات البانل:

يمكن التعبير عن نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في شكل المعادلة التالية:

$$y_{it} = \alpha + \beta x_{it} + u_{it} \ldots\ldots (1)$$

حيث تمثل:

y_{it} : المتغير التابع

x_{it} : المتغير المستقل

u_{it} : حد الخطأ

t=1,2,…T : الوحدات الزمنية

i=1,2,…N : عدد الوحدات المقطعية، حيث يصبح عدد المشاهدات n=T*N

α : حد الثابت (القاطع)

β : معلمة المتغير المستقل لنموذج البانل

الفرع الثاني: النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل الساكن:

يهتم تحليل البانل بدراسة نوعين من النماذج نماذج بانل الساكن ونماذج بانل الديناميكية، وبشكل عام فإن نماذج بانل الساكنة تأخذ ثلاثة أشكال أساسية تتمثل في نموذج الانحدار التجميعي (POLS) ونموذج التأثيرات الثابتة (The Fixed Effects Method)، أما النموذج الأخير فهو نموذج التأثيرات العشوائية (The Random Effects Method) أما نماذج بانل الديناميكية سوف نتطرق إليها فيما بعد، ويمكن توضيح هذه النماذج كما يلي:

1. انحدار النموذج التجميعي (Pooled OLS Regression):

يعتبر نموذج الانحدار التجميعي من أبسط نماذج بيانات بانل تكون فيه المعلماتα وβ متجانسة بالنسبة لجميع الوحدات المقطعية وثابتة لجميع الفترات الزمنية (إهمال أي تأثير للزمن)، حيث تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير معلمات النموذج. يعطى شكل انحدار النموذج التجميعي على الشكل التالي:

$$y_{it} = \alpha + \beta x_{it} + u_{it} \ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث يشير:

t=1,2,…T: الوحدات الزمنية

i=1,2,…N: عدد الوحدات المقطعية.

ومن المفترض أن يكون حد الخطأ u_{it} يفي بالفروض الكلاسيكية المعتادة، كما يجب أن يكون المتغير أو المتغيرات المستقلة المشمولة عشوائية غير مرتبطة بحد الخطأ.

في هذه الحالة يتم الجمع بين مختلف المقاطع خلال فترات زمنية أي يتم إغفال خاصية عدم التجانس حيث تصبح عدد المشاهدات n=N.T

2. نموذج الآثار الثابتة (The Fixed Effets Model):

من أجل مراعاة عدم التجانس (heterogeneity) الذي قد يكون موجودا بين جميع المقاطع (بلدان، مؤسسات، أفراد) نسمح لكل مقطع بأن يكون لها ثابت خاص به كما في المعادلة التالية:

$$y_{it} = \boldsymbol{\alpha_i} + \beta x_{it} + u_{it} \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

تم إضافة i للقاطع في المعادلة (3) وهذا للإشارة بأن القاطع الخاص ب N من الوحدات المقطعية قد يكون مختلفا، وذلك راجع إلى الخصائص الاقتصادية لكل بلد أو خصائص كل مؤسسة أو فرد... وتسمى المعادلة (3) بانحدار نموذج الآثار الثابتة (fixed effects regression model (FEM)). ويرجع مصطلح الآثار الثابتة إلى حقيقة أن القاطع الخاص بكل مقطع رغم اختلاف قواطع المقاطع الأخرى يبقى ثابت عبر الزمن، بحيث لو كتبنا القاطع بالشكل u_{it} فسيكون ثابت كل مقطع متغيرا عبر الزمن. ولكن في المعادلة (3) نفترض أن معاملات الميل ثابتة عبر الزمن.

لجعل المعادلة (3) قابلة للتنفيذ يتم إدخال ثوابت تمييزية وهمية وذلك على النحو التالي:

$$y_{it} = \alpha_1 + \alpha_2 d_{2i} + \alpha_3 d_{3i} + \cdots + \alpha_{N-1} d_{(N-1)i} + \beta x_{it} + u_{it} \ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث أن:d_{2i}=1 للمقطع 2 و0 خلاف ذلك، d_{3i}=1 للمقطع 3 و0 خلاف ذلك، وهكذا إلى غاية المقطع الأخير، ومن الملاحظ أننا استخدمنا (N−1) متغيرا وهميا فقط لتمثيل N مقطع وهذا تفاديا لعلاقة الارتباط الخطي التام. في هذه الحالة سيمثل (N−1) متغيرا وهميا معاملات الثوابت التمييزية الوهمية، أي مدى اختلاف معامل الثابت للمقطع الذي يتم تعيين متغير وهمي له عن الفئة المرجعية.

3.نموذج الآثار العشوائية (The Random Effets Model (REM:

يفترض في نموذج الآثار الثابتة أن المعامل المحدد للمقطع α_i ثابت عبر الزمن. أما فيما يخص نموذج الآثار العشوائية من المفترض أنα_i متغير عشوائي متوسطه α، ويتم التعبير عن ثابت أي وحدة مقطعية على الشكل التالي:

$$\alpha_i = \alpha + \varepsilon_i$$

حيث أن: ε_i عبارة عن حد الخطأ العشوائي متوسطه معدوم وتباينه ثابت. ويعني هذا أن الوحدات المقطعية N الموجودة في العينة المسحوبة من مجتمع أكبر تحتوي على كل المقاطع المماثلة ولها جميعا متوسط مشترك للثابت يساوي α، والفروق بين الوحدات المقطعية في قيم الثابت الخاص بكل مقطع يتم تمثيله في مقدار حد الخطأ ε_i. يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجا ملائما في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة أعلاه في نموذج الآثار الثابتة وبالتالي يمكننا كتابة النموذج على الشكل التالي:

$$y_{it} = \alpha + \beta x_{it} + \omega_{it} \dots\dots\dots (5)$$

$$\omega_{it} = \varepsilon_i + u_{it}$$

حيث أن: ω_{it} هو مقدار حد الخطأ المركب وهو ينقسم إلى جزئين: ε_i عنصر الخطأ الخاص بالوحدة المقطعية و u_{it} عنصر الخطأ الناتج عن دمج السلاسل الزمنية مع الوحدات المقطعية، ويسمى هذا النموذج بنموذج عناصر الخطأ (error components model (ECM) لكون الخطأ المركب ω_{it} ينقسم إلى جزئين أو أكثر من عناصر الخطأ، ويفترض في نموذج (ECM) الفروض التقليدية التالية:

$$\varepsilon_i \sim N(0, \sigma_\varepsilon^2)$$

$$u_{it} \sim N(0, \sigma_\varepsilon^2)$$

$$E(\varepsilon_i\ u_{it})=0 \qquad E(\varepsilon_i\ \varepsilon_j)=0 \quad (i\neq j)$$

$$E(u_{it}\ u_{is})= E(u_{it}\ u_{jt})= E(u_{it}\ u_{js})=0 \quad (i\neq j\ ;\ t\neq s)$$

وبالتالي فإن عناصر الخطأ غير مرتبطة ببعضها البعض ولا يوجد ارتباط ذاتي للوحدات المقطعية أو وحدات السلاسل الزمنية.

المطلب الثاني: الاختبارات الاحصائية لتحديد نوع النموذج المناسب

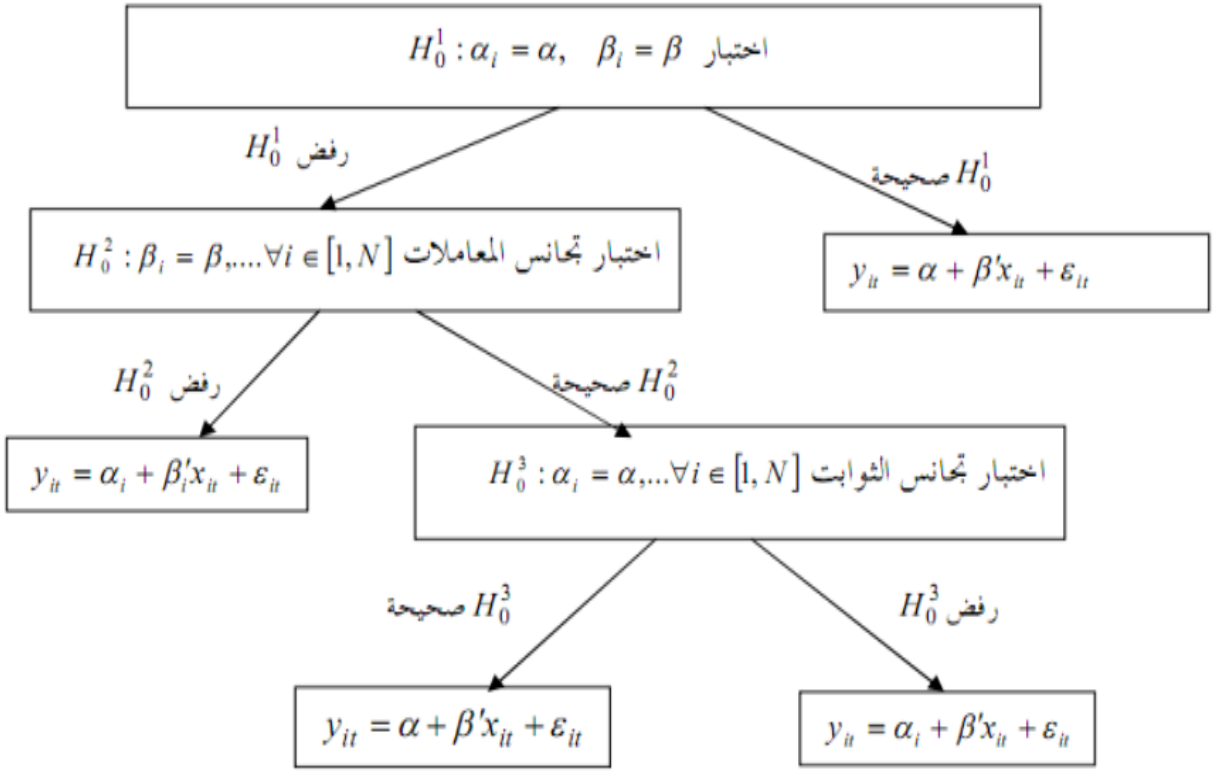
بعد التطرق لمختلف نماذج بيانات بانل سوف نتناول في هذا المطلب بعض الاختبارات الاحصائية لتحديد نوعية النموذج الذي يتلاءم مع بيانات الدراسة.

الفرع الأول: اختبارات التجانس Hsiao

تعد اختبارات التشخيص (تجانس أو عدم تجانس معلمات النموذج) من أهم الاختبارات التي يجب إجراؤها لتحديد هيكل معطيات بانل، حيث يهدف اختبار التجانس إلى التحقق من تجانس معلمات النموذج لعينة مكونة من T ملاحظة لـ N فردية في المجموعة. لذا اقترح Hsiao (1986) تشكيلة مشبعة من الفرضيات

الفرعية والاختبارات تسمح بتحديد الحالة التي يكون عليها من بين عدة حالات مختلفة، ويظهر الشكل الموالي خطوات تطبيق اختبار التجانس (Hsiao).

الشكل رقم 34: اختبار التجانس (Hsiao)



Source: (Hsiao C. , 1986, p. 50)

ويتضمن استخدام اختبار Hsiao ثلاثة اختبارات، الأول يخص اختبار فرضية بينية التجانس العام (الحدود الثابتة الفردية وشعاع المعلمات متطابقة)، والثاني يخص تجانس الحدود الثابتة الفردية، أما الثالث فينصب على اختبار تجانس شعاع المعلمات، ويعتمد اختبار التجانس على استخدام إحصائية فيشر (F)، ويعاب على اختبار Hsiao (1986) بأنه لا يأخذ بعين الاعتبار إذا كان التجانس أو عدم التجانس في المدى القصير أو الطويل (لعوج، 2019-2020).

1-اختبار بنية التجانس العام:

يهدف هذا الاختبار كمرحلة أولى إلى التحقق من فرضية بنية التجانس العام والتي مضمونها التماثل التام والكلي لسلوكيات الأفراد (الحدود الثابتة وشعاع المعلمات متطابقة،) ويتم من خلاله اختبار الفرضيتين التاليتين (Bourbonnais, 2015, p. 350):

تجانس كلي لبنية البانل $H_0^1: \beta_i = \beta \;\; \propto_i = \propto \forall_i \in [1, N]$

عدم تجانس كلي لبنية البانل $H_a^1: \exists (i,j) \in [1,N] / \; \beta_j \neq \beta_j, \;\; \propto_i \neq \propto$

بغرض إجراء اختبار بنية التجانس العام يتم استخدام إحصائية فيشر المحسوبة بافتراض أن البواقي مستقلة التوزيع في البعدين i و t وتتبع التوزيع الطبيعي بتوقع معدوم وتباين محدد σ_i^2 وتتبع هذه الإحصائية توزيع فيشر بدرجة حرية $(N-1)(K+1)$ في البسط ودرجة حرية NT−N(K+1) في المقام وتأخذ إحصائية فيشر الصيغة التالية:

$$F_1 = \frac{(SCR_{1,c} - SCR_1)/[(N-1)(K+1)]}{SCR_1/[\mathrm{NT} - \mathrm{N(K+1)}]}$$

حيث:

$SCR_{1,c}$: يمثل مجموع مربعات البواقي الناتجة عن تقدير النموذج المتجانس.

SCR_1: يمثل مجموع مربعات البواقي الناتجة عن تقدير النموذج المقيد بـ:

$$y_{it} = \alpha + \beta x_{it} + \omega_{it}$$

$$SCR_1 = \sum_{i=1}^{N} SCR_i$$

بمعنى تقدير نموذج لكل فرد بعدد مشاهدات يساوي Tوبالتالي يتم الحصول على N نموذج، ويمكن تلخيص نتائج اختبار بنية التجانس العام لبيانات بانل حسب الآتي:

إذا تم قبول فرض العدم H_0^1 نحصل على نموذج انحدار تجميعي متجانس كليا، أما إذا تم رفض فرض العدم، ففي هذه الحالة يتم الانتقال إلى الاختبار الثاني لتحديد إذا كان مصدر عدم التجانس هو المعاملات β_i.

2-اختبار تجانس شعاع المعلمات:

يعتبر هذا الاختبار كمرحلة ثانية للتحقق من تجانس وتماثل شعاع معلمات المتغيرات المستقلة β_i لجميع المفردات K، حيث يتم اختبار فرضية العدم والفرضية البديلة كالتالي:

تجانس شعاع المعلمات $H_0^2: \beta_i = \beta \;\; \forall_i \in [1, N]$

عدم تجانس شعاع المعلمات $H_a^2: \exists (i,j) \in [1,N] / \;\; \beta_j \neq \beta_j$

وبغرض إجراء اختبار تجانس شعاع المعلمات يتم استخدام إحصائية فيشر المحسوبة بافتراض أيضا أن البواقي ω_{it} مستقلة التوزيع في البعدين i و t وتتبع التوزيع الطبيعي، وتتبع هذه الإحصائية توزيع فيشر بدرجة حرية K (N − 1) في البسط ودرجة حرية NT−N(K+1) في المقام وتأخذ إحصائية فيشر لاختبار تجانس شعاع معلمات المتغيرات المستقلة الصيغة التالية (Bourbonnais, 2015, p. 350):

$$F_2 = \frac{(SCR_{1,c\prime} - SCR_1)/[(N-1)K]}{SCR_1/[\mathrm{NT} - \mathrm{N(K+1)}]}$$

حيث:

$SCR_{1,c\prime}$: يمثل مجموع مربعات البواقي الناتجة عن تقدير النموذج المتجانس.

SCR_1: يمثل مجموع مربعات البواقي الناتجة عن تقدير النموذج المقيد بـ:

$$y_{it} = \alpha + \beta_i{}' x_{it} + \omega_{it}$$

يمكن تلخيص نتائج تجانس شعاع المعلمات لبيانات البانل على النحو التالي:

إذا تم رفض فرض العدم H_0^2 لتجانس شعاع معلمات المتغيرات المستقلة يكون القرار برفض بنية نموذج البانل لأن الثوابت فقط تكون متطابقة بين المفردات، أما إذا تم قبول فرض العدم ففي هذه الحالة يتم الانتقال إلى الاختبار الثالث لتحديد تجانس الحدود الثابتة الفردية.

3-اختبار تجانس الحدود الثابتة الفردية:

يشتمل هذا الاختبار على تحديد تجانس الحدود الثابتة الفردية في ظل فرضية المعاملات $\propto_i$ المشتركة بين المفردات، إذ يتم اختبار فرضية العدم والفرضية البديلة على النحو التالي (Pirotte, 2011, p. 73):

تجانس شعاع الحدود الثابتة الفردية $H_0^3: \propto_i = \propto \quad \forall_i \in [1, N]$

توجد على الأقل معلمتين مختلفتين $H_a^3: \exists (i,j) \in [1,N] / \quad \propto_j \neq \propto_j$

بهدف إجراء اختبار تجانس الحدود الثابتة الفردية يتم الاستعانة بإحصائية فيشر المحسوبة على افتراض أيضا أن البواقي ω_{it} مستقلة التوزيع في البعدين i و t وتتبع التوزيع الطبيعي، كم تتبع هذه الإحصائية توزيع فيشر بدرجة حرية (N − 1) في البسط ودرجة حرية N(T−1)-K في المقام وتأخذ إحصائية فيشر لاختبار تجانس الحدود الثابتة الفردية الصيغة التالية:

$$F_3 = \frac{(SCR_{1,c} - SCR_{1,c\prime})/[(N-1)]}{SCR_{1,c\prime}/[\mathrm{N(T-1)} - \mathrm{K}]}$$

حيث:

SCR_1: يمثل مجموع مربعات البواقي الناتجة عن تقدير النموذج المتجانس.

$SCR_{1,c}$: يمثل مجموع مربعات البواقي الناتجة عن تقدير نموذج التأثيرات الثابتة.

يمكن تلخيص نتائج اختبار تجانس الحدود الثابتة الفردية لبينات البانل على النحو التالي:

إذا تم قبول فرض العدم H_a^3 لتجانس الحدود الثابتة الفردية نحصل على نموذج متجانس (تماثل الحدود الثابتة المتعلقة بالأفراد وتماثل شعاع معلمات المتغيرات المستقلة)، أما إذا تم رفض فرض العدم ففي هذه الحالة نحصل على نموذج التأثيرات الفردية، والذي يأخذ الصيغة التالية:

$$y_{it} = \alpha + \beta' x_{it} + \omega_{it}$$

الفرع الثاني: اختبار هوسمان

يعتبر اختبار التحديد Hausman (1978) (Hausman, 1978) اختبارا عاما يمكن تطبيقه على العديد من مشاكل التحديد في الاقتصاد القياسي، غير أن تطبيقه الأكثر انتشارا يتمثل في استخدامه لاختيار النموذج الملائم بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية لبيانات بانل، وهو عبارة عن اختبار توصيف يسمح بتحديد إمكانية وجود اختلاف معنوي من الجانب الإحصائي بين معاملات النموذجين، وهو المدى الذي ترتبط فيه الآثار الثابتة للمفردات بالمتغيرات المستقلة، وتأخذ صيغة فرضيات هذا الاختبار الشكل التالي (Asteriou & Hall, 2007, p. 349):

$$H_0: E(\alpha_i / X_i) = 0$$
$$H_1: E(\alpha_i / X_i) \neq 0$$

- الفرضية الصفرية: نموذج الأثر العشوائي هو المناسب.

- الفرضية البديلة: نموذج الأثر الثابت هو المناسب.

يتم إجراء اختبار Hausman (1978) في حالة وجود اختلاف جوهري بين التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية وهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، حيث تنص الفرضية العدمية على عدم وجود هذا الارتباط، بمعنى أن كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية متسقة ولكن مقدرة التأثيرات العشوائية هي الأكثر كفاءة، أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS في التقدير. بينما تنص الفرضية البديلة على وجود ارتباط بين الأثر الفردي والمتغيرات المستقلة وبالتالي فإن مقدرة التأثيرات الثابتة هي فقط المتسقة والأكثر كفاءة، أي أن نموذج التأثيرات

الثابتة هو الملائم وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، ويأخذ اختبار Hausman (1978) الصيغة التالية:

$$H = \left(\hat{\beta}_{FE} - \hat{\beta}_{RE}\right)^{T}\left[\mathrm{Var}\left(\hat{\beta}_{FE}\right) - \mathrm{Var}\left(\hat{\beta}_{RE}\right)\right]^{-1}\left(\hat{\beta}_{FE} - \hat{\beta}_{RE}\right) \sim X^{2}(k)$$

حيث:

$\hat{\beta}_{FE}$: تمثل مقدرات معالم نموذج التأثيرات الفردية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

$\hat{\beta}_{RE}$: تمثل مقدرات معالم نموذج التأثيرات العشوائية باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة.

$\mathrm{Var}\left(\hat{\beta}_{FE}\right)$: يمثل مصفوفة التباين المشترك لمقدرات نموذج التأثيرات الثابتة.

$\mathrm{Var}\left(\hat{\beta}_{RE}\right)$: يمثل مصفوفة التباين المشترك لمقدرات نموذج التأثيرات العشوائية.

تتبع إحصائية هوسمان توزيع مربع كاي دو (X^2) بدرجة حرية تقدر ب(k) أي عدد المتغيرات المستقلة باستثناء الحد الثابت، ويعتبر نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم للدراسة في حالة ما إذا كانت الإحصائية المحسوبة لهوسمان أكبر من قيمة (X^2)، حيث نقبل الفرضية البديلة. أما في الحالة العكسية فنقبل فرضية العدم أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب لمعطيات الدراسة.

الفرع الثالث: اختبار مضاعف لاغرانج

يعتمد اختبار براش وباقو (Test de Breusch et Pagon 1980) على مضاعف لاغرانج المتعلق بالأخطاء الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى ثم نحسب الإحصائيةLM^2 التي تتوزع حسب توزيع كي دو بدرجة حرية واحد$X_1^2 = LM$. ويعتمد هذا الاختبار على الفرض العدم التالي:$H_0 = \delta_\nu^2 = 0$ إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أقل من الإحصائية الجدولية فإننا نقبل فرض العدم ونقول بأن النموذج المناسب للدراسة هو نموذج التجانس الكلي أما في حالة العكس فإن النموذج المفضل هو نموذج الأثر الفردي.

المطلب الثالث: منهجية ونموذج الدراسة

النموذج بمعناه البسيط يعني تعبير عن الظاهرة محل الدراسة في صورة رموز وعلاقات ومعدلات، ويقصد به صياغة العلاقات الاقتصادية محل الدراسة في صورة رياضية، تمكن من قياس معاملاتها باستخدام الطرق الإحصائية. وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى المتغيرات المعتمدة في الدراسة، المؤشرات المستعملة، وإلى النموذج القياسي المستخدم.

الفرع الأول: عينة الدراسة

تتمثل عينة الدراسة في 16 دولة اسلامية (البحرين، أندونيسيا، إيران، الأردن، كازاخستان، الكويت، لبنان، ماليزيا، نيجيريا، عمان، باكستان، السعودية، السودان، تركيا، الإمارات، بروناي دار السلام)، وذلك خلال الفترة الممتدة من الربع الأول من سنة 2014 إلى الربع الرابع من 2019، وقد تم اختيار هذه الدول طبقا لمعيار مدى توفر البيانات للمتغيرات محل الدراسة ولكل سنوات الفترة محل الدراسة، بالإضافة إلى أنها تعتبر من أهم الدول التي شهدت تطور كبير في مجال التمويل الاسلامي.

الفرع الثاني: المؤشرات المستعملة في الدراسة

لتحديد المؤشرات التي يتضمنها نموذج الدراسة، اعتمد الباحث على عدة مصادر، وهي: النظرية الاقتصادية، الدراسات السابقة، معلومات متعلقة بالظاهرة محل الدراسة.

1.مؤشر النمو الاقتصادي:

GDP: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

وهو يمثل المتغير التابع، باعتباره مؤشرا للنمو الاقتصادي الذي شاع استخدامه في كل من أدبيات النظرية النيوكلاسيكية ونظرية النمو الداخلي، بحيث يعبر عن قدرة الفرد في الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية ويعتبر من مؤشرات الرفاهية، كما يستخدم عادة للمقارنة بين دولة وأخرى، حيث أن الارتفاع في معدل هذا المؤشر يشير إلى أن الاقتصاد يتجه للنمو. يتم الحصول عليه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على إجمالي عدد السكان. وحسب (Lekhi, 2008) يعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أحسن مؤشر للتعبير عن النمو الاقتصادي في الدول النامية.

2. مؤشرات قياس التمويل المصرفي الاسلامي

تمكن طريقة تأثير التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي من خلال مجموعة قنوات هي: تشجيع الوصول للتمويل، وتعبئة المدخرات، وتعزيز الاستقرار المالي، والتمويل الأخلاقي، وهذا يعني ضمنيا أن المتوقع أن يكون لتطور الصيرفة الإسلامية والقطاع المالي الإسلامي تأثير إيجابي على النمو وأنه كلما زاد حجم الصيرفة الإسلامية، أمكنه أداء وظائفه بشكل أفضل وبالتالي استغلال كل القنوات لتحقيق الهدف النهائي وهو النمو الاقتصادي. وفي دراستنا، سنقيس التمويل المصرفي الاسلامي بالمؤشرات التالية:

ASSISL: إجمالي الأصول المصرفية الاسلامية

هو مؤشر يعطي فكرة إجمالية عن حجم القطاع المالي الإسلامي، لكنه لا يقيس بدقة القنوات غير المباشرة التي يمكن للمصارف الإسلامية من خلالها أن تحفز النمو (تسهيل تقاسم المخاطر، وتعزيز الاستقرار المالي، وتعبئة المدخرات).

IBF: إجمالي التمويل المصرفي الاسلامي

يمثل هذا المتغير إجمالي التمويلات التي تمنحها المصارف الاسلامية لعملائها سواء نقدية أو عينية وفق عقود لا تتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية. تجدر الإشارة إلى أن دراستنا تعتمد على إجمالي المصارف الاسلامية الكاملة دون النوافذ الاسلامية، كما أن مختلف الدراسات التطبيقية السابقة أقرت بوجود علاقة بين التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي.

REVEN: إجمالي إيرادات المصارف الاسلامية

يعتبر هذا المؤشر أحد المؤشرات الهيكلية التي أصدرها مجلس الخدمات المالية الاسلامية والتي تقيس الحجم الكلي وهيكل قطاع المصرفية الإسلامية.

3.المؤشرات الأخرى المفسرة للنمو الاقتصادي

تشير الأدبيات النظرية والتجريبية الخاصة بالنمو إلى وجود مجموعة واسعة من محددات النمو، وفي دراستنا هذه من أجل تقييم قوة الارتباط بين التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي، سنستعين بالمتغيرات الأكثر استعمالا من قبل الباحثين في الدراسات التجريبية الحديثة، والتي يمكن إدراجها في معادلة النمو سواء أثرت هذه المتغيرات بالإيجاب أو السلب على النمو، وعليه سنعتمد على المؤشرات التالية:

FSPP: إجمالي التمويل الممنوح للقطاع الخاص

يشير هذا المؤشر إلى الموارد المالية التي يتم توفيرها للقطاع الخاص من قبل المصارف على شكل قروض أو مشتريات سندات أو تسهيلات ائتمانية للتبادل التجاري والحسابات المستحقة القبض الأخرى.

FDIIN: الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة

يرمز إليه بالرمز FDIIN ويعبر عنه من خلال صافي التدفقات الواردة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فحسب العديد من الدراسات والنظريات فإن نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف تساهم في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، حيث يعتبر من بين المتغيرات الأساسية المهمة التي تساهم

في تفسير التغير في معدلات النمو الاقتصادي، فالمستثمر الأجنبي يبحث عن الفرص المناسبة في الدول أو الاقتصاديات التي تتوفر فيها بيئة مؤسسية مناسبة وتمتلك مختلف المقومات المالية المساهمة في النمو، كما يبحث عن الدول التي تتوفر فيها أنظمة مالية فعالة وسليمة يسودها عنصر الاستقرار المالي من أجل تسهيل عملية تحويل العوائد وإعادة استثمارها، وبالتالي فإن حجم ومعدل الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

CPI: معدل التضخم

يتم استخدام هذا المؤشر كمقياس لاستقرار الاقتصاد الكلي، وتشير الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية السابقة إلى أن معدل التضخم المرتفع يؤدي إلى تآكل الأصول المالية وزيادة الحوافز بعيدا عن الادخار في القطاع المالي واتجاه متزايد نحو الاستثمار الحقيقي، ولقياس معدل التضخم استخدمت الدراسة معدل التغير السنوي لأسعار المستهلكين، ويفترض أن يكون لهذا المؤشر تأثير سلبي على معدل النمو الاقتصادي وسيتم الإشارة إلى هذا المتغير بالرمز CPI.

TRO: الانفتاح التجاري

أكدت العديد من الأدبيات النظرية بأن الانفتاح على التجارة الدولية يعتبر محدد مهم للنمو الاقتصادي، وهذا ما أكد عليه Grossman and Helpman (1992) و Harrison (1992). حيث يمكن القول إن التجارة الدولية تحفز نمو الصادرات وزيادة توافر الواردات من المدخلات والآلات، الأمر الذي يسرع التطور التكنولوجي للاقتصاد وبالتالي يعزز النمو الاقتصادي. ويقاس الانفتاح التجاري بمجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويرمز له بالرمز TRO ويتوقع وجود علاقة ايجابية بينه وبين النمو الاقتصادي.

مصادر البيانات:

تجدر الإشارة إلى أن الدراسة اعتمدت على مصادر بيانات متعددة ومتنوعة بهدف الالمام بأكبر قدر ممكن من المعلومات الخاصة بالمتغيرات المستعملة في هذه الدراسة القياسية، بحيث تم اقتباسها من المصادر التالية: البنك الدولي (WDI)، صندوق النقد الدولي (IFS)، مجلس الخدمات المالية الاسلامية (IFSB)، وذلك الحسب الجدول التالي:

الجدول رقم 5: مصادر بيانات متغيرات الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير	مصادر بيانات الدراسة	فترة الدراسة
GDP	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	البنك الدولي (WDI)	2014 Q1-2019 Q4
ASSISL	اجمالي الأصول المصرفية الاسلامية	مجلس الخدمات المالية الاسلامية (IFSB)	
IBF	اجمالي التمويل المصرفي الاسلامي	مجلس الخدمات المالية الاسلامية (IFSB)	
REVEN	اجمالي ايرادات المصارف الاسلامية	مجلس الخدمات المالية الاسلامية (IFSB)	
FSPP	اجمالي التمويل الممنوح للقطاع الخاص	البنك الدولي (WDI)	
FDIIN	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة	البنك الدولي (WDI)	
CPI	التضخم	صندوق النقد الدولي (IFS)	
TRO	الانفتاح التجاري	صندوق النقد الدولي (IFS)	

الفرع الثالث: النموذج القياسي المستخدم

من أجل تحديد ما مدى تأثير التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول الاسلامية، وبعد عدة محاولات لاختيار أهم صيغة للنموذج تبين أن أفضل صيغة للنموذج هي الصيغة اللوغاريتمية، حيث تم ادخال اللوغاريتم على المتغيرات، فأصبح شكل النموذج كالتالي:

$$LGDB = f(LIBF,LASSISL,LFSPP,LREVEN,LCPI,LFDIIN,LTRO)$$

كما يمكن كتابة معادلة الانحدار الأساسية على النحو التالي:

$$LGDB_{i,t} = \propto_i + \beta_1 LGDB_{i,t} + \beta_2 LASSISL_{i,t} + \beta_3 LIBF_{i,t} + \beta_4 LFSPP_{i,t} + \beta_5 LREVEN_{i,t} + \beta_6 LCPI_{i,t} + \beta_7 LFDIIN_{i,t} + \beta_8 LTRO_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

i: الدولة i=1,2,…N.

t: الفترة الزمنية t=1,2,…T.

N: عدد الدول المكونة لعينة الدراسة.

T: عدد الفترات الزمنية.

$LGDB$: لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

$LASSISL$: لوغاريتم اجمالي الأصول المصرفية الاسلامية.

$LIBF$: لوغاريتم اجمالي التمويل المصرفي الاسلامي.

$LREVEN$: لوغاريتم اجمالي ايرادات المصارف الاسلامية.

$LFSPP$: لوغاريتم اجمالي التمويل الممنوح للقطاع الخاص.

$LFDIIN$: لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة.

$LCPI$: لوغاريتم التضخم.

$LTRO$: لوغاريتم الانفتاح التجاري.

$\propto_i$: القاطع.

u_{it}: الخطأ العشوائي.

المبحث الثالث: منهجية التكامل المشترك لنماذج البانل

يهتم الأدب الحديث في الاقتصاد القياسي بدراسة الاستقرارية ومنهجية التكامل المشترك في بيانات بانل، ذلك أن إجراء اختبارات الاستقرارية على المتغيرات تحدد لنا طبيعة النموذج الذي نستعمله في تقدير وقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، فعلى أساس نتائج هذه الاختبارات يتم اختيار نوع النموذج، فبعد التأكد

من استقرارية السلاسل عند المستوى أو عند الفروقات نجري مجموعة من الاختبارات المتعلقة بمنهجية التكامل المشترك والمقترحة من طرف فئة من الباحثين.

المطلب الأول: اختبارات الاستقرارية لبيانات بانل

تتفوق اختبارات جذر الوحدة (استقرارية) لبيانات بانل على اختبارات جذر الوحدة لبيانات السلاسل الزمنية الفردية نظرا لأنها تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطعي والزمني معا، الأمر الذي يقود إلى نتائج أكثر دقة (لعوج، 2019-2020، صفحة 257)، فقد تواجه السلاسل الزمنية الفردية مشكلة الانقطاع الهيكلي[1] في حالة زيادة عدد المشاهدات، وهذا ما أدى إلى البحث عن طريقة بديلة لزيادة المعطيات بإضافة البعد الفردي إلى البعد الزمني، ومن ثم دراسة عينة بعدد قليل من السنوات وزيادة المعطيات في البعد الفردي والحد من إمكانية حدوث الانقطاع الهيكلي، كما أن وجود جذر الوحدة في المعطيات يمكن أن تكون له نتائج سلبية في تقدير النموذج إما من خلال الخصائص التقاربية العامة للمقدرات (سرعة التقارب) أو إما وجود انحدار زائف بين متغيرات الدراسة (باريك، 2020-2021، صفحة 155).

يخضع استخدام اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل إلى وجود مشاكل عديدة نظرا للأسباب التالية (Hurlin & Mignon, 2005, pp. 255-256):

- ✓ معلمات نماذج بيانات بانل تكون في أغلب الحالات مختلفة بين الوحدات بسبب وجود قدر كبير من عدم التجانس غير الملاحظ، فمعطيات بانل تتميز بوجود حركية متغير على عدد من الأفراد باختلاف بيانات السلاسل الزمنية حيث يتم اختبار جذر الوحدة في حركية متغير لفرد واحد معطى.
- ✓ تختص بيانات بانل بوجود مشكل الارتباط بين الوحدات والذي أصبح اليوم أساسيا في أدبيات اختبار جذر الوحدة، والسؤال المطروح فيما إذا كان يمكن السماح بوجود الارتباط بين بواقي الوحدات.

من أجل الحد من هذه الصعوبات قام الباحثين في الاقتصاد القياسي بتطوير مجموعة من اختبارات جذر الوحدة على بيانات بانل لجعلها قادرة على السماح بوجود الاعتماد بين الوحدات المختلفة، وبذلك تم التمييز بين جيلين من اختبارات جذور الوحدة على بيانات بانل، كل جيل يضم عددا من الاختبارات بهدف الوصول إلى اختبارات أكثر دقة، وهي مفصلة حسب الجدول التالي:

[1] يحدث الانقطاع الهيكلي عند وجود سلسلة زمنية لمعطيات تتضمن مرحلتين تختلفان من حيث الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية

الجدول رقم 6: اختبارات جذر الوحدة في بيانات البانل

اختبارات الجيل الأول: الاستقلالية بين المفردات	
نوعية التجانس لجذر الانحدار الذاتي (Autoregressive) تحت الفرضية التعاقبية H_1:	اختبار Levin and Lin (1992–1993)
	اختبار Levin, Lin and Chu (2002)
	اختبار Hanis and Tzavalis (1999)
نوعية عدم التجانس لجذر الانحدار الذاتي	اختبار Im, Pasaran and Shin (1997، 2002، 2003)
	اختبار Wu and Maddala (1999)
	اختبار Choi (1999، 2001)
	اختبار Hadri (2000)
اختبار تسلسلي أو تعاقبي	اختبار Henin, Jolivaldt and Nguyen (2001)
اختبارات الجيل الثاني: الارتباط بين المفردات	
اختبارات معمقة مبنية على أساس نماذج عاملية	اختبار Bai and Ng (2001)
	اختبار Moon and Perron (2004)
	اختبار Phillips and Sul (2003)
	اختبار Pesaran (2003)
	اختبار Choi (2002)
مقاربات وطرق أخرى	اختبار O'connell (1998)
	اختبار Chang (2002، 2004)

Source: (Hurlin & Mignon, 2005, p. 257)

الفرع الأول: اختبارات الجيل الأول (الاستقلال بين الوحدات)

تقوم اختبارات الجيل الأول لجذر الوحدة لبيانات بانل على فرضية عدم التجانس الفردي وعلى الأشكال الديناميكية الفردية أي عدم تجانس معلمات النموذج، ويمكن تلخيص أهم اختبارات جذر الوحدة الخاصة بالجيل الأول حسب الآتي (لعوج، 2019–2020، صفحة 259):

1.اختبار Levin, Lin and Chu (2002):

يستند اختبار LLC على افتراضين أساسيين: تجانس جذر الانحدار الذاتي وكذلك الاستقلال بين المفردات. وعلى غرار اختبارات الجيل الأول فإن الاختبار مستخلص مباشرة من الاختبار المقدم في نماذج من نوع ديكي فولر المطور (ADF).

ويوجد نتيجة لذلك ثلاثة نماذج لاختبار وجود جذر الوحدة (Levin, Lin, & Chu, 2002, p. 24):

النموذج(1):$\Delta y_{it} = p y_{i,t-1} + \sum_{s=1}^{p} y_{i,s} \Delta y_{i,t-s} + \varepsilon_{i,t}$.....

النموذج (2):$\Delta y_{it} = \propto + \Delta y_{i,t} + p y_{i,t-1} + \sum_{s=1}^{p} y_{i,s} \Delta y_{i,t-s} + \varepsilon_{i,t}$.....

النموذج(3):$\Delta y_{it} = \propto + \beta_{i,t} \Delta y_{i,t} + p y_{i,t-1} + \sum_{s=1}^{p} y_{i,s} \Delta y_{i,t-s} + \mu_{i,t}$.....

حيث أن:

$$t = 1, 2, \cdots \cdots \cdots T \qquad i = 1, 2, \cdots \cdots \cdots N$$

$$-2 \leq \rho < 0$$

كما أن حدود الخطأ $\varepsilon_{i,t}$ موزعة بشكل مستقل بين الوحدات المقطعية وتتبع سياقاً عشوائياً مستقرا من النوع ARMA. ونشير إلى أن النماذج الثابتة تفترض استقلالية حدود الخطأ وهي فرضية مقبولة في كل اختبارات جذر الوحدة الخاصة بالجيل الأول من الاختبارات. وهناك ملاحظة أخرى تتعمق بعدم تجانس السلاسل المولدة للمعطيات، وفي هذه الحالة يفترض الاقتصاديان Levin و Lin تجانس جذر الانحدار الذاتي($p_i = p_j = p, \forall i, j$) وبالتالي، عندما يكون هناك جذر الوحدة في حركية المتغير y، فإما أن نقبل فرضية جذر الوحدة لمجموع وحدات البانل المقطعية أو أن نرفض جذر الوحدة لمجموع وحدات البانل، وهنا تكمن محدودية هذا الاختبار.

انطلاقا من النماذج الثلاثة للاقتصاديين Levin و Lin فقد اقترحا اختبار الفرضيات الآتية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 7: اختبار Lin وLevin

النموذج	الفرضية
النموذج (1)	$H_0: p = 0$ $H_1: p < 0$
النموذج (2)	$H_0: p = 0 \quad \propto_i = 0, \forall i = 1,2 \dots \dots \dots N$ $H_1: p < 0 \quad \propto_i \in R, \forall i = 1,2 \dots \dots \dots N$
النموذج (3)	$H_0: p = 0 \quad \beta_i = 0, \forall i = 1,2 \dots \dots \dots N$ $H_1: p < 0 \quad \beta_i \in R, \forall i = 1,2 \dots \dots \dots N$

Source: (Hurlin & Mignon, 2005, p. 6)

ونشير هنا إلى أن فرضية العدم في النموذجين الثاني والثالث هي فرضيات مترافقة، بمعنى أن فرضية العدم في النموذج الثاني هي فرضية جذر الوحدة لكل وحدات البانل المقطعية $(p_i = p_j = p, \forall i, j)$مترافقة مع فرضية غياب الأثر الفردي (المقطعي)، وبالتحديد انعدام كل الحدود الثابتة الفردية$(\propto_i = 0)$، أما في النموذج الثالث فإن فرضية العدم تقتضي باختبار فرضية جذر الوحدة مع فرضية غياب مركبة الاتجاه العام من أجل كل وحدات البانل المقطعية $(\beta_i = 0)$ (العشعوش، 2017، صفحة 56).

يقترح اختبار LLC طريقة لحساب احصائيات الاختبار المتعلقة بالنماذج من (1) إلى (3) والتي تشتمل على ثلاثة مراحل (Pirotte, 2011, p. 214):

المرحلة الأولى: إجراء انحدار ADF والحصول على البواقي

نجري انحدار ADF الآتي لكل وحدة مقطعية i:

$$\Delta y_{it} = p y_{it-1} + \sum_{L=1}^{p_i} \theta_{iL} \Delta y_{it-L} + \propto_{mi} d_{mt} + \varepsilon_{it} \qquad \text{m} = 1,2,3 \dots \dots (6)$$

يمكن في الانحدار السابق السماح لدرجة التباطؤ العظمىp_i أن تختلف من وحدة مقطعية إلى أخرى. ولتحديد درجة التباطؤ العظمى ينصح باستخدام الطريقة المقترحة من قبل Hall (1990) والتي تقضي باختيار أعلى قيمة لدرجة التباطؤ p_{max} واستخدام إحصائية الاختبار t للمعلمة θ_{iL} لتحديد فيما إذا كانت القيمة الأصغر من القيمة العظمى معنوية أم لا. بعد تحديد درجة التباطؤ المثلى في النموذج (6)، نجري انحدارين ثانويين لتوليد البواقي. انحدار كل من Δy_{it} على Δy_{it-L} (L=1,…, p_i) وعلى المتغيرات الجبرية المناسبة d_{mt} ومن ثم نخزن البواقي $\hat{e}_{it}$ و $\hat{v}_{it-1}$ الناتجة من الانحدارين. أي نقوم بالآتي:

$$\hat{e}_{it} = \Delta y_{it} - \sum_{L=1}^{p_i} \hat{\theta}_{iL}\, \Delta y_{it-L} + \hat{\propto}_{mi}\, d_{mt} \dots\dots\dots (7)$$

$$\hat{v}_{it-1} = \Delta y_{it-1} - \sum_{L=1}^{p_i} \hat{\theta}_{iL}\, \Delta y_{it-L} + \hat{\propto}_{mi}\, d_{mt} \dots\dots\dots (8)$$

ومع الأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس بين الوحدات المقطعية، نقوم بمعايرة البواقي السابقة من خلال قسمتها على الانحراف المعياري لحد الخطأ في النموذج (6) أي:

$$\tilde{\hat{e}}_{it} = \frac{\hat{e}_{it}}{\hat{\sigma}_{\varepsilon_i}}, \quad \tilde{\hat{v}}_{it-1} = \frac{\hat{v}_{it-1}}{\hat{\sigma}_{\varepsilon_i}} \dots\dots\dots (9)$$

يمكننا أيضا الحصول على الانحراف المعياري لحد الخطأ $\hat{\sigma}_{\varepsilon_i}$ من خلال انحدار $\hat{e}_{it}$ على $\hat{v}_{it-1}$ واستخدام العلاقة التالية:

$$\hat{\sigma}_{\varepsilon_i}{}^2 = \frac{1}{T - p_i - 1} \sum_{t=p_i+2}^{T} (\hat{e}_{it} - \hat{p}_i \hat{v}_{it-1})^2 \dots\dots\dots (10)$$

المرحلة الثانية: تقدير نسب التباين الفردي

في ظل فرضية العدم لجذر الوحدة، تتطلب هذه الخطوة حساب التباين للنموذج (1) على المدى الطويل، وليكن:

$$\hat{\sigma}_{yi}{}^2 = \frac{1}{T-1}\sum_{t=2}^{T} \Delta y_{it}{}^2 + 2\sum_{L=1}^{\bar{K}} w_{\bar{k}L} \left[\frac{1}{T-1}\sum_{t=2+L}^{T} \Delta y_{it}\, \Delta y_{it-L}\right] \dots\dots\dots (11)$$

أما في النموذج (2) فيتم استبدال Δy_{it} في العلاقة (11) ب $\Delta y_{it} - \bar{\Delta}\bar{y}_{it}$، حيث $\bar{\Delta}\bar{y}_{it}$ القيمة المتوسطة ل Δy_{it} للوحدة المقطعية i، ويصبح تباين النموذج (2):

$$\hat{\sigma}_{yi}{}^2 = \frac{1}{T-1}\sum_{t=2}^{T} (\Delta y_{it} - \bar{\Delta}\bar{y}_{it})^2 + 2\sum_{L=1}^{\bar{K}} w_{\bar{k}L} \left[\frac{1}{T-1}\sum_{t=2+L}^{T} (\Delta y_{it} - \bar{\Delta}\bar{y}_{it})\, \Delta y_{it-L}\right] \dots (12)$$

حيث:

$$w_{\bar{k}L} = 1 - \frac{L}{\bar{K}+1}$$

من أجل كل وحدة مقطعية يمكن تعريف نسبة الانحراف المعياري طويل الأجل إلى الانحراف المعياري للبواقي:

$$S_i = \frac{\sigma_{yi}}{\sigma_{\varepsilon i}}$$

والتي يمكن تقديرها بـ $\hat{S}_i = \frac{\hat{\sigma}_{yi}}{\hat{\sigma}_{\varepsilon i}}$. وليكن لدينا نسبة الانحراف المعياري المتوسط:

$$S_N = \frac{\sum_{i=1}^{N} S_i}{\mathrm{N}}$$

وتقديرها:

$$\hat{S}_N = \frac{\sum_{i=1}^{N} \hat{S}_i}{\mathrm{N}}$$

يستخدم هذا الأخير لتصحيح إحصائية الاختبار التي سنراها في المرحلة (3).

المرحلة الثالثة: حساب إحصائية اختبار LLC

نعمل في هذه الخطوة الأخيرة على اجراء انحدار تجميعي لجميع المشاهدات من أجل تقدير الصيغة التالية:

$$\tilde{\hat{e}}_{it} = p\hat{v}_{it-1} + \hat{\varepsilon}_{it}$$

في هذا التقدير عدد المشاهدات مساويا إلى $\mathrm{N}\hat{T}$، أذ تعبر $\hat{T}$ عن متوسط عدد المشاهدات لكل مقطع عرضي $(\hat{T} = T - \hat{P} - 1)$

حيث درجة التباطؤ المتوسطة للمقطع العرضي هي كالتالي:

$$\hat{P} = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N} P_i$$

لاختبار فرض العدم $H_0: p = 0$ نستخدم احصائية ستودنت الآتية:

$$t_P = \frac{\hat{P}}{\sigma_{\hat{P}}}$$

في حالة النموذج 1 (دون ثابت) أثبت كل من Levin و Lin أن إحصائية الاختبار t_P تمتلك توزيع تقاربي طبيعي معياري تحت فرضية جذر الوحدة، أما في حالة النموذجين 2 و3 فتكون المركبة الجبرية غير معدومة،

فإن إحصائية الاختبار تتباعد نحو اللانهاية، ولذلك كان من الضروري لهذين النموذجين بناء إحصائية مصححة تسمح بالحصول على توزيع طبيعي معياري. هذه الإحصائية المصححة مبينة في الصيغة التالية:

$$t_p^* = \frac{t_P - N\tilde{T}\hat{S}_N \hat{\sigma}_\varepsilon^{-2} \sigma_{\hat{P}} \mu_{mt}^*}{\sigma_{mt}^*}$$

من خلال الصيغة اعلاه نوضح أن المتوسط المعدل μ_{mt}^*، والانحراف المعياري المعدل σ_{mt}^*، حيث تحدد قيمتها في جدول خاص من طرف Levin و Lin، وتختلف هاتان القيمتان على حسب كل نموذج وتكون نتيجة هذا الاختبار أنه يتم رفض فرضية العدم لجذر الوحدة لكل بيانات بانل عندما تكون إحصائية LLC أقل من -1.64 أي: $t_{p=0}^* < -1.64$.

2.اختبار Im, Pesaran, and Shin:

تعتبر فرضية تجانس معلمة المتغير المبطأ عبر الوحدات قيد رئيسي بالنسبة لاختبار LLC، لذلك قام Im, Pesaran & Shin (1997, 2002, 2003) بتوسيع اختبار LLC حيث قدموا اختبارا يعرف اختصارا بـIPS ليسمح بتفاوت معلمة المتغير المبطأ $y_{i,t-1}$ عبر الدول، ويتم إجراء انحدارات فردية منفصلة لكل وحدة (i)، مما يسمح بتفاوت قيم المعلمات وتباينات البواقي وطول فترات الإبطاء، ويأخذ اختبار IPS الصيغة التالية (Asteriou & Hall, 2007, p. 368):

$$\Delta y_{it} = \propto_i + p_i y_{i,t-1} + \sum_{k=1}^{n} \emptyset_K \Delta y_{i,t-k} + \delta_i t + \mu_{i,t} \dots\dots\dots\dots (13)$$

حيث يمكن صياغة الفرضيات كالتالي:

الفرضية العدمية: كل المتغيرات مستقرة $H_0: p_i = 0$

الفرضية البديلة: يوجد على الأقل متغير واحد مستقر $H_1: p_i < 0$

وضع الباحثون اختبار IPS تبعا للافتراض المقيد بأن يكون عدد المشاهدات الزمنية (T) متساوي لكل الدول، وبالتالي يتطلب الاختبار بيانات بانل متوازنة لتسمح بحساب قيمة إحصائية (t)، ويتم الحصول على متوسط إحصائية (t) من الانحدارات الفردية (ADF) المنفصلة لكل وحدة (i) على النحو التالي:

$$\bar{t} = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^{N} tp_i$$

تمثل tp_i الاحصائية الفردية (t) المرتبطة بفرضية العدم $H_0: p_i = 0$ المنفصلة بالنسبة لكل وحدة (i)، حيث أظهر هذا الاختبار بأنه في ظل افتراضات محددة يمكن أن تتحول tp_i إلى tp_r والتي لديها متوسط وتباين محددان مبين كالآتي:

$$E\left[\frac{t_{ir}}{p_i} = 1\right]$$

$$VAR\left[\frac{t_{ir}}{p_i} = 1\right]$$

وعى اعتبار أن الإحصائية tp_r منفصلة بالنسبة لكل وحدة (i)، وبناء على ذلك قاموا بتعريف إحصائية IPS لاختبار جذر الوحدة على بيانات بانل على النحو التالي:

$$t_{IPS} = \frac{\sqrt{N}(t - 1/N \sum_{i=1}^{N} E\left[\frac{t_{ir}}{p_i} = 0\right])}{\sqrt{VAR\left[\frac{t_{ir}}{p_i} = 0\right]}}$$

يشير IPS إلى أن الإحصائية المتوسطة تتبع قانون التوزيع الطبيعي في حالة $N.T \to \infty$ وأن قيم المتوسط والتباين تحسب باستخدام محاكاة العديد من قيم البعد الزمني T ودرجة الانحدار p_i^2.

3.اختبار Maddala and Wu (1999):

الاختبار الثالث من اختبارات الجيل الأول هو اختبار غير معلمي مشتق من اختبار Fisher *(1932)*، وقد تم توضيحه بشكل عام من قبل Maddala and Wu أو اختصارا اختبار WM ويعتمد على توفيقه من مستويات المعنوية (P–Value) لـ N اختبار فردي مستقل لجذر الوحدة. لتكن $p_i = F_{T_i}(G_i)$ عبارة عن مستوى المعنوية (P–Value) المتعلقة بالإحصائية G_i وهذه الأخيرة عبارة عن إحصائية اختبار لفرضية العدم لجذر الوحدة من أجل المقطع أو الفرد i، أما $F_{T_i}(G_i)$ فهي عبارة عن دالة الكثافة الإحصائية الفردية ل G_i بالنسبة للبعد الزمني T_i. وقد عرف كل من Maddala و Wu إحصائية الاختبار بالصيغة الآتية:

$$P_{WM} = -2 \sum_{i=1}^{N} \ln(p_i)$$

في ظل فرضية الاستقلالية للإحصائيات الفردية، فإن إحصائية *WM* تتبع توزيع كاي مربع بدرجة حرية 2N في حالة $T \to \infty$ وحالة N محددة، وبالتالي فإذا كانت أكبر من قيمة كاي مربع الحرجة بدرجة حرية 2N عند مستوى دلالة $\alpha\%$، يتم رفض فرضية العدم لجذر الوحدة بالنسبة لمجموع الوحدات المقطعية.

يعد اختبار Maddala و Wu مشابه لاختبار IPS لأنه لم يهمل الفرضية البديلة لجذر الوحدة واعتبر جذر الانحدار الذاتي غير متجانس بين الوحدات المقطعية، غير أن Choi (2001) اقترح استعمال إحصائية موحدة عندما يكون حجم العينة N كبيرا، وهي معرفة على النحو الآتي:

$$P_S = \frac{1}{2\sqrt{N}} \sum_{i=1}^{N} \left[-2 \sum_{i=1}^{N} \ln(p_i) - 2 \right]$$

تتبع هذه الإحصائية التوزيع الطبيعي N (0, 1) عندما تؤول إلى ما لانهاية ($T \to \infty$)، وكذلك ($T \to \infty$).

4.اختبار Hadri (2000):

يعتمد هذا الاختبار على تقدير البواقي الخاصة بانحدار المتغير X_{it} بالنسبة للثابت والاتجاه العام، وذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، وبعد ذلك تطبيق مضاعف لانغرانج على مقدرات البواقي، وذلك بهدف دراسة فرضيات هذا الاختبار المقدمة كما يلي (حطاب، 2020/2019، صفحة 234):

$$H_0: \emptyset_i < 0$$

$$H_1: \emptyset_i = 0$$

- الفرضية الصفرية: السلسلة مستقرة (عدم وجود جذر الوحدة لكل فرد أو مقطع فردي على حدا).

- الفرضية البديلة: السلسلة غير مستقرة (وجود جذر الوحدة على الأقل لكل فرد أو مقطع فردي).

الفرع الثاني: اختبارات الجيل الثاني (الارتباط بين الوحدات)

اهتمت اختبارات الجيل الثاني بإعادة النظر في فرضية الاستقلالية بين الوحدات مقارنة باختبارات الجيل الثاني، حيث تم التركيز على الخصوصيات الأكثر عمومية بقدر الإمكان لتشمل حالات متعددة للارتباط بين الوحدات.

1.اختبار Bai & Ng (2004)

يعتبر أول اختبار لفرضية جذر الوحدة الصفرية مع الأخذ بعين الاعتبار احتمال وجود ارتباط بين الوحدات، وفي هذا السياق حاول Bai & Ng تحديد شكل معين لهذا الارتباط من خلال تبني مقاربة بسيطة تمثلت في استخدام نموذج عملي حسب الصيغة التالية (Hurlin & Mignon, 2005, p. 275):

$$y_{it} = D_{it} + \lambda'_i F_t + e_{it} \dots\dots\dots\dots\dots (14)$$

حيث:

D_{it}: تمثل دالة كثير الحدود للزمن بدرجة (t).

F_t: يمثل شعاع العوامل المشتركة ذات البعد (1, r).

λ'_i : تمثل شعاع المعلمات.

تتجزأ السلسلة الفردية y_{it} حسب المعادلة رقم (14) إلى مركبة محددة غير متجانسة D_{it}، مركب مشترك $\lambda'_i F_t$ ، وحد الخطأ e_{it} بدون وجود ارتباط ذاتي فردي وبدون بعد فردي أو زمني.

في هذه الحالة، يعتبر المتغير y_{it} غير ساكن انطلاقا من أنه على الأقل أحد العوامل المشتركة للشعاع F_t يكون غير ساكن و/أو حد الخطأ غير ساكن، وبدلا من اختبار عدم سكون المتغير y_{it} اقترح الكاتبان طريقة أخرى تتمثل في اختبار وجود جذر الوحدة للمكونات المشتركة أو الفردية بشكل منفصل وأطلقا عليها تسمية (Panel Analysis of Non stationarity in the Idiosyncratic and Common Components) والمعروفة اختصارا بتسمية PANIC.

في حالة وجود المركبة المحددة غير متجانسة D_{it} بدرجة واحدة فإن النموذج المبين في المعادلة رقم (14) يصبح كالآتي:

$$y_{it} = \propto_i + \beta_{it} + \lambda'_i F_t + e_{it} \dots\dots\dots\dots\dots (15)$$

$$T=1,\dots\dots T$$

ويكتب النموذج بدون مركبة الاتجاه من خلال الفروقات من الدرجة الأولى على النحو التالي:

$$\Delta y_{it} = \lambda_i f_t + z_{it} \dots\dots\dots\dots\dots (16)$$

يمكن بعد ذلك اجراء الاختبار على خطوتين، في الخطوة الأولى يتم تقدير $\Delta F_t = f_t$ و λ_i باستخدام النموذج المبين في المعادلة رقم (16) عن طريق تحليل المكونات الرئيسية، وفي الخطوة الثانية يتم تحديد المتغيرات التراكمية حسب الآتي:

$$\hat{F}_{mt} = \sum_{s=2}^{t} \Delta \hat{F}_{ms} = \sum_{s=2}^{t} \hat{f}_{ms} \dots\dots\dots\dots (17)$$

$$\hat{e}_{it} = \sum_{s=2}^{t} \hat{Z}_{is} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (18)$$

بعد ذلك، وباستخدام المعادلتين (17) و(18) يمكن اختبار فرضية العدم لوجود جذر الوحدة في كلا المركبتين، بالإضافة إلى ذلك ولاختبار عدم سكون حد الخطأ e_{it}، تم استخدام الإحصائية الفردية (t) لاختبار ADF بوجود الثابت للانحدار.

2. اختبار Phillips & Sul (2003) and Moon & Perron:

قدم كل من Phillips & Sul (2003) و Moon & Perron اختبارا لوجود جذر الوحدة مباشرة انطلاقا من السلسلة الملحوظة y_{it} وليست منفصلة عن المكونات الفردية والمشتركة عكس الاختبار السابق Bai & Ng (2004)، وإلى جانب هذا الاختلاف الأساسي هناك بعض أوجه التشابه بين المنهجيين اللذين يعتمدان على استخدام نموذج عاملي (Hurlin & Mignon, 2005, pp. 277–281).

تتمثل الفكرة العامة في استبعاد المركبات المشتركة للسلسلة y_{it} وإزالة العوامل المشتركة لاختبار فرضية جذر الوحدة، ويسمح ذلك بالتخلص من الارتباط بين الوحدات وايجاد إحصائيات تتبع قانون التوزيع الطبيعي.

المطلب الثاني: اختبارات التكامل المشترك

يعرف التكامل المشترك بربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة بحيث يؤدي الربط إلى تشكيل تركيبة خطية متكاملة برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات المستعلمة (بلعابد، 2017، صفحة 88)، فإذا كانت متغيرات البيانات الطولية في مستوياتها غير مستقرة فإن استعمالها يؤدي إلى انحدار زائف، غير أننا نعمد إلى أخذ الفروق من نفس الدرجة d لهذه السلاسل كإجراء بغية استقرارها وفي حالة التحقق من استقرارها نقول عندئذ أن هذه السلاسل في حالة ممكنة للتكامل المشترك من الدرجة d.

وحتى نتحقق من وجود تكامل مشترك لهذه السلاسل المستقرة يلزم إجراء اختبار التكامل المشترك للبيانات. ومن أهم هذه الاختبارات نذكر اختبار Pedroni (1995, 1997, 1999, 2004) واختبار Kao (1999) وكل من هذين الاختبارين يعتمد على فرض العدم الذي لا يجيز وجود تكامل مشترك للمتغيرات أما الفرض البديل فيقر بوجود تكامل مشترك للمتغيرات (زعيتري، 2019، صفحة 170).

الفرع الأول: اختبار Pedroni

يعتبر اختبار pedroni اختبارا موسعا لاختبار التكامل المشترك المقدم من طرف (انجل وغرانجر)، ويرتكز هذا الاختبار على تقدير بواقي علاقة الأجل الطويل، حيث تأخذ البعض منها عدم التجانس الفردي (تهتان و بشراير، 2017، صفحة 253).

ومن أجل دراسة التكامل المشترك يقترح بيدروني النموذج التالي (Pedroni, 2004, p. 599):

$$y_{it} = \propto_i + \sum_{i=1}^{m} \beta_i X_{it} + \delta_i t + \mu_{it} \dots\dots\dots\dots (19)$$

يفترض أن تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

حيث:

$\propto_i$: تمثل الآثار الفردية.

δ_i: تمثل الآثار الزمنية.

تحت الفرضية العدمية لغياب التكامل المتزامن$(p_i = 1)$ يكون تقدير بواقي الانحدار الممثل في النموذج رقم (19) على الشكل التالي:

$$\mu_{it} = p_i \mu_{i(t-1)} + w_{it} \dots\dots\dots\dots\dots (20)$$

أو

$$\mu_{it} = p_i \mu_{i(t-1)} + \sum_{j=1}^{p_i} \psi_{ij} \Delta\mu_{i(t-j)} + v_{it} \dots\dots\dots\dots\dots (21)$$

ويقترح (Pedroni) سبعة اختبارات لكشف واثبات العلاقات التوازنية طويلة المدى، حيث يسمح هذا العدد المعتبر من اختبارات التكامل المشترك لبيانات بانل بتباين القواطع ومعلمات الاتجاه عبر الدول وفق الانحدار الممثل في النموذج رقم (19)، حيث تنقسم هذه الاختبارات إلى مجموعتين من الاحصائيات:

- احصائيات بانل (Panel Statistics) وعددها أربعة، ويصطلح عليها أيضا باختبار البعد الداخلي.
- احصائيات المجموعة (Group Statistics) وعددها ثلاثة، ويصطلح عليها باختبار البعد البيني.

يمكن الإشارة إلى أن كلتا المجموعتين تقومان على أساس اختبار فرض العدم (غياب علاقات التكامل المشترك)، أما الاختلاف بينهما فيكمن في صياغة الفرضيات البديلة وهذا كما يلي:

$$H_1(Panel\ Statistics): p_i < 1 \qquad i = 1 \dots\dots\dots N$$
$$H_1(Group\ Statistics): p_i = p < 1 \quad i = 1 \dots\dots\dots N$$

الفرع الثاني: اختبار (Kao test 1999)

يعتبر اختبار (1999) Kao test ثاني أهم اختبار للتكامل المشترك، حيث تنص الفرضية العدمية على عدم وجود تكامل مشترك بين السلسلتينy_{it} وx_{it}، اذ يعتمد هذا الاختبار على اختبارات جذر الوحدة

لديكي فولر (DF) وديكي فولر–المطور (ADF) ومن أجل دراسة فرضيات هذا الاختبار قدم Kao أربعة إحصائيات محسوبة من نوع (DF) وكذا إحصائية واحدة من نوع (ADF)، تنقسم إلى قسمين:

- قبل إجراء عملية تصحيح التحيز لمعالم الارتباط المتسلسل للأخطاء: DF_p، DF_t
- بعد إجراء عملية تصحيح التحيز لمعالم الارتباط المتسلسل للأخطاء: ${DF^*}_p$، ${DF^*}_t$

وفي الأخير اقترح (Kao–1999) إجراء اختبار ديكي فولر المطور (ADF) على سلسلة البواقي وحساب الإحصائية ADF، والتي تعتمد على نموذج الانحدار التالي:

$$\hat{\mu}_{it} = p_i \hat{\mu}_{i(t-1)} + \sum_{j=1}^{p} \theta_j \, \Delta\hat{\mu}_{i(t-j)} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (22)$$

تتوزع الإحصائية المحسوبة السابقة DF_p، DF_t، ${DF^*}_p$، ${DF^*}_t$ تقريبا حسب التوزيع الطبيعي المعياري.

المطلب الثالث: طرق تقدير التكامل المشترك

إذا كانت متغيرات النموذج محل الدراسة في حالة تكامل مشترك فإن الخطوة التالية هي تقدير العلاقة طويلة الأجل، حيث توجد العديد من طرق تقدير انحدار التكامل المشترك ومن أهم الطرق الحديثة والشائعة في نماذج بيانات البانل الديناميكية طريقة التعامل مع التحيز الناتج عن الميول غير المتجانسة في نماذج بانل الديناميكية والتي قدمها Pesaran & Smith (1995) من خلال مقدرة وسط المجموعة (Mean Group Estimator) المعروفة اختصارا ب MG (Pesaran & Smith, 1995) ، كما قدم Pesaran, Shin & Smith (1999) مقدرة وسط المجموعة المدمجة (Pooled Mean Group Estimator) المعروفة اختصار ب(PMG) (Pesaran, Shin, & Smith, 1999) . تتميز الطريقتين بخاصية التكيف مع العلاقة التوازنية على المدى الطويل وكذلك مع عملية التعديل الديناميكية غير المتجانسة، ويكون من المفيد عرض أهم الإسهامات النظرية لهذه الأدبيات.

الفرع الأول: مقدر وسط المجموعة (The Mean Group Estimator)

اقترح Pesaran & Smith (1995) طريقة للتعامل مع التحيز الناتج عن الميول غير المتجانسة في نماذج بانل الديناميكية وهي مقدرة وسط المجموعة MG، حيث تستمد هذه الطريقة معلمات المدى الطويل من متوسط معلمات المدى الطويل لنموذج ARDL الخاص بالسلاسل الزمنية الفردية، وتأخذ طريقة MG بعين الاعتبار عدم التجانس في كل من المدى القصير والطويل.

إن استخدام أسلوب MG يأخذ بعين الاعتبار حساب المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة لكل وحدة على حدة، ثم يقوم بحساب متوسط تلك المعلمات في المدى الطويل، بينما يكون لكل وحدة فردية معلماتها المقدرة في الأجل القريب إلى حد تصحيح الخطأ وقاطع مختلف عن الأخرى.

من أجل الحصول على مقدرات طريقة MG يتم تقدير نموذج ARDL بشكل منفصل لكل وحدة (i) ومن ثم أخذ متوسط المعلمات المقدرة.

يتم تقدير نموذج ARDL في البداية على النحو الآتي (Asteriou & Hall, 2007, p. 359):

$$Y_{i,t} = \propto_i + \gamma_i Y_{i,t-1} + \beta_i X_{it} + \varepsilon_{i,t} \dots\dots\dots\dots (23)$$

حيث تعطى معلمة المدى الطويل θ_i لكل وحدة (i) حسب الصيغة التالية:

$$\theta_i = \frac{\beta_i}{1-\gamma_i}$$

وهذا ما يمكننا من الحصول على مقدرات وسط المجموعة MG لبيانات البانل عن طريق أخذ متوسط المعلمات المقدرة كما يلي:

$$\hat{\theta} = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N}\theta_i \qquad \hat{\propto} = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N}\propto_i$$

تكشف المعادلات أعلاه عن كيفية تقدير النموذج للانحدارات المنفصلة وحساب المعاملات كمتوسط غير مرجح للمعاملات المقدرة لكل دولة على حدا (Abdulkadir A, 2013, p. 121).

يشير Pesaran and Smith (1995) إلى أن طريقة وسط المجموعة (MG) التي تأخذ بعين الاعتبار إدراج المتغير التابع المبطأ بفترة زمنية كمتغير مفسر إلى جانب المتغيرات المفسرة الأخرى تعطي تقديرات متسقة لوسط معالم نموذج بانل في حالة العينات الكبيرة، إلا أن مقدرات MG قد تقود إلى نتائج متحيزة عندما يكون حجم العينة صغير (الفترة الزمنية T قصيرة أو عدد الوحدات N صغير) (Pesaran, Shin, & Smith, 1999, p. 623). غير أنه يعاب على طريقة (MG) أنها لا تأخذ في الحساب إمكانية أن بعض معلمات النموذج قد تكون متساوية (متجانسة) عبر الدول.

الفرع الثاني: مقدر وسط المجموعة المدمجة (Pooled Mean Group Estimator)

قدم Pesaran, Shin & Smith (1999) طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG) في أنها تفرض قيد التجانس على معلمات المدى الطويل أي أنها متساوية لكل الدول، بينما تسمح بتفاوت معلمات المدى القصير، وحدود تصحيح اختلال التوازن وتباينات حد الخطأ. وبذلك فإن طريقة (PMG) من ناحية تحظى

بكفاءة التقدير المدمج، ومن ناحية أخرى تواجه مشكلة عدم الاتساق (Inconisistency) الناجمة عن دمج العلاقات الديناميكية غير المتجانسة، ففي ظل هذه الفرضية تكون مقدرة (PMG) متسقة وأعلى كفاءة (كفاءة ذات تباين أقل) من مقدرة (MG) التي لا تفرض قيودا على معلمات المدى الطويل. ففي ظل فرضية التجانس في المدى الطويل، وعلى الرغم من أن كلا من (MG) و(PMG) هي مقدرات متسقة، فإن (PMG) فقط هو مقدر كفؤ (عقبة، جديدي، و جرمون، 2017، صفحة 275).

قصد تقدير نموذج بانل الديناميكي باستخدام طريقة (PMG)، يتم في البداية صياغة النموذج في إطار نموذج ARDL(p,q,q…..q) على النحو التالي (Asteriou & Hall, 2007, p. 360):

$$Y_{i,t} = \sum_{j=1}^{p} \gamma_{i,j} Y_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{q} \delta'_{i,j} X_{i,t-1} + \mu_i + \varepsilon_{i,t} \dots\dots\dots\dots (24)$$

حيث:

$X_{i,t-1}$: تمثل مصفوفة المتغيرات المستقلة للوحدة (i).

$\gamma_{i,j}$: عبارة عن ثوابت (Scalars) وتمثل معلمة المتغير التابع المبطأ زمنيا.

$\delta'_{i,j}$: تمثل متجه المتغيرات المفسرة$X_{i,t}$.

$\varepsilon_{i,t}$: تمثل حد الخطأ العشوائي والذي يفترض أن يكون موزعا عبر الوحدات (i) والفترات الزمنية (t) بشكل متماثل ومستقل.

μ_i: تمثل الآثار الثابتة لاحتواء الاختلافات بين الوحدات.

p,q: تمثل فترات الإبطاء التي يمكن أن تختلف بين الوحدات.

ويمكن صياغة المعادلة رقم (24) في شكل نظام متجه نموذج تصحيح الخطأ (VECM) كما يلي (Abdulkadir A, 2013, p. 121):

$$\Delta Y_{i,t} = \theta_i \left(Y_{i,t-1} - \beta_i X_{it-1}\right) + \sum_{j=1}^{p=1} \lambda_{i,j} \Delta Y_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{q=1} \delta'_{i,j} \Delta X_{i,t-j} + \mu_i + \gamma_t + \varepsilon_{i,t} \dots (25)$$

حيث:

θ_i: تمثل معلمات تصحيح الخطأ أو سرعة التعديل انحراف المتغير التابع نحو علاقته التوازنية.

β_i: تمثل معلمات المدى الطويل.

δ'_i: تمثل متجه معلمات العلاقة الديناميكية في المدى القصير.

تجمع طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG) بين طريقة وسط المجموعة (MG) التي تسمح بتفاوت كل معالم النموذج، وطريقة التقدير المدمج التقليدية (pooled estimation)، مثل طريقة الآثار الثابتة (FE) أو العشوائية (RE) التي تقيد ميول النموذج وتسمح فقط بتفاوت القاطع لكل دولة، وتتلخص طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG) في أنها تفرض قيد التجانس على معلمات المدى الطويل، أي أنها متساوية لكل الدول، بينما تسمح بتفاوت معلمات المدى القصير، وحدود تصحيح اختلال التوازن، وتباينات حد الخطأ، ومع هذا القيد يصبح نموذج رقم (24) كالتالي:

$$\Delta Y_{i,t} = \theta_i\left(Y_{i,t-1} - \beta_i X_{it-1}\right) + \sum_{j=1}^{p=1} \gamma^*_{i,j}\Delta Y_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{q=1} \delta'^*_{i,j}\Delta X_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{i,t} \dots (26)$$

للحصول على مقدرات وسط المجموعة المدمجة (PMG) يتم تقدير نموذج (26) واحتساب المقدرات وفق الصيغة التالية:

$$\hat{\theta}_{PMG} = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N}\hat{\theta}_i \qquad \hat{\delta}^*_{PMG} = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N}\delta^*_{i,j}$$

$$\hat{\gamma}^*_{PMG} = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N}\gamma^*_{i,j} \qquad \hat{\beta}_{PMG} = \hat{\beta}$$

الفرع الثالث: المفاضلة بين مقدر (MG) و (PMG)

من أجل المفاضلة بين مقدرات طريقة وسط المجموعة (MG) ووسط المجموعة المدمجة (PMG)، استخدم Pesaran, Shin & Smith (1999) اختبار Hausman (1978)، حيث يعتمد هذا الاختبار على فحص خصوصية التجانس لمعلمات المدى الطويل، ويشير Pesaran, Shin & Smith (1999) إلى أن مقدرات طريقة (MG) تعطي تقديرات متسقة لمتوسط معلمات المدى الطويل، ويتحقق ذلك في ظل عدم تجانس المعلمات في المدى الطويل، وفي ظل افتراض تجانس معلمات المدى الطويل فإن مقدرات طريقة (PMG) تكون متسقة (Pesaran, Shin, & Smith, 1999, p. 627)، ويمكن صياغة هذا الاختبار حسب الآتي (Asteriou & Hall, 2007, pp. 361-362):

$$H = \hat{q}'[var(\hat{q})]^{-1}\ \hat{q} \sim x_k^2$$

حيث:

$\hat{q}$: متجه الفرق بين تقديرات وسط المجموعة MG ووسط المجموعة المدمجة.

$var(\hat{q})$: يمثل مصفوفة التغاير المقابلة.

يمكن حساب مصفوفة التغاير عن طريق إيجاد الفرق بين مصفوفات التغاير لمتجه معلمات (MG) و(PMG)، فإذا كان افتراض تجانس شعاع المعلمات غير صحيح، فإن طريقة وسط المجموعة (PMG) تعطي تقديرات غير متسقة.

المبحث الرابع: دراسة وتحليل نتائج نمذجة بيانات البانل

سوف يتم التطرق في هذا الجزء إلى الإطار القياسي لدراسة أثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي لعينة مكونة من 16 دولة الاسلامية خلال الفترة (2014Q1−2019Q4)، وتتمثل الخطوة الأولى في معرفة الخصائص الاحصائية لمتغيرات الدراسة، ثم تقدير نماذج بيانات بانل الساكنة، وفي الأخير نقوم بتقدير نماذج بانل الديناميكية مع عرض النتائج وتفسيرها.

المطلب الأول: الخصائص الاحصائية لبيانات الدراسة

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى التحقق من وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة، وكذا دراسة تجانس معلمات النموذج من خلال اختبار التجانس.

الفرع الأول: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

لابد في البداية بالقيام بمجموعة من الاختبارات على المتغيرات التفسيرية الممثلة في نماذج الدراسة والعينة مكونة من 16 دولة اسلامية، حيث يتم اجراء التحليل الوصفي للمتغيرات لإجراء الاختبارات الاحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة مثل حساب المتوسط والوسيط والمنوال وكذا اختبار التوزيع الطبيعي لها من خلال إحصائية معامل التناظر ومعامل التفلطح وكذا احتمالية Jarque−Bera، وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم 8: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

	LGDP	LASSISL	LCPI	LFDIIN	LFSPP	LIBF	LREVEN	LTRO
Mean	9.05	13.08	5.02	7.62	-1.46	12.45	9.60	**4.17**
Median	9.19	13.13	4.82	7.87	-1.93	12.43	9.54	**4.22**
Maximum	10.69	19.01	7.37	10.06	7.54	18.26	16.43	**5.17**
Minimum	6.62	8.67	4.59	-7.68	-5.55	7.91	-13.43	**2.78**
Std. Dev.	1.10	2.64	0.48	2.40	2.01	2.74	3.08	**0.63**
Skewness	-0.34	0.41	2.26	-4.21	1.71	0.34	-0.68	**-0.36**
Kurtosis	2.08	2.59	8.62	25.54	6.15	2.51	10.23	**2.24**
Jarque-Bera	21.12	13.47	833.32	9267.02	345.18	11.46	866.12	**17.70**
Probability	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	**0.00**
Sum	3476.10	5022.50	1927.20	2925.77	-562.16	4779.20	3686.81	**1601.78**
Sum Sq. Dev.	463.80	2674.76	87.18	2206.25	1541.73	2865.05	3627.45	**150.25**
Observations	384	384	384	384	384	384	384	**384**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 12 (أنظر الملحق رقم 01)

بالنسبة لمؤشر LGDP نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن متوسط لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي يقدر بـ9.05 خلال فترة الدراسة من الربع الأول لسنة 2014 إلى الربع الرابع لسنة 2019، كما أن أعلى قيمة له هي 10.69 وأقل قيمة هي 6.62، بالنسبة لقيمة معامل التفلطح SKEWNESS ومعامل التناظر KURTOSIS تشير إلى أن المتغير يتبع التوزيع الطبيعي، بالإضافة إلى احتمالية Jarque-Bera=0<0.05.

أما فيما يخص لوغاريتم مؤشر التمويل المصرفي الاسلامي والمعبر عنه ب LIBF فإن بيانات الجدول توضح أن متوسطه يقدر ب 12.45 خلال فترة الدراسة، حيث سجلت أعلى قيمة له ب 18.26 أما أقل قيمة له هي 7.91، وبالنسبة لقيمة معامل التفلطح ومعامل التناظر فإنها تشير أن المتغير LIBF يتبع التوزيع الطبيعي، بالإضافة إلى أن قيمة احتمالية Jarque-Bera=0<0.05 وبانحراف معياري قدره 2.74.

كما أن مؤشر لوغاريتم اجمالي الأصول المصرفية الاسلامية بلغ متوسطه 13.08، في حين أن أعلى قيمة له بلغت 19.01 أما أدنى قيمة له فهي 8.67، أما بالنسبة قيمة معامل التفلطح ومعامل التناظر فقد

بلغت 0.41 و2.59 على الترتيب، إذ تشير أن المتغير يتبع التوزيع الطبيعي. كما أن قيمة احتمالية Jarque–Bera=0<0.05 بانحراف معياري يقدر ب 2.64.

الفرع الثاني: الارتباط بين المتغيرات التفسيرية

قبل القيام بتقدير النموذج القياسي، لابد من البدء بإجراء مهم يخص حساب معامل ارتباط بين المتغيرات المستقلة لتفادي ظهور المشاكل القياسية كالارتباط الذاتي بين بواقي التقدير، حتى لا يكون النموذج المتحصل عليه زائفا ولا يعكس العلاقة الحقيقية بين المتغيرات الدراسة القياسية. حيث من أجل تفادي المشاكل المتعلقة بوجود ارتباط قوي بين المتغيرات التفسيرية، سنقدم مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الداخلة في الدراسة من أجل التحقق من ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 9: مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

	LGDP	LASSISL	LCPI	LFDIIN	LFSPP	LIBF	LREVEN	LTRO
LGDP	1.00							
LASSISL	-0.33	1.00						
LCPI	-0.66	0.36	1.00					
LFDIIN	-0.16	0.29	0.08	1.00				
LFSPP	-0.10	0.17	0.04	-0.07	1.00			
LIBF	-0.32	0.99	0.35	0.32	0.13	1.00		
LREVEN	-0.37	0.85	0.40	0.31	0.13	0.85	1.00	**-0.45**
LTRO	0.84	-0.42	-0.70	-0.10	-0.02	-0.42	-0.45	**1.00**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 12 (أنظر الملحق رقم 02)

تشير مصفوفة الارتباط الموضحة في الجدول إلى طبيعة وقوة العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة لكن لا يعني بالضرورة توفر السببية بينهما.

ونتيجة لقوة هذه العلاقة الارتباطية سوف نقوم بإجراء اختبار الارتباط الخطي المتعدد للكشف عن وجود مشكلة التعدد الخطي من عدمها، حيث تظهر مشكلة التعدد الخطي عندما تكون هناك علاقة ارتباطية بين بعض أو كل المتغيرات المستقلة (مزاحم و حمدون، 2007، صفحة 172)، بحيث يصبح من الصعب فصل أثر كل متغير مستقل عن متغير مستقل آخر، وللكشف عن وجود هذه المشكلة من عدمها سوف نقوم باحتساب معامل تضخم التباين (variance inflation factor) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، فإذا كانت

قيمته vif<10 فهذا يدل على عدم وجود مشكلة التعدد الخطي (Gujarati & Porter, 2003, p. 297)، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار معامل تضخم التباين (vif).

الجدول رقم 10: نتائج اختبار معامل تضخم التباين (vif)

Variable	LASSISL	LCPI	LFDIIN	LFSPP	LIBF	LREVEN	LTRO
VIF	51.76	1.98	1.17	1.10	51.63	3.84	2.11

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 12 (أنظر الملحق رقم 03)

يتضح من خلال نتائج الجدول أن قيمة vif لكل متغيرة لم تتجاوز 10، وهذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط المتعدد.

الفرع الثالث: اختبار التجانس

يستعمل اختبار Pesaran, Yamagata (2008) للتحقق من تجانس معلمات الانحدار (Slope) لجميع الأفراد (الدول الاسلامية محل الدراسة)، ومن ثم معرفة النموذج الملائم للدراسة، حيث يعتمد الاختبار على الفرضيات التالية:

- الفرضية الصفرية: تجانس معلمات الانحدار (Slope).
- الفرضية البديلة: عدم تجانس معلمات الانحدار (Slope).

ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 11: نتائج اختبار التجانس لمعلمات الانحدار حسب (Slope)

الاختبار	قيمة الاحصائية	قيمة الاحتمال
Delta	0.000	13.977
Delta Adj.	0.000	17.680

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Statat 15 (أنظر الملحق رقم 04)

يوضح الجدول رقم (11) النتائج بناء على اختبار التجانس. باستخدام القيم المحسوبة (Delta) و(Delta Adj.)، ومن خلال قيمة الاحتمال نرفض فرضية العدم التي تقضي بأن معاملات الانحدار كونها متجانسة عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي عدم التجانس موجود في جميع المتغيرات محل الدراسة، وعليه يجب

اعتماد طرق بانل غير المتجانسة تختلف فيها معلمات الانحدار عبر المقاطع العرضية الفردية داخل نماذج بانل.

المطلب الثاني: تقدير نماذج بيانات بانل الساكنة

في هذه المرحلة من الدراسة، سنعمل على تقدير نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)، نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model)، ونموذج الآثار العشوائية (Random Effects Models) لبيانات بانل، وبعدها نقوم بالمفاضلة بين النماذج واختيار النموذج المناسب لبيانات الدراسة وذلك باعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 12.

الفرع الأول: تقدير نموذج الدراسة

لقياس وتقدير العلاقة بين التمويل المصرفي الاسلامية والنمو الاقتصادي تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، أما نموذج التأثيرات العشوائية فيتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى المعممة (EGLS)، والنتائج كما هي موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم 12: تقدير معلمات النماذج الساكنة

المتغير التابع: الناتج المحلي الاجمالي (LGDP)			
الفترة 4Q2019-1Q2014 T=24 N=16 مجموع مشاهدات بانل: 384=16x24 مشاهدة			
المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج الآثار الثابتة	نموذج الآثار العشوائية
LASSIL	0.011648 (0.8822)	0.118224 (0.0470)	0.084341 (0.1308)
LCPI	−0.343408 (0.0001)	−0.615114 (0.0000)	−0.595893 (0.0000)
LFDIIN	−0.048034 (0.0003)	0.004425 (0.0923)	0.004553 (0.0817)
LFSPP	−0.055360 (0.0003)	−0.001989 (0.4611)	−0.002185 (0.4176)
LIBF	0.030236 (0.6903)	−0.076717 (0.0656)	−0.060383 (0.1379)
LREVEN	−0.002439 (0.8945)	−0.005178 (0.1031)	−0.004838 (0.1271)
LTRO	1.348016 (0.0000)	−0.164085 (0.0001)	0.198804 (0.0000)
معامل التحديد	0.705536	0.993652	0.547396
إحصائية فيشر (F)	154.0028	2568.577	64.96399
احتمالية فيشر (F)	0.000000	0.000000	0.000000

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 12 (أنظر الملاحق رقم 05، 06، 07)

يتضح من خلال الجدول رقم (12) الذي فيه عرض لنتائج الانحدارات باستخدام نماذج بيانات البانل الثلاث لعينة من البلدان الاسلامية، حيث المتغير التابع هو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ما يلي:

- ✓ تشير قيمة إحصائية اختبار فيشر "F" في كل النماذج المستخدمة إلى وجود معنوية إحصائية لكل نموذج من النماذج الثلاثة.
- ✓ يشير معامل التحديد في كل النماذج الثلاثة إلى جودة النموذج ككل.

الفرع الثاني: اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة

بعد تقدير النماذج الثلاثة لبيانات بانل، تأتي المرحلة الثانية وهي المفاضلة بين هذه النماذج، حيث تم الاعتماد على اختبار فيشر للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، أما فيما يخص المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، فقد تم استخدام اختبار هوسمان.

1.اختبار المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة:

نستعمل لهذا الغرضين اختبارين هما اختبار فيشر واختبار مضاعف لاغرانج:

1.1 اختبار فيشر:

إن اختبار فيشر يهتم بمعرفة وجود اختلاف بين الدول من عدم وجوده، أي أن كل دولة لها ثابت خاص بها أم هناك ثابت مشترك بين هذه الدولة وفي هذه الحالة يتم التعامل مع الانحدار على أساس أننا بصدد دراسة دولة واحدة.

- الفرضية الصفرية: النموذج التجميعي هو الملائم
- الفرضية البديلة: النموذج الثابت هو الملائم

واحصائية الاختبار هي كالتالي:

$$F = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PRM})/N - 1}{(1 - R^2_{PRM})/(NT - N - K)}$$

$$F = \frac{(0.993652 - 0.741407)/15}{(1 - 0.741407)/(384 - 16 - 7)}$$

حيث أن:

R^2_{FEM} : معامل تحديد نموذج الأثار الثابتة.

R^2_{PRM}: معامل تحديد الأثار التجميعية.

K: عدد المعلمات المقدرة.

N: عدد أفراد العينة.

NT: عدد المشاهدات.

وعلى ضوء نتائج التقدير في الجدول رقم (12) نجد أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر (Fcal=23.475) أكبر من القيمة الجدولية (Ftab=1.67)، وبالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل أي نموذج الآثار الثابتة هو المرجح أي أن هناك أثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة.

2.1 اختبار مضاعف لاغرانج:

بغرض تأكيد نتيجة اختبار فيشر فإننا نعتمد على اختبار مضاعف لاغرانج والذي يعتمد أيضا على المفاضلة بين نموذج التجانس الكلي ونموذج الأثر الفردي، حيث يبنى الاختبار كالتالي:

- الفرضية الصفرية: النموذج التجميعي هو الملائم.
- الفرضية البديلة: نموذج التأثيرات الثابتة أو التأثيرات العشوائية هو الملائم.

أما نتائج الاختبار فهي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 13: اختبار Breusch and Pagan

```
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        lgdp[countries,t] = Xb + u[countries] + e[countries,t]

        Estimated results:
                         |       Var     sd = sqrt(Var)
                ---------+------------------------------
                    lgdp |   1.210955       1.100434
                       e |   .0081554       .0903073
                       u |   .3229183        .568259

        Test:   Var(u) = 0
                                chibar2(01) =  3209.84
                             Prob > chibar2 =   0.0000
```

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Statat 15 (أنظر الملحق رقم 08)

وعلى أساس نتيجة اختبار براش وباقو فإننا نرفض الفرضية المعدومة بمستوى 1% قيمة الاحتمال (p=0.00)، ونقول بأن النموذج الذي يلائم معطيات الدراسة هو من نوع الأثر الفردي.

3.1 اختبار هوسمان:

واستنادا على المراحل السابقة وبعد الأخذ بالتأثيرات الفردية في النموذج لابد من فحص طبيعة هذا الأثر، بحيث تتلخص المرحلة الأولى في التحليل بالتعرف على نوع التأثيرات المستخدمة للمعلمة $\propto_i$ فيما إذا كانت تتبع أثر عشوائي (نموذج الأثار العشوائية) أو تحديدي (نموذج التأثيرات الثابتة)، وبالتالي فإن:

نموذج التأثيرات الثابتة والذي يعتبر $\propto_i$ مجموعة من الحدود الثابتة من الحدود الثابتة الخاصة بكل وحدة.

نموذج التأثيرات العشوائية والذي يعتبر $\propto_i$ ضمن عنصر الخطأ العشوائي المركب.

ويتم استخدام اختبار هوسمان لمعرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية من أجل تحديد أي من النموذجين ينبغي اختباره واستعماله في دراستنا، بحيث تمثل:

- الفرضية الصفرية: النموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.
- الفرضية البديلة: نموذج التأثيرات الثابتة.

والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها من خلال هذا الاختبار:

الجدول رقم 14: نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.0001	7	28.944225	Cross-section random

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12 (أنظر الملحق رقم 09)

من خلال الجدول رقم (14) يتبين أن قيمة الاحتمال لاختبار هوسمان معنوية عند 5%، حيث بلغت (p=0.0001) وبالتالي نقبل الفرضية البديلة أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة.

الفرع الثالث: نتائج تقدير النموذج الأكثر ملائمة

بعد اختيار نموذج التأثيرات الثابتة كأفضل نموذج يتلاءم مع معطيات الدراسة، تأتي المرحلة التي بعدها وهي تقدير معلمات النموذج والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 15: تقدير معلمات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة

المتغير التابع: الناتج المحلي الاجمالي (LGDP)			
الفترة 1Q2014-4Q2019 T=24 N=16 مجموع مشاهدات بانل: 384=16x24 مشاهدة			
المتغيرات التفسيرية	Coefficient	t-Statistic	Prob
LASSISL	0.118224	0.059303	(0.0470)
LCPI	-0.615114	0.051382	(0.0000)
LFDIIN	0.004425	0.002622	(0.0923)
LFSPP	-0.001989	0.002696	(0.4611)
LIBF	-0.076717	0.041538	(0.0656)
LREVEN	-0.005178	0.003169	(0.1031)
LTRO	-0.164085	0.040743	(0.0001)
C	10.87659	0.249918	0.0000
معامل التحديد	0.993652		
إحصائية فيشر (F)	2568.577		
احتمالية فيشر (F)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 12 (أنظر الملحق رقم 06)

ويمكن صياغة نموذج الدراسة لقياس أثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي في البلدان الاسلامية عبر الشكل التالي:

$$LGDP_{it} = 10.876 + 0.118LASSISL_{it} - 0.615CPI_{it} + 0.004FDIIN_{it} - 0.001LFSPP_{it} - 0.007LIBF_{it} - 0.005LREVEN_{it} - 0.164LTRO_{it} + u_{it}$$

من خلال نموذج التّأثيرات الثابتة يمكننا استخراج الأثر الفردي الخاص بكل دولة من دول عينة الدراسة كالتالي:

الجدول رقم 16: الأثر الفردي الخاص بكل دولة

الدولة	الأثر
البحرين	0.711251
اندونيسيا	-0.776012
إيران	-0.158638
الأردن	-0.722815
كازاخستان	0.044051
الكويت	1.256736
لبنان	-0.320793
ماليزيا	-0.046698
نيجيريا	-1.200293
عمان	0.405401
باكستان	-1.714605
السعودية	0.791506
السودان	-0.973360
تركيا	0.368204
الإمارات	1.236813
بروناي	1.099253

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 12 (أنظر الملحق رقم 10)

يتضح من الجدول رقم (16) إلى تباين الآثار الثابتة الخاصة لكل دولة، حيث نجدها تنحصر ما بين دولة الكويت بقيمة 1.25 ودولة السودان -0.97.

كما يتعين علينا تقييم هذا النموذج من جوانب متعددة ومعايير محددة، نتطرق إليها فيما يلي:

1. التقييم الاقتصادي للنموذج المقدر:

بما أن متغيرات النموذج محولة إلى قيمها اللوغاريتمية، فإن التقديرات تمثل مرونات النمو الاقتصادي للدول الاسلامية بالنسبة للمتغيرات المستقلة، والتي اتخذ أغلبها الاتجاه المتوقع لها من الدراسات النظرية والتطبيقية، وفي هذا السياق نجد ما يلي:

يوجد تأثير ايجابي معنوي لإجمالي الأصول المصرفية الإسلامية على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمرونة قدرها 0.11، وهذا يعني أنه كلما زاد التمويل المصرفي الاسلامي ب 1% فإن الناتج الإجمالي المحلي يزيد ب0.11%، وتعتبر هذه النتيجة متوافقة مع الدراسات النظرية والتطبيقية.

أما بالنسبة لمؤشر الانفتاح التجاري فهو معنوي وموجب عند مستوى 5% مما يدل، على وجود علاقة ايجابية بين المتغيرين، وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية، بحيث أن زيادة مؤشر الانفتاح التجاري بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة معدل النمو بمقدار 0.16%.

يظهر لنا النموذج العلاقة الطردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الدول الاسلامية محل الدراسة بمرونة قدرها 0.004 وبدلالة احصائية عند مستوى المعنوية 10%، حيث أن كل ارتفاع بنسبة 1% للاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 0.004%، وهي مساهمة ضئيلة جدا.

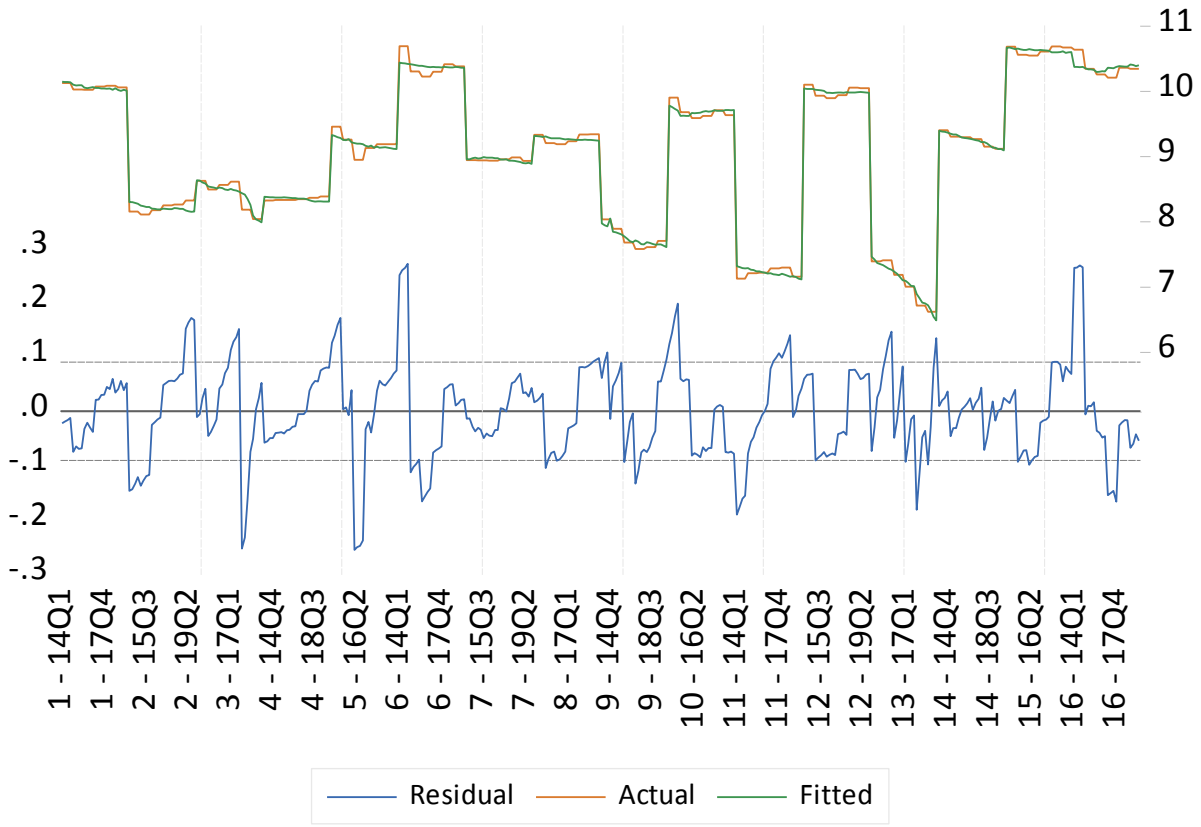
كما نلاحظ الإشارة السالبة لمعلمات كل من اجمالي التمويل المصرفي الاسلامي، التضخم، واجمالي ايرادات المصارف الاسلامية، واجمالي التمويل الممنوح للقطاع الخاص، هذا ما يوافق النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية بالنسبة لمؤشر التضخم، أما بالنسبة للمتغيرات المتبقية فنتيجتها تتنافى مع الدراسات التطبيقية. كما أن المتغيرات المذكورة آنفا لها دلالة احصائية عند مستوى المعنوية 10%، ما عدا مؤشر اجمالي التمويل الممنوح للقطاع الخاص الذي ليس له معنوية احصائية.

التقييم الاحصائي للنموذج المقدر:

تبين من خلال اختبار فيشر أن نموذج التأثيرات الثابتة ذو معنوية كلية عند 10% (Pvalue=0.000<0.01) كما أن اختبار ستيودنت يؤكد أن كل المتغيرات التفسيرية لها دلالة احصائية عند مستوى المعنوية 10% ما عدا إجمالي التمويل الممنوح للقطاع الخاص من قبل المصارف الاسلامية ليس له معنوية إحصائية، ومنه يمكننا القول أن أغلب المتغيرات التفسيرية أبدت قدرة تفسيرية عالية في تحديد معدل

النمو الاقتصادي، وأن قيمة معدل التحديد في هذا النموذج 0.99 وهي قيمة كبيرة مما يعني أن 99% من المتغيرات المفسرة تشرح المتغير التابع، وهذا ما تؤكده نتائج اختبار التطابق في الشكل أدناه.

الشكل رقم 35: اختبار التطابق



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 12 (أنظر الملحق رقم 11)

يلاحظ من الشكل أعلاه أن منحنى القيم المقدرة لمتغيرات نموذج الدراسة ممثلا باللون الأخضر متطابق تقريبا مع منحنى القيم الفعلية الممثلة باللون الأحمر هذا يعني جودة التقدير، كما أن منحنى البواقي ممثلا باللون الأزرق تذبذب حول متوسط ثابت تقريبا وهذا ما يؤكد اختيارنا لنموذج الأثر الثابت.

المطلب الثالث: دراسة الاستقرارية والتكامل المشترك

في المطلب السابق تم تقدير النموذج بواسطة نماذج بانل الساكنة التي تعطي نتائج مرضية وبالتالي ننتقل لتقدير النموذج بواسطة اختبارات نماذج بانل الديناميكية.

قبل الشروع في تقدير النموذج ينبغي أولا دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية، وذلك من أجل الكشف عن خصائص المتغيرات المستعملة في الدراسة، والتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرة المفسرة والمتغيرات التفسيرية. ويتم ذلك من خلال إجراء مجموعة من الاختبارات التكامل المشترك المطورة

والمذكورة سابقا، ثم نقوم باستخدام نموذج ديناميكي ليتناسب مع طرق التقدير الديناميكية مع المحافظة على نفس متغيرات الدراسة، وكما هو معروف أن النماذج الديناميكية تضم المتغير التابع المبطأ زمنيا ضمن المتغيرات التفسيرية وهذا ما يسمح بدراسة العلاقة الديناميكية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية

بغرض إجراء اختبار وجود جذر الوحدة في بيانات الدراسة، لا بد أولا من فحص بيانات الدراسة باستخدام اختبار الارتباط المقطعي (Barbieri, 2009, p. 121).

1.الارتباط المقطعي:

يعتبر الارتباط المقطعي (Cross-sectional Dependence) أحد أهم التشخيصات التي يجب على الباحث التحقق منها قبل إجراء تحليل لوحة البيانات (Panel Data Analysis)، حيث يعد الكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية، ضرورة ملحة في نماذج بانل. يؤدي وجود أو عدم وجود إلى تتبع مسار محدد يتطلب تتبعه لاحقا. فإذا كانت بيانات بانل ترتبط فيما بينها أي وجود ارتباط بين المقاطع، فيجب أن تمر المراحل القادمة من الدراسة بالاختبارات التي تتفق مع وجود الارتباط بين المقاطع العرضية (Abdul, et al., 2020, p. 5). هناك أدلة كافية على أن الارتباط المقطعي غالبًا ما يكون موجودًا في انحدار لوحة البيانات. ويمكن لإغفال مثل هذا الارتباط المقطعي مع عدم الأخذ بالاعتبار ارتباط البواقي عند التقدير أن يؤدي إلى عواقب وخيمة منها خسارة في كفاءة المقدر وبطلان إحصائيات الاختبار. وعليه يمكن التأكد من وجود الارتباط المقطعي باستخدام مجموعة اختبارات منها:

- Breusch-Pagan (1980) LM
- Pesaran (2004) scaled LM
- Baltagi, Feng, and Kao (2012) bias corrected scaled LM
- Pesaran (2004) CD

والجدول التالي يوضح نتائج الاختبارات المذكورة:

الجدول رقم 17: اختبار وجود الارتباط المقطعي

المتغيرات	الاحصائيات				الاحتمالات
	Breusch-Pagan LM	Pesaran scaled LM	Bias-corrected scaled LM	Pesaran CD	
LGDP	947.52	53.41	53.06	10.23	0.00
LASSISL	2535.78	155.93	155.59	50.30	0.00
LCPI	2064.65	125.52	125.17	36.33	0.00
LFDIIN	596.42	30.75	30.40	3.66	0.00
LFSPP	252.90	8.57	8.23	1.19-	0.00
LIBF	2203.31	134.47	134.12	46.37	0.00
LREVEN	1259.86	73.57	73.23	31.73	0.00
LTRO	1017.72	57.94	57.60	15.55	0.00

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12 (أنظر الملاحق رقم 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19)

يلاحظ من خلال الجدول رقم (17) أن جميع احتمالات الخاصة باختبار وجود الارتباط المقطعي تساوي الصفر (Pvalue=0.000<0.01)، وكما أن (N<T) فإن أفضل اختبار يمكن الاعتماد عليه (Pesaran CD)، والذي تشير نتيجته لإمكانية رفض الفرضية العدمية (عدم وجود ارتباط مقطعي)، وبالتالي فإن البيانات مرتبطة مقطعيا.

2.اختبار جذر الوحدة:

بعد اجراء اختبار الارتباط المقطعي يمكن لنا تحديد نوع اختبارات جذر الوحدة التي تطرقنا لنا بالتفصيل في المبحث السابق (اختبارات الجيل الأول أو اختبارات الجيل الثاني)، وفي حالتنا يتم الاستعانة باختبار CIPS، الذي يعد من اختبارات الجيل الثاني (يسمح بالاعتماد على المقطع العرضي) المقترحة من طرف Pesaran (2007)، حيث يعتمد الاختبار على الفرضيات التالية:

- الفرضية الصفرية: السلسلة غير مستقرة (وجود جذر الوحدة).
- الفرضية البديلة: السلسلة مستقرة (عدم وجود جذر الوحدة).

والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 18: نتائج اختبار جذر الوحدة

المتغيرات		عند المستوى I(0)		عند الفارق الأول I(1)	
		القيم الحرجة عند 5%	احصائية CIPS	القيم الحرجة عند 5%	احصائية CIPS
LGDP	قاطع	2.2-	1.082-	2.2-	4.612-
	قاطع واتجاه	2.72-	2.347-	2.72-	4.625-
LASSISL	قاطع	2.2-	1.416-	2.2-	4.366-
	قاطع واتجاه	2.72-	1.771-	2.72-	4.687-
LCPI	قاطع	2.2-	1.224-	2.2-	4.069-
	قاطع واتجاه	2.72-	2.377-	2.72-	4.119-
LFDIIN	قاطع	2.2-	1.404-	2.2-	4.402-
	قاطع واتجاه	2.72-	2.083-	2.72-	4.388-
LFSPP	قاطع	2.2-	2.418-	2.2-	4.702-
	قاطع واتجاه	2.72-	2.715-	2.72-	4.753-
LIBF	قاطع	2.2-	1.811-	2.2-	4.318-
	قاطع واتجاه	2.72-	2.222-	2.72-	4.760-
LREVEN	قاطع	2.2-	3.343-	2.2-	5.557-
	قاطع واتجاه	2.72-	3.502-	2.72-	5.913-
LTRO	قاطع	2.2-	0.686-	2.2-	4.644-
	قاطع واتجاه	2.72-	2.268-	2.72-	4.755-

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15 (أنظر الملاحق رقم 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27)

يتضح من خلال الجدول أعلاه بأن النتائج المتحصل عليها بعد تطبيق اختبار الاستقرارية CIPS تشير إلى أن احصائية CIPS المحسوبة أكبر من المجدولة عند 5% بالنسبة لكل من لوغاريتم إجمالي التمويل

الممنوح للقطاع الخاص ولوغاريتم إجمالي ايرادات المصارف الاسلامية، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة، أي أنها مستقرة في المستوى، كما أن إحصائية CIPS المحسوبة أصغر من الجدولية عند 5% لكل المتغيرات (LGDP, LCPI, LFDIIN, LFSPP, LIBF, LTRO) أي أننا نقبل الفرضية العدمية التي تنص على وجود جذر الوحدة أي أنها غير مستقرة في المستوى.

وبعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (1^{st} Difference) على هذه المتغيرات وإعادة إجراء نفس الاختبار السابق، يتضح لدينا أن إحصائية CIPS المحسوبة أصبحت أكبر من المجدولة عند 5% لكل المتغيرات (LGDP, LCPI, LFDIIN, LFSPP, LIBF,LTRO) أي أنها مستقرة عند الفارق الأول، وبالتالي فإن بيانات البانل غير مستقرة من نفس الدرجة I(0) و I(1).

وخلاصة اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم 19: ملخص نتائج اختبار جذر الوحدة CIPS

المتغيرات	نتيجة الاختبار
LGDP	السلسة مستقرة في الفارق الأول، أي: I(1)
LASSISL	السلسة مستقرة في الفارق الأول، أي: I(1)
LCPI	السلسة مستقرة في الفارق الأول، أي: I(1)
LFDIIN	السلسة مستقرة في الفارق الأول، أي: I(1)
LFSPP	السلسة مستقرة في المستوى، أي: I(0)
LIBF	السلسة مستقرة في الفارق الأول، أي: I(1)
LREVEN	السلسة مستقرة في المستوى، أي: I(0)
LTRO	السلسة مستقرة في الفارق الأول، أي: I(1)

المصدر: من اعداد الطالب استنادا لما سبق

الفرع الثاني: دراسة التكامل المشترك

بعد تطبيق لمختلف اختبارات جذر الوحدة على متغيرات الدراسة والنتائج المتوصل إليها تشير إلى أن بعض هذه المتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى، والبعض الآخر مستقرة عند المستوى، لذا فإنه من الممكن إجراء اختبار التكامل المشترك للبيانات، أي البحث عن علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، ولكن في

البداية من الواجب اختبار إمكانية تحقق هذه العلاقة ومن أجل ذلك فإننا نستعمل أهم الاختبارات في هذا المجال هما اختبار Pedroni واختبار Kao، كل من هذين الاختبارين يعتمد على فرض العدم الذي لا يجيز وجود تكامل مشترك للمتغيرات أما الفرض البديل فيقر بوجود تكامل مشترك للمتغيرات.

1.اختبار بدروني Pedroni:

إن وجود بعض المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة يقودنا إلى اجراء اختبار علاقات التكامل المتزامن بين هذه المتغيرات باستعمال اختبار Pedroni الذي يرتكز على اختبارات جذر الوحدة للبواقي المقدرة، وتظهر نتائج الاختبارات في الجدول التالي:

الجدول رقم 20: نتائج اختبار Pedroni للتكامل المشترك

الاحصائية	القيمة	P-value
Modified Phillips-Perron t	4.5903	0.0000
Phillips-Perron t	2.4605-	0.0069
Augmented Dickey-Fuller t	2.5790-	0.0050

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15 (أنظر الملحق رقم 28)

من خلال الجدول أعلاه لنتائج اختيار Pedroni نرفض فرضية العدم لهذا الاختيار والمتضمنة عدم وجود تكامل مشترك لأن جميع القيم الإحصائية أكبر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5% و10%، وبالتالي فإن المتغيرات المستخدمة في النموذج هي في حالة تكامل مشترك، ومنه يمكننا تقدير العلاقة طويلة الأجل وتصبح عندئذ العلاقة المقدرة بين السلاسل ذات التكامل المشترك ضمن النموذج محل الدراسة.

2.اختبار Kao:

إضافة للطريقة السابقة نستعمل اختبار Kao للتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، إن نتائج تطبيق هذا الاختبار باستخدام برنامج Stata 15 أعطى النتائج التالية:

الجدول رقم 21: نتائج اختبار Kao للتكامل المشترك

الاحصائية	القيمة	P-value
Modified Dickey-Fuller t	0.8972-	0.1848
Dickey-Fuller t	1.9747-	0.0241
Augmented Dickey-Fuller t	2.6606-	0.0039
Unadjusted modified Dickey-Fuller t	3.2435-	0.0006
Unadjusted Dickey-Fuller t	3.2551-	0.0006

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15 (أنظر الملحق رقم 29)

من خلال الجدول رقم (21) نلاحظ أن أربع قيم إحصائية من أصل خمسة حسب قيم الاحتمال الحرج أقل من 5%، وبالتالي يمكننا رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل بين متغيرات الدراسة، ومنه تؤكد هذه النتائج اختبار بيدروني، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات التفسيرية على المتغير التابع في مجموعة الدول الاسلامية محل الدراسة.

المطلب الرابع: تقدير نموذج تصحيح الخطأ لبيانات البانل

نتيجة للنتائج المتحصل عليها من خلال عدم استقرارية بيانات البانل عند نفس المستوى I(0) و I(1)، فإن النموذج المستخدم في هذه الحالة هو نموذج (PANEL ARDL)، وهي المقاربة الأكثر حداثة وتطور في معالجة النماذج المبنية على قواعد السلاسل الزمنية، ولقد تم تطوير هذا الأسلوب لتجاوز المشاكل التي واجهت نماذج (VECM) نذكر منها مشكلة عدم التأكد التي عادة ما تظهر بشأن خصائص السلاسل الزمنية ودرجة استقرارها، الأمر الذي يصبح معه استخدام طريقة (ARDL) هو الخيار الأفضل لأن هذا الأسلوب لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، كما أنه في حالة صغر حجم العينة فإنه من الصعوبة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات غير المستقرة وأن استقرار السلاسل الزمنية يؤدي إلى انخفاض معنوية مقدرات المعالم غير أن أسلوب (ARDL) يتمتع بخصائص أحسن في حالة السلاسل الزمنية القصيرة والتي تمنحنا مقدرات أفضل مقارنة بطرق التقدير الأخرى (Papageorgiou, Michaelides, & Tsionas, 2016, p. 60)

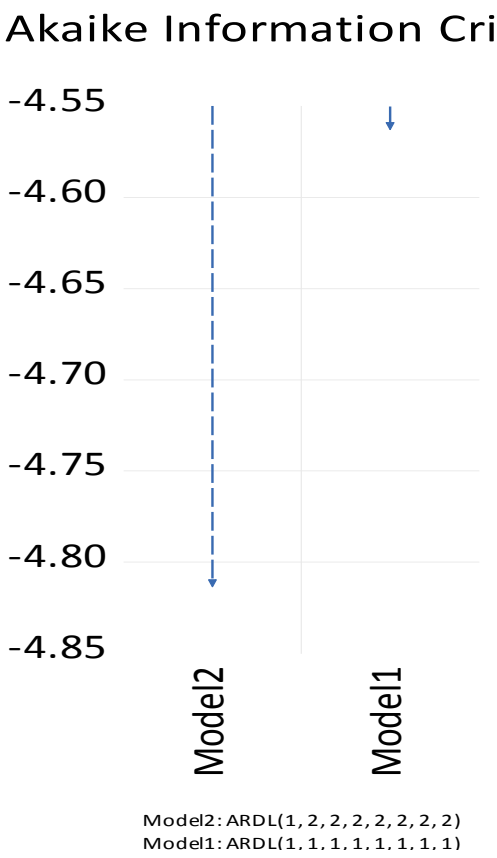
الفرع الأول: تقدير النموذج باستخدام طريقة متوسط المجموعة المدمجة (PMG):

لتفسير العلاقة التي تجمع النمو الاقتصادي مع التمويل المصرفي الاسلامي والمتغيرات المفسرة الأخرى يمكننا تقدير النموذج باستخدام طريقة PMG ARDL التي اقترحها (pesaran et al 1999)، حيث تتميز

بكفاءة التقدير، ومعالجتها لمشكلة عدم الاتساق الناجمة عن دمج العلاقات الديناميكية غير المتجانسة، وفي ظل وجود اختلاف في درجة الاستقرارية بين المتغيرات قيد الدراسة وعدم وجود متغيرات مستقرة عند الفروقات من الدرجة الثانية أو أكثر.

وقد تم استعمال مؤشر Schwarz من أجل تحديد أفضل نموذج من خلال النماذج الممكنة، والشكل التالي يوضح اختيار فترات الابطاء المثلى حسب معيار (AIK)

الشكل رقم 36: تحديد فترات الابطاء المثلى للنموذج



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12 (أنظر الملحق رقم 30)

ويتضح من الشكل السابق أن أفضل نموذج حسب معيار (AIK) هو ARDL(1,2,2,2,2,2,2,2).

كما أن الجدول الموالي يوضح نتائج تقدير معلمات وسط المجموعة المدمجة (PMG) لمعلمات نموذج تصحيح الخطأ وهي معلمات المدى الطويل والقصير ومعلمة سرعة التعديل كما يلي:

الجدول رقم 22: نتائج تقدير نماذج Panel ARDL باستخدام طريقة (PMG) في إطار ARDL(1,2,2,2,2,2,2,2)

المتغير التابع: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (LGDP)			
Pooled Mean Group Estimator (PMG)			
معلمات المدى الطويل (Long Run Coefficients)			
المتغيرات المستقلة	Coefficient	t-statistic	Prob
LASSISL	0.193208	3.362065	0.0010
LCPI	-0.898916	-16.55650	0.0000
LFDIIN	0.008693	2.133756	0.0349
LFSPP	-0.011030	-4.760407	0.0000
LIBF	0.133973	4.525572	0.0000
LREVEN	0.031240	2.356966	0.0200
LTRO	0.309277	8.985188	0.0000
معلمات المدى القصير (Short Run Coefficients)			
COINTEQ01	-0.254415	-3.877262	0.0002
D(LASSISL)	-0.334925	-1.367021	0.1742
D(LASSISL(-1))	-0.358666	-2.385462	0.0186
D(LCPI)	-0.069600	-0.148395	0.8823
D(LCPI(-1))	-0.193609	-0.258773	0.7963
D(LFDIIN)	-0.031059	-0.576220	0.5655
D(LFDIIN(-1))	-0.013901	-0.693440	0.4894

D(LFSPP)	0.012857	0.708736	0.4799
D(LFSPP(-1))	−0.006667	−0.574066	0.5670
D(LIBF)	0.119600	0.617738	0.5379
D(LIBF(-1))	0.127478	0.944686	0.3467
D(LREVEN)	0.017824	0.550622	0.5829
D(LREVEN(-1))	0.013524	0.597820	0.5511
D(LTRO)	0.518192	0.948064	0.3450
D(LTRO(-1))	−0.087185	−0.600774	0.5491

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12 (أنظر الملحق رقم 31)

من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة PMG المبينة في الجدول أعلاه والملحق رقم (31) تبين أن تقديرات المدى الطويل للدول الاسلامية المدروسة متجانسة، بينما تقديرات المدى القصير غير متجانسة وتتفاوت من دولة إلى أخرى، ويمكن التعبير عنها بمتوسط التقديرات. كما تظهر جميع مقدرات PMG معنوية في المدى الطويل، بينما تقديرات المدى القصير ظهرت أغلبها غير معنوية ماعدا متغيرة إجمالي الأصول المصرفية الاسلامية.

تقدير النموذج في المدى القصير:

يظهر لنا من خلال نتائج تقدير PMG على المدى القصير أن معامل تصحيح حد الخطأ بإشارة سالبة (−0.254415) والاحتمال المرافق له (Pvalue=0.0002) وبالتالي ذو دلالة احصائية عند 5% فبالتالي فهو معنوي، وهذا ما يؤكد لنا وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع الممثل في النمو الاقتصادي مع المتغيرات المستقلة أو المفسرة له، حيث النموذج يتضمن آلية تعديل أو تصحيح خطأ التوازن، حيث تبلغ نسبة تصحيح اختلال توازن معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لدول العينة ما يعادل (λ= −0.25) عندئذ يكون نموذج تصحيح الخطأ مقبول وعليه يمكن القول أن 25% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في العام الأول من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، وهذا يعبر عن سرعة العودة للوضع التوازني في حالة وجود صدمات تزيح اقتصاديات الدول الاسلامية محل الدراسة عن

وضعها التوازني، وبالتالي فإن متغيرات النموذج محل الدراسة هي في حالة تكامل مشترك ولها علاقة توازن في الأجل الطويل.

بما أن كل المتغيرات أدخل عليها اللوغاريتم الطبيعي فإن المعلمات المقدرة هي عبارة عن مرونات اقتصادية وبسبب عدم معنوية متغيرات إجمالي التمويل المصرفي الاسلامي، إجمالي ايرادات المصارف الاسلامية، إجمالي التمويل الممنوح للقطاع الخاص، الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، الانفتاح التجاري، فإن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي يفسره فقط في الأجل القصير اجمالي الأصول المصرفية الاسلامية عند درجة التأخير الأولى ذلك بإشارة سلبية ذات مرونة مقدرة ب −0.35.

تقدير النموذج في المدى الطويل:

أما فيما يخص معلمات الأجل الطويل يتضح جليا أن كل المتغيرات المستخدمة في الدراسة معنوية عند مستوى 5%، كما نلاحظ أن تأثير بعض المتغيرات موجب والآخر سالب.

- إجمالي التمويل المصرفي الاسلامي (LIBF): لقد جاءت إشارته موجبة ومعنوية عند المستوى 1%، بمرونة مقدرة ب 0.13، حيث أن كل زيادة في التمويل المصرفي الاسلامي ب 1%، تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ب 0.13%، أي أن التطور في المصارف الاسلامية لهذه الدول يؤثر ايجابيا على نموها الاقتصادي مما يدعم فكرة أن النظام المصرفي الجيد يعمل على تعزيز النمو الاقتصادي فهو يتوافق مع غالبية الدراسات التطبيقية والتي توصلت إلى وجود تأثير إيجابي، ويمكن ارجاع هذه النتيجة إلى ما يلي:
  - اندماج التمويل الاسلامي في القطاعات الاقتصادية من خلال المساهمة في تمويل قطاع الصناعة والقطاع العقاري والمشروعات الحكومية ومشروعات البنية التحتية.
  - تعتبر الدول الاسلامية محل الدراسة من أكبر الأنظمة المصرفية الاسلامية في العالم، والتي عرفت فيه المصارف الاسلامية تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة.
  - تطور الخدمات المصرفية الاسلامية في هذه الدول ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.
- إجمالي الأصول المصرفية الاسلامية (LASSISL): يؤثر بشكل ايجابي على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمرونة 0.19، أي زيادته بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ب 0.19%، وهذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية، كما تتفق هذه النتيجة مع الدراسات التجريبية السابقة التي أجريت في هذا المجال أمثال: دراسة Naz & Gulzar (2022) ودراسة Saleem Sági, & Setiawan (2021) ودراسة Melloul, Chaik, & Oujgha (2017). ويمكن

تفسير ذلك إلى حجم الأصول الصيرفة الاسلامية التي تمثل حوالي 95% من مجموع الأصول التمويل الاسلامي، كما أن أصول التمويل المصرفي الاسلامي لا تزال مركزة في دول مجلس التعاون الخليجي، وإيران، وماليزيا، وهي تمثل جزء كبير من عينة الدول محل دراستنا.

- إجمالي ايرادات المصارف الاسلامية: أظهرت النتائج بأن معلمة اجمالي ايرادات المصارف الاسلامية تظهر معنوية عند مستوى 5% في المدى الطويل بمرونة مقدرة 0.03% بإشارة موجبة أي أن هناك علاقة ايجابية بين اجمالي ايرادات المصارف الاسلامية والنمو الاقتصادي، حيث أن أي زيادة في هذا المؤشر بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.
- إجمالي التمويل الممنوح للقطاع الخاص: بينت نتائج التقدير في المدى الطويل وجود تأثير سلبي للائتمان الموجه للقطاع الخاص على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أي أن هناك علاقة عكسية تجمع بين المتغيرين حيث قدرت مرونته ب −0.01 وهو مقبول احصائيا لأنه معنوي حيث أن (prob=0.00)، أي كلما ارتفع اجمالي التمويل الممنوح للقطاع الخاص ب 1% أدى ذلك لا محالة إلى انخفاض في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 0.01%. أي أن العلاقة بين هذا المؤشر والنمو الاقتصادي عكسية وسالبة في المدى الطويل، ويمكن تفسير هذه النتائج من خلال العلاقة غير الخطية بين النمو والتطور المالي أي أن مستوى التطور هو عامل جيد بالنسبة إلى النمو حتى مستوى معين وبعد ذلك يصبح التأثير سلبي على النمو أي المزيد من التمويل ليس دائما جيدا للاقتصاد (بلهاشمي، 2019−2020، صفحة 333).
- الاستثمار الأجنبي المباشر: فيما يخص متغيرة الاستثمار الأجنبي المباشر فإن لها دلالة معنوية عند مستوى 5%، كما أن لها تأثير إيجابي على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمرونة مقدرة ب 0.008، مما يدل على العلاقة الطردية بين مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل. وهذا ما جاء مطابقا للعديد من الدراسات التجريبية السابقة التي توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي مثل: دراسة Rougier & Nicet (2008) ودراسة Zenasni & Benhabib (2013)، حيث أن الزيادة في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية داخل الدول محل الدراسة من شأنها أن تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي، كما أن للاستثمار الأجنبي المباشر القدرة على تعزيز القدرة التنافسية الدولية وفي تنويع الصادرات، مما يؤثر إيجابا في معدلات النمو الاقتصادي (بن حدو و عبدوس، 2019، صفحة 66).
- التضخم: أما بالنسبة لمعدل التضخم LCPI المقاس بالمستوى العام لأسعار الاستهلاك فقد بينت النتائج أن المرونة مقدرة ب (−0.89) التي تبين التأثير السلبي والعكسي لمؤشر التضخم على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المدى الطويل أي أن الزيادة في معدل التضخم ب 1% يؤدي إلى

انخفاض معدل النمو الاقتصادي بما قيمته 0.89%، مما يدل على التأثير السلبي للتضخم على النمو الاقتصادي، وهذا ما وافق النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة أمثال دراسة لزناتي (2020) ودراسة Tahir et al (2015)، حيث أن التضخم يؤدي إلى حدوث تشوه في آليات السعر مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة الاقتصادية والانتاجية. كما أن معدلات التضخم المرتفعة تؤثر على القدرة الشرائية للأشخاص، إذ أن هذا الارتفاع سيخلق حالة من عدم اليقين في الاقتصاد في المستقبل.

- الانفتاح التجاري: بالنسبة لمتغير الانفتاح التجاري فقد جاءت اشارته موجبة ومعنوية احصائيا عند مستوى 1% حيث أن كل زيادة في مؤشر الانفتاح التجاري ب 1% تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 0.3%، مما يعني أن السياسات الانفتاحية التي تنتهجها البلدان الاسلامية محل الدراسة في المدة الأخيرة لها تأثير إيجابي ومهم في تحقيق النمو الاقتصادي. هذه النتيجة تتوافق مع ما جاءت به الأدبيات الاقتصادية التي نصت على وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي من أشهرها دراسة Rani, R., & Kumar, N.(2019) التي خلصت إلى أن الانفتاح يعد محدد مهم للنمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: اختبار السببية

لغرض تعزيز النتائج المتحصل عليها نعمد إلى تطبيق اختبار السببية بين متغيرات الدراسة، حيث يسمح لنا هذا الاختبار بتحديد أي متغير يسبب المتغير الآخر، أو بعبارة أخرى اختبار السببية يسمح لنا بمعرفة هل القيم الحالية X تفسر وتمكن من التنبؤ للقيم المستقبلية للمتغير Y (حاج عبد القادر، القرصو، و زيرار، العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لتجربة المملكة العربية السعودية خلال الفترة (Q1 2014 – Q4 2018)، 2020، صفحة 217).

ولهذا الغرض نستخدم اختبار غرانجر غير السببي الذي طوره كل من Dumitrescu–Hurlin, (2012)، حيث يأخذ هذا الاختبار بعين الاعتبار عدم التجانس في معطيات بانل ويقوم بعمليات انحدار منفصلة لكل مجموعة بيانات مقطع عرضي للعثور على السببية (Zaidi, Zafar, Shahbaz, & Hou, 2019, p. 540)، وتشير الفرضية الصفرية إلى عدم وجود علاقة سببية متجانسة في أي مقطع عرضي، أما الفرضية البديلة وجود علاقة سببية غير متجانسة في مقطع عرضي واحد على الأقل (Hızarcı & Zeren, 2020, p. 3)

قبل اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، فإننا نحتاج لتحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 23: تحديد العدد الامثل لفترات الابطاء

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	−3916.175	NA	0.665930	22.29645	22.38426	22.33139
1	960.67.77	9504.339	8.86e−13	−5.0493.62	−4259074*	−4.734865*
2	1041.529	1538732*	8.05e−13*	−5.145048*	−3.6522.82	−4.551000

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12 (أنظر الملحق رقم 32)

يلاحظ من خلال الجدول أن فترة الابطاء الأمثل هي 2.

أما فيما يخص النتائج الخاصة باختبار السببية فهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 24: نتائج اختبار السببية حسب Dumitrescu−Hurlin, (2012)

الفرضية العدمية	W−Stat	Zbar−Stat	الاحتمال
التمويل المصرفي الاسلامي لا يسبب النمو الاقتصادي	3.33430	1.64756	0.0994
النمو الاقتصادي لا يسبب التمويل المصرفي الاسلامي	4.29997	3.13777	0.0017
الأصول المصرفية الاسلامية لا تسبب النمو الاقتصادي	2.36728	0.15527	0.8766
النمو الاقتصادي لا يسبب الأصول المصرفية الاسلامية	3.79792	2.36302	0.0181
ايرادات المصارف الاسلامية لا تسبب النمو الاقتصادي	3.09363	1.27616	0.2019
النمو الاقتصادي لا يسبب ايرادات المصارف الاسلامية	3.80757	2.37791	0.0174

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12 (أنظر الملحق رقم 33)

يوضح الجدول رقم (24) نتائج اختبار السببية لمعطيات البانل غير المتجانسة حسب Dumitrescu−Hurlin, (2012) التي كشفت عن علاقة ثنائية الاتجاه بين اجمالي التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي كون الاحتمالين 0.0994 و0.0017 أصغر من 1% و10% أي أن التطور في الخدمات المصرفية الاسلامية يحفز النمو الاقتصادي وفي الوقت نفسه التوسع في القطاع الحقيقي يؤثر بشكل كبير في تطوير الخدمات المصرفية الاسلامية في الدول الاسلامية محل الدراسة وهذا ما يدعم فرضية السببية ثنائية الاتجاه (Bi−directional Causality)، كما نلاحظ علاقة أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي نحو الأصول المصرفية الاسلامية، وكذا من النمو الاقتصادي نحو ايرادات المصارف الاسلامية، أي يدعم فرضية قيادة

العرض (Demand Following Hypothesis). وبالتالي نستنتج أن العلاقة السببية المدروسة عززت النتائج المتوصل إليها.

خاتمة الفصل الثاني:

حاولنا من خلال هذا الفصل تقديم مساهمة إلى الدراسات التجريبية السابقة من خلال اختبار أثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي، حيث استخدمت الدراسة بيانات لعينة مكونة من 16 دولة اسلامية، وذلك بإجراء الدراسة القياسية على نموذج ديناميكي المبني على نموذج تصحيح الخطأ باستعمال طريقة وسط المجموعة المدمجة PMG في التقدير بهدف ضبط الأثر في المدى القصير والطويل، وتقتضي هذه النماذج أولا إجراء اختبارات التجانس واختبارات جذر الوحدة، وكذا اختبار التكامل المشترك.

وبعد إجراء الاختبارات اللازمة على متغيرات الدراسة والمتمثلة في سبعة متغيرات مستقلة وتفسيرية وهي إجمالي الأصول المصرفية الاسلامية، إجمالي التمويل المصرفي الاسلامي، إجمالي ايرادات المصارف الاسلامية، إجمالي التمويل الممنوح للقطاع الخاص، الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الوافدة، التضخم والانفتاح التجاري، أما المتغير التابع فيتمثل في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي جاءت النتائج كما يلي:

- إجمالي التمويل المصرفي الاسلامي يؤثر بشكل ايجابي على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، أي أن التطور في المصارف الاسلامية لهذه الدول يؤثر ايجابيا على نموها الاقتصادي مما يعدم فكرة أن النظام المصرفي الجيد يعمل على تعزيز النمو الاقتصادي فهو يتوافق مع غالبية الدراسات التطبيقية والتي توصلت إلى وجود تأثير إيجابي.
- إجمالي الأصول المصرفية الاسلامية (LASSISL): يؤثر ايجابيا على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وهذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية.
- وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين إجمالي التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي، أي أن التطور في الخدمات المصرفية الاسلامية يحفز النمو الاقتصادي وفي الوقت نفسه التوسع في القطاع الحقيقي يؤثر بشكل كبير في تطوير الخدمات المصرفية الاسلامية في الدول الاسلامية محل الدراسة وهذا ما يدعم فرضية السببية ثنائية الاتجاه (Bi-directional Causality).
- وجود علاقة أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي نحو الأصول المصرفية الاسلامية، وكذا من النمو الاقتصادي نحو ايرادات المصارف الاسلامية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

يعتبر تحسين المستوى المعيشي للأفراد وزيادة مستوى رفاهيتهم داخل المجتمعات مطلبا ضروريا، وذلك لا يتحقق إلا في إطار تحسين الأداء الاقتصادي والذي تعكسه زيادة في معدلات النمو. وهذه الزيادة لا تتم إلا إذا تم استغلال الإمكانات المتاحة في الاقتصاد، ويدعم ذلك قدرة عالية في التعامل مع المحددات الاقتصادية والمؤسساتية والسياسية والاجتماعية التي من شأنها أن تتحكم في تباين درجات النمو بين الدول وتجعلها إما متخلفة أو نامية أو متقدمة. وفي هذا السياق يمثل القطاع المالي والمصرفي حجر الزاوية في العملية التنموية من خلال الخدمات الأساسية التي يؤديها في الاقتصاد، فهو يعمل كمجمع للموارد المالية من خلال تسهيل عملية توجيه المدخرات إلى استثمارات منتجة.

يقوم التمويل المصرفي الاسلامي على استخدام المال وفقا لوظيفته الطبيعية والابتعاد عن الربا شكلا وجوهرا، وذلك من خلال تعبئة الموارد المالية واستثمارها وفق قواعد وضوابط الشريعة الإسلامية مع المحافظة على العدالة والتوازن بين المدخرين والمستثمرين، وهو يرتكز على مبادئ التجارة والاستثمار والقواعد الشرعية. فرغم الحداثة التي يتميز بها التمويل المصرفي الاسلامي إذا ما قورن بالتمويل المصرفي التقليدي، إلا أنه أضحى تجربة مصرفية رائدة ومتميزة ليس فقط للمصارف العربية بل أيضا للمصارف العالمية، ذلك أننا نجد أن الصيرفة الاسلامية اليوم تشق طريقها نحو بلدان أخرى في آسيا وأمريكا وأوروبا، وهذا ما مكنها من أن تصبح رائدا للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في دول العالم الاسلامية وغير الاسلامية.

وفي محاولة من الإجابة على اشكالية الدراسة قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين، فصل نظري والآخر تطبيقي.

تضمن الفصل النظري التأصيل النظري للتمويل المصرفي الاسلامي من مفاهيم حول التمويل المصرفي الاسلامي، ضوابطه، والأساليب التمويلية الاسلامية وتطبيقاتها على المصارف، كما تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى الأسس النظرية للنمو الاقتصادي، حيث تعرضنا لمفهوم النمو الاقتصادي وكذا التطور النظري للنمو الاقتصادي بدءا من نظرية النمو الكلاسيكية، ثم نظرية النمو الخارجي ووصولا إلى نظرية النمو الداخلي. وبعد التعرف على التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي حاولت الدراسة معرفة العلاقة التي تربط بينهما والتي تعود في الأصل إلى العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، ثم حاولنا من خلال هذا الفصل استعراض أهم الدراسات السابقة التي عاجلت موضوع الدراسة والتي لها علاقة مباشرة بالبحث، والتي من خلالها تمكنا من تحديد متغيرات الدراسة.

في الفصل التطبيقي تطرقنا إلى القياس الاقتصادي لأثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية، بداية حاولنا تسليط الضوء على تطور أداء النمو الاقتصادي في البلدان

الاسلامية، تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية، ثم واقع الصناعة المالية الاسلامية في العالم. قمنا كذلك من خلال هذا الفصل بالتعرف على الإطار القياسي المتبع في التحليل والذي يعتمد على استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لعينة متكونة من 16 دولة اسلامية خلال الفترة الممتدة ما بين الربع الأول لسنة 2014 إلى الربع الرابع لسنة 2019، وأهم الاختبارات التي تم التطرق إليها هي اختبارات التجانس، اختبارات الاستقرارية في بيانات بانل أيضا اختبار السببية، بالإضافة إلى الاستعانة بطرق التقدير النماذج الساكنة والديناميكية بهدف ضبط الأثر في المدى القصير والطويل الأجل.

اختبار صحة الفرضيات:

من أجل القيام بهذه الدراسة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات البحثية والاحصائية تحت الاختبار، فكانت الإجابة كما يلي:

الفرضية الأولى: يؤثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي في البلدان الاسلامية، وهذا ما أثبتته دراستنا، وبالتالي قبول صحة الفرضية.

الفرضية الثانية: هناك علاقة سببية بين حجم التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي في البدان الاسلامية، حيث تم التوصل إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين المتغيرين من خلال نتائج اختبار السببية حسب Dumitrescu–Hurlin, (2012)، وبالتالي الفرضية الثانية صحيحة.

الفرضية الثالثة: يتأثر النمو الاقتصادي بالبلدان الاسلامية ببعض متغيرات الاقتصاد الكلي (معدل التضخم، معدل الانفتاح التجاري). أثبت الدراسة صحة الفرضية على اعتبار أن معدل التضخم يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي، كما أن معدل الانفتاح التجاري يؤثر تأثيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي.

أما فيما يخص إثبات الفرضيات الاحصائية أو نفيها فقد جاءت كالتالي:

الفرضية الأولى: وجود علاقة طويلة الأجل بين التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي في البلدان الاسلامية خلال فترة الدراسة، حيث أثبتت الدراسة القياسية صحة هذه الفرضية نتيجة ظهور معامل تصحيح حد الخطأ بإشارة سلبية وذو دلالة احصائية عند المستوى 1%، وهذا ما يفسر لنا وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع الممثل في النمو الاقتصادي مع المتغيرات المستقلة أو المفسرة له.

الفرضية الثانية: وجود تأثير ايجابي ذو دلالة احصائية للتمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي في البلدان الاسلامية خلال فترة الدراسة. أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية، حيث ظهر إجمالي التمويل المصرفي الاسلامي بإشارة موجبة وبدلالة احصائية أي معنوي عند المستوى 1%.

نتائج الدراسة:

ومن أهم النتائج المتوصل اليها في الجانب النظري والتطبيقي للدراسة:

- ✓ التمويل المصرفي الإسلامي إطار شامل من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تتضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي من خلال الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية؛
- ✓ يقوم نظام التمويل المصرفي الإسلامي على منطق معارض تماما لمنطق عمل نظام التمويل التقليدي، وهو منطق التمويل بالفائدة، حيث أنه يقوم على منطق المشاركة في الربح والخسارة، فما يميز البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية هو استبدال علاقة القرض بعلاقة المشاركة، وعلاقة الفائدة بعلاقة الربح فالمبدأ الذي يقوم عليه النظام المصرفي الإسلامي هو مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر بين المصرف والمودعين من جهة، وبينه وبين المستثمرين من جهة ثانية، وذلك طبقا لنسب محددة مسبقا؛
- ✓ تمكنت الصناعة المالية الاسلامية من تحقيق طفرات نمو جيدة خاصة بعد الأزمة المالية لسنة 2008، مدفوعة بزيادة الأصول المالية الاسلامية في دول الخليج وجنوب شرق آسيا التي تسيطر على أكثر من ثلثي الموجودات المالية الاسلامية؛
- ✓ بغرض إيجاد علاقة هيكلية على المدى البعيد فإن المتغيرات أبدت قدرة على التكامل المشترك ما مكننا من تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة PMG وذلك في إطار منهجية Panel ARDL التي أعطت على العموم نتائج مقبولة من وجهة إحصائية واقتصادية؛

– يؤثر إجمالي التمويل المصرفي الاسلامي بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة على المدى الطويل، أي أن التطور في المصارف الاسلامية لهذه الدول يؤثر ايجابيا على نموها الاقتصادي مما يعدم فكرة أن النظام المصرفي الجيد يعمل على تعزيز النمو الاقتصادي فهو يتوافق مع غالبية الدراسات التطبيقية والتي توصلت إلى وجود تأثير إيجابي، ويمكن ارجاع هذه النتيجة إلى ما يلي:

- اندماج التمويل الاسلامي في القطاعات الاقتصادية من خلال المساهمة في تمويل قطاع الصناعة والقطاع العقاري والمشروعات الحكومية ومشروعات البنية التحتية.
- تعتبر الدول الاسلامية محل الدراسة من أكبر الأنظمة المصرفية الاسلامية في العالم، والتي عرفت فيه المصارف الاسلامية تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة.
- تطور الخدمات المصرفية الاسلامية في هذه الدول ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

– إجمالي الأصول المصرفية الاسلامية يؤثر بشكل ايجابي على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ويمكن تفسير ذلك إلى حجم الأصول الصيرفة الاسلامية التي تمثل حوالي 95% من مجموع

الأصول التمويل الاسلامي، كما أن أصول التمويل المصرفي الاسلامي لا تزال مركزة في دول مجلس التعاون الخليجي، وإيران، وماليزيا، وهي تمثل جزء كبير من عينة الدول محل دراستنا؛

- أفضت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين إجمالي ايرادات المصارف الاسلامية والنمو الاقتصادي؛
- يعتمد النمو الاقتصادي على عدة عوامل مفسرة منها التمويل الممنوح للقطاع الخاص، الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم والانفتاح التجاري؛
- وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين إجمالي التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي أي أن التطور في الخدمات المصرفية الاسلامية يحفز النمو الاقتصادي وفي الوقت نفسه التوسع في القطاع الحقيقي يؤثر بشكل كبير في تطوير الخدمات المصرفية الاسلامية في الدول الاسلامية محل الدراسة وهذا ما يدعم فرضية السببية ثنائية الاتجاه (Bi-directional Causality)؛
- وجود علاقة أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي نحو الأصول المصرفية الاسلامية، وكذا من النمو الاقتصادي نحو ايرادات المصارف الاسلامية أي يدعم فرضية العرض القائد (Demand Following Hypothesis).

التوصيات:

من خلال الدراسة النظرية والتجريبية والقياسية التي قمنا بها، ونظرا لأهمية القطاع المصرفي الاسلامي في تعزيز النمو الاقتصادي، وبناء على النتائج التي تحصلنا عليها في هذه الدراسة، يمكننا تقديم بعض التوصيات حتى يكون للنظام المصرفي الاسلامي أثر ايجابي وأكثر فعالية على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية.

- ✓ توعية الأفراد بأهمية التمويل الإسلامي في تنمية الاقتصاد من أجل التوجه بأموالهم للاستثمار بدل اكتنازها؛
- ✓ يجب على المصارف الاسلامية الوليدة أن تسوق لزبائنها كل الأدوات المصرفية الاسلامية خاصة السلم والاستصناع والمضاربة، وأن لا تقتصر المرابحة التي تستعملها حتى البنوك التقليدية؛
- ✓ ضرورة مبادرة القائمين على قطاع التمويل الاسلامي في التوسع من خلال طرح منتجات مبتكرة والعمل على الدخول في قطاعات متنوعة وجديدة، والتركيز على القطاعات التي صارت مؤثرة ومن ذلك قطاع التمويل الاجتماعي والتمويل الأخضر وقطاع التقنيات المالية والمشروعات الابتكارية، وإيجاد فرص تمويلية مبتكرة من خلال المزيد من الانفاق على الابتكار والتطوير والهندسة المالية؛

- ✓ ضرورة اهتمام مختلف مكونات القطاع المصرفي والمالي الإسلامي بتدريب موظفيها على آليات وتقنيات التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي نظرا لدورها في تنويع النشاط الاقتصادي وتطوير العمل المصرفي ليصبح أكثر استجابة للحاجات المتغيرة والمتعددة للمتعاملين في هذا القطاع الرائد والحيوي؛
- ✓ يجب على المؤسسات المصرفية الإسلامية اختيار الكفاءات البشرية التي تجمع بين التفقه في المعاملات المالية الإسلامية والكفاءة المهنية، ورسكلة الموارد البشرية غير المؤهلة من خلال دورات فقهية في المعاملات المالية الإسلامية وغيرها؛
- ✓ الالتزام بتطوير النظام المالي الإسلامي الشامل حتى يكون نظام مالي دولي أكثر عولمة وتكامل يمكّن من تكبير حصة التمويل الاجمالي للبنوك الإسلامية؛
- ✓ طالما أن من نتائج الأزمة المالية زيادة الإقبال على المصارف الإسلامية، وجب مناشدة القائمين على عمل هذه المصارف تشكيل هيئة من كبار المختصين في المجالات الشرعية من أجل توحيد الفتاوى التي تستند إليه المصارف الإسلامية في مجال عملها وممارستها للرقابة الشرعية على عمل هذه المصارف؛
- ✓ التركيز على تطوير الأسواق المالية الاسلامية من خلال تطوير خدماتها لكي تكون أكثر فعالية في تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

آفاق الدراسة:

وفي الأخير نقول أنه بالرغم من محاولتنا إتباع الخطوات ومنهجية البحث العلمي خلال مختلف مراحل إعداد هذه الدراسة، إلا أن النتائج المتوصل إليها تبقى نتائج فردية ومحدودة على دول العينة وفترة الدراسة والنموذج المستخدم وطرق التقدير المتبعة، هذا إضافة إلى مصادر البيانات المعتمد عليها، الأمر الذي يمنعنا من تعميم هذه النتيجة، وفي الأخير نقترح على الباحثين ما يلي:

- تعميم هذه الدراسة لتشمل دول اسلامية أخرى لها تجارب في الصيرفة الاسلامية، أو دراسة مقارنة بين الدول الاسلامية.
- توسيع فترة الدراسة، حيث لا يزال هناك نقص واضح في البيانات المتعلقة بحجم التمويل المصرفي الاسلامي ومكوناته.
- الاعتماد على متغيرات أخرى لقياس أثر التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

- ابتسام ساعد. (2016-2017). دور آليات التمويل الاسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي -التجربة الماليزية نموذجا-. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية -تخصص نقود وتمويل-*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- ابراهيم الحبيب فايز. (1985). *نظريات التنمية والنمو الاقتصادي*. جامعة الملك سعود، السعودية: عمادة شؤون المكتبات.
- إبراهيم عبد الحليم عباد، و ميساء منير ملحم ملحم. (2019). الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الاسلامي في الأردن -دراسة حالة البنك الاسلامي والبنك العربي الاسلامي الدولي. *دراسات علوم الشريعة والقانون، 46*(3)، الصفحات 285-313.
- ابراهيم محمد اماني، و حمد النتيفة. (2014). التمويل النقدي باستخدام صيغ التمويل الإسلامية ودوره في الأداء المالي للمصارف (دراسة حالة البنك الإسلامي السوداني ومصرف الادخار والتنمية الاجتماعية 2003-2012). *مجلة العلوم الإقتصادية*.
- ابن ابراهيم الغالي. (2012). *أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الاسلامية* (الإصدار ط 1). عمان، الأردن: دار النفائس.
- ابن حبان. (1993). *صحيح ابن حبان* (الإصدار الطبعة 2، المجلد كتاب البيوع، باب البيع المنهي عنه (4966)). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- أبو اسحاق الشاطبي. (1997). *الموافقات* (الإصدار ط 1). السعودية: دار بن عفان.
- أبو الفداء ابن كثير. (2002). *تفسير القرآن العظيم* (الإصدار الطبعة الاولى، المجلد الجزء الثاني). بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع.
- أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي. (2004). *بداية المجتهد ونهاية المقتصد* (المجلد ج3). مصر: 2004.
- أبو داود. (1994). *سنن أبو داود*. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه. (2003). *سنن ابن ماجه* (الإصدار 01). بيروت: دار الفكر.
- أحمد الدريدر. (دون تاريخ نشر). *الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك* (المجلد ج 3). القاهرة: دار المعارف.
- أحمد الشرباصي. (1981). *المعجم الاقتصادي الإسلامي*. بيروت: دار الجبل.
- أحمد بن الشيخ محمد الزرقاء. (1989). *شرح القواعد الفقهية*. دار القلم: سوريا.
- *أساسيات الاستثمار في المصارف الاسلامية* (الإصدار ط1). (2011). عمان، الاردن: دار اليازوري.
- أسامة رشيد كردي. (2013). *وسائل الاستثمار وتوزيع الأرباح والخسائر في البنوك الاسلامية*. بيروت: مكتبة زين.
- أسماء حجيلة. (2015). دور المصارف الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية : دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 13 دولة نامية 2000 –2012. *اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه*. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير: جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان–.
- اسماعيل براهم، و محمد مدياني. (سبتمبر, 2020). أثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي في إندونيسيا دراسة قياسية للفترة (2013–2018). *مجلة التكامل الاقتصادي، 8*(3)، الصفحات 1–16.
- اسماعيل بن قانة، و باديس بوخلوة. (2017). رأس المال البشري في نماذج النمو الذاتي (من الداخل). *مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال*(العدد الأول).
- إسماعيل شعباني. (1997). *مقدمة في اقتصاد التنمية*. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر.
- إسماعيل محمد بن قانة. (2012). *اقتصاد التنمية* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية, إسرا:. (2015). *النظام المالي الإسلامي المبادئ والممارسات*. الرياض، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، السعودية: مطابع الخالد للأوفست.
- الصيرفة الإسلامية بين النمو والتفوق. (2017). *مجلة اتحاد المصارف العربية، دراسات وأبحاث وتقارير*(440)، صفحة 15. تاريخ الاسترداد 29 08, 2020، من https://uabonline.org/ar/الصيرفة–الإسلامية–بين–النمو–والتفوق /

- المصبح عماد الدين أحمد. (2008). محددات النمو الاقتصادي في سورية. *ضمن أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية*. جامعة دمشق.
- المقدسي بن قدامة. (1997). *المغني* (الإصدار ط3، المجلد ج7). الرياض: دار عالم الكتب والنشر والتوزيع.
- النسائي. (1991). *سنن النسائي* (الإصدار 01، المجلد 06). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الويزة أوصغير. (30 12, 2020). الصناعة المصرفية الاسلامية في العالم –الواقع والمعوقات–. *الباحث الاقتصادي*، الصفحات 17–32.
- امنة بن حدو، و عبد العزيز عبدوس. (03 أوت, 2019). أثر الاستثمار الأجنبي على التنويع الاقتصادي بالدول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس): دراسة قياسية باستخدام (PMG–ARDL) للفترة الممتدة 1995 إلى 2015. *مجلة البشائر الاقتصادية، 05*(02)، الصفحات 63–76.
- آمنة بن دحمان. (2015–2016). التطور المالي و النمو الإقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية بإستخدام بيانات البانل لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989–2014. كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير: جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –.
- إيمان سعودي. (2013/2012). أثر تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتراصي في الدول النامية: دراسة قياسية لدول مجس التعاون الخليجي من الفترة 1998 إلى 2010. *أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية* . تخصص: افتراضيات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس.
- أيمن العشعوش. (26 أكتوبر, 2017). اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل (اختبارات الجيل الأول) تطبيق على عينة من الدول النامية. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية: سلسة العلوم الاقتصادية والقانونية، 39*(5)، الصفحات 49–67.
- بن الحجاج مسلم. (1955). *صحيح مسلم*. بيروت: دار احياء التراث العربي.
- بن علي بلعزوز، و معمر حمدي. (2011). نظام التامين التعاوني بين النظرية والتطبيق :دراسة تجربة الجزائر (حالة شركة سلامة للتامين التعاوني). *الملتقى الثالث للتامين التعاوني*. الهيئة الاسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل.

- بن عمر لعوج. (2019–2020). أثر التحرير المالي على الوساطة المالية دراسة قياسية لعينة من 22 دولة نامية خلال الفترة (1995–2017) باستعمال تحليل بيانات بانل. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام ل.م.د في العلوم التجارية*. تخصص: بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان.
- توفيق سالم النفجي. (2000). *أساسيات علم الاقتصاد*. القاهرة: الدار الدولية.
- جهيدة نسيلي. (2015). دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الاسلامية. *مجلة الاقتصاد الجديد*.
- جهيزة بلهاشمي. (2019–2020). دور الحوكمة المالية للمؤسسات الدول الناشئة. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه نظام ل م د في مالية ومحاسبة، تخصص: مالية المؤسسة*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة مصطفى اسطمبولي –معسكر.
- جورج نايهانز. (1998). *تاريخ النظرية الاقتصادية (الاسهامات الكلاسيكية)*. (أحمد صقر صقر، المترجمون) مصر: المكتبة الأكاديمية.
- حافظ عبد الرحمن رمضان. (2005). *موقف الشريعة الإسلامية من البنوك والمعاملات المصرفية والتأمين* (الإصدار الطبعة الاولى). القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
- حسن خلف فليح. (2006). *البنوك الاسلامية*. عمان: عالم الكتب الحديث.
- حسن محمد إسماعيل البيلي. (2002). التخريج الشرعي لصيغ التمويل الإسلامية. *ندوة صيغ تمويل التنمية في الإسلام، 20–18 جانفي1993م*. الخرطوم: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- حسين عبد المطلب الأسرج. (31 مارس, 2010). صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي. *دورية دراسات إسلامية*(08)، الصفحات 83–112.
- حسين محمد سمحان. (2016). *أسس العمليات المصرفية الاسلامية*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- حليمة بن مشيش. (25 جوان, 2020). دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020. *المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، 7*(1)، الصفحات 177–192.
- خالد أمين عبد الله، و حسين سعيد سعيفان. (2008). *العمليات المصرفية الاسلامية –الطرق المحاسبية الحديثة* (الإصدار ط 1). عمان: دار وائل.

- خالد لافي النيف، و مفتاح عبد الجليل. (سبتمبر, 2018). أثر النمو الاقتصادي في نسبة التمويل بالمرابحة والمشاركة والاجارة في المصارف الاسلامية. *المجلة العالمية للتسويق الاسلامي*(3)، الصفحات 44-62.

- خالد موسى مبارك. (2013). صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية. *مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل استراتيجي مالي*. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

- خديجة خالدي. (2004). خصائص واثر التمويل الاسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة. *ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (واقع وتحديات) بتاريخ 14-15 /2004/12*. جامعة الشلف.

- خلف فليح. (2006). *التنمية والتخطيط الاقتصادي*. عمان، الأردن: عالم الكتب الحديثة.

- خليفة محمد ناجي حسن. (1999). *النمو الاقتصادي النظريو المفهوم*. القاهرة: دار القاهرة.

- خيرة حطاب. (2020/2019). أثر تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض دول الخليج خلال الفترة (1980-2015). *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، التخصص: دراسات اقتصادية ومالية*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة زيان عاشور بالجلفة.

- ربيع نصر. (2005). *رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا*. جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

- رضا بهياني. (2021). محددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية حالة: الجزائر، تونس، المغرب. *أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية*. البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة.

- رياض لمزاودة. (2017-2018). دراسة نظرية تطبيقية لقياس مستوى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر. *مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس-سطيف-1.

- ز.ف سوكولينسيكى. (1980). *نظريات التراكم في الاقتصاد السياسي البرجوازي* (الإصدار الطبعة الأولى). (دليلة عارف، المترجمون) بيروت، لبنان: دار الطليعة للطباعة والنشر.

- زبير عياش، و سميرة مناصرة. (جوان, 2016). التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات*(العدد 3)، الصفحات 113-140.
- زكية محلوس. (31 ديسمبر, 2016). نظرية التحرير المالي -مفاهيم وأسس-. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، 7* (1)، الصفحات 463-470.
- زين الدين بن قبلية. (2016). أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد.
- سامر مظهر قنطقجي. (2015). *صناعة التمويل (في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية)*. حماة: مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة.
- ساموبلسون، و هاوس نورد. (بلا تاريخ). *علم الاقتصاد* (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
- سامي مباركي. (25 ديسمبر, 2016). التطور المالي ومحدداته في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. *مجلة الاقتصاد الصناعي، 6*(2)، الصفحات 89-107.
- سعيد بعزيز، و طارق مخلوفي. (31 ماي, 2019). دور المصارف الاسلامية في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر: دراسة حالة بنك البركة الجزائري. *مجلة دفاتر اقتصادية*.
- سليمان ناصر. (2006). *علاقة البنوك الاسلامية بالبونك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة: مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر*. الجزائر: مكتبة الريام.
- سيدي أحمد كبداني. (2013/2012). أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد*. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان.
- سيدي أحمد ولد امحمد. (نوفمبر, 2017). قواعد العرف والعادة وأثرهما في المعاملات. *مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية*، الصفحات 106-113.
- سيسرك. (2020). *التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2020*. أنقرة: منظمة التعاون الاسلامي.

- سيسرك. (2021). *التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاسلامي 2021*. أنقرة: منظمة التعاون الاسلامي.
- شمس الدين محمد مهدي. (1998). *الاحتكار في الشريعة الإسلامية* (الإصدار ط 2). بيروت: المؤسسة الدولية للدراسات النشر.
- شوقي أحمد دنيا. (2003). *الجعالة والاستصناع دراسة فقهية اقتصادية* (الإصدار ط3). جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- شوقي بورقبة. (2013). *التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية –دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والاجراءات والتكلفة–* (الإصدار ط1). عمان: عالم الكتاب الحديث.
- صارة زعيتري. (25 فبراير, 2019). اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 2015–1980. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث*. الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة زيان عاشور.
- صدام ركابي، و سمية براكني. (10 جويليه, 2021). أثر التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 2000–2018. *مجلة إقتصاد المال والأعمال، 6*(1)، الصفحات 19–28.
- صلاح الدين نامق. (1985). *نظريات التنمية والنمو الاقتصادي*. عمادة شؤون المكتبات، السعودية: جامعة الملك سعود.
- ضياء مجيد الموسوي. (2013). *أسس علم الاقتصاد* (المجلد الجزء الاول). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعي.
- طارق خاطر، و صالح مفتاح. (ديسمبر, 2014). التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي، وأهم مؤشراته في الجزائر خلال الفترة 2013–1990. *أبحاث اقتصادية وإدارية، 6*، الصفحات 142–160.
- طاوش قندوسي. (2014/2013). تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970–2012). *ضمن أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير*. كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان.

- عابد العبدلي. (2010). محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل. *دراسات اقتصادية إسلامية، 1*(16)، الصفحات 1-50.
- عادل زقرير. (2015). أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012). *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- عبد الإله القاسمي. (2013). *الكليات الشرعية في السنة من خلال سنن أبي داود* (الإصدار ط 1). القاهرة: دار الحكمة.
- عبد الحليم عمار غربي. (2018). *الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي*. مطبوعات جامعة الاقتصاد الاسلامي.
- عبد الحميد الغزالي. (2009). *أساسيات الاقتصاديات النقدية وضعيا وإسلاميا مع الإشارة إلى الأزمة المالية العالمية*. القاهرة: دار النشر للجامعيات.
- عبد الحميد عبد المطلب. (2014). *اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية* (الإصدار الطبعة الأولى). الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- عبد الرحمن اسماعيل، و حربي عريقات. (2004). *مفاهيم ونظم اقتصادية*. الأردن: دار وائل للنشر.
- عبد الرحمن عامر. (سبتمبر, 2012). ما المبادئ الأساسية للتمويل الاسلامي. *مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية*، الصفحات 17-19.
- عبد السلام طبيل. (2009-2010). البنوك الاسلامية في خضم الازمة المالية العالمية الراهنة، واقع وآفاق. *رسالة ماجيستير*. جامعة الجزائر.
- عبد العزيز وصفي. (ديسمبر, 2017). القواعد والضوابط الفقهية وتطبيقاتها في المعاملات المالية المعاصرة. *مجلة الدخيرة للبحوث والدراسات الاسلامية*.
- عبد الكريم أحمد قندوز. (2021). التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. *دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، 7*، الصفحات 1-45.
- عبد الكريم بريشي، و محمد بلوافي. (31 ديسمبر, 2020). أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الإقتصادي في السودان خلال الفترة 1991-2018. بإستخدام منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات

الزمنية الموزعة المتباطئة (ardl). *مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، 21*(2)، الصفحات 453-470.

- عبد اللاوي عقبة، سميحة جديدي، و سعاد جرمون. (01 جوان, 2017). أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية البشرية في الدول النامية. *مجلة الباحث، 17*(17)، الصفحات 271-282.
- عبد اللطيف تيقان. (2016-2017). تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي – دراسة مجموعة من البنوك الإسلامية-. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وتمويل*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة محمد خيضر –بسكرة-.
- عبد الله القدير، و خالد بن حمد. (2004). تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة، 18*(1)، الصفحات 3-22.
- عبد الله خبابة. (2014). *تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية*. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- عبد المجيد جمعة الجزائري. (دون سنة). *القواعد المستخرجة من إعلام الموقعين للعلامة ابن قيم الجوزية*. الرياض: دار ابن القيم ودار ابن عفان.
- عبد المؤمن بالباقي. (2004). *أصول المعاملات المالية على مذهب المالكية*. عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.
- عثمان بابكر محمد. (1408ه). *تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم*. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- عثمان مصطفى سراج الدين. (2010). عقد المشاركة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية. *مجلة إتحاد المصارف العربية*(415).
- عدلان عطية. (2007). *موسوعة القواعد الفقهية المنظمة للمعاملات المالية الإسلامية ودورها في توجيه النظم المعاصرة*. اسكندرية: دار الايمان للطبع والتوزيع.
- عدنان وديع. (2007). *اقتصاديات التعليم، سلسلة جسر التنمية* (الإصدار العدد 68). الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

- علاء الدين زعتري. (2002). *الخدمات المصرفية وموقف الشريعة الإسلامية منها* (الإصدار ط1). دمشق: دار الكلم الطيب للطباعة والنشر والتوزيع.
- علي حمزة، و إلياس حفيظ. (جويلية, 2013). نمذجة صندوق الزكاة في الجزائر– دراسة ميدانية وقياسية–. *مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، سوريا* (14).
- عمر عبد الله كامل. (2008). القواعد الفقهية الكبرى وأثرها في المعاملات المالية. *أطروحة دكتوراه*. كلية الدراسات العربية والإسلامية: جامعة الازهر القاهرة. تم الاسترداد من http://www.okamel.com/books/qwa3ed%20kobra.zip
- عمر عزاوي، و بوزيد سايح. (2008). إصلاح القطاع المصرفي في الجزائر عاملا للتحديث والنمو الاقتصادي. *المؤتمر الدولي الثاني: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة يوم 2008/12/11*. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- عمر عصام. (2013). *البنوك الوضعية والشرعية (النظام المصرفي– نظرية التمويل الإسلامي– البنوك الإسلامية)*. الاسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي.
- فارس مسدور. (2001–2002). التطبيقات المعاصرة لتقنيات التمويل بلا فوائد لدى البنوك الإسلامية مذكرة ماجستير (غير منشورة) تخصص علوم اقتصادية. الجزائر: جامعة الجزائر.
- فايزة بلعابد. (20 مارس, 2017). محاولة قياس علاقة التكامل المتزامن بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات دراسة حالة الجزائر (1990– 2014). *مجلة دفاتر اقتصادية*، الصفحات 83–95.
- فتح الله ولعلو. (1981). *الاقتصاد السياسي: مدخل للدراسات الاقتصادية*. لبنان: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع.
- فخر الدين محمد الرازي. (1981). *تفسير الفخر الرازي* (الإصدار الطبعة الأولى، المجلد الجزء 16). بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- فؤاد السرطاوي. (1999). *التمويل الاسلامي ودور القطاع الخاص*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- فيصل شياد، و اسماعيل مومني. (ديسمبر, 2016). مساهمة المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي: دلائل تجريبية من ماليزيا. *مجلة رؤى اقتصادية* (11)، الصفحات 456–473.

- كمال الدين ابن همام الحنفي، و برهان الدين علي بن أبو بكر المرغيناني. (2003). *شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدئ*. بيروت: 2003.
- كمال العقريب. (2011–2012). القطاع المالي في ظل تحرير حركة رؤوس الأموال وتحدي الأزمات المالية– دراسة نماذج من الدول العربية–. *دكتوراه علوم ،علوم اقتصادية*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3.
- كمال رزيق، و فارس مسدور. (2003). صيغ التمويل بلا فوائد للمؤسسات الفلاحية الصغيرة. *ملتقى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية 25–28 ماي 2003*. مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغير والمتوسطة في الفضاء الأورو– مغاربي: جامعة فرحات عباس.
- كمال منصوري. (2017–2018). إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية دراسة حالة البنوك الاسلامية القطرية والأردنية خلال الفترة من 2013–2005. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- كنزة مجاهد. (2015–2016). تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة باستعمال Panel Data Analysis. *أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث تخصص اقتصاد نقدي ومالي*. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
- لزهر شنين. (2015). أثر مخزون رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- ماهر الكبيجي. (جويلية, 2010). المشاركة الجارية: منتج جديد للتمويل المصرفي الإسلامي. *مجلة الدراسات المالية المصرفية*، الصفحات 10–11.
- محسن عواطف. (24 06, 2020). تطوير برامج التمويل الإسلامي للمؤسسات المصغرة والصغيرة في الجزائر دراسة تقييميه مقارنة لتجارب بعض الدول الإسلامية للفترة 2017–2006 (أطروحة الدكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

- محمد الأمين الضرير. (1993). *الغرر في العقود وأثاره في التطبيقات المعاصر* (الإصدار ط1). جدة: البنك الإسلامي للتنمية.
- محمد الزحيلي. (2006). *القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة* (الإصدار ط 1). دمشق: دار الفكر.
- محمد العقاب. (2015). النمو الاقتصادي والتقارب–دراسة اقتصادية قياسية لآليات تحقيق النمو وإحداث عملية التقارب الاقتصادي في مجموعة من الدول النامية خلال الفترة (1985–2012). *أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، تخصص طرق كمية*. الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي.
- محمد الناصر حميداتو. (2014). نماذج النمو. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*.
- محمد بن بوزيان، و سيدي أحمد شكوري. (2005). التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر). *ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية*. بشار: جامعة بشار.
- محمد بن عيسى الترمذي. (1983). *سنن الترمذي* (الإصدار 02). بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر.
- محمد صالح تركي القريشي. (2010). *علم اقتصاد التنمية*. عمان، الأردن: إثراء للنشر والتوزيع.
- محمد صدقي البورنو. (2002). *الوجيز في ايضاح قواعد الفقه الكمية*. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- محمد عبد الحليم عمر. (2004). *الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم* (الإصدار ط 2). جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- محمد عبد الله شاهين. (2014). *اقتصاديات البنوك الإسلامية وآثارها على التنمية* (الإصدار ط1). الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
- محمد علي أحمد شعبان. (2013). *الصكوك والبنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية* (الإصدار ط2). الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعى.
- محمد قويدري. (2018). أساسيات صيغ التمويل الاسلامي المطبقة في الاقتصاد الاسلامي. *مجلة التراث*، الصفحات 272–297.
- محمد محمود العجلوني. (2012). *البنوك الاسلامية*. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

- محمد محمود العجلوني. (2017). *البنوك الاسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية* (الإصدار ط 4). عمان: دار المسيرة.
- محمد محمود المكاوي. (2009). *أسس التمويل الاسلامي بين المخاطرة والسيطرة*. مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
- محمد ناصر ثابت. (2001). *العلاقة بين الاقتصاد السياسي والفكر الاقتصادي*. عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- محمد يحيى مزاحم، و عبد الله محمود حمدون. (2007). تشخيص التعدد الخطي واستخدام انحدار الحرف في اختيار متغيرات دالة الاستثمار الزراعي في العراق للفترة (1980–2000). *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*.
- محمود حسين الوادي، و حسين محمد سمحان. (2012). *المصارف الاسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية* (الإصدار ط4). عمان: دار المسيرة.
- محمود سلامة سليمان الجويفل. (2013). دور البنوك الاسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم "دراسة ميدانية". *استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في المحاسبة* . كلية الأعمال، قسم المحاسبة: جامعة الشرق الأوسط.
- محي الدين حمداني. (2009). حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل)دراسة حالة الجزائر. *أطروحة دكتوراه غير منشورة*. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر.
- مدحت القريشي. (2007). *التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.
- مراد باريك. (2020–2021). سعر الصرف الحقيقي و أثر اختلاله على الأداء الاقتصادي –دراسة قياسية باستعمال متجهات الانحدار الذاتي لبيانات بانل في دول منطقة المغرب العربي (1990–2018). *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي*. كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير: جامعة أبي بكر بلقايد.
- مريم حاج عبد القادر، و وفاء القرصو. (أكتوبر, 2020). أثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للتجربة الإندونيسية. *دراسات وابحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، 12* (4)، الصفحات 1009–1022.

- مريم حاج عبد القادر، وفاء القرصو، و سمية زيرار. (2020). العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لتجربة المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2018 Q4 – Q1 2014). *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 16*(24)، الصفحات 21-36.
- مصطفى الزرقاء. (1999). *عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الاسلامية المعاصرة.* جدة: المهعد الاسلامي للبحوث والتدريب.
- مصطفى رديف. (2014-2015). الهندسة المالية في ظل المالية الربوية. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي.* كلية العلوم الاقتصاديةن التجارية وعلوم التسيير: جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس.
- مصطفى رديف، و محمد بشير لبيق. (01 مارس, 2013). تمويل تقنية LBO باستخدام الأدوات المالية الإسلامية. *مجلة دفاتر اقتصادية، 4*(1)، الصفحات 1-17.
- مصطفى كمال السيد طايل. (2006). *القرار الاستثماري في البنوك الاسلامية.* الاسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- مصطفى محمد مدحت، و عبد الظاهر أحمد سهير. (1999). *النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية.* الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.
- مصطفى محمد مدحت، و محمد علي الليثي. (2003). *التنمية الاقتصادية.* الاسكندرية، مصر: الناشر قسم الاقتصاد.
- منى لطفي بيطار، و منى خالد فرحات. (بلا تاريخ). الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية. *www.kantakji.com*.
- موراد تهتان، و عمران بشراير. (01 جوان, 2017). رأس المال البشري و النمو الاقتصادي في الدول العربية – دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل الديناميكي خلال الفترة (1990-2014). *مجلة الباحث، 17*(17)، الصفحات 249-258.
- موسى عمر مبارك أبو محمد. (2008). مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال بازل 2. *أطروحة دكتوراه.* الأردن: الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- موسى كامل. (1994). *أحكام المعاملات* (الإصدار الطبعة 2). بيروت: مؤسسة الرسالة.

- ميساء منير ملحم. (جويليه, 2021). صيغ التمويل في البنوك الإسلامية الأردنية و دورها في تمويل الاستثمار. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية و الإدارية، 29*(03)، الصفحات 161-194.

- ميساوي الوليد قسوم. (10 ماي, 2018). أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الاجزائر منذ 1993. *ضمن أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد تطبيقي*. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة محمد خيضر –بسكرة–.

- ميلود وعيل. (2014/2013). المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر، مصر، السعودية –دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.

- نبيل بوفليح، و محمد طرشي. (2014). التحرير المالي كآلية لتفعيل دور البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد الجزائري. *الملتقى الدولي حول: التحرير المالي والنمو الاقتصادي ،يومي 06-07 ماي 2014*. الجزائر: المدرسة العليا للتجارة.

- نوال بن عمارة. (2012). التمويل المصرفي الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 5*(5)، الصفحات 41-62.

- نور الدين عبد الكريم الكوامة. (2008). *المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الاسلامي* (الإصدار ط 1). عمان، الأردن: دار النفائس.

- والاس بيترسون، و ترجمة: صلاح دباغ. (1968). *الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي*. بيروت: مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر.

- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. (1993). *الموسوعة الفقهية* (الإصدار ط 4، المجلد الجزء 9). الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

- وفاء يحياوي، سمية لغراب، و الزين منصوري. (2013). دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تفعيل تثمير أموال الزكاة. *الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية 27-29 جوان 2013*. تونس: جامعة صفاقس بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية.

- وهبة الزحيلي. (2002). *المعاملات المالية المعاصرة* (الإصدار الطبعة الأولى). دمشق: دار الفكر.

- يسرى فاروق داود بطرس. (2011). عوامل النمو الاقتصادي – دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل في الفترة من 1980-2004. *ضمن سالة دكتوراه في الاقتصاد*. كلية التجارة قسم الاقتصاد، مصر: جامعة عين شمس.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Abdul, R., Xiaoxing, L., Waqas, A., Obaid, U. R., Jinkai, L., Fayyaz, A., & Festus, V. B. (2020, March 31). Does sustainable growth, energy consumption and environment challenges matter for Belt and Road Initiative feat? A novel empirical investigation. *Journal of Cleaner Production*(262), pp. 1-20.
- Abdulkadir A, Z. Y. (2013). an application of panel ardl in analysing the dynamics of financial development and economic growth in 38 sub-saharan african continents, December 2 - 3, 2013. *kuala lumpur international business economics and law conference*, *2.* Kuala Lumpur.
- Abusharbeh, M. (2020, December). Determinants of Islamic bank financing in the Middle East: Vector Error Correction Model (VECM). *Investment Management and Financial Innovations, 17*(4), pp. 285-298.
- Ahmad, K., & Ihsan, A. (2018, July). IMPACT OF ISLAMIC FINANCE ON ECONOMIC GROWTH – Empirical Evidence from Pakistan. *international Journal of Scientific & Engineering Research, 9*(7), pp. 476-489.
- Alshebel, A., Lahiya, K., Bayu, S., & Possumah, T. (2019). The Impact of Islamic Banking Credits on Saudi Arabia's Economic Growth. *International Journal of Innovation, Creativity and Change, 9*(6), pp. 1-24.
- Ang, J. (2008). A survey of recent development in the literature of finance and growth. *journal of economics Surveys, 22*(3), pp. 536-576.
- Arrous, J. (1999). *les théories de la Croissance.* Paris: Editions du seuil.

- Asli, D.-K., & Levine, R. (2008). Finance et opportunité économique. *Revue d'économie du développement, 16*(4).
- Asli, D.-K., & Ross, L. (2004). FINANCIAL STRUCTURE AND ECONOMIC GROWTH: Across-country comparison of Banks ,Markets ,and Development. *First MIT Press paperback edition*.
- Asteriou, D., & Hall, S. G. (2007). *Applied Econometrics: a modern approach Hampshire.* Palgrave Macmillan International Higher Education.
- Balala, M. (2011). *islamique finance and law- theory and practice in a globalized world.* new york: I .B.Tauris.
- Baltagi, B. (2005). *Econometric Analysis of Panel Data.* West Sussex: John Wiley & Sons.
- Barbieri, l. (2009). Panel Unit Root Tests under Cross-sectional Dependence: An Overview. *urnal of Statistics: Advances in Theory and Applications, 12*, pp. 117-158.
- Barro, R. (1991, may 2). Economic Growth in a Cross Section of Countries. *The Quarterly Journal of Economics, 106*, pp. 407-443.
- Ben Gamra, S. (2009). Does financial liberalization matter for emerging East Asian economiesgrowth? Some new evidence. *International Review of Economics and Finance*(18), pp. 392-403.
- Boukhatem, J., & Ben Moussa, F. (2018). The Effect of Islamic Banks on GDP Growth: Some evidence froms elected MENA. *Borsa Istanbul Review, 18*(3), pp. 231-247.
- Bourbonnais, R. (2015). *Économétrie: Cours et exercices corrigés* (éd. 9e édition). DUNOD.

- Caporale, G. M., & Helmi, M. H. (2018). Islamic banking, credit, and economic growth: Some empirical evidence. *International Journal of Finance & Economics, 23*, pp. 456-477.
- Chaiechi Taha. (2014, April). Post-Keynesian Empirical Research and Debate on Financial Market Development. *James Cook University*.
- charles, j. (1998). *introduction to economic growth* (1st edition ed.). USA: Norton & company.
- Chow, S. C., Vieito, J. P., & Wong, W. K. (2019, January 1). Do both demand-following and supply-leading theories hold true in developing countries? *Physica A: Statistical Mechanics and its Applications, 513*, pp. 536-554.
- Craigwell, R., Wright, I., & Wood, A. (2012). Finance and Growth Causality: A Test of the Patrick's StageofDevelopment Hypothesis. *international journal of business and social science*.
- Darreau, P. (2003). *Croissance et politique économique* (éd. 1re édition). Bruxelles: editions de Boeck Université.
- DEJARDIN, M., GUIO, A.-C., & MARECHAL, L. (1998, Mai 14). Croissance endogène spatialisée et développement régional: apports pour une évaluation critique des plans d'aménagement du territoire. *TENDANCES ECONOMIQUES*, pp. 65-99.
- Demetriades, P., & Hussein, K. (1996). Does financial development cause economic growth? Time-series evidence from 16 countries. *Journal of Development Economics, 51*(2), pp. 387-411.
- DEVOLY, M. (1998). *Théories macroéconomiques (Fondement et controverses)* (éd. 2ème édition). Paris: Armand Coline.

- Dielman, T. E. (1983). Pooled cross-sectional and time series data: A survey of current statistical methodology. *The American Statistician, 37*(2).
- Douglas, W. (2007, July). Financial Stability, Economic Growth, and the Role of Law. *Cambridge University Press, New York*.
- Echchabi, A., & Azouzi, D. (2015). Islamic Finance Development and Economic Growth Nexus: The Case of the United Arab Emirates (UAE). *American Journal of Economics and Business Administration, 7*(3), pp. 106-111.
- Effendi, K., Saudi, M., & Sinaga, O. (2021, April 20). Islamic Bank and Economic Growth in the World. *Turkish Journal of Computer and Mathematics Education, 12*(8), pp. 421-427.
- Eschenbach, F. (2004). Finance and Growth: A survey of the theoretical and Empirical Litareture. *Tinbergen Institute Discussion paper* .
- Ficher, s., & Autres. (2002). *Macroéconomie* (éd. 2eme Edition). Paris: Edition Dunod.
- George Mavrotas, S.-I. S. (2006). Financial Sector Development & Growth: Re-examining the Nexus. *Oxford: Elsevier*.
- Goldsmith, R. (1969). Financial Structure and Development. *New Haven: Yale University Press*.
- Grabowski, R., & Shields, M. (2000, june 01). A Dynamic, Keynesian Model of Development. *JOURNAL OF ECONOMIC DEVELOPMENT, 25*(1).
- Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2003). *Essentials of Econometrics.* San Francisco: McGraw-Hill Irwin.
- Gurley, J., & Shaw, E. (1960). Financial Aspects of economic development. *American economic review*(45).

- Hafnida, Maamor, S., & Abdullah, H. (2016, JUNE). ISLAMIC FINANCING TOWARDS ECONOMIC GROWTH: A STUDY ON 4 OIC COUNTRIES. *International Journal of Islamic Business (IJIB), 1*(1), pp. 50-59.
- Hakimi, A., Djelassi, M., & Hamdi, H. (2011). Financial Liberalization and Banking Profitability: A Panel Data Analysis for Tunisian Banks. *International Journal of Economics and Financial Issues, 1*(2).
- Hall, S. G., & Dimitrios, A. (2005). *Econometrics Analysis of Panel Data* (Third edition ed.). Wiley and Sons.
- Hausman, J. (1978). Specification tests in econometrics. *Econometrica, 46*(6), pp. 1251-1271.
- Hızarcı, A., & Zeren, F. (2020, July). The nexus between electricity consumption and financial development: Further evidence from G-20 countries. *The Electricity Journal, 33*(6), pp. 1-5.
- Hsiao, C. (1986). Analysis of Panel Data. *Econometric Society*(11).
- Hsiao, C. (2014, December). Analysis of Panel Data. *Cambridge university press*(54), pp. 1-12.
- Hurlin, C., & Mignon, V. (2005). Une synthèse des tests de racine unitaire sur données de panel. *Economie & prevision, 3*(169-170-171), pp. 253-294.
- Ibrahim, M., & Abdulsalam, A. (2013, april). Impact of Banking Sector Development on Economic Growth:Another Look at the Evidence from Nigeria. *Journal of Business Management & Social Sciences Research (JBM&SSR), 2*(4), pp. 47-57.
- IFDI. (2020). *Islamic Finance Development Report 2020.* ICD Refinitiv.

- IFSB. (2014-2015-2016-2017-2018-2018-2019-2020). *Islamic Financial Services Industry Stability Report.* Malaysia: Bank Negara.
- IFSB. (2020). *Islamic Financial Services Industry Stability Report.* Malaysia: Bank Negara.
- IIFM. (2020). *SUKUK REPORT.* Kingdom of Bahrain: International Islamic Financial Market.
- Imam, P., & Kpodar, K. (2015, April). Is Islamic Banking Good for Growth? *IMF Working Paper*, pp. 1-32.
- IŞIK, N. (2018, March). Growth, Islamic Banking and Schumpeterian Vision: An Empırıcal Evidence from the Gulf Arab States. *INTERNATIONAL JOURNAL OF ISLAMIC ECONOMICS AND FINANCE STUDIES, 4*(1), pp. 40-55.
- Jalilian, H., & Kirkpatrick, C. (2002). Financial Development And Poverty Reduction In Developing Countries. *International Journal Of Finance And Economics, 7*.
- Johes, C. (1999). *théorie de la croissance endogène* (éd. 1re Édition). (F. Mazerolle, Trad.) Bruxelles, Belgique: les éditions de Boeck université.
- Kamal, M. (2013, July). Financial Development and Economic Growth in Egypt: A Re-investigation. *MPRA paper*(48564).
- Kassim, S. (2016). Islamic finance and economic growth: The Malaysian experience. *Global Finance Journal, 30*, pp. 66-76.
- Khoutem, b. (2012, novembre- décembre). L'intermédiation financiére participative des banques islamiques. *Etudes en économie islamique*, pp. 18-31.
- KOHLI, U. (1999). *Analyse macroéconomie.* Bruxelles: De Boeck.

- Kuznets, S. (1973, june). modern economic growth, finding and reflections. *the American economic review, vol 63*.
- Lakhera, M. (2016). Determinants of Economic Growth in Developing Economies. *Palgrave Macmillan*.
- Lawal, I. M., & Imam, U. B. (2016). Islamic Finance and Economic Growth: Empirical Evidence from Nigeria. *Journal of Economics and Sustainable Development, 7*(16), pp. 99-108.
- Ledhem, A. M., & Mekidiche, M. (2020). Financial Performance of Islamic Banks and Economic Growth: An Empirical Evidence. *El-Bahith Review, 20*(1), pp. 47-60.
- Ledhem, A. M., & Mekidiche, M. (2022). Islamic finance and economic growth: the Turkish experiment. *ISRA International Journal of Islamic Finance, 14*(1), pp. 4-19.
- Lekhi, R. (2008). *The Economics of Development and Planning.* New Delhi: Kalyani Publishers.
- Levin, A., Lin, C.-F., & Chu, C.-S. J. (2002, May). Unit root test in panel data :Asymptotic and finite sample properties. *Journal of economics, 108*(1), pp. 1-24.
- Levine, R., & Zervos, S. (1996). Stock market development and longrun growth. *The World Bank Economic Review, 10*(2).
- Lucas, R. (1988). On the Mechanics of Economic Development. *Journal of Monetary Economics*(N°22), pp. 3-42.
- Lyare, S., & Moore, W. (2011). financial sector development and growth in small open economies. *Taylor & Francis Journals, 43*, pp. 1289-1297.

- Lynch, D. (1996, March). Measuring Financial Sector Development: A Study of Selected Asia-Pacific Countries. *The Developing Economies, XXXIV*(1), pp. 4-33.
- Mankiw, G. (2003). *Macroéconomie.* Belgique: Edition De Boeck.
- Meisel, N., & Mvogo, J.P. (2007). *Quelles politiques de développement financier en zone franc ? Rapport Thématique.* Agence Française de Développement.
- Melloul, A., Chaik, S. E., & Oujgha, R. (2017). Empirical Analysis of Islamic Banking and Economic Growth. *Economic Alternatives*(1), pp. 89-102.
- Mensi, W., Hammoudeh, S., Tiwari, A. K., & Al-Yahyaee, K. H. (2020). Impact of Islamic banking development and major macroeconomic variables on economic growth for Islamic countries: Evidence from panel smooth transition models. *Economic Systems, 44*, pp. 1-14.
- Mifrahi, M., & Tohirin, A. (2020). HOW DOES ISLAMIC BANKING SUPPORT ECONOMIC GROWTH? *Jurnal Ekonomi dan Keuangan Islam, 9*(1), pp. 72-91.
- Mohsen, S. W., & Rozina, S. (2021). AN EMPIRICAL EVALUATION OF THE IMPACT OF ISLAMIC FINANCING ON ECONOMIC GROWTH IN SAUDI ARABIA. *PalArch's Journal of Archaeology of Egypt/ Egyptology, 18*(13), pp. 499-509.
- Montiel, P. (2003). Macroeconomics in Emerging Markets. *Cambridge University Press*, pp. 214-238.
- Muhammadd, M., Khan, A., & Abdur Rehman, H. (2019). Islamic Finance and Economic Growth :The Case of Pakistan's Economy. *Islamic Banking and Finance Review (IBFR), 6*, pp. 24-38.

- Narayan, P. K., & Seema, N. (2013). The ShortRun Relationship Between The Financial System And Economic Growth: New Evidence From Regional Panel. *International Review Of Financial Analysis, 29*.
- Nawaz, H., Abrar, M., Salman, A., & Bukhar, S. M. (2019, april 30). Beyond finance: Impact of Islamic finance on economic growth in Pakistan. *Economic Journal of Emerging Markets, 11*(1), pp. 8-18.
- Naz, S. A., & Gulzar, S. (2022). Impact of Islamic Finance on Economic Growth: An Empirical Analysis of Muslim Countries. *The Singapore Economic Review, 67*(1), pp. 245-265.
- Ndokoul, R. (2004). *les déterminants de la croissance économique en république centrafricaine.* UNITED NATIONS: institut africain de developpement economic et de la planification en (IDEP).
- Ndokoula, R. (2004). *les déterminants de la croissance économique en république centrafricaine.* institut africain de developpement economic et de la planification en (IDEP).
- Nouschi, M., & Bénichi, R. (1990). *La croissance aux XIXème et XXème siècles.* (2. édition, Éd.) Paris: édition Marketing.
- Nursyamsiah, T. (2017). Macroeconomic Determinants of Islamic Banking Financing. *Tazkia Islamic Finance and Business Review, 11*(2), pp. 145-164.
- Odhiambo, N. M. (2008, September). Financial development in Kenya : a dynamic test of the financeled growth hypothesis. *Economic Issues Journal Articles, 13*(2), pp. 21-36.
- Papageorgiou, T., Michaelides, P. G., & Tsionas, E. G. (2016, TheofanisPapageorgiouaPanayotis G.MichaelidesaEfthymios G.Tsionasbc).

Business cycle determinants and fiscal policy: A Panel ARDL approach for EMU. *The Journal of Economic Asymmetries*(15), pp. 57-68.

- Pedroni, P. (2004, jun). Panel Cointegration: Asymptotic and Finite Sample Properties of Pooled Time Series Tests with an Application to the PPP Hypothesis. *Econometric Theory, 20*(3), pp. 597-625.
- Perkins, D. (2008). *Economie Du Développement* (3eme édition ed.). Belgique: Edition De Boeck.
- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. P. (1999, Jun). Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels. *Journal of the American Statistical Association, 94*(446), pp. 621-634.
- Pesaran, M., & Smith, R. (1995, July). Estimating long-run relationships from dynamic heterogeneous panels. *Journal of Econometrics, 68*(1), pp. 79-113.
- Pirotte, A. (2011). *Econométrie des données de panel: Théorie et Application.* Paris: édition economica.
- Ragot, X. (2006). *Théorie de la croissance et économique du long terme.* France: ENSAE.
- Robert, J., & Xavier, X.-i.-M. (2004). *Economic Growth* (2nd edition ed.). London: The MIT Press.
- Robinson, J. (1952). The Generalization of the General Theory. *MacMillan Pres, London*.
- Romer, P. (1990). Endogenous technological change. *Journal of Political Economy, 98*(5), pp. 71-102.
- Ross, L. (1997). Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda. *Journal of Economic Literature, 35*, pp. 688-726.

- Saeed, M. Y., Hamid, K., Rehman, M. A., & Nazam, M. (2020, March). Islamic Financial Development and Economic Growth of Emerging Economy of Pakistan; a Panel Data Approach. *Journal of Business and Social Review in Emerging Economies, 6*(1), pp. 197-207.
- Saleem, A., Sági, J., & Setiawan, B. (2021, April 6). Islamic Financial Depth, Financial Intermediation, and Sustainable Economic Growth: ARDL Approach. *Economies, 9*(49), pp. 1-22.
- Schubert, K. (s.d.). *La Croissance* (éd. 2eme édition).
- Sengupta, J. (2011). *Understanding Economic Growth: Modern Theory and Experience* (First Edition ed.). New York: Springer-Verlag.
- Shaw, E. S. (1974, March). Financial Deepening in Economic Development. *The Economic Journal, 84*(333).
- Solow, R. (1956). A Contribution of the Theory of Economic Growth. *Quarterly Journal of Economics, 70*(1), pp. 65-94.
- Tabash, M. I., & Anagreh, S. (2017, April). Do Islamic banks contribute to growth of the economy? Evidence from United Arab Emirates (UAE). *Banks and Bank Systems, 12*(1), pp. 113-118.
- Teotia, A. (2014). Financial Development and Economic growth. *Evidence from Developing Asian Economies, International Journal of Applied Research and Studies (iJARS), 3*(12).
- UJUNWA, A. (2010). bank development and economic growth :evidence from Nigeria. *international journal of management sciences, 2*.
- ÜLGEN, F. (2005-2006). Les théories de la croissance. *Université Pierre Mendès*.

- World Economic Forum. (2012). *The Financial Development Report (2012).* New York: World Economic Forum.
- Yusof, R. M., & Bahlous, M. (2013). Islamic banking and economic growth in GCC & East Asia countries A panel cointegration analysis. *Journal of Islamic Accounting and Business Research, 4*(2), pp. 151-172.
- Zaidi, S. A., Zafar, M. W., Shahbaz, M., & Hou, F. (2019). Dynamic linkages between globalization, financial development and carbon emissions: Evidence from Asia Pacific Economic Cooperation countries. *Journal of Cleaner Production*(228), pp. 533-544.
- Zakane, a. (2002-2003). dépenses publiques productives, croissance a long terme et politique économique "essai d'analyse économétrique appliquée au cas d'Algérie". *Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques*. Université d'Alger.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم 1: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

Date: 10/02/22 Time: 20:19
Sample: 2014Q1 2019Q4

	LGDP	LASSISL	LCPI	LFDIIN	LFSPP	LIBF	LREVEN	LTRO
Mean	9.052345	13.07943	5.018756	7.619181	-1.463970	12.44582	9.601062	4.171304
Median	9.191688	13.12899	4.818909	7.868893	-1.929914	12.43471	9.538338	4.218029
Maximum	10.69336	19.00676	7.368833	10.06173	7.541721	18.26470	16.43337	5.174736
Minimum	6.624440	8.673256	4.587545	-7.683243	-5.548739	7.907748	-13.43172	2.781301
Std. Dev.	1.100434	2.642669	0.477092	2.400091	2.006342	2.735058	3.077524	0.626331
Skewness	-0.344597	0.409205	2.261654	-4.212430	1.707590	0.343432	-0.684370	-0.363932
Kurtosis	2.080653	2.585242	8.623376	25.54353	6.148037	2.505663	10.22902	2.240717
Jarque-Bera	21.12301	13.46909	833.3227	9267.024	345.1774	11.45844	866.1150	17.70076
Probability	0.000026	0.001189	0.000000	0.000000	0.000000	0.003250	0.000000	0.000143
Sum	3476.100	5022.501	1927.202	2925.766	-562.1643	4779.195	3686.808	1601.781
Sum Sq. Dev.	463.7958	2674.757	87.17728	2206.248	1541.731	2865.047	3627.453	150.2474
Observations	384	384	384	384	384	384	384	384

الملحق رقم 2: مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

Date: 10/02/22 Time: 20:19
Sample: 2014Q1 2019Q4

	LGDP	LASSISL	LCPI	LFDIIN	LFSPP	LIBF	LREVEN	LTRO
Mean	9.052345	13.07943	5.018756	7.619181	-1.463970	12.44582	9.601062	4.171304
Median	9.191688	13.12899	4.818909	7.868893	-1.929914	12.43471	9.538338	4.218029
Maximum	10.69336	19.00676	7.368833	10.06173	7.541721	18.26470	16.43337	5.174736
Minimum	6.624440	8.673256	4.587545	-7.683243	-5.548739	7.907748	-13.43172	2.781301
Std. Dev.	1.100434	2.642669	0.477092	2.400091	2.006342	2.735058	3.077524	0.626331
Skewness	-0.344597	0.409205	2.261654	-4.212430	1.707590	0.343432	-0.684370	-0.363932
Kurtosis	2.080653	2.585242	8.623376	25.54353	6.148037	2.505663	10.22902	2.240717
Jarque-Bera	21.12301	13.46909	833.3227	9267.024	345.1774	11.45844	866.1150	17.70076
Probability	0.000026	0.001189	0.000000	0.000000	0.000000	0.003250	0.000000	0.000143
Sum	3476.100	5022.501	1927.202	2925.766	-562.1643	4779.195	3686.808	1601.781
Sum Sq. Dev.	463.7958	2674.757	87.17728	2206.248	1541.731	2865.047	3627.453	150.2474
Observations	384	384	384	384	384	384	384	384

الملحق رقم 3: نتائج اختبار معامل تضخم التباين (vif)

Variance Inflation Factors
Date: 10/03/22 Time: 19:59
Sample: 2014Q1 2019Q4
Included observations: 384

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
LASSISL	0.006174	1323.191	51.76850
LCPI	0.007268	222.3831	1.986483
LFDIIN	0.000170	13.04629	1.174918
LFSPP	0.000228	1.689790	1.101694
LIBF	0.005749	1123.604	51.63404
LREVEN	0.000338	41.33346	3.842056
LTRO	0.004498	96.33360	2.118615
C	0.466480	561.5747	NA

الملحق رقم 4: نتائج اختبار التجانس لمعلمات الانحدار حسب (Slope)

```
. xthst lgdp lassisl lcpi lfdiin lfspp libf lreven ltro
Testing for slope heterogeneity
(Pesaran, Yamagata. 2008. Journal of Econometrics)
H0: slope coefficients are homogenous
------------------------------------------------
         Delta          p-value
         13.977           0.000
 adj.    17.680           0.000
------------------------------------------------
Variables partialled out: constant
```

الملحق رقم 5: مكررة تقدير معلمات النموذج باستخدام نموذج الانحدار التجميعي

Dependent Variable: LGDP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/02/22 Time: 22:12
Sample: 2014Q1 2019Q4
Periods included: 24
Cross-sections included: 16
Total panel (balanced) observations: 384

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LASSISL	0.011648	0.078572	0.148242	0.8822
LCPI	-0.343408	0.085255	-4.028015	0.0001
LFDIIN	-0.048035	0.013033	-3.685587	0.0003
LFSPP	-0.055360	0.015097	-3.666849	0.0003
LIBF	0.030236	0.075819	0.398795	0.6903
LREVEN	-0.002439	0.018381	-0.132691	0.8945
LTRO	1.348016	0.067066	20.09992	0.0000
C	4.932538	0.682993	7.221941	0.0000

Root MSE	0.558865	R-squared	0.741407
Mean dependent var	9.052345	Adjusted R-squared	0.736592
S.D. dependent var	1.100434	S.E. of regression	0.564779
Akaike info criterion	1.715848	Sum squared resid	119.9346
Schwarz criterion	1.798153	Log likelihood	-321.4428
Hannan-Quinn criter.	1.748493	F-statistic	154.0028
Durbin-Watson stat	0.088149	Prob(F-statistic)	0.000000

الملحق رقم 6: تقدير معلمات النموذج باستخدام نموذج الآثار الثابتة

Dependent Variable: LGDP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/02/22 Time: 22:07
Sample: 2014Q1 2019Q4
Periods included: 24
Cross-sections included: 16
Total panel (balanced) observations: 384

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LASSISL	0.118224	0.059303	1.993538	0.0470
LCPI	-0.615114	0.051382	-11.97128	0.0000
LFDIIN	0.004425	0.002622	1.687747	0.0923
LFSPP	-0.001989	0.002696	-0.737862	0.4611
LIBF	-0.076717	0.041538	-1.846916	0.0656
LREVEN	-0.005178	0.003169	-1.634005	0.1031
LTRO	0.164085	0.040743	4.027291	0.0001
C	10.87659	0.249918	43.52062	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	0.087561	R-squared	0.993652
Mean dependent var	9.052345	Adjusted R-squared	0.993265
S.D. dependent var	1.100434	S.E. of regression	0.090307
Akaike info criterion	-1.913169	Sum squared resid	2.944104
Schwarz criterion	-1.676542	Log likelihood	390.3285
Hannan-Quinn criter.	-1.819313	F-statistic	2568.577
Durbin-Watson stat	0.402113	Prob(F-statistic)	0.000000

الملحق رقم 7: تقدير معلمات النموذج باستخدام نموذج الآثار العشوائية

Dependent Variable: LGDP
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 10/02/22 Time: 22:09
Sample: 2014Q1 2019Q4
Periods included: 24
Cross-sections included: 16
Total panel (balanced) observations: 384
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LASSISL	0.084341	0.055699	1.514241	0.1308
LCPI	-0.595893	0.047888	-12.44344	0.0000
LFDIIN	0.004553	0.002608	1.745588	0.0817
LFSPP	-0.002185	0.002692	-0.811458	0.4176
LIBF	-0.060383	0.040616	-1.486687	0.1379
LREVEN	-0.004838	0.003164	-1.528878	0.1271
LTRO	0.198804	0.040013	4.968539	0.0000
C	10.87065	0.281731	38.58526	0.0000

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0.568259	0.9754
Idiosyncratic random	0.090307	0.0246

Weighted Statistics

Root MSE	0.091932	R-squared	0.547396
Mean dependent var	0.293497	Adjusted R-squared	0.538970
S.D. dependent var	0.136828	S.E. of regression	0.092905
Sum squared resid	3.245400	F-statistic	64.96399
Durbin-Watson stat	0.362332	Prob(F-statistic)	0.000000

Unweighted Statistics

R-squared	0.393620	Mean dependent var	9.052345
Sum squared resid	281.2363	Durbin-Watson stat	0.004181

الملحق رقم 8: اختبار Breusch and Pagan

```
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        lgdp[countries,t] = Xb + u[countries] + e[countries,t]

        Estimated results:
                             |       Var      sd = sqrt(Var)
                             |
                        lgdp |   1.210955        1.100434
                           e |   .0081554        .0903073
                           u |   .3229183         .568259

        Test:   Var(u) = 0
                                    chibar2(01) =  3209.84
                                Prob > chibar2 =   0.0000
```

الملحق رقم 9: نتائج اختبار Hausman

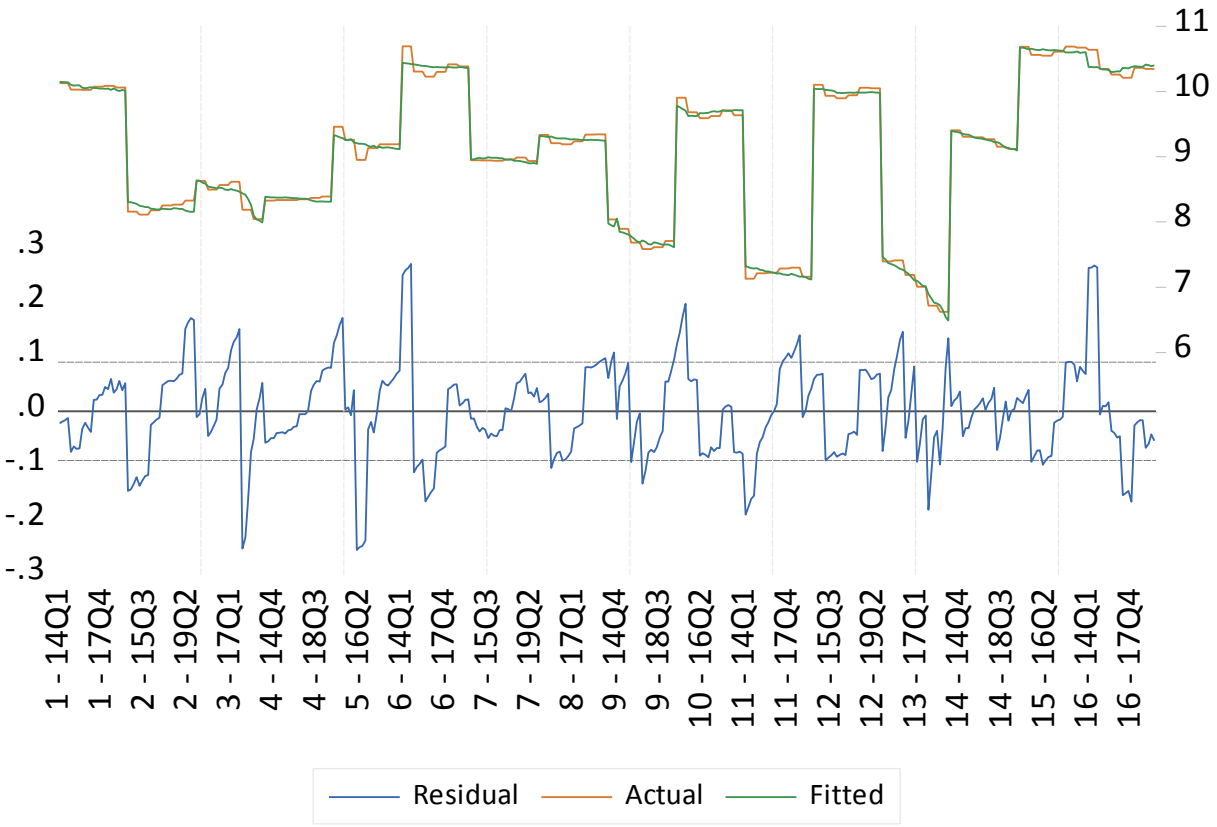
Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	28.944225	7	0.0001

الملحق رقم 10: الأثر الفردي الخاص بكل دولة

	COUNTRIES	Effect
1	1	0.711251
2	2	-0.776012
3	3	-0.158638
4	4	-0.722815
5	5	0.044051
6	6	1.256736
7	7	-0.320793
8	8	-0.046698
9	9	-1.200293
10	10	0.405401
11	11	-1.714605
12	12	0.791506
13	13	-0.973360
14	14	0.368204
15	15	1.236813
16	16	1.099253

الملحق رقم 11: اختبار التطابق



الملحق رقم 12: اختبار وجود الارتباط المقطعي للمتغير LGDP

Cross-Section Dependence Test
Series: LGDP
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)
Sample: 2014Q1 2019Q4
Periods included: 24
Cross-sections included: 16
Total panel observations: 384
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	947.5217	120	0.0000
Pesaran scaled LM	53.41629		0.0000
Bias-corrected scaled LM	53.06847		0.0000
Pesaran CD	10.23747		0.0000

الملحق رقم 13: اختبار وجود الارتباط المقطعي للمتغير LASSISL

Cross-Section Dependence Test
Series: LASSISL
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)
Sample: 2014Q1 2019Q4
Periods included: 24
Cross-sections included: 16
Total panel observations: 384
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	2535.784	120	0.0000
Pesaran scaled LM	155.9382		0.0000
Bias-corrected scaled LM	155.5903		0.0000
Pesaran CD	50.30598		0.0000

الملحق رقم 14: اختبار وجود الارتباط المقطعي للمتغير LCPI

Cross-Section Dependence Test
Series: LCPI
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)
Sample: 2014Q1 2019Q4
Periods included: 24
Cross-sections included: 16
Total panel observations: 384
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	2064.657	120	0.0000
Pesaran scaled LM	125.5271		0.0000
Bias-corrected scaled LM	125.1792		0.0000
Pesaran CD	36.33593		0.0000

الملحق رقم 15: اختبار وجود الارتباط المقطعي للمتغير LFDIIN

Cross-Section Dependence Test
Series: LFDIIN
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)
Sample: 2014Q1 2019Q4
Periods included: 24
Cross-sections included: 16
Total panel observations: 384
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	596.4206	120	0.0000
Pesaran scaled LM	30.75282		0.0000
Bias-corrected scaled LM	30.40499		0.0000
Pesaran CD	3.666840		0.0002

الملحق رقم 16: اختبار وجود الارتباط المقطعي للمتغير LFSPP

Cross-Section Dependence Test
Series: LFSPP
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)
Sample: 2014Q1 2019Q4
Periods included: 24
Cross-sections included: 16
Total panel observations: 384
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	252.9060	120	0.0000
Pesaran scaled LM	8.579048		0.0000
Bias-corrected scaled LM	8.231222		0.0000
Pesaran CD	-1.194171		0.2324

الملحق رقم 17: اختبار وجود الارتباط المقطعي للمتغير LIBF

Cross-Section Dependence Test
Series: LIBF
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)
Sample: 2014Q1 2019Q4
Periods included: 24
Cross-sections included: 16
Total panel observations: 384
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	2203.319	120	0.0000
Pesaran scaled LM	134.4777		0.0000
Bias-corrected scaled LM	134.1299		0.0000
Pesaran CD	46.37547		0.0000

الملحق رقم 18: اختبار وجود الارتباط المقطعي للمتغير LREVEN

Cross-Section Dependence Test
Series: LREVEN
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)
Sample: 2014Q1 2019Q4
Periods included: 24
Cross-sections included: 16
Total panel observations: 384
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	1259.867	120	0.0000
Pesaran scaled LM	73.57810		0.0000
Bias-corrected scaled LM	73.23028		0.0000
Pesaran CD	31.73919		0.0000

الملحق رقم 19: اختبار وجود الارتباط المقطعي للمتغير LTRO

Cross-Section Dependence Test
Series: LTRO
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)
Sample: 2014Q1 2019Q4
Periods included: 24
Cross-sections included: 16
Total panel observations: 384
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	1017.727	120	0.0000
Pesaran scaled LM	57.94802		0.0000
Bias-corrected scaled LM	57.60019		0.0000
Pesaran CD	15.55187		0.0000

الملحق رقم 20: اختبار جذر الوحدة CIPS للمتغير LGDP

- **التقدير بدون الاتجاه العام للسلسة الأصلية**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for lgdp
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS =     -1.082         N,T = (16,24)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.11	-2.2	-2.38

- **التقدير بالثابت والاتجاه العام للسلسلة الأصلية**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for lgdp
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS =     -2.347         N,T = (16,24)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.63	-2.72	-2.88

- **التقدير بدون الاتجاه العام عند الفارق الأول**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for D.lgdp
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS =    -4.612        N,T = (16,23)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.11	-2.2	-2.38

- **التقدير بالثابت والاتجاه العام عند الفارق الأول**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for D.lgdp
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS =    -4.625        N,T = (16,23)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.63	-2.72	-2.88

الملحق رقم 21: اختبار جذر الوحدة CIPS للمتغير LASSISL

- **التقدير بدون الاتجاه العام للسلسة الأصلية**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for lassisl
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS =    -1.416        N,T = (16,24)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.11	-2.2	-2.38

- **التقدير بالثابت والاتجاه العام للسلسلة الأصلية**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for lassisl
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS =    -1.771        N,T = (16,24)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.63	-2.72	-2.88

- **التقدير بدون الاتجاه العام عند الفارق الأول**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for D.lassisl
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual ti were truncated during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* =    -4.366        N,T = (16,23)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.11	-2.2	-2.38

- **التقدير بالثابت والاتجاه العام عند الفارق الأول**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for D.lassisl
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual ti were truncated during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* =    -4.687        N,T = (16,23)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.63	-2.72	-2.88

الملحق رقم 22: اختبار جذر الوحدة CIPS للمتغير LCPI

- **التقدير بدون الاتجاه العام للسلسة الأصلية**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for lcpi
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS =    -1.224        N,T = (16,24)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.11	-2.2	-2.38

- **التقدير بالثابت والاتجاه العام للسلسلة الأصلية**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for lcpi
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS =    -2.377        N,T = (16,24)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.63	-2.72	-2.88

- **التقدير بدون الاتجاه العام عند الفارق الأول**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for D.lcpi
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual ti were truncated during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* =    -4.069        N,T = (16,23)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.11	-2.2	-2.38

- **التقدير بالثابت والاتجاه العام عند الفارق الأول**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for D.lcpi
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS =    -4.119        N,T = (16,23)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.63	-2.72	-2.88

الملحق رقم 23: اختبار جذر الوحدة CIPS للمتغير LFDIIN

- **التقدير بدون الاتجاه العام للسلسة الأصلية**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for lfdiin
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS =    -1.404        N,T = (16,24)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.11	-2.2	-2.38

- **التقدير بالثابت والاتجاه العام للسلسلة الأصلية**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for lfdiin
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS =    -2.083        N,T = (16,24)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.63	-2.72	-2.88

- **التقدير بدون الاتجاه العام عند الفارق الأول**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for D.lfdiin
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS =     -4.402         N,T = (16,23)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.11	-2.2	-2.38

- **التقدير بالثابت والاتجاه العام عند الفارق الأول**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for D.lfdiin
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS =    -4.388        N,T = (16,23)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.63	-2.72	-2.88

الملحق رقم 24: اختبار جذر الوحدة CIPS للمتغير LFSPP

- **التقدير بدون الاتجاه العام للسلسة الأصلية**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for lfspp
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS =     -2.418         N,T = (16,24)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.11	-2.2	-2.38

- **التقدير بالثابت والاتجاه العام للسلسلة الأصلية**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for lfspp
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS =    -2.715        N,T = (16,24)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.63	-2.72	-2.88

- **التقدير بدون الاتجاه العام عند الفارق الأول**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for D.lfspp
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual ti were truncated during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* =    -4.702        N,T = (16,23)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.11	-2.2	-2.38

- **التقدير بالثابت والاتجاه العام عند الفارق الأول**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for D.lfspp
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual ti were truncated during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* =    -4.753        N,T = (16,23)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.63	-2.72	-2.88

الملحق رقم 25: اختبار جذر الوحدة CIPS للمتغير LIBF

- **التقدير بدون الاتجاه العام للسلسة الأصلية**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for libf
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS =    -1.811        N,T = (16,24)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.11	-2.2	-2.38

- **التقدير بالثابت والاتجاه العام للسلسلة الأصلية**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for libf
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS =    -2.222        N,T = (16,24)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.63	-2.72	-2.88

- **التقدير بدون الاتجاه العام عند الفارق الأول**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for D.libf
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual ti were truncated during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* =    -4.318        N,T = (16,23)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.11	-2.2	-2.38

- **التقدير بالثابت والاتجاه العام عند الفارق الأول**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for D.libf
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual ti were truncated during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* =    -4.760        N,T = (16,23)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.63	-2.72	-2.88

الملحق رقم 26: اختبار جذر الوحدة CIPS للمتغير LREVEN

- **التقدير بدون الاتجاه العام للسلسة الأصلية**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for lreven
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS =    -3.343        N,T = (16,24)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.11	-2.2	-2.38

- **التقدير بالثابت والاتجاه العام للسلسلة الأصلية**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for lreven
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS =    -3.502        N,T = (16,24)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.63	-2.72	-2.88

- **التقدير بدون الاتجاه العام عند الفارق الأول**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for D.lreven
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual ti were truncated during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* =    -5.557        N,T = (16,23)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.11	-2.2	-2.38

- **التقدير بالثابت والاتجاه العام عند الفارق الأول**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for D.lreven
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual ti were truncated during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* =    -5.913        N,T = (16,23)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.63	-2.72	-2.88

الملحق رقم 27: اختبار جذر الوحدة CIPS للمتغير LTRO

- **التقدير بدون الاتجاه العام للسلسة الأصلية**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for ltro
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS =    -0.686        N,T = (16,24)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.11	-2.2	-2.38

- **التقدير بالثابت والاتجاه العام للسلسلة الأصلية**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for ltro
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS =    -2.268        N,T = (16,24)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.63	-2.72	-2.88

- **التقدير بدون الاتجاه العام عند الفارق الأول**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for D.ltro
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS =    -4.644        N,T = (16,23)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.11	-2.2	-2.38

- **التقدير بالثابت والاتجاه العام عند الفارق الأول**

```
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> luded for D.ltro
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS =    -4.755        N,T = (16,23)
```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.63	-2.72	-2.88

الملحق رقم 28: اختبار pedroni

Pedroni test for cointegration

Ho: No cointegration		Number of panels	= 16
Ha: All panels are cointegrated		Number of periods	= 23
Cointegrating vector:	Panel specific		
Panel means:	Included	Kernel:	Bartlett
Time trend:	Not included	Lags:	2.00 (Newey-West)
AR parameter:	Panel specific	Augmented lags:	1

	Statistic	p-value
Modified Phillips-Perron t	4.5903	0.0000
Phillips-Perron t	-2.4605	0.0069
Augmented Dickey-Fuller t	-2.5790	0.0050

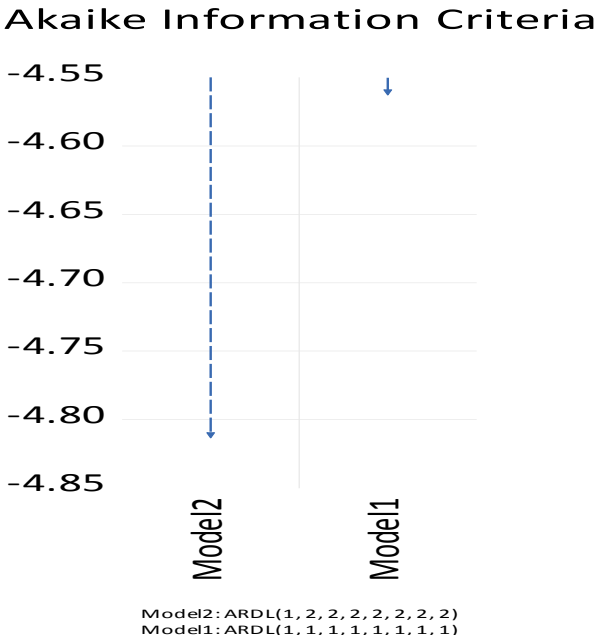
الملحق رقم 29: اختبار Kao

Kao test for cointegration

Ho: No cointegration		Number of panels	= 16
Ha: All panels are cointegrated		Number of periods	= 22
Cointegrating vector:	Same		
Panel means:	Included	Kernel:	Bartlett
Time trend:	Not included	Lags:	1.38 (Newey-West)
AR parameter:	Same	Augmented lags:	1

	Statistic	p-value
Modified Dickey-Fuller t	-0.8972	0.1848
Dickey-Fuller t	-1.9747	0.0241
Augmented Dickey-Fuller t	-2.6606	0.0039
Unadjusted modified Dickey-Fuller t	-3.2435	0.0006
Unadjusted Dickey-Fuller t	-3.2551	0.0006

الملحق رقم 30: فترات الابطاء المثلى للنموذج



الملحق رقم 31: نتائج تقدير نماذج Panel ARDL باستخدام طريقة (PMG)

Dependent Variable: D(LGDP)
Method: ARDL
Date: 10/02/22 Time: 22:17
Sample: 2014Q3 2019Q4
Included observations: 352
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LASSISL LCPI LFDIIN LFSPP LIBF LREVEN LTRO
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2
Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 2, 2, 2, 2, 2)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
LASSISL	0.193208	0.057467	3.362065	0.0010
LCPI	-0.898916	0.054294	-16.55650	0.0000
LFDIIN	0.008693	0.004074	2.133756	0.0349
LFSPP	-0.011030	0.002317	-4.760407	0.0000
LIBF	0.133973	0.029604	4.525572	0.0000
LREVEN	0.031240	0.013254	2.356966	0.0200
LTRO	0.309277	0.034421	8.985188	0.0000
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.254415	0.065617	-3.877262	0.0002
D(LASSISL)	-0.334925	0.245004	-1.367021	0.1742
D(LASSISL(-1))	-0.358666	0.150355	-2.385462	0.0186
D(LCPI)	-0.069600	0.469017	-0.148395	0.8823
D(LCPI(-1))	-0.193609	0.748182	-0.258773	0.7963
D(LFDIIN)	-0.031059	0.053901	-0.576220	0.5655
D(LFDIIN(-1))	-0.013901	0.020046	-0.693440	0.4894
D(LFSPP)	0.012857	0.018141	0.708736	0.4799
D(LFSPP(-1))	-0.006667	0.011614	-0.574066	0.5670
D(LIBF)	0.119600	0.193609	0.617738	0.5379
D(LIBF(-1))	0.127478	0.134942	0.944686	0.3467
D(LREVEN)	0.017824	0.032371	0.550622	0.5829
D(LREVEN(-1))	0.013524	0.022623	0.597820	0.5511
D(LTRO)	0.518192	0.546579	0.948064	0.3450
D(LTRO(-1))	-0.087185	0.145121	-0.600774	0.5491
C	1.849340	0.485880	3.806163	0.0002

Root MSE	0.015699	Mean dependent var	-0.008480
S.D. dependent var	0.058343	S.E. of regression	0.027966
Akaike info criterion	-4.410448	Sum squared resid	0.094637
Schwarz criterion	-1.704669	Log likelihood	1109.806
Hannan-Quinn criter.	-3.337217		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم 32: العدد الامثل لفترات الابطاء

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGDP LASSISL LCPI LFDIIN LFSPP LIBF LREVEN LTRO
Exogenous variables: C
Date: 10/02/22 Time: 22:21
Sample: 2014Q1 2019Q4
Included observations: 352

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-3916.175	NA	0.665930	22.29645	22.38426	22.33139
1	960.6877	9504.339	8.86e-13	-5.049362	-4.259074*	-4.734865*
2	1041.529	153.8732*	8.05e-13*	-5.145048*	-3.652282	-4.551000

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم 33: اختبار السببية

Pairwise Dumitrescu Hurlin Panel Causality Tests
Date: 10/02/22 Time: 22:25
Sample: 2014Q1 2019Q4
Lags: 2

Null Hypothesis:	W-Stat.	Zbar-Stat.	Prob.
LIBF does not homogeneously cause LGDP	3.33430	1.64756	0.0994
LGDP does not homogeneously cause LIBF	4.29997	3.13777	0.0017
LASSISL does not homogeneously cause LGDP	2.36728	0.15527	0.8766
LGDP does not homogeneously cause LASSISL	3.79792	2.36302	0.0181
LREVEN does not homogeneously cause LGDP	3.09363	1.27616	0.2019
LGDP does not homogeneously cause LREVEN	3.80757	2.37791	0.0174
LASSISL does not homogeneously cause LIBF	6.32968	6.27000	4.E-10
LIBF does not homogeneously cause LASSISL	4.38043	3.26194	0.0011
LREVEN does not homogeneously cause LIBF	5.81621	5.47763	4.E-08
LIBF does not homogeneously cause LREVEN	9.53695	11.2194	0.0000
LREVEN does not homogeneously cause LASSISL	3.09943	1.28511	0.1988
LASSISL does not homogeneously cause LREVEN	8.75738	10.0164	0.0000